مناخ الاستثمار في الدول العربية
١٩٩٨

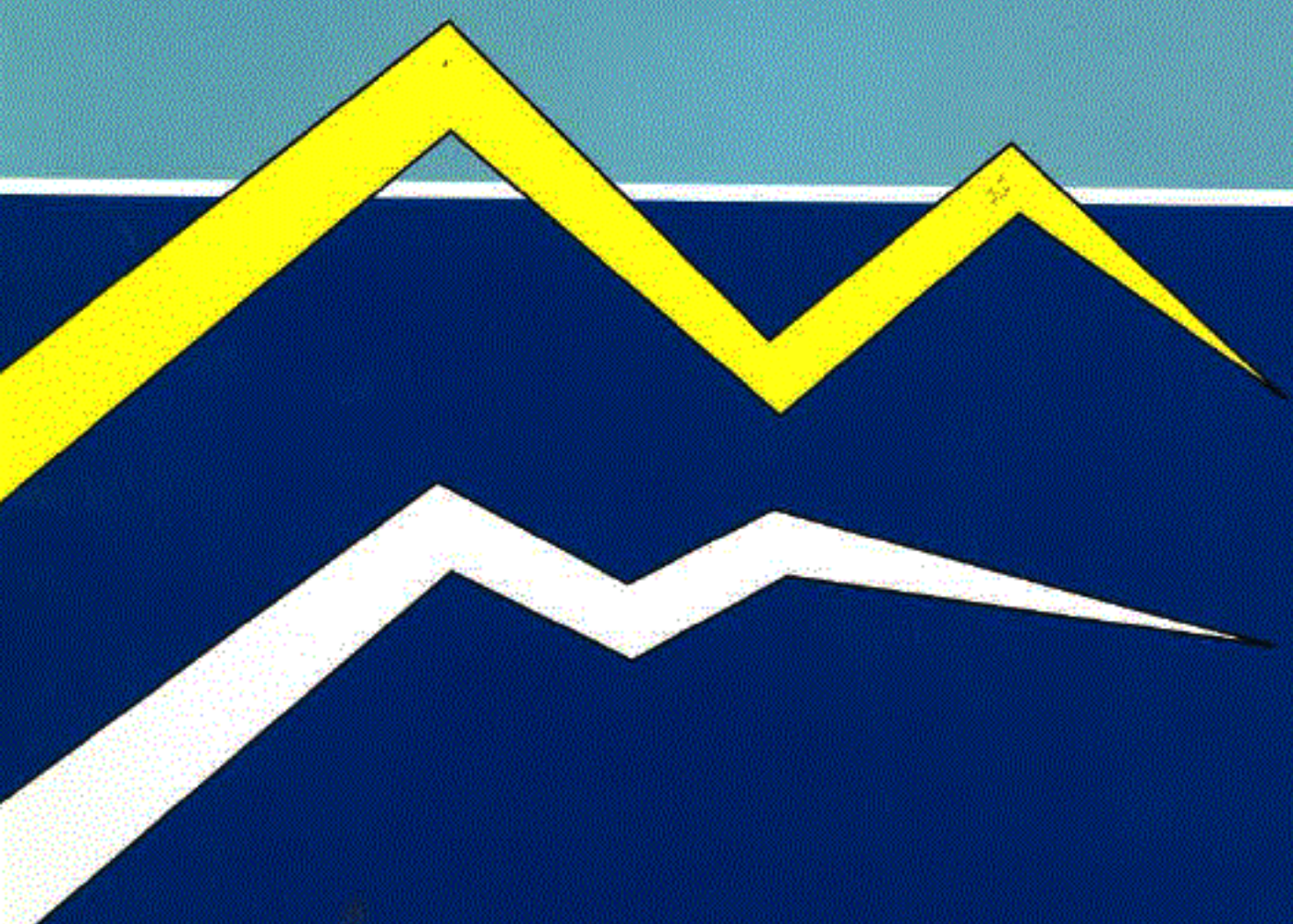

تقرير مناخ الاستثمار
في الدول العربية
لعام ١٩٩٨

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
The Inter-Arab Investment Guarantee Corporation

تقرير مناخ الاستثمار
في الدول العربية
لعام ١٩٩٨

حقوق النشر محفوظة للمؤسسة
ويسمح بالاقتباس شرط ذكر المصدر

الناشر

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ص.ب: ٢٣٥٦٨ الصفاة ١٣٠٩٦ دولة الكويت
هاتف: ٤٨٤٤٥٠٠ – فاكس: ٤٨٤١٢٤٠، ٤٨١٥٧٤١، ٤٨١٥٧٤٢
تلكس: ٤٦٣١٢، ٢٢٥٦٢ Kafeel Kt
البريد الإلكتروني INFO@IAI.ORG.KW

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	٥
تقديم	٧
الجزء الأول : التقرير القومي	٩
١. التطورات الدولية	١١
١٠١ الأداء الاقتصادي العالمي	١١
٢٠١ الاتجاهات الدولية للاستثمار	١٥
٢. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار	٢١
١٠٢ التطورات السياسية	٢١
٢٠٢ المؤشرات الاقتصادية	٢٢
٣٠٢ التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي	٢٨
٣. الجهود الترويجية في الدول العربية	٢٩
٤ .أسواق المال العربية	٣١
٥. الاستثمارات العربية البينية	٣٥
٦. عمليات المؤسسة	٣٦
الجـــــداول :	
جدول (١) : معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية	٣٨
جدول (٢): مؤشر السياسة المالية	٣٩
جدول (٣) : مؤشر سياسة التوازن الخارجي	٤٠
جدول (٤) : مؤشر السياسة النقدية	٤١
جدول (٥) : المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار	٤٢
جدول (٦) : بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي ١٩٩٧،١٩٩٨	٤٣
جدول (٧): تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة	
خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨	٤٤
جدول (٨) : الاستثمارات العربية البينية المرخص لها	
خلال عامي ١٩٩٧، ١٩٩٨	٤٦
جدول (٩) : التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية التي تم التصديق	
عليها خلال عام ١٩٩٨	٤٧
جدول (١٠): نصيب الأقطار العربية المصدرة للاستثمارات العربية	
البينية لعام ١٩٩٨	٤٨

الجزء الثاني : التقارير القطرية:	٤٩
(١) المملكة الأردنية الهاشمية	٥١
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة	٦٥
(٣) دولة البحرين	٧٧
(٤) الجمهورية التونسية	٨٩
(٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية	١٠٣
(٦) جمهورية جيبوتي	١١٥
(٧) المملكة العربية السعودية	١٢٣
(٨) جمهورية السودان	١٣٥
(٩) الجمهورية العربية السورية	١٤٧
(١٠) جمهورية الصومال الديمقراطية	١٥٧
(١١) جمهورية العراق	١٦١
(١٢) سلطنة عمان	١٧١
(١٣) دولة فلسطين	١٨٧
(١٤) دولة قطر	٢٠٣
(١٥) دولة الكويت	٢١٥
(١٦) الجمهورية اللبنانية	٢٢٧
(١٧) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى	٢٤١
(١٨) جمهورية مصر العربية	٢٥٣
(١٩) المملكة المغربية	٢٧١
(٢٠) الجمهورية الإسلامية الموريتانية	٢٨١
(٢١) الجمهورية اليمنية	٢٨٩

بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم:

سيدي القارئ

يسر المؤسسة العربية لضمان الاستثمار أن تضع تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٨ تحت يديكم في موعده المحدد. وكما تعلمون فإن هذا التقرير يمثل المسح السنوي الرابع عشر لمناخ الاستثمار في الدول العربية على النحو الذي درجت عليه المؤسسة وحرصت على تطويره منذ إصدارها التقرير الأول في هذه السلسلة عام ١٩٨٥.

وينقسم التقرير إلى جزأين: يتناول الجزء الأول التقرير الإجمالي القومي الذي يضم ستة أقسام تشمل عرضا موجزا للتطورات العالمية المرتبطة بالأداء الاقتصادي وحركة الاستثمار والتجارة الدوليتين، والمؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار في الوطن العربي متضمنة التطورات السياسية والمؤشرات الاقتصادية والتطورات التشريعية والمؤسسية، ومجهودات الترويج، وأسواق المال العربية، والاستثمارات العربية البينية، بالإضافة إلى عمليات المؤسسة خلال العام المذكور.

ويشمل الجزء الثاني منه تقارير قطرية توجز الأداء الاقتصادي والأوضاع المالية والنقدية وسياسة سعر الصرف والجهود المبذولة في مجال التشريع والتحديث المؤسسي والترويج وتنمية الموارد البشرية في كل من الدول العربية.

ويلاحظ في هذا الصدد أنه بالرغم من حالة التباطؤ الاقتصادي خلال العام الذي يغطيه المسح والتي أدت إلى توسيع فجوة التوازن في عدد من الدول النامية إلا أن ما رصدته المؤسسة من جوانب التحسن في مناخ الاستثمار في غير دولة عربية خلال عام ١٩٩٨ يبرز جهود الاقتصادات العربية لتعبئة وتحريك الإمكانات الاستثمارية المحلية والأجنبية والعمل الدؤوب على زيادة

حصتها من التدفقات الاستثمارية الدولية وذلك استنادا إلى ما تقوم به من تعميق الإصلاحات الاقتصادية والمالية واستقرار معدلات التضخم وترقية أداء أجهزة تشجيع الاستثمار والجهود المبذولة في مجال التطوير التشريعي والتحديث الإداري والتنظيمي وتنمية الموارد البشرية على النحو الذي ورد تفصيلا في التقرير.

وقد ترتب على كل ذلك ارتفاع جملة التدفقات الاستثمارية الدولية إلى الوطن العربي من ٢,٩٩ مليار دولار عام ١٩٩٧إلى ٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٨، وارتفاع الاستثمارات البينية المرخص بها خلال العام من ١,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٧إلى ٢,٢٥ مليار دولار بزيادة نسبتها ٤٢%.

وقد اعتمد في هذا التقرير بدرجة رئيسية على البيانات التي توافرت للمؤسسة من الدول العربية ومن المؤسسات ومراكز الرصد والبحث الإقليمية والدولية، كما تم عرض التقارير القطرية الخاصة بكل دولة في مراحل الإعداد على الجهات المختصة في كل من تلك الدول بغرض استدراج ملاحظاتها لأخذها في الاعتبار، وقد استجاب عدد من تلك الدول على نحو مقدر.

وستواصل المؤسسة إصدار هذا التقرير سنويا ساعية إلى تحسينه وترقيته بصورة مستمرة لكي يسهم، مع الجهود الوطنية المبذولة ومع بقية أنشطة المؤسسة الأخرى، في ترويج المنطقة العربية كموئل للاستثمار المجزي واستقطاب التدفقات الاستثمارية على المستويين البيني والدولي.

وعلى الله قصد السبيل.

مأمون إبراهيم حسن
المدير العام

١٥ أيار/ مايو ١٩٩٩

الجزء الأول

التقرير القومي

١- التطورات الدولية:
١-١ الأداء الاقتصادي العالمي.
١-٢ الاتجاهات الدولية للاستثمار.

٢- المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار:
٢-١ التطورات السياسية.
٢-٢ المؤشرات الاقتصادية
٢-٣ التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي

٣- مجهودات الترويج:

٤- أسواق المال العربية:

٥- الاستثمارات العربية البينية:

٦- عمليات المؤسسة:

١٠ التطورات الدولية:

١.١ الأداء الاقتصادي العالمي:

تباطأ النمو الاقتصادي العالمي خلال عام ١٩٩٨ بشكل تجاوز التوقعات الأولية وقدر بحوالي ٢,٢%، مقارنة بمعدل نمو بلغ ٤,٢% عام ١٩٩٧، متأثرا بتراجع الأداء الاقتصادي والمالي في دول الأزمة الآسيوية وانتقالها إلى أسواق مالية أخرى وخاصة روسيا والبرازيل مما اضعف ثقة المستثمرين وأثر على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية مع تزايد المخاطر الناجمة عن عدم استقرار الأسواق المالية وأسواق النقد الأجنبي. وانعكست آثار الأزمة المالية في تراجع أسعار السلع بما فيها أسعار النفط مما أدى إلى تدهور الموازين الداخلية والخارجية لعديد من الدول مع تصاعد الدعوة إلى تبني التدابير الرامية إلى تطبيق معايير الشفافية والإفصاح والرقابة ورصد تأثيرات حركة رؤوس الأموال ومحاربة الفساد.

وبمتابعة أداء المجموعات الاقتصادية يلاحظ انخفاض معدل نمو مجموعة الدول المتقدمة التي تشمل الدول الصناعية الرئيسية وبقية الدول المتقدمة إلى ٢,٠% مقارنة مع معدل النمو لعام ١٩٩٧ الذي بلغ ٣,٢%. وقد شهدت معظم هذه الدول تحسنا في أدائها خلال العام باستثناء اليابان التي دخلت مرحلة كساد إذ شهدت تراجعا حادا في معدل النمو من ١,٤% عام ١٩٩٧ إلى معدل سالب قدره (٢,٨%) عام ١٩٩٨ بسبب التأخير في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، واستمرار ضعف القطاع المصرفي، ومشكلات الديون المعدومة، وتراجع الين مقابل الدولار إلى أدنى مستوى له منذ ثمانية أعوام قبل إن يستعيد بعض قوته مع نهاية العام.

ومن جهة أخرى تراجع معدل النمو لمجموعة الدول النامية من ٥,٧% خلال عام ١٩٩٧ إلى ٢,٨% عام ١٩٩٨. وشهدت الدول النامية في آسيا هبوطا حادا من ٦,٦% عام ١٩٩٧ إلى ٢,٦% عام ١٩٩٨، كما انخفض معدل النمو في الدول النامية في نصف الكرة الغربي من ٥,١% إلى ٢,٥% وفي مجموعة الدول المتحولة (روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية ودول آسيا الوسطى) من ١,٩% إلى معدل نمو سالب نسبته (٠,٨%) خلال الفترة ذاتها. من ناحية أخرى شهدت الدول النامية في أفريقيا نموا بنسبة ٣,٦% عام ١٩٩٨ مقارنة بمعدل النمو عام ١٩٩٧ الذي بلغ ٣,٢% .

أما فيما يتعلق بالتضخم فقد شهدت الدول المتقدمة انحسارا واضحا فيه إذ بلغت نسبته ١,٦% عام ١٩٩٨ مقارنة مع ٢,١% عام ١٩٩٧ وشهدت الدول النامية ارتفاعا طفيفا فيه من ٩,٢% إلى ١٠,٢% وسجلت الدول المتحولة تحسنا من

٢٧,٩% إلى ٢١,٠% للفترة ذاتها. وتعتبر هذه المعدلات مرتفعة خاصة في الدول المتحولة ومازالت تستوجب المعالجة في إطار السياسة الاقتصادية الكلية لهذه الدول.

كذلك شهد العام انخفاضا واضحا في حجم التجارة الدولية في السلع والخدمات مسجلا معدل نمو بلغ ٣,٣% مقارنة مع معدل النمو لعام ١٩٩٧ الذي بلغ ٩,٩%. وقد انخفض معدل نمو الواردات في الدول المتقدمة من ٩,٢% عام ١٩٩٧ إلى ٤,٦% خلال العام، كما انخفض معدل نمو الصادرات من ١٠,٤% إلى ٣,٣% بين العامين. أما في مجموعتي الدول النامية والدول المتحولة فقد تراجعت واردات المجموعة الأولى بنسبة بلغت ٠,٧ % خلال العام منخفضة من معدل نمو بلغ ١٠,٤% عام ١٩٩٧ ، كما انخفض معدل نمو الواردات في المجموعة الثانية من ٨,٢% إلى ١,٠% . ومن ناحية أخرى تراجع معدل نمو الصادرات للمجموعتين من ١١,٣ % إلى ٢,٩ % في الدول النامية ومن ٦,٩% إلى ٣,٥ % في الدول المتحولة بين العامين. ويلفت النظر في هذا الصدد تراجع أسعار المواد الأولية -باستثناء النفط- بنسبة ١٥,٦% وتراجع أسعار النفط بنسبة ٣٠,٥%خلال هذه الفترة.

أما فيما يتعلق بوضع الحساب الجاري في ميزان المدفوعات فقد انخفض الفائض الذي سجلته الدول المتقدمة من ٧٢ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٤٤ مليار دولار عام ١٩٩٨، وارتفع العجز الذي سجله الحساب الجاري في الدول النامية من (٦٦) مليار دولار إلى (٩٥) مليار دولار بينما تحسن العجز جزئيا في الحساب الجاري للدول المتحولة من (٢٥) مليار دولار إلى (٢١) مليار دولار.

وبلغ الدين الخارجي للدول النامية عام ١٩٩٨ حوالي ١٩٢٥ مليار دولار، وللدول المتحولة نحو ٣٢٣ مليار دولار بالمقارنة مع ١٧٩١ مليار دولار و٢٨٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ على التوالي ، ويمثل الدين الخارجي للمجموعتين ما نسبته ١٦٠,٢ % و ١٠٦,٦ % من صادرات السلع والخدمات لكل منها، وبلغت خدمة الدين الخارجي للمجموعتين من إجمالي قيمة صادراتها حوالي ٢٤,٦% و١٥,٢% على التوالي.

إطار رقم (١)
تقرير التنافسية في العالم لعام ١٩٩٨

مواصلة لسلسلة تقاريره عن القدرة التنافسية العالمية التي بدأها عام ١٩٨٠ اصدر المنتدى الاقتصادي العالمي- الذي يتخذ من جنيف مقرا له- تقريره التاسع عشر. يقدم التقرير حزمة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي على ضوئها يمكن تقدير النمو الاقتصادي لمختلف الدول.

يعرف التقرير التنافسية بأنها "**قدرة القطر على تهيئة البيئة الاقتصادية الملائمة لتحقيق معدلات النمو العالية القابلة للاستمرار**". ويستنبط التقرير مؤشر القدرة التنافسية مستخدما ثمانية عوامل رئيسية هي:

- حزمة الاقتصاد المحلي وتشمل: الناتج المحلي، الاستثمارات، الإنتاج، المدخرات، الاستهلاك.....الخ.
- حزمة عناصر العولمة والانفتاح الاقتصادي وتشمل: الميزان التجاري، الصادرات، الواردات، أسعار الصرف، الاستثمارات الأجنبية.....الخ.
- عناصر الدور الاقتصادي للدولة وتتناول السياسات الحكومية المؤثرة على تنافسية الاقتصاد ومنها السياسات المالية، الديون، الاستقرار الأمني، كفاءة الأجهزة العدلية....
- عناصر التمويل وتشمل كفاءة القطاع المصرفي، توافر رأس المال وتكلفته، وحركة أسواق المال.
- عناصر البنية الأساسية وتتناول مدى أهلية النظم والموارد في خدمة المتطلبات الأساسية للنشاط الاقتصادي.
- عناصر الإدارة وتعنى بقياس درجة الكفاءة التي تدار بها المؤسسات والأعمال.
- عناصر العلوم والتقنية وتعنى بقياس القدرة العلمية والتقنية.
- عناصر القوى البشرية وتعنى بقياس توافر القوى العاملة ومؤهلاتها.

من جهة أخرى تم اعتماد نوعين من البيانات: البيانات الكمية وقد تم الحصول عليها من المصادر الوطنية وغير الوطنية، والبيانات النوعية وقد تم الحصول عليها بواسطة استبيان موجه لعدد كبير من المدراء والتنفيذيين لاستطلاع آرائهم. وقد تم تطبيق أوزان مختلفة على العوامل الثمانية سالفة الذكر، ومن ثم استنباط مؤشر فرعي لكل منها.

تناول التقرير (٥٣) دولة تمثل حوالي ٩٥% من الإنتاج العالمي والتجارة الدولية وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، منها جميع الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (٢٩ دولة) بجانب (١٧) دولة من مجموعة الدول المصنعة حديثا والناشئة، بالإضافة إلى (٧) دول نامية منها دولتان عربيتان هما مصر والأردن.

وقد جاء ترتيب الدول الخمسة عشرة الأولى على النحو التالي:-

الدول	الترتيب ١٩٩٨	الترتيب ١٩٩٧
سنغافورة	١	١
هونج كونج	٢	٢
الولايات المتحدة	٣	٣
المملكة المتحدة	٤	٧
كندا	٥	٨
تايوان	٦	٤
هولندا	٧	١٢
سويسرا	٨	٦
النرويج	٩	١٠
لوكسمبرج	١٠	١١
ايرلندا	١١	١٦
اليابان	١٢	١٤
نيوزيلندا	١٣	٥
النمسا	١٤	١٧
فنلندا	١٥	١٩

يلاحظ من هذا الترتيب أن كلا من سنغافورة وهونج كونج والولايات المتحدة الأمريكية قد احتفظت بالمراكز الثلاثة الأولى كما كان الحال عام ١٩٩٧. كما يلاحظ أن تسع دول سجلت تحسنا في ترتيبها عن عام ١٩٩٧. فيما تراجع ترتيب ثلاث دول. وهنالك دولتان (النمسا وفنلندا) دخلتا قائمة الخمسة عشرة دولة الأولى حيث حلتا محل كل من ماليزيا (الترتيب (٩) في عام ١٩٩٧ والترتيب (١٧) عام ١٩٩٨) وتشيلي (الترتيب (١٣) عام ١٩٩٧ مقابل (١٨) عام ١٩٩٨). على صعيد الدولتين العربيتين في قائمة الدول المشمولة في التقرير سجل الأردن تحسنا ملحوظا بقوة ٩ درجات إذ ارتفع من الترتيب (٤٣) عام ١٩٩٧ إلى الترتيب (٣٤)، فيما تراجع ترتيب مصر من (٢٨) إلى (٣٨).

ويشير التقرير إلى أن اكثر مجموعات الدول تنافسية هي مجموعة ما يسمى باقتصادات المستودعات وهي الدول التي تتخصص في تقديم الخدمات المالية وخدمات التبادل التجاري مثل سنغافورة وهونج كونج وسويسرا ولوكسمبرج.

٢٠١ الاتجاهات الدولية للاستثمار:

اتسمت اتجاهات الاستثمار الدولية عام ١٩٩٨ باستمرار الاتجاه التصاعدي للاستثمار الأجنبي المباشر على الرغم من التأثير السلبي لانتشار عدوى الأزمة المالية العالمية و تفاوت الأداء الاقتصادي للمجموعات الاقتصادية، مدفوعا بقوة عولمة الإنتاج وتكامل الاقتصادات، ومدعوما بتصاعد عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود بين الشركات عابرة القوميات وبتزايد أهمية عمليات الاستخصاص كأحد منافذ الاستثمار الأجنبي المباشر . كما أن تحرير الإجراءات المنظمة للاستثمار قطع خطوات واسعة مع استمرار الجهود لبناء تصور مشترك لاتفاقية دولية للاستثمار وبروز تملك الأصول الفكرية المتضمنة في التقدم التقني وروح الابتكار كعنصر أساسي لاجتذاب الاستثمار.

وقدرت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة خلال العام بحوالي ٤٤٠ مليار دولار مرتفعة بنحو ١٠% عن حجمها عام ١٩٩٧ الذي بلغ حوالي ٤٠٠ مليار دولار مقارنة مع ٣٣٨ مليار دولار عام ١٩٩٦. ويشير تحليل البيانات التفصيلية لعام ١٩٩٧ أنه مازالت معظم التدفقات الواردة تتمركز في مجموعة الدول المتقدمة التي بلغت حصتها حوالي ٥٨% من الإجمالي بينما بلغت حصة الدول النامية ٣٧% وحصة الدول المتحولة ٥%. وارتفع حجم عمليات الاندماج والتملك عبر الحدود من ١٦٣ مليار دولار عام ١٩٩٦ إلى ٢٣٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ بنسبة نمو بلغت ٤٥% مشكلة ما نسبته ٥٩% و ٤٨% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العامين على التوالي. ويتوقع أن لا تكون الصورة الإجمالية تغيرت كثيرا عن ذلك الوضع خلال العام موضوع التقرير.

ومن ناحية أخرى قدرت حصة الدول النامية خلال العام بحوالي ١٦٢ مليار دولار مقارنة بحوالي ١٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ أي بزيادة ٩,٥% . وبمراجعة اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى الدول النامية عام ١٩٩٧، يتضح استمرار تمركز هذه التدفقات في مجموعة الدول الآسيوية في جنوب وشرق و جنوب شرق آسيا (٨٢,٤ مليار دولار) ومجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (٥٦,١ مليار دولار) إذ بلغت الحصة المشتركة للمجموعتين حوالي ٩٣% من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية. وتبوأت الصين (٤٥,٣ مليار دولار) المرتبة الأولى في مجموعتها، بينما تصدرت البرازيل (١٦,٣ مليار دولار) المرتبة الأولى في مجموعتها، وشكلتا معا ما يزيد عن ٤١% من إجمالي التدفقات الواردة إلى الدول النامية. وتلقت الدول النامية في أفريقيا (من غير الدول العربية في

شمال أفريقيا) حوالي ٣,١ % من إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي الواردة إلى الدول النامية وتمركزت في جنوب أفريقيا (١,٧ مليار دولار) ونيجيريا (١,٠ مليار دولار) . وقدرت التدفقات إلى روسيا ودول أوروبا الوسطى والشرقية بحوالي ١٩,١ مليار دولار عام ١٩٩٧ مقارنة مع ١٣,١ مليار دولار عام ١٩٩٦، بلغت حصة روسيا وبولندا منها حوالي ٦,٢ مليار دولار و ٥,٠ مليار دولار على التوالي.

ويقدر أن تكون تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية قد ارتفعت في نهاية العام، إلى حوالي ٣,١ مليار دولار مقارنة بحوالي ٢,٩٩ مليار دولار عام ١٩٩٧. ويشير تحليل البيانات التفصيلية لعام ١٩٩٧ إلى تركز هذه التدفقات في مصر (٨٣٤ مليون دولار) والمغرب (٥٠٠ مليون دولار) والسعودية (٤٠٠ مليون دولار) وتونس (٣٦٠ مليون دولار) ولبنان (٣٣٧ مليون دولار) وليبيا (١١٠ مليون دولار).

من جهة أخرى بلغ العون الإنمائي المقدم للدول العربية من مؤسسات مجموعة التنسيق حتى نهاية عام ١٩٩٨ حوالي ٢٧,٦ مليار دولار أو ما نسبته ٥٩,٢% من مجموع العمليات التمويلية لهذه المجموعة. وقد توزعت عمليات التمويل حسب المصدر على النحو التالي: الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ٣٦,٨%، البنك الإسلامي للتنمية ٢٤,٣%، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ٢٠,١%، الصندوق السعودي للتنمية ١٠,٧%، صندوق أبوظبي للتنمية ٥,٨%، وصندوق الاوبك للتنمية الدولية ٢,٨%. هذا وقد بلغ إجمالي العمليات التمويلية المقدمة للدول العربية من هذه المؤسسات خلال عام ١٩٩٨ حوالي ١٥٦٣ مليون دولار توزعت حسب المصادر على النحو التالي: الصندوق العربي ٨٤٤ مليون دولار، البنك الإسلامي ٢٧٤ مليون دولار، الصندوق الكويتي ٢٣٥ مليون دولار، صندوق ابو ظبي ١٥٩ مليون دولار، صندوق الاوبك ٣١ مليون دولار، والصندوق السعودي ٢٠ مليون دولار.

كما بلغ العون الإنمائي المقدم من المؤسسات الدولية الاخرى خلال عام ١٩٩٨ حوالي ٥٨٣ مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للعون المقدم في هذه المؤسسات حتى يونيو ١٩٩٨ حوالي ٣١٤٧٣,١ مليون دولار.

إطار رقم (٢)
المشتقات المالية ..... خصائصها ومخاطر التعامل بها

ذكر تقرير صدر حديثا عن نشاط أسواق المشتقات المالية (الخيارات والعقود المستقبلية) أن قيمة العقود المستقبلية والخيارات قد بلغت خلال عام ١٩٩٨ حوالي ٢,٢ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٠% عن عام ١٩٩٧. وجاء في التقرير أن أهم أسواق المشتقات في العالم هي مجلس شيكاغو للتجارة وسوق لندن للمشتقات المالية يوريكس الألمانية، بالإضافة إلى أسواق باريس وطوكيو وسينغافورة وسيدني.

تعتبر المشتقات المالية نوعا من الأدوات الاستثمارية والمالية المتعلقة بالاستثمار الرأسمالي. وفيما يلي نلقي الضوء على طبيعة المشتقات المالية وخصائصها وما يتكنف التعامل بها من مخاطر.

أولا: الخيارات:

الخيار أداة من الأدوات المالية المشتقة التي تهدف إلى تسهيل عمليات التعامل في الأوراق المالية المختلفة (اسهم – سندات– أسعار صرف....الخ) بغرض الاستثمار أو المضاربة أو الحماية من تقلبات السوق. والخيار نوعان: خيار الشراء وخيار البيع، وهو بهذا المفهوم عقد قانوني يعطي لحامله الحق في شراء أو بيع كمية محدودة من سلعة معينة وبسعر محدد (سعر الأساس أو الاستحقاق) وفي موعد محدد.

يتحدد السعر السوقي للخيار حسب طبيعة السوق التي يتم تداول الخيار فيها، إلا أن هنالك عددا من العوامل يجب أخذها في الحسبان وهي: سعر الاساس، السعر السوقي للسلعة، التقلبات في السعر السوقي، فترة الاستحقاق، وسعر الفائدة قصيرة الأجل.

ونظرا للطبيعة المضاربية للتعامل بالخيارات فان هنالك مجموعة من المخاطر المصاحبة التي قد تنجم عن سوء استغلال هذه الأدوات أو عدم الإلمام الكافي بجميع جوانب واصول التعامل. ويمكن إيجاز هذه المخاطر في النقاط التالية:

- انخفاض قيمة الخيار عند انخفاض القيمة السوقية في حالة خيار الشراء، أو عند ارتفاع القيمة السوقية في حالة البيع- ومن الممكن جدا أن تنخفض قيمة الخيار تدريجيا حتى تتلاشى وبذلك يكون المشترى عرضة لخسارة كامل رأس المال المستثمر فيه.
- تنفيذ مشترى الخيار لحقه في شراء أو بيع السلعة في أي وقت خلال فترة الاستحقاق، مما قد يعرض البائع إلى خسائر جسيمة في حالة عدم امتلاكه للغطاء المناسب من السلعة.
- نظرا لكون دور المشترى اختياريا فإن البائع قد يتكبد الخسائر المترتبة على انخفاض القيمة السوقية إذا ما امتنع المشترى من ممارسة حقه في الشراء.

ثانيا: العمليات المستقبلية (الآجلة):

العملية الآجلة هي الالتزام المطلق باستلام أو تسليم كمية من السلعة في موعد محدد بالسعر الذي تم تحديده في تاريخ عقد الالتزام أو الصفقة. ويتم التعامل في هذه العقود في العديد من الأدوات مثل الأسهم، السندات، المعادن الثمينة، السلع الأساسية، أسعار صرف العملات، واسعار الفائدة. وهنالك نوعان من أنواع العمليات المستقبلية أولهما العقود التي يتم بها التعامل في أسواق الأوراق المالية المنظمة حيث يتم تحديد الكمية وتاريخ التسليم وفقا لمواصفات ومعايير يحددها السوق، وثانيهما العقود التي يتم التعامل بها في الأسواق الموازية حيث تتم الصفقة حسب الاتفاق بين البائع والمشترى.

تعتبر العقود الآجلة اكثر الأدوات المالية المشتقة خطورة على المتعاملين إذ يكتنفها عدد من المخاطر يمكن إيجازها في الآتي:

- المخاطر التي قد يتعرض لها المشترى عندما يكون السعر السوقي اقل من السعر المتفق عليه عند إتمام الصفقة.
- المخاطر التي قد يتعرض لها البائع عند ارتفاع السعر السوقي عن السعر المتفق عليه سلفا. ونظرا لعدم التيقن من حدود ارتفاع السعر السوقي فإن احتمالات الخسارة المؤدية إلى إعلان الإفلاس قائمة.
- هنالك مخاطر إنهاء العقد الإلزامي من قبل أسواق الأوراق المالية عند الشعور بعدم استقرار السوق نتيجة للتعامل بمثل هذه الأدوات.
- في حالة البيع الآجل على المكشوف (عندما يكون البائع غير مالك للسلعة) فإنه سيكون عرضة للوفاء بها بسعر يفوق ما التزم به- وهذا النوع يعتبر من اخطر أنواع العمليات الآجلة.

- المخاطر المصاحبة للعقود التي تتم في السوق الموازية غير الرسمية حيث يتم الاتفاق بين طرفي العقد خارج الإجراءات المتبعة في الأسواق المالية.

ثالثا: الأدوات الاستثمارية ذات راس المال المضمون:

يتم تكوين هذا النوع من الأدوات الاستثمارية من مزج أداتين ماليتين هما السند والخيار بهدف ضمان استرداد راس المال المستثمر كحد أدنى. ومن خصائص هذه الأداة أنها تتيح للمستثمر فرصة المساهمة والاستفادة من حركة أي من السلع الاستثمارية في السوق، كما تتيح له فرصة تقليل وتحديد مقدار الخسارة المحتملة.

تكمن إمكانية ضمان رأس المال في عناصر الأداة الاستثمارية ذاتها إذ يتم استثمار معظم راس المال الابتدائي في أحد السندات أو مجموعة منها، أما باقي راس المال فيتم استثماره في شراء خيار سلعة يتم تحديدها وفقا لاتفاق طرفي العقد.

على الرغم من السمة الوقائية لهذه الأداة الاستثمارية إلا أن هنالك بعض المخاطر المصاحبة، منها:

- إنخفاض أو تآكل قيمة الخيار في حالة انخفاض القيمة السوقية للسلعة وبالتالي فقدان الفرصة البديلة فيما إذا تم استثمار المبالغ في أداة أخرى مضمونة العائد.
- عادة ما تكون هذه الأدوات غير مدرجة في أسواق الأوراق المالية وبالتالي غير متمتعة بإمكانية التسييل خلال فترة العقد بأسعار مناسبة مما قد يعرض حائزها إلى مصاعب غير محسوبة.
- إمكانية تحقيق خسارة على رأس المال الابتدائي في حالة الرغبة في البيع خلال فترة العقد لان ضمان كامل راس المال محصور في انتهاء العقد.

رابعا: الأدوات المالية المركبة:

تنتج الأدوات المالية المركبة من مزج أداتين ماليتين أو اكثر، ويتم التعامل بها بشكل فردي مع إمكانية تداولها في الأسواق غير الرسمية. ويشتمل عقد الخيارات المركبة على عملية شراء أحد الأصول (سهم أو سند أو عملة) ويتضمن في نفس الوقت بيع خيار الشراء لنفس الأصل الذي تم شراؤه.

ويؤدي هذا العقد إلى تكوين أداة مالية تشتمل على أحد الأصول الاستثمارية المتمتعة بغطاء جزئي لتقليل حجم الخسائر في حالة انخفاض القيمة السوقية للأصل، وفي ذات
الوقت يكون مقدار الأرباح المحققة في حالة ارتفاع القيمة السوقية محدودا بمقدار سعر الاستحقاق لخيار الشراء مضافا إلى العلاوة- ويعتبر هذا التحديد للأرباح ثمنا طبيعيا ناتجا عن ضمان تخفيض الخسارة المحتملة.

من أهم خصائص الخيارات المركبة أنها أدوات مالية استثمارية ذات فترة زمنية محددة بموعد الاستحقاق. إلا أن هذا النوع من المشتقات لا يوفر الضمان أو الغطاء الذي يعوض الخسارة الناتجة عن انخفاض السعر السوقي للخيار.

٢. المؤشرات الرئيسية لمناخ الاستثمار:

٢-١ التطورات السياسية:

شهد الوضع السياسي في الوطن العربي خلال العام مزيجاً من التطورات الإيجابية والتوترات، إلا أنه بالتمعن في مجمل هذه الأوضاع يمكن القول بأنه اتسم باتجاه عام نحو التحسن النسبي على عدد من المحاور. فعلى الصعيد الداخلي زاد الميل إلى إعمال المبادئ الدستورية في الأمور المتعلقة بتداول السلطة وانعكس ذلك في إجراء الانتخابات البلدية والبرلمانية مع مشاركة أوسع للفئات السياسية داخل القطر في غير دولة عربية فضلا عن الهدوء النسبي للنزاعات الداخلية.

كما شهدت العلاقات العربية/العربية تحسنا ملحوظا تمثل على المستوى الثنائي في الاتجاه إلى حل النزاعات الحدودية عن طريق الحوار، و فتح الحدود وتبادل زيارات الوفود وإقامة المعارض التجارية بين بعض الدول بعد أن كانت متوقفة لفترة طويلة بسبب توترات طارئة، كما تمثل على الصعيد القومي، في لقاءات رفيعة المستوى وفي اعتماد مفاهيم محددة وتبني سياسات جادة وواقعية والاتفاق على ترتيبات حازمة لمكافحة الإرهاب.

وعلى صعيد العلاقات مع القوى الإقليمية المحيطة بالوطن العربي تم التوصل إلى حل نهائي في إطار الأعراف الدولية المعتمدة فيما يتعلق بالنزاع بين اليمن وإريتريا على أرخبيل حنيش، وتحقيق قدر من التفاهم مع إيران وتركيا بعد أن كاد التوتر مع الأخيرة أن يفضي إلى مواجهة مسلحة بينها وبين سوريا. كما شهد العام تطوراً إيجابياً فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية وإن لم يخل ذلك في نهاية العام من التعثر الذي كان متوقعا بسبب التعنت والأوضاع الداخلية في إسرائيل. ويمكن القول بشكل عام أن المنطقة حظيت بتفهم موضوعي لقضاياها من دول المجموعة الأوروبية والدول الآسيوية والإفريقية واللاتينية ومحكمة العدل الدولية.

على الرغم من هذه التطورات المشجعة إلا أن المنطقة العربية ما زالت تشكل إحدى بؤر التوتر القابلة للانفجار نتيجة للنزاع العربي الإسرائيلي. ويزيد من حدة هذا التوتر النزاعات التي تنشأ بين بعض الدول العربية ودول الجوار غير العربية، وما يفضى إليه هذا الوضع من إنفاق على التسلح.

بلغ الإنفاق على التسلح في الدول العربية خلال عام ١٩٩٧ حوالي ٤١ مليار دولار أي ما يعادل ٧% من إجمالي الناتج المحلي العربي، وما نسبته ٥,١% من الإنفاق العالمي على التسلح.

٢-٢ المؤشرات الاقتصادية:

يتناول هذا البند أربعة من المؤشرات المستخدمة في تقويم مناخ الاستثمار في الدول العربية وقياس مدى التحسن او التدهور فيه وذلك باستنباط مؤشر مركب من ثلاث منها هي مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم، بالإضافة إلى المؤشر الرابع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ويستند رصد هذه المؤشرات إلى البيانات الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى ما يرد في تقارير تصدرها مراكز البحث وعدد من المصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

٢-٢-١ النمو الاقتصادي:

كما هو معروف فإن معدل النمو الاقتصادي يمثل أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي يسترشد بها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية.

شهد عام ١٩٩٨ تحقيق معدلات نمو متفاوتة في الدول العربية الست عشرة التي توافرت عنها بيانات تراوحت بين ٦,٣% و (-٥,٦%) في حديها الأعلى والأدنى. وتشير هذه البيانات إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل ارتفاعا عن مثيله عام ١٩٩٧ في ثماني دول، تشمل المغرب (من -٢% عام ١٩٩٧ إلى ٦,٣% عام ١٩٩٨)، مصر (من ٥,٣% إلى ٥,٧%)، الجزائر (من ١,١% إلى ٥,١%)، موريتانيا (من ٤% إلى ٤,٥%)، ولبنان (من ٣% إلى ٤%)، الأردن (من ١,٣% إلى ٢,٢%)، قطر (من ١,٥% إلى ٢,٥%) وفلسطين (من ٢% إلى ٢,١%)، أما بقية الدول الثمانية فقد تراجع فيها معدل النمو عن عام ١٩٩٧. ومن الملاحظ أن معدلات النمو سجلت تراجعا واضحا في الدول العربية المصدرة للنفط التي توافرت عنها المعلومات (باستثناء قطر) خلال العام، إذ تراجع معدل النمو الحقيقي في دولة البحرين (من ٣,١% عام ١٩٩٧ إلى ١% عام ١٩٩٨)، في السعودية من (٢% إلى ١,٦%) فيما سجلت معدلات نمو حقيقية سالبة خلال العام في كل من الإمارات (من ٠,٨% إلى -٥,٦) والكويت (من ٢,٥% إلى -١%).

٢-٢-٢ التوازن الداخلي:
يمثل التغير في مؤشر الفائض/العجز في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس التوازن الداخلي، كما يمثل أحد أهم مؤشرات السياسات الاقتصادية.

سجل مؤشر التغير في الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام مقارنة بعام ١٩٩٧، وفقا للبيانات المتوافرة، انخفاضا في أربع دول عربية من اصل أربع عشرة دولة توافرت عنها معلومات في هذا الشأن. وقد سجلت دولة لبنان اكبر انخفاض في هذا المؤشر، إذ بلغ الانخفاض في نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي ٨,٧ نقطة مئوية (من ٢٣,٤% إلى ١٤,٧%)، ثم تونس بنقطة واحدة مئوية (من ٤% إلى ٣%)، جاء بعد ذلك كل من المغرب والسودان بأقل من نقطة مئوية (من ٠,٤% إلى ٠,١% و ١,٢% إلى ١,١% على التوالي). من جهة أخرى تحول الفائض في الميزانية إلى عجز خلال العام في ثلاث دول هي الجزائر، إذ تحول فائض نسبته ٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧ إلى عجز نسبته ٣,٦% خلال العام، مما يعنى ارتفاع مؤشر العجز بحوالي ٦,٥ نقطة مئوية، والبحرين إذ تحول فائض نسبته ٠,٢% من الناتج المحلي إلى عجز نسبته ٤,٨% (ارتفاع مؤشر العجز بحوالي ٥ نقاط مئوية)، وموريتانيا، إذ تحول فائض نسبته ٣,٩% إلى عجز نسبته ١% (ارتفاع مؤشر العجز بحوالي ٤,٩ نقطة مئوية). ومن الملاحظ أن الدول المصدرة للنفط سجلت أعلى معدلات التغير في مؤشر عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وذلك على النحو التالي: الإمارات ٨,٨ نقطة مئوية، السعودية ٦,٥ نقطة مئوية، سلطنة عمان ٦,٢ نقطة مئوية، البحرين ٥ نقطة مئوية، وقطر ٠,٦ نقطة مئوية، أما فيما يتعلق بدولة الكويت فقد تحول الفائض في الميزانية إلى عجز خلال العام، إذ سجلت عجزا نسبته (٤%) مقابل فائض نسبته ٥,٤% مما يعني ارتفاع العجز بحوالي ٩,٤ نقطة مئوية خلال العام عما كان عليه عام ١٩٩٧. أما فيما يتعلق ببقية الدول الاخرى، فقد سجل التغير في المؤشر ارتفاعا بلغ ٦,٥ نقطة مئوية في اليمن و ٣,٨ نقطة مئوية في الأردن واقل من نقطة مئوية في كل من مصر وقطر.

٢-٢-٣ التوازن الخارجي:
يمثل التغير في مؤشر فائض/عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي أهم مؤشر لقياس التوزان الخارجي، كما يمثل أحد أهم مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي. تشير البيانات التي أمكن الحصول عليها من إحدى عشرة دولة عربية أن الكويت حققت فائضا في الحساب الجاري خلال

العام بنسبة اقل من عام ١٩٩٧، إذ بلغ فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٠% مقارنة بحوالي ١٥,٤% عام ١٩٩٧. كما حققت الأردن خلال العام فائضا نسبته ٠,٠٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض نسبته ٠,٤% عام ١٩٩٧. من جهة أخرى تحول فائض الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي إلى عجز في ثلاث دول عربية هي: الجزائر (من فائض ٦,٣% إلى عجز ١,٩%)، السعودية (من فائض ١,٧% إلى عجز ١٠%) ثم مصر (من فائض ٠,٩% إلى عجز ١,١%). كما شهدت أربع دول أخرى انخفاضا في مؤشر العجز على النحو التالي: تونس (من ٣,٣% إلى ٣,٢%) وقطر (من ٢١,٧% إلى ٢١,٢%) والسودان (من ٩% إلى ٨%) ولبنان (من ٤٠% إلى ٣٨%). أما سلطنة عمان وليبيا واليمن فقد ارتفع مؤشر العجز فيها من ٠,٤% إلى ٢١% ومن ١,١% إلى ٤,٨% ومن ٣% إلى ٤,٧% على التوالي.

٢-٢-٤ معدل التضخم:

يعد معدل التضخم أحد أهم مؤشرات السياسة النقدية ويسترشد به في اتخاذ القرارات المتعلقة بسياسة الأسعار وسعر الصرف.

توضح البيانات التقديرية أن خمس عشرة دولة من اصل ست عشرة دولة توافرت عنها بيانات حول معدلات التضخم خلال العام، قد سجلت معدلات اقل من ١٠% مما يعتبر مؤشراً جيدا على وجه العموم، أما الدولة الوحيدة التي تم فيها تسجيل معدل تضخم اكثر من ١٠% فهي السودان، إذ سجل معدل التضخم حوالي ١٥% إلا أن هذا المعدل يعتبر جيدا مقارنة بمثيله عام ١٩٩٧ إذ بلغ معدل التضخم ٣٢%.

هذا وقد سجلت معدلات التضخم اتجاها ملحوظا نحو الانخفاض في ثماني دول عربية، فيما سجلت ثباتا في أربع دول أخرى مما يعني أن الاتجاه العام كان نحو التحسن في اغلب الدول العربية. أما أعلى ارتفاع في تغير معدل التضخم خلال العام مقارنة بعام ١٩٩٧فقد بلغ ٢,٧ نقطة مئوية في اليمن (من ٦,٣% إلى ٩%)، جاء بعد ذلك كل من الأردن والمغرب بحوالي ١,٥ نقطة مئوية (من ٣% إلى ٤,٥% ومن ١% إلى ٢,٥% على التوالي) ثم موريتانيا بنقطة مئوية واحدة (من ٥% إلى ٦%).

إطار رقم (٣)
تطور المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية لمناخ الاستثمار في الدول العربية

في محاولة للحكم على أداء الاقتصادات العربية وتوصيف مناخ الاستثمار في الدول العربية، قامت المؤسسة منذ عام ١٩٩٦ بتأسيس مؤشر مركب (تم تضمينه في تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥) لقياس درجة التحسن أو التراجع في المناخ الاستثماري في الدول العربية.

وتشير النتائج التي توصلت إليها المؤسسة من خلال تطبيق هذا المؤشر للفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ إلى أن المؤشر قد سجل تحسنا للأعوام الثلاثة الأولى مسجلا أعلى ارتفاع له عام ١٩٩٧، إذ بلغ ١,١ مقابل ١,٠٥ و ١,٠٣ لعامي ١٩٩٥ و ١٩٩٦ على التوالي . وقد جاءت هذه النتائج متطابقة مع تطور المعدل العام للنمو الحقيقي في الدول العربية الذي بلغ ٤% عام ١٩٩٧ مقابل ٢% عام ١٩٩٦.

أما فيما يتعلق بالعام موضوع التقرير فقد شهد المؤشر تراجعا ملحوظا إذ أصبح سالبا بمقدار (٠,١) ويعزى ذلك إلى تدني أسعار النفط خلال العام وانعكاس ذلك سلبا على الإيرادات العامة للدول المنتجة للنفط مما أدى إلى تراجع المعدل العام للنمو الحقيقي خلال العام إلى ١,٧% .

السنوات / البيان	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
المعدل العام للنمو الحقيقي	-	٢%	٤%	١,٧%
عجز/ فائض الميزانية % للناتج المحلي	تحسن في ١١ دولة تراجع في ٤ دول	تحسن في ١٠ دول تراجع في ٤ دول	تحسن في ١١ دولة تراجع في دولة واحدة	تحسن في ٥ دول تراجع في ١٠ دول
عجز/ فائض الحساب الجاري % الناتج المحلي	تحسن في ١١ دولة تراجع في دولتين	تحسن في ٨ دول تراجع في ٣ دول	تحسن في ١٢ دولة تراجع في ٧ دول	تحسن في ٤ دول تراجع في ٧ دول
معدل التضخم	تحسن في ٤ دول تراجع في ١٢ دولة	تحسن في ١١ دولة تراجع في ٤ دول	تحسن في ١٥ دولة تراجع في ٤ دول	تحسن في ٧ دول تراجع في ٦ دول
المؤشر المركب	١,٠٥	١,٠٣	١, ١	(٠,١)

إطار رقم (٤)
الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

اعتمد المجلس الأعلى لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته التاسعة عشرة التي عقدت في أبو ظبي في كانون أول/ديسمبر ١٩٩٨ وثيقة" **الاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية**". اشتملت الاستراتيجية على أربعة مبادئ هي الأهداف الأساسية، والأولويات، وسياسات التنفيذ، ومتطلبات الاستراتيجية الصناعية الموحدة.

تتميز الاستراتيجية بالشمولية والوضوح وعدم المبالغة في التطلعات المستقبلية للتنمية الصناعية، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار ظروف كل دولة من دول المجلس هادفة إلى زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي في دول المجلس ومضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية كل عشر سنوات.

وتسعى دول المجلس إلى العمل على الاسترشاد بهذه الاستراتيجية عند إعداد استراتيجياتها الصناعية الوطنية وصولا إلى تقارب اكثر بين هذه الاستراتيجيات. وتمثل المبادئ التالية أهدافا أساسية للاستراتيجية الموحدة:

* تسريع عملية التنمية الصناعية في كل دولة من دول المجلس على أساس تكاملي وبما يتناسب مع إمكانيات وظروف كل دولة.
* العمل على زيادة معدلات النمو في القطاع الصناعي في دول المجلس بما يتناسب وظروف كل دولة بهدف مضاعفة إجمالي القيمة المضافة للصناعات التحويلية.
* العمل على رفع نسبة إسهام العمالة الوطنية في قطاع الصناعة إلى ٧٥% كحد أدنى بحلول عام ٢٠٢٠ مع إعطاء الأولوية للعمالة الفنية والمهنية.
* إيجاد قاعدة للبحوث والعلوم التطبيقية المرتبطة بالصناعة.
* تطوير فرص الاستفادة من الموارد الطبيعية المتوافرة في المنطقة وزيادة كفاءة استغلالها صناعيا.
* تشجيع توطين الصناعات في المناطق الأقل نموا.

يرتكز تنفيذ الاستراتيجية على مبدأ أساسي هو تشجيع وتحفيز مبادرات القطاع الخاص في إقامة المشروعات الصناعية المجدية، وخاصة الصناعات الكيماوية والهيدروكربونية والمعدنية الأساسية والصناعات الهندسية المرتبطة بها.

وقد تضمنت الاستراتيجية العديد من المتطلبات التي تضمن تحقيق ما ورد فيها من أهداف بما في ذلك تحديد تفاصيل خطط التنمية الصناعية ضمن برنامج زمني محدد وتحديد الأولويات بالنسبة للمشروعات الأساسية القادرة على تحريك النمو الصناعي، ومن ثم تحديد المؤسسات التي تناط بها مسئولية تنفيذ هذه الإجراءات وتأمين الموارد المالية المطلوبة، مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية مشاركة الحكومات في إقامة المشروعات الصناعية لتكملة جهود القطاع الخاص في دعم عملية التنمية الصناعية ولا سيما المشروعات المشتركة مع القطاع الخاص.

٢-٣ التطورات التشريعية والتطوير المؤسسي:
واصلت معظم الدول العربية خلال عام ١٩٩٨ جهودها الرامية إلى تطوير قوانينها وتشريعاتها الاستثمارية واطرها المؤسسية المختصة بالاستثمار. وتنمية مواردها البشرية، لتوفير متطلبات البيئة الجاذبة للاستثمار.

فيما يتعلق بالتطورات التشريعية، شملت جهود الدول العربية المستويين القومي والقطري.
فعلى المستوى القومي قررت سوريا تطبيقا للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية الحرة السماح باستيراد المنتجات عربية المنشأ من حصيلة القطع الأجنبي الناجم عن التصدير واحتساب الدولار الجمركي بسعر القطع في البلدان المجاورة، وتخفيض معدلات الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل بنسبة ١٠%. كما تم خلال العام التوقيع على اتفاق بين سوريا ولبنان يقضي بخفض الرسوم الجمركية بين البلدين بنسبة ٢٥% سنويا، لمدة أربع سنوات على المنتجات الصناعية ذات المنشأ في البلدين ابتداء من مطلع عام ١٩٩٩. وفي البحرين صدرت عدة قرارات خلال العام كان أبرزها القرار المتعلق بتخصيص فئات الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على كافة أنواع البضائع العربية المنشأ والواردة للدولة طبقا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية. وكذلك القرار الذي سمح بموجبه للبنوك الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفتح فروع لها في دولة البحرين.

وعلى المستوى القطري قررت سوريا خلال العام تبسيط وتسهيل الإجراءات الخاصة بالاستثمارات وتوفير ضوابط افضل لذلك ووضع حد للبيروقراطية التي كانت تعيق المستثمرين. وقد سمحت هذه التعديلات الجديدة للمستثمرين بتصدير كامل إنتاجهم بدلا من ٧٥% وفقا للتعليمات السابقة، كما منحت مزايا إضافية للمشاريع التي تقام في الأماكن النائية (خارج دمشق وحلب).

وفي تونس صدرت عدة قرارات هامة خلال العام أبرزها تلك المتعلقة بنشر أدلة المستثمر في قطاعات: البيئة، النقل، الصناعة المعملية والخدمات، الصحة والثقافة، وكذلك ما يتعلق منها بضبط شروط وكيفية إسناد مساعدة صندوق النهوض بالصادرات. وفي الأردن شهد العام إصدار بعض التشريعات أهمها تلك المتعلقة بتطوير الإجراءات الجمركية وتحديثها، وبحماية الإنتاج الوطني من الضرر الذي قد تحدثه سلع مشابهة أو منافسة. وفي مصر صدر العديد من القرارات خلال العام كان أبرزها القرار المنظم لمساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام، وكذلك القرار

الـذي يجـيز لمجلـس الـوزراء منـح موانـئ عامـة أو تخصيصيـة وادارتـها واستغلالها وصيانتها.

كما شهدت كل من قطر ولبنان وفلسطين والسـودان والسـعودية وموريتانيـا عـدة تطورات هامة تمحورت حول اسـتمرار تحديـث وتطويـر التشـريعات السـارية لتواكب متطلبات المرحلة الراهنة وتنسـجم مـع متطلبـات المسـتثمرين المحليين والأجانب لجذبهم للاستثمار في هذه البلدان.

أما فيما يتعلق بالتطورات المؤسسية فقد شـهد العـام عـدة تطـورات هامـة كـان أبرزها إنشاء مكتب باسم مكتب الاسـتثمار في سـوريا يرتبـط بنـائب رئيـس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية ويرأسه عـامل برتبـة معـاون وزيـر، إنشـاء وتنظيم المجلس الوطني للصناعات التقليديـة فـي تونـس، وكذلـك تعديـل قـانون الجهاز المركزي في مصـر وجعـل هـذا الأخـير هيئـة مسـتقلة ذات شـخصية اعتبارية عامة تتبع رئيس الجمهوريـة مباشـرة لتعزيـز الرقابـة علـى الأمـوال العامة والخاصة.

وفيما يتعلق بتنمية الموارد البشـرية المرتبطـة بـالتطوير المؤسسـي وكفـاءة أداء المؤسسات في الوطن العربي فقد بذلت جهود كبـيرة خـلال العـام فـي مجموعـة إجراءات اتخذتها عدة دول عربية شملت اسـتيعاب أعـداد مـتزايدة مـن خريجـي الجامعات في مجال العمل والانخراط فـي التدريـب، وإعـادة تدريـب العنـاصر البشرية التي وفرتها عمليـات الاسـتخصاص لتأهيلـهم لتلبيـة الأوضـاع الناتجـة عن إعادة الهيكلة، واعتماد برامج مكثفـة لتدريـب المدربيـن، وتأسـيس صنـاديق لتمويل مشروعات الشباب، والتدريـب علـى تطبيقـات نظـم التعيـير والتقييـس، وتعظيم الإفادة من العمالة الأجنبية وتقنيـن اسـتقدامها، وتنميـة النظـم التدريبيـة وتقنيات قياس كفاءة الأداء، وتخفيض رسـوم اسـتيراد أجـهزة تقنيـة المعلومـات المتقدمة وأدواتها مع ملاحظة الزيادة المقـدرة فـي المنشـآت التدريبيـة فـي هـذا المجال وفي عدد الدورات التدريبيـة والمتدربيـن فيـها وفـي مسـتخدمي الشـبكة الكونية للمعلومات.

٣٠ الجهود الترويجية في الدول العربية:

شهد العام زيادة وعـي الأجـهزة المختصـة فـي الـدول العربيـة بأهميـة ترقيـة قدراتها على جذب الاستثمارات مـع توسـع وزيـادة أهميـة الاسـتثمار الأجنبـي المباشر في بيئة عالمية تسودها حـدة المنافسـة والتجـاذب لاسـتقطاب الاسـتثمار الخارجي بمكوناته المالية والتقنية والإدارية وآليات تنميـة المـوارد البشـرية. وقـد لجأت عـدة دول عربيـة إلـى تعزيـز جـهودها الترويجيـة والاسـتغلال الأمثـل

للوسائل المتوافرة لها لتعكس جاذبيتها للاستثمار من خلال **الترويج للقطر**، و**الترويج لقطاعات الأولوية**، و**الترويج للمشاريع والفرص الاستثمارية** المحددة التي تتبين جدواها الاقتصادية والفنية وسلامتها المالية بصورة مبدئية.

على صعيد **الترويج للقطر**، فقد عقد في معظم الدول العربية أكثر من نشاط للترويج للقطر لغرض تعريف المستثمرين بالوضع الاقتصادي في الدولة وسياسات الحكومة المساندة للاستثمار، ونذكر على سبيل المثال مؤتمر "**فرص الاستثمار في الجزائر**" الذي عقد في البحرين. أما **الترويج للقطاع** فتم عن طريق القيام بتحليل معمق لقطاع فرعي أو لقطاعات ذات أسبقية أو أولوية، كمؤتمر "**فرص الاستثمار في صناعة البتروكيماويات**" الذي عقد في الكويت وغيرهما من الجهود على مستوى القطر أو القطاع. وعلى مستوى **الترويج للمشاريع والفرص الاستثمارية**، فقد قامت بعض المنظمات والاتحادات العربية إضافة إلى الجهات الرسمية المحلية المشرفة على الاستثمار بعرض فرص ومشاريع على المستويين القطري والإقليمي وذلك من خلال الندوات والمؤتمرات أو عن طريق إصدار كتيبات للتعريف بالفرص الاستثمارية. وتقدر التكاليف الاستثمارية لهذه الفرص المتاحة بأكثر من خمسة مليارات دولار.

ويلاحظ أن عام ١٩٩٨ شهد ارتفاعا ملحوظا في معظم الأنشطة الترويجية الأخرى المذكورة بشكل تفصيلي في البند (١٦) الخاص بالجهود الترويجية في كل من الدول العربية في الجزء الثاني من التقرير، خاصة في عدد ونوعية المؤتمرات والندوات التي عقدت سواء على المستوى العربي المشترك أو على المستوى القطري، ويتبين توجه دول المنطقة إلى عقد العديد من اللقاءات والندوات على المستوى الإقليمي والعالمي التي تتناول أهم المواضيع الاقتصادية والمالية المؤثرة على الوضع الإقليمي للمنطقة بمشاركة من مؤسسات إقليمية وعالمية متخصصة من أجل تعميق الإفادة من خبرات وتجارب تلك المؤسسات في ترويج الاستثمار. ونذكر على سبيل المثال منتدى يوروماني حول الأسواق المالية المغربية والاستثمار في المغرب، واليوروماني فورم في مصر، مؤتمر يوروماني في تونس، ومؤتمر التعاون مع دول الكومنولث في مصر، إضافة إلى عدة مؤتمرات عقدت في دول عربية أخرى.

والجدير بالذكر أن بعض الدول العربية بدأ يستهدف عددا من الدول الصناعية لجذب مستثمريها، مع التركيز على الولايات المتحدة الأمريكية وبلدان غرب أوروبا، وذلك عن طريق زيارات جماعية للترويج على مستوى رؤساء الدول

أو الحكومات يشارك فيها رجال أعمال ومستثمرون وأصحاب مشاريع كزيارة وفود من لبنان ومصر والبحرين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وزيارة وفد وزاري مغربي إلى فرنسا. ومن جهة أخرى أقامت عدة دول عربية معارض لها في بلدان أجنبية كالأسبوع العماني في الهند والكويتي في اليابان والبحريني في بريطانيا، ويوم الإمارات في فرنسا وغيرها. كما يلاحظ أيضا توجه بعض الدول العربية إلى إنشاء مكاتب تمثيلية في الخارج، إذ وقعت الإمارات على اتفاقية للتمثيل الخارجي في إيطاليا، كما قام المركز العماني للترويج الاستثمار وتنمية الصادرات باعتماد ٢٤ وكيلا له في مختلف مدن العالم بهدف جذب الاستثمار الأجنبي إلى سلطنة عمان والترويج للمنتجات العمانية في الأسواق العالمية.

وفيما يتعلق بالترتيبات الثنائية أو الجماعية، يلاحظ التوجه البارز لإشراك القطاع الخاص إلى جانب الجهات الحكومية في اللجان ومجالس الأعمال المشتركة، كمجلس رجال الأعمال المشترك بين سلطنة عمان والإمارات مثلا، وقيام معظم الدول العربية بإبرام اتفاقيات ثنائية وجماعية فيما بينها، واتفاقيات ثنائية لتشجيع وحماية الاستثمار، واتفاقيات ثنائية للحد من الازدواج الضريبي، واتفاقيات أخرى لتوثيق أواصر التعاون الاقتصادي.

ولا شك أن الدول العربية قطعت شوطا مهما في تحسين وتطوير أنشطتها وأجهزتها الترويجية، مما يؤكد أن دور هيئات تشجيع الاستثمار في القطر ووضع الإطار التشريعي والمؤسسي الناظم للاستثمار من أهم العوامل لجذب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويعتبر حصول قطاع الترويج في الهيئة العامة للاستثمار في اليمن على جائزة أكثر مؤسسة ترويج للاستثمار تحقق تطورا في أفريقيا والشرق الأوسط لعام ١٩٩٨، التي منحتها له مؤسسة "كوربورت لوكيشن" البريطانية، أفضل مثال على استجابة أجهزة تشجيع الاستثمار العربية لتطوير قدراتها ومواكبة متطلبات التنافسية في مجال جذب الاستثمارات.

٤ . أسواق المال العربية :

جاء أداء الأسواق المالية العربية خلال العام الماضي متفاوتا ومتقلبا بين سوق وأخرى وداخل السوق الواحدة أيضا. لكن غلب اتجاه التراجع على أغلب الأسواق العربية الرئيسية. إذ انخفض مؤشر صندوق النقد العربي، الذي يضم تسع أسواق، في سبع منها هي تونس، عمان، الكويت، السعودية، مصر، لبنان والبحرين. وارتفع المؤشر في سوقين فقط هما الأردن والمغرب. أما الأسواق الأخرى غير المشمولة في المؤشر ، فقد ارتفعت مؤشرات أربع منها هي

الإمارات والعراق وفلسطين، قطر وتراجع الأداء في السودان فيما شهدت السوق الجزائرية نشاطا جيدا في عامها الأول.

بلغت قيمة المؤشر المركب لصندوق النقد العربي في نهاية العام ٩٩,٠٤ نقطة منخفضا بنسبة ٢٤,٨% عن قيمة إقفال المؤشر عام ١٩٩٧. ويتشابه أداء الأسواق العربية إلى حد كبير مع أداء الأسواق الناشئة المدرجة في مؤشر مؤسسة التمويل الدولية الذي حقق انخفاضا بلغت نسبته ٣٢,٠٥% خلال الفترة نفسها.

وتفاوت الأداء بشكل ملفت بين الدول بما في ذلك الدول ذات الأوضاع الاقتصادية المتشابهة. فقد سجل مؤشر سوق قطر ارتفاعا بنسبة ٣٥% تقريبا مقابل انخفاض بنسبة ٥٣% في سلطنة عمان. وارتفع المؤشر في المغرب بنسبة ٢٤% في حين انخفض بنسبة ١٣ بالمائة تقريبا في تونس.

كما تميز الأداء بالتقلب داخل السوق الواحدة خلال العام، كما في حالة الإمارات مثلا حيث سجل مؤشر بنك أبو ظبي الوطني ارتفاعا بنسبة ٥٠% خلال التسعة اشهر الأولى من العام إلا انه فقد اكثر مكاسبه خلال الثلاثة اشهر الأخيرة منه ليقفل بارتفاع نسبته ١٠% فقط.

بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة في الأسواق التسع الأعضاء في قاعدة بيانات صندوق النقد العربي حوالي ١٢٣ مليار دولار بنهاية عام ١٩٩٨ منخفضة بنسبة ١٥,٦% عن العام السابق. واستأثرت السعودية بحوالي ٣٤,٧% من إجمالي القيمة السوقية، تلتها مصر بنسبة ١٩,٨% فالكويت بنسبة ١٥%. أما قيمة التداول فبلغت حوالي ٣٥,٦ مليار دولار منخفضة بنسبة ٤٤,٤% في الفترة ذاتها. وجاءت السعودية في المرتبة الأولى بنسبة ٣٨,٧% تلتها الكويت بنسبة ٣٠,٧%. وبلغت كمية الأسهم المتداولة حوالي ١٥,٨ مليار سهم منخفضة بنسبة ٨,٥٥%.

وقد تميز العام بعدد من الاتجاهات تضمنت ما يلي:

أولا : إنشاء أسواق جديدة:

شهد العام انطلاق أسواق جديدة في بعض الدول العربية وإعلان دول أخرى عن قرب إنشاء أسواق رسمية. فقد بوشر العمل في بورصة الجزائر للقيم المنقولة. وتم إدراج شركتي "سونطراك" و"الرياض اسطيف" فيها، كخطوة أولى. وفي دولة الإمارات العربية المتحدة وافق مجلس الوزراء على إنشاء

سوق رسمية للأوراق المالية. وتمت إحالة المشروع إلى اللجنة الوزارية للتشريعات لإعداده بصيغته النهائية وعرضه على المجلس. وفي مسعى لتنظيم نشاط التداول ومنع الممارسات الضارة بانتظار إنشاء البورصة، قام مصرف الإمارات المركزي باستحداث آلية لتنظيم التداول من خلال إصدار تقرير يومي بحجم المعاملات ومعدلات الأسعار بناء على تقارير يومية يتلقاها من وسطاء الأسهم. كما أعلنت حكومة دبي عن التفكير بتأسيس مركز للمقاصة. وفي اليمن تقوم الحكومة بإعداد دراسة متكاملة لإقامة سوق رسمية للأوراق المالية، بالتعاون مع صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية . وفي سوريا أعلنت الحكومة أنها تدرس مشروعا اقترحته وزارة الاقتصاد لتأسيس سوق رسمية للأوراق المالية.

ثانيا : إنشاء وتطوير أسواق للسندات:

تزايد خلال العام الاعتماد على أسواق الدين لتعبئة الموارد المالية اللازمة سواء من قبل القطاع العام أو الخاص. وظهر اتجاه قوي لخلق وتطوير أسواق محلية للسندات بعد النمو المطرد في عدد وقيم الإصدارات الخاصة من السندات وشهادات الإيداع. وكانت الأسواق الأكثر نشاطا هي المصرية واللبنانية والمغربية والتونسية إضافة إلى سوقي الكويت وعمان. وكانت مصر سباقة في هذا المجال إذ أعلنت الحكومة عن خطة شاملة لتطوير سوق السندات المحلية وتقوية الإطار المؤسسي والرقابي. واشترطت هيئة سوق المال أن تحصل أي شركة تعتزم إصدار سندات محلية على تقويم ائتماني بدرجة BBB كحد أدنى. وتم الترخيص لشركة جديدة للتقويم الائتماني إلى جانب الشركة العربية للملاءة الائتمانية.

ثالثا : التطوير التشريعي:

تمثل ذلك في استحداث قوانين جديدة لاسواق المال وتطوير القائم منها وإنشاء هيئات مستقلة. ففي سلطنة عمان صدرت عدة مراسيم سلطانية تهدف إلى تنظيم وتطوير السوق المالية، شملت إصدار قانون جديد لسوق رأس المال، يتضمن استحداث جهازين مستقلين هما الهيئة العامة لسوق رأس المال التي تتولى المهام الرقابية والتنظيمية، وسوق الأوراق المالية (البورصة). كما صدر مرسوم سلطاني بإنشاء شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية، تختص بحفظ سجلات المساهمين وإيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الأوراق المالية. وفي السودان تم إنشاء سوق موازية لتداول أسهم الشركات المساهمة العامة التي لم تستوف شروط الإدارج في السوق النظامية. وفي مصر أعلنت الحكومة عن خطة شاملة لإعادة تنظيم السوق المالية والعزم على إصدار قانون جديد لرأس المال.

رابعا: التنظيم وتنويع أدوات الاستثمار وآلياته:
شهد العام خطوات عديدة للارتقاء بمستوى التنظيم والشفافية وضبط الأداء وتنويع الأدوات المعتمدة. تركزت الجهود بشكل أساسي في مجالات الإفصاح المالي وتأكيد إصدار الشركات بيانات مالية دورية وتوحيد المعايير المحاسبية المعتمدة. كما في مصر حيث تم تطوير معايير نموذجية متماشية مع المعايير الدولية. إضافة إلى تطوير المقاصة والتسوية والحفظ.

كما شملت جهود الأجهزة المعنية، تطوير وتنظيم عمل شركات الوساطة المالية وبرز اتجاه إلى تأسيس صناديق لضمان التسويات تقوم بتغطية العمليات المعلقة بما يسهم في توفير الحماية للمستثمرين وشركات الوساطة. كما قامت الأجهزة الرقابية المعنية في عدة أسواق عربية بتخفيف القيود المعمول بها. فتم مثلا رفع معدل التذبذب اليومي للأسعار في سلطنة عمان اليومي للأسهم من ٥% إلى ١٠% وفي المغرب من ٥% إلى ٦%. وفي السياق نفسه بدأت سوق الكويت للأوراق المالية تطبيق "نظام البيع والشراء بالأجل". وتقرر أن يعمل به لمدة ستة أشهر يتم بعدها تقويم التجربة.

وتم خلال العام العمل على تعزيز دور صناع السوق بما يكفل تجاوز التقلبات الحادة في الأسعار والإسهام في مكافحة نزعة المضاربة وخلق قدر اكبر من الاستقرار إضافة إلى تحسين وضع السيولة. فصدر في سلطنة عمان مثلا مرسوم بإنشاء شركة صناديق الاستثمار الوطنية.

كما شهد العام تواصل جهود الدول العربية لاعتماد التداول الإلكتروني في عمليات البورصة كما في أسواق مسقط والدار البيضاء والكويت ومصر.

خامسا: تعميق الأسواق:
تولي الأجهزة المعنية اهتماما كبيرا لتعميق الأسواق باعتباره عاملا رئيسيا في تطوير دور الأسواق المالية وتجنب الكثير من الظواهر السلبية الناجمة في جانب منها عن صغر الحجم. إذ يقدر متوسط القيمة الرأسمالية للأسواق التسع المدرجة في قاعدة بيانات الأسواق المالية العربية، بحوالي ١٣,٧ مليار دولار في حين يقدر هذا المتوسط في الأسواق الناشئة المدرجة في قاعدة بيانات مؤسسة التمويل الدولية بحوالي ٥٣ مليار دولار. وفي حين بلغ متوسط قيمة التداول السنوي في الأسواق العربية التسع حوالي ٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨، فان متوسط قيمة التداول في الأسواق الناشئة يقدر بحوالي ٦٠ مليار دولار.

وشملت الجهود في هذا المجال تشجيع الإصدارات في السوق الأولية وزيادة رؤوس أموال الشركات. وقد ارتفع عدد الشركات المدرجة في الأسواق التسع المشار إليها من ١١٤٨ شركة إلى ١٤٤٦ شركة وحظيت السوق المصرية بالنصيب الأوفر إذ بلغ عدد الشركات المصرية الجديدة ١٩١ شركة كما تستأثر السوق المصرية بحوالي ٦٠% من إجمالي عدد الشركات. وشهد العام أيضا قيام عدة دول عربية باتخاذ خطوات عملية لفتح الأسواق أمام الاستثمارات الأجنبية مع وضع الضوابط اللازمة لتجنب الآثار الضارة لما بات يعرف بظاهرة الأموال الساخنة. وأعلنت عدة دول عربية عن خطط لفتح أسواقها المالية وقام بعضها كالكويت مثلا بإعداد مشروع قانون لتملك وتداول غير الكويتيين للأسهم الكويتية".

كما شملت هذه الجهود تشجيع تحول الشركات العائلية إلى شركات مساهمة عامة وكانت السوق السعودية واللبنانية والمصرية من انشط الأسواق في هذا المجال. إضافة إلى قيام الأجهزة المعنية في بعض الدول كمصر والمغرب بمكافحة ظاهرة حصر اسهم بعض الشركات بأيدي قلة من المساهمين وعدم طرحها للتداول وتقرر شطب أي شركة لا يتم تداول ما نسبته ٢٠% من أسهمها كحد أدنى. ويقدر أن أكثر من نصف الأسهم المدرجة في الأسواق العربية لا يتم تداوله لأنها أما ملكية حكومية وأما عائلية. وتصل نسبة التداول إلى القيمة السوقية في سوق نشط كالسوق السعودية مثلا إلى حوالي ٣٢% في حين يقدر متوسط هذه النسبة في الأسواق الناشئة بحوالي ١١٢%.

٥٠ الاستثمارات العربية البينية:

يتضمن هذا البند رصدا للبيانات المتعلقة بتدفقات الاستثمارات العربية البينية من واقع الاحصاءات والمعلومات الرسمية التي تم الحصول عليها من عدد من الدول العربية عن المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام موضوع التقرير. ونسبة لعدم توافر البيانات عن كافة الدول العربية التي تمت مخاطبتها بهذا الشأن فان البيانات المتعلقة بعدد قليل من الدول العربية تقديرية وأولية.

تشير المعلومات المتوافرة أن جملة الاستثمارات العربية البينية في المشاريع التي تم الترخيص لها خلال العام بلغت حوالي ٢,٢٥ مليار دولار بالمقارنة مع ١,٥٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ أي بزيادة نسبتها حوالي ٤٢,١%. ويمكن القول أن هذه الزيادة مردها نجاح اغلب الدول العربية في المضي قدما بالإصلاحات الاقتصادية والمالية وتسارع وتيرة برامج الاستخصاص في عدد من الدول العربية وتنامي ثقة المستثمرين في الاستثمار في الدول العربية.

تشير البيانات المتوافرة إن لبنان احتل المرتبة الأولى في قائمة الدول العربية المضيفة للاستثمار بإجمالي تدفقات استثمارية بلغت ٤٠٠ مليون دولار بحصة قدرها ١٧,٧% من إجمالي الاستثمارات العربية البينية، جاءت بعده جمهورية مصر العربية باستثمارات عربية قدرها ٣٨٥ مليون دولار أو ما نسبته ١٧,٠% من هذه الاستثمارات فيما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بنصيب من هذه الاستثمارات قدره ٣٢٥ مليون دولار أو ما نسبته ١٤,٤% منها.

على صعيد جنسيات المستثمرين العرب جاء المستثمرون السعوديون على رأس قائمة المستثمرين العرب في الدول العربية، يليهم المستثمرون الإماراتيون ثم الكويتيون.

أما على صعيد التوزيع الجغرافي للاستثمارات العربية البينية فقد استأثر قطاع الخدمات على النصيب الأوفر بحصة قدرها ٤١% فيما بلغ نصيب القطاعين الصناعي والزراعي حوالي ٢٩% و ٢٨,٥% على التوالي.

هذا ويوضح الجدول رقم (٧) إجمالي تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ وفقا للرصد الذي قامت به المؤسسة من واقع المعلومات الرسمية التي تم الحصول عليها. وتعكس هذه البيانات التدفقات الاستثمارية للمشاريع التي تم الترخيص لها في الدول العربية خلال الفترة المذكورة. وتتضمن التقارير القطرية رصدا لهذه التدفقات الصادرة من والواردة إلى كل من الدول العربية حسب البيانات المتوافرة.

٠٦ عمليات المؤسسة :

حققت عمليات الضمان التي قدمتها المؤسسة خلال عام ١٩٩٨ زيادة بنسبة ٧٦% عن عام ١٩٩٧ حيث بلغت القيمة الإجمالية للعقود المبرمة خلال العام حوالي ١٢٣ مليون دولار مقارنة بالعقود المبرمة خلال عام ١٩٩٧ وقيمتها حوالي ٧٠ مليون دولار.

شملت العقود المبرمة سبعة عقود في إطار نظام ضمان الاستثمار بلغت قيمتها الإجمالية ٦٦ مليون دولاراً أمريكياً، وثلاثة وأربعون عقداً في إطار نظام ضمان ائتمان الصادرات بقيمة إجمالية بلغت ٥٧ مليون دولار أمريكي.

بلغ عدد الدول المستوردة للسلع والمضيفة للاستثمار خلال العام سبع عشرة دولة عربية جاءت في مقدمتها الجمهورية اللبنانية بنسبة ٤٥,٨٧%، تليها

جمهورية السودان بنسبة ١٦,٦٠%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ١١% ثم الجمهورية العربية السورية بنسبة ١٠,٦٠%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٥,٤٥%، فالجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بنسبة ٤,٠٢% وإحدى عشرة دولة عربية أخرى مجتمعة بنسبة ٦,٤٨% شملت كلاً من المملكة المغربية، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية مصر العربية، دولة الكويت، دولة قطر، المملكة الأردنية الهاشمية، سلطنة عمان، دولة البحرين، الجمهورية اليمنية، الجمهورية التونسية، والجمهورية الإسلامية الموريتانية.

بلغ عدد الدول المصدرة للسلع ورأس المال إحدى عشرة دولة بالإضافة إلى البنك الإسلامي للتنمية جاءت في مقدمتها دولة الكويت بنسبة ٣٤,٧٧%، ثم بنك تنموي بنسبة ٢٣,٦٦% ثم المملكة الأردنية الهاشمية بنسبة ١٠,٤٥%، تليها المملكة العربية السعودية بنسبة ١٠,١٢%، فدولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٦,٧٤% ثم دولة البحرين بنسبة ٤,٨٩% تليها الجمهورية اللبنانية بنسبة ٤,١١% فجمهورية السودان بنسبة ٢,٤٤%، تأتي بعدها الجمهورية العربية السورية فجمهورية مصر العربية والجمهورية التونسية، والمملكة المغربية بنسبة إجمالية قدرها ٢,٨٢%.

شملت عقود ضمان الاستثمار المبرمة قرضاً مقدماً من بنك تنموي لتمويل إنشاء شبكة كهربائية في إحدى الدول الأعضاء بقيمة ٢٩ مليون دولار أمريكي، وكذلك استثمارات مباشرة في قطاع السياحة بقيمة ١١,٢ مليون دولار أمريكي و٢٥,٧ مليون دولار قي قطاع الإنشاء.

في حين توزعت السلع محل الضمان خلال عام ١٩٩٨ على النحو التالي: منتجات نفطية وبتروكيماوية (نفط خام، زيوت تشحيم، أصباغ، مذيبات عطرية وزيت الكاز) بنسبة ١٨،٤%، مواد بناء(إسمنت وسيراميك) بنسبة ١٢,٨١%، منتجات غذائية(رقائق البطاطس والذرة وسكر ابيض) بنسبة ١١,٠٢%، أدوية ومستحضرات تجميل بنسبة ١٠,٨٦%، مواد عازلة بنسبة ٨,١٧%، منتجات معدنية(موصلات ألمنيوم، مباني حديدية مسبقة الصنع، اسطوانات غاز مسيل ومقاطع حديدية) بنسبة ٦,٣٤%، ومنتجات أخرى متنوعة بنسبة ٣٢,٤%.

وقد صرفت المؤسسة خلال العام تعويضا بقيمة ٢٥,٥ ألف دولارا أمريكيا لأحد المصدرين عن تحقق خطر تجاري في إطار عقد ضمان ائتمان صادرات.

جدول رقم (١)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الدول العربية

الـــقـــطـــر	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن	١,٣	٢,٢
الإمارات	٠,٨	٥,٦ –
البحرين	٣,١	١
تونس	٥,٤	٥
الجزائر	١,١	٥,١
جيبوتي	٢	–
السعودية	٢	١,٦
السودان	٦,٦	٦,١
سوريا	٢,٩	١,٥
الصومال	–	–
العراق	–	–
سلطنة عمان	٤	–
فلسطين	٢	٢,١
قطر	١,٥	٢,٥
الكويت	٢.٥	١–
لبنان	٣	٤
ليبيا	٠,٥	–
مصر	٥,٣	٥,٧
سالمغرب	٢ –	٦,٣
موريتانيا	٤	٤,٥
اليمن	٤,٨	٣,١

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

جدول رقم (٢)
مؤشر السياسة المالية
(عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	١٩٩٧	١٩٩٨	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٣,١	٦,٩	٣,٨
الإمارات	٢,٩	١١,٧	٨,٨
البحرين	(٠,٢)	٤,٨	٥
تونس	٤	٣	- ١
الجزائر	(٢,٩)	٣,٦	٦,٥
جيبوتي	-	-	-
السعودية	٢,٩	٩,٤	٦,٥
السودان	١,٢	١,١	- ٠,١
سوريا	-	-	-
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
سلطنة عمان	٠,٧	٦,٩	٦,٢
فلسطين	-	-	-
قطر	٨	٨,٦	٠,٦
الكويت	(٥,٤)	٤	٩,٤
لبنان	٢٣,٤	١٤,٧	-٨,٧
ليبيا	-		-
مصر	٠,٩	١	٠,١
المغرب	٠,٤	٠,١	- ٠,٣
موريتانيا	(٣.٩)	١	٤,٩
اليمن	٠,٩	٧,٤	٦,٥

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطى الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية إلى ارتفاع بنقطة مئوية واحدة = صفر.
- ارتفاع العجز بأكثر من نقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمس نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = سالب درجتين.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية إلى نقطتين ونصف النقطة = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين ونصف النقطة إلى ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من ثلاث نقاط مئوية ونصف النقطة = ثلاث درجات.

جدول رقم (٣)
مؤشر سياسة التوازن الخارجي
(عجز الحساب الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي)

القطر	١٩٩٧	١٩٩٨	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن*	(٠,٤)	(٠,٠٤)	-٠,٠٤
الإمارات	(١٠,٩)	–	–
البحرين	(٩,٧)	–	–
تونس	٣,٣	٣,٢	- ٠,١
الجزائر	(٦,٣)	١,٩	٨,٢
جيبوتي	–	–	
السعودية	(١,٧)	١٠	١١,٧
السودان	٩	٨	١
سوريا	٠,٢	–	–
الصومال	–	–	–
العراق	٢٧	–	–
سلطنة عمان	٠,٤	٢١	٢٠,٦
فلسطين	٢١	–	
قطر	٢١,٧	٢١,٢	- ٠,٥
الكويت*	(١٥,٤)	(١٠)	- ١٠
لبنان	٤٠	٣٨	- ٢
ليبيا	١,١	٤,٨	٣,٧
مصر	(٠,٩)	١,١	٢
المغرب	–	–	–
موريتانيا	(٤,٦)	–	
اليمن	٣	٤,٧	١,٧

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- ارتفاع العجز بنقطتين مئويتين ونصف النقطة إلى أقل من خمس نقاط = سالب درجة واحدة.
- ارتفاع العجز من خمسة نقاط مئوية إلى اقل من عشر نقاط = -٢
- ارتفاع العجز بأكثر من عشر نقاط = - ٣
- انخفاض العجز بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بنقطتين = صفر.
- انخفاض العجز بنقطة مئوية واحدة إلى أقل من نقطتين = درجة واحدة.
- انخفاض العجز بنقطتين مئويتين إلى أقل من أربع نقاط = درجتان.
- انخفاض العجز بأكثر من أربع نقاط مئوية = ثلاث درجات.

---

* حققت كل من الكويت والأردن فائضاً في الحساب الجاري وحسب التغير في المؤشر على أساس الابتعاد عن نقطة التوازن في الميزان الجاري أي نقطة الصفر.

جدول رقم (٤)
مؤشر السياسة النقدية
(معدل التضخم)

القطر	١٩٩٧	١٩٩٨	التغير في المؤشر (نقاط مئوية)
الأردن	٣	٤,٥	١,٥
الإمارات	٢,٨	٢,١	٠,٧ –
البحرين	١,٥	١,٥	٠
تونس	٣,٧	٣,١	٠,٦–
الجزائر	٥,٧	٥	٠,٧ –
جيبوتي	٣	–	–
السعودية	٠,٥	٠,٢	٠,٣ –
السودان	٣١,٩	١٥	١٦,٩ –
سوريا	٢,٢	–	–
الصومال	–	–	–
العراق	–	–	–
سلطنة عمان	١	١	٠
فلسطين	٧,٦	٥,٥	٢,١ –
قطر	٢,٨	٢,٨	٠
الكويت	٣	٣	٠
لبنان	٩	٤	٥ –
ليبيا	٢٥	–	–
مصر	٤,٨	٣,٦	١,٢ –
المغرب	١	٢,٥	١,٥
موريتانيا	٥	٦	١
اليمن	٦,٣	٩	٢,٧

المصدر: البيانات المعدلة والتقديرية الصادرة من قبل الدول العربية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية ومراكز البحث والمصارف التجارية وشركات الاستثمار الكبرى في العالم.

تعطي الدرجات حسب تغير المؤشر على النحو التالي:

- انخفاض معدل التضخم بأقل من نقطة مئوية واحدة إلى ارتفاع بأربع نقاط = صفر.
- انخفاض معدل التضخم بنقطة مئوية إلى أقل من خمس نقاط = درجة واحدة.
- انخفاض معدل التضخم بخمس نقاط مئوية إلى أقل من ٢٥ نقطة = درجتان.
- انخفاض معدل التضخم بأكثر من ٢٥ نقطة مئوية= ثلاثة درجات.

جدول رقم (٥)
المؤشر المركب لمكون السياسات الاقتصادية في مناخ الاستثمار في الوطن العربي

القطر	درجة مؤشر السياسة المالية	درجة مؤشر السياسة النقدية	درجة مؤشر سياسة التوازن الخارجي
الأردن	-١	صفر	صفر
الإمارات	-٢	صفر	-
البحرين	-٢	صفر	-
تونس	١	صفر	صفر
الجزائر	-٢	صفر	-٢
جيبوتي	-	-	-
السعودية	-٢	صفر	-٣
السودان	صفر	٢	صفر
سوريا	-	-	-
الصومال	-	-	-
العراق	-	-	-
عمان	-٢	صفر	-٣
فلسطين	-	١	-
قطر	صفر	صفر	صفر
الكويت	-٢	صفر	٣
لبنان	٣	٢	٢
ليبيا	-	-	-١
مصر	صفر	١	صفر
المغرب	صفر	صفر	-
موريتانيا	-١	صفر	-
اليمن	-٢	صفر	صفر
المتوسط ١٩٩٨	(٠,٧)	٠,٤	(٠,٣)
١٩٩٧	١,٣	٠,٨	١,٢

المصدر: الجداول من (٢) إلى (٤).

(أ) تم حساب المؤشر كمتوسط لمتوسطات المؤشرات الثلاثة على النحو التالي:

$$\frac{(٠,٧) + ٠,٤ + (٠,٣)}{٣} = (٠,٢)$$

(ب) يتم الحكم على التطورات في مناخ الاستثمار باستخدام قيمة المؤشر المركب على النحو التالي:
أقل من ١ : عدم تحسن في مناخ الاستثمار.
من ١ إلى ٢: تحسن في مناخ الاستثمار.
من ٢ إلى ٣ : تحسن كبير في مناخ الاستثمار.

(ج) يلاحظ في هذا الصدد أن مناخ الاستثمار خلال العام قد سجل تراجعا إذ سجل كل من مؤشر السياسة المالية ومؤشر سياسة التوازن الخارجي درجات سالبة، مما أدى إلى تسجيل المؤشر المركب نتيجة سالبة.

جدول رقم (٦)
بيانات أسواق المال في الدول العربية لعامي ١٩٩٧-١٩٩٨

الدولة	عدد الشركات		القيمة الرأسمالية (مليار دولار)		عدد الأسهم المتداولة (مليون سهم)		قيمة التداول (مليار دولار)		مؤشرات الأسعار	
	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٨
الأردن	١٣٩	١٥٠	٥,٤٥٨	٥,٩	١٩١,١	٢٤٨,٥٦	٠,٥٠	٠,٦٥	١١٦,٧٣	١١٩,٥٠
البحرين	٤٠	٤٢	٧,٨٢٦	٦,٨	٦٣٠,٠٩	٦١٩,٨٤	٠,٤٧	٠,٥٨	١٣٧,٠٢	١٢٣,٠٢
تونس	٣٤	٣٩	٢,٣٢	٢,٢	١٠,٩٦	١١,٠٦	٠,٢٣	٠,١٦	٤٢,٨٤	٣٦,٩٣
السعودية	٧١	٧٤	٥٩,٣٨	٤٢,٦	٣١٣,٩٨	٢٩٤,٩٧	١٦.٥٥	١٣,٧٤	١٣٦,٣٧	٩٠,٧٠
سلطنة عمان	١١٩	١٣٧	٧,٣١	٤,٥	٣٧٤,٠٨	٢٨٣,٥٠	٣,٨٨	٢,٣٧	٢٦٤,٧١	١١٥,٢٦
الكويت	٧٤	٧٨	٢٧,٢٤	١٨,٤	٣٣٩٨٨,٠٧	١٣٩١٧,٠٩	٣٤,٥٨	١٠,٩٢	١٥٦,٨٣	٩٦,٦١
لبنان	٨	١٢	٢,٩٠	٢,٤	٦٣,٢٢	٤٢,١٥	٠,٦١	٠,٣٤	٩٧,٨٦	٧٨,٤١
مصر	٦٥٠	٨٦١	٢٠,٨٧	٢٤,٤	٢٧٤,٧٦	٤١٠,٦٩	٦,٠٢	٥.٣٧	١٢٥,٥٩	٩٣,٢٧
المغرب	٤٩	٥٣	١٢,٢٤٨	١٥,٦	٩,١٣٧	٩,٤٠	١,٠٧	١,٤٠	١٨١,٦٩	٢٢٥,٦٢
المجموع	١١٨٤	١٤٤٦	١٤٥,٥٥	١٢٢,٨	٣٥٨٥٦,٠	١٥٨٣٧,٢٦	٦٣,٨٩	٣٥,٥٣		

المصدر: قاعدة بيانات أسواق الأوراق المالية العربية – صندوق النقد العربي

جدول رقم (٧)
تدفقات الاستثمارات العربية البينية الخاصة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨

من/إلى	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	جيبوتي	السعودية	السودان	سوريا	الصومال
الأردن	*	٤٢٣٥	١٣٠٠	١٣٩			١٥٦٩٢	٢٢	٣٤٩٤٥	
الإمارات	٢٩٢٧٧		٣٩٣٨٢	٨٥	٢٦		٢٧٦٨٢٢	١٠٧٤	١٨٠٠٢	٥٢٤
البحرين	٣٧٨٧	١١٥٤٠		٦٢٧			١٦٩٣٣٠	١٧١٢		
تونس	٣٩٢٥	٥٨١٤٦	٢٨٣٢		٧٦٧٦٦		٢٢٢٣٨١	١٧٤١	٣٠١٧	
الجزائر	٨٠٠٠						٢١٤٨٧			
جيبوتي				٢٢٩			٢٨٠٣		١١٢	
السعودية	٨٩٠٢٣	٩٩١٠٢	١٣٩٠٠٥	٧٨٠	٤٠٠٥			١٢٢٥	٩٦٧٨٩	
السودان	٢٥١٦٤	٥٢٥٢٩		٦٣٩	٢٨١٤		٧٥٢٢٧٧		٥١٤٥٣	٤٧
سوريا	٥٢٧١١	٣٤٢١٢٦	٢٠٦٨٨	٥٤٥٥	٣٠٣		٣٠٢٧٩٨	٢١٠		
الصومال										
العراق	١٦٧٨٤	٩٢٢								
عمان	٦٤٧٨	٢٥٧٦٦	٤٤٢٨				٣٤٩٨٩		١١٧٦	
فلسطين	٤١٩٤٨	٧٠٠٠٠					١٥٠٠٠٠			
قطر	٦٣٧	٦٤٠	٢٨٣٣				٨٤٠١	١٩٨	٢٣٤٣	
الكويت	٢٧٨٠١	٩٥٤	١٠٣٥	٨٤٧			٥٤٦١		١٧٥٢٦	
لبنان	١١٧٣	٣٦٠٧٥٥	٢١٤٨٦	٦٦٢			٤٥٣٨٧٠		١٠٠٦٣٩	
ليبيا					١٣٥٠٠					
مصر	١٠١١٩٤	١٨٦٢٢١	٥٤٢٦٩	١٣٥٠٠	٥٦١٨		١٣٩١١٢٦	٤٣٠٥٤	٧٨٨٤٣	
المغرب	١٩٨٩	٧٤٤٠٦	٦٤٦٢٨	١١٩٠٠	٧٤٨٢		١٤٠٢٢٨	٢٠٩٧	٢٦٨٣٦	
موريتانيا		٥٠٠٠		٢٧٥٩			١٥٠٠			
اليمن	٧٩٣٣	١٢١٧٩	٢٢٣		٣٣		٥٩٩٢٣	٢٠٩	٤١٤٢	
المجموع	٤١٧٨٢٤	١٣٠٤٥٢١	٣٥٢١٠٩	٣٧٦٢٢	١١٠٥٤٧	٠	٤٠٠٩٠٨٨	٥١٥٤٢	٤٣٥٨٢٣	٥٧١

العراق	عمان	فلسطين	قطر	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	موريتانيا	اليمن	المجموع
٦٤١٣٢	١٦٦	١٤٤٠٥	١٣١٠	١١٨٨٧	١٣٣٣٠	٢٣٧٦	٣٢٢٢٢	٧٥٩		٤١٦	١٩٧٣٣٦
١٩٧٠	٥٥٦١٥	١٠٩٤٩	٩٣٣٦٤	١١١٥١١	٤٤١٣٦	٤٦٨	١٠٧٠٢	١٠٩٢	١٠	١٥٤٦	٦٩٦٥٥٥
	٥٨٦	٥٠	١٥٢٩	٦٣١٠٣	١١٧٥٤	٦٨٥٤	٢٠٦٠				٢٧٢٩٣٢
١٦٩١		٤٠١٢	٢٠٦٨٩	١٤٥٦٥٦	٧٣٩٥	١٥٤٧٩٨	٣٨٥٩	٥٢٧٩٤		١٩٢	٧٧٩٢١٠
				١٦٠٠٠		٤١٠٠٠			١٧٩٨		١٧٠٢٨٥
					١١٢						٣٢٥٦
٣٣٣	٣١٢٠	١٩٤٩٧	٣٥٣١٦	٩٤٢٦١	٩٦٢٨٠		٨٩٣٢	١٤٣		١١٧٤٢	٦٩٩٥٥٣
٢٩٤٥٢		٤٣٣٠	٧٧٢٩٧	٣٨٦٨٠	٥٦٧٧	٢١٩٣	٧٩٨٧	٤٤٤٤		٤٤٠٤	١٠٥٩٣٨٧
٦٠٦	٥٧٥٧	٦٩٥٦٣	١٤٦٢	٢١١٣٢٨	١٨٧٣٦٧	٣٦٦٨	٣٦٣٥	٥٠			١٢٠٧٧٢٧
							٥٠				٥٠
				١٩٥						١٢٣٠	١٩١٣١
		١٢٠	٧٦٢٤	٣٤٠٥	٤٣٣٨		٤٣٤			١٧٢٣٠	١٠٥٩٨٨
٥٢٧٧			٤٤٩٦٦				١٨٥٨٤				٣٣٠٧٧٥
	١٤	٢٨٤		١٧١	٨٤١		٢٨٠			٥٥	١٦٦٩٧
٢٨٣٦	١٩٢١	٢٩٩٢			١١١١١		٥٤٦٩	١٦٨		٧٢٣	٧٨٨٤٤
٣٤٠	٨٩١	٢٧٦٤	٢٦٩٠١	٢٦٨٢٧٨							١٢٣٧٧٥٩
					١٧٨٥						١٥٢٨٥
٢٥١٣٦	٦٥٥٢٥	٦٢٢٧٤	٢١٦٣١٥	٩٩٨٩٩٦	٧٧٩٨٤	١٦٩٧٩٨		٤٥٦٢٦		٢٥١٣٤	٣٥٦٠٦١٣
١١٠٨٤		٥٩٣	١٢٢	٢٧٧١٢	٧٠٥٦	٣٩٩٦٥	٢٥٥٥			١٧٢٩	٤٢٠٣٨٢
											٩٢٥٩
١٢٤٠١	١٤٥	٣٠٦٧٢	٦٤٣٦٤	٩٠٢	٧٠٦٩	٤٠١٦	١٠٢٣	٤١٧			٢٠٥٦٥١
١٥٥٢٥٨	١٣٣٧٤٠	٢٢٢٥٠٥	٥٩١٢٥٩	١٩٩٢٠٨٥	٤٧٦٢٣٥	٤٢٥١٣٦	٩٧٧٩٢	١٠٥٤٩٣	١٨٠٨	٦٤٤٠١	١١٠٨٦٦٧٥

جدول رقم (٨)
الاستثمارات العربية البينية المرخص لها
خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨

(مليون دولار)

البيان / الدولة	١٩٩٧	%	١٩٩٨	%
الأردن	١٠,٦	٠,٧	١١,٥	٠,٥
الإمارات	–	–	٣٨٠,٠	١٦,٩
البحرين	–	–	١٦,٠	٠,٧
تونس	١٣٥,٠	٨,٥	٢٩٠,٠	١٢,٩
الجزائر	–	–	١٢٢,٠	٥,٤
جيبوتي	–	–	–	–
السعودية	٢٧,٠	١,٧	١٩٨,٠	٨, ٨
السودان	١٤٢,٥	٩,٠	٧٠,٣	٣,٢
سوريا	٣٢٨,٠	٢٠,٦	٢١٢,٠	٩,٤
الصومال	–	–	–	–
العراق	–	–	–	–
سلطنة عمان	١٨,٧	١,٢	٤٢,٠	١,٩
فلسطين	٢٤,٨	١,٥	٥٦,٠	٢,٥
قطر	–	–	–	–
الكويت	–	–	–	–
لبنان	٣١٢,٠	١٩,٦	٤٠٠,٠	١٧,٨
ليبيا	–	–	–	–
مصر	٥٣٢,٠	٣٣,٥	٣٩٠,٠	١٧,٣
المغرب	٤٨,٠	٣,٠	٣٩,٢	١,٧
موريتانيا	–	–	–	–
اليمن	١١,٠	٠,٧	٢٢,٢	١,٠
الإجمالي	١٥٨٩,٦	١٠٠	٢٢٤٩,٣	١٠٠

جدول رقم (٩)
التوزيع القطاعي للاستثمارات العربية البينية
التي تم التصديق عليها خلال عام ١٩٩٨
(%)

القطر المضيف	الصناعة	الزراعة	الخدمات
الأردن	٣٧,٦	–	٦٢,٤
الإمارات	١٢,٤	–	٨٧,٦
البحرين	١٠,٨	–	٨٩,٢
تونس	١٢,٦	٣,٢	٨٤,٢
الجزائر	٨٦,٩	٧,٣	٥,٨
السعودية	٧٦,٩	٥,٨	١٧,٣
السودان	٥٠,٤	٤٤,٢	٥,٤
سوريا	٣٨,٨	١٢,٦	٤٨,٦
عمان	٨٧,٤	٨,٢	٤,٤
فلسطين	٣٨,١	١٢,٥	٤٩,٤
لبنان	٩,٤	–	٩٠,٦
مصر	٤٢,١	٢٦,٨	٣١,١
المغرب	٧,١	–	٩٢,٩
اليمن	٨٨,٦	٤,٧	٦,٧

جدول رقم (١٠)
نصيب الأقطار العربية المصدرة
للاستثمارات العربية البينية لعام ١٩٩٨
(%)

الأقطار المصدرة	الأقطار المضيفة للاستثمار													المتوسط المنقل
	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	عمان	فلسطين	لبنان	مصر	المغرب	اليمن	
الأردن							٤,٧		١٤,٣	٥٠,٠				٨,١	١,٧
الإمارات			١١,٣	١٩,٣	١٩,٧	٣١,٣	٢٧,٠	١٢,٧	٢٧,٣	٨.٩	٢٦,٨	١٥,٩	٤١,٨		١٧,٤
البحرين		٥,٠				١٢,٦									٢,٠
السعودية	١٥,٧	٤٠,٨	٥٥,٦	٣٠,٠			٢١,٣	٤٣,٤	١٨,٠		٣٤,٠	٢٩,٠	٣٠,١	٧٤,٨	٢٨,٦
سوريا	١٠,٤										٤,٥	٥,٤	٥,٤	٤,٠	١,٩
العراق	٥٠,٤													٧,٢	٠,٣
عمان		١٠,٨													١,٨
فلسطين	٢٣,٥											٤,٧		٢,٣	١,٠
قطر		٢٠,٥		٤,٥		١٧,٢	٤٧,٠			١٦,١	٦,٢	٢٠,٤			١٢,١
الكويت		٢٢,٩	٣٣,١	٢٢,٤	١٣,١	٣٨,٩		٢٦,٠			٢٨,٥	٢٤,٦	٢٢,٧		٢٣,٣
لبنان								١٧,٩							١,٧
ليبيا				١٧,٩	٦٧,٢									٣,٦	٦,٠
مصر										٢٥,٠					٠,٦
المغرب				٥,٩											٠.٨
اليمن									٤٠,٤						٠,٨
الإجمالي	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

الجزء الثاني

التقارير القطرية

(١) المملكة الأردنية الهاشمية
(٢) دولة الإمارات العربية المتحدة
(٣) دولة البحرين
(٤) الجمهورية التونسية
(٥) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
(٦) جمهورية جيبوتي
(٧) المملكة العربية السعودية
(٨) جمهورية السودان
(٩) الجمهورية العربية السورية
(١٠) جمهورية الصومال الديمقراطية
(١١) جمهورية العراق
(١٢) سلطنة عمان
(١٣) دولة فلسطين
(١٤) دولة قطر
(١٥) دولة الكويت
(١٦) الجمهورية اللبنانية
(١٧) الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
(١٨) جمهورية مصر العربية
(١٩) المملكة المغربية
(٢٠) الجمهورية الإسلامية الموريتانية
(٢١) الجمهورية اليمنية

(١)

تقرير مناخ الاستثمار

في

المملكة الأردنية الهاشمية

١٩٩٨

(١)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة الأردنية الهاشمية
١٩٩٨

١. مقدمـــــــــة*:

واصلت الحكومة خلال عـــام ١٩٩٨ اتخـاذ المزيـد مـن الإجـراءات والتدابـير الإصلاحية الرامية في مجملها إلى ترسيخ أركـــان الاسـتقرار المـالي والنقـدي**، الذي يعتبر شرطا ضروريا لتحقيق النمـــو الاقتصـادي القـابل للاسـتمرار، والـى معالجة الاختلالات الهيكليـــة بـهدف زيـادة المـوارد المحلية وتحسـين كفـاءة استخدامها. كما أولت الحكومة خلال العام أهميـة بالغـة لمعالجـة مشـكلتي الفقـر والبطالة من خـلال توفـير الدعـم المـالي الـلازم لصنـدوق المعونـة الوطنيـة وصندوق التنمية والتشـغيل ورصـد المبـالغ اللازمـة لخدمـة مشـاريع الأمـان الاجتماعي، وزيادة الإنتاجية الراميـة إلـى تخفيـف حـدة الفقـر وتوفـير فـرص عمل للفقراء. ويعتبر عام ١٩٩٨ العـام الأخـير لبرنـامج التصحيـح الاقتصـادي المتفق عليه بين الأردن وصندوق النقـد الدولـي للفـترة (١٩٩٦-١٩٩٨)، وتقـوم الحكومة الأردنية في الوقـت الحـاضر بالتفـاوض مـع صنـدوق النقـد الدولـي للتوصل إلى اتفاق على برنامج تصحيـح اقتصـادي جديـد لمـدة ثـلاث سـنوات يبدأ العمل به اعتباراً من عام ١٩٩٩، وذلـك بـهدف مواصلـة عمليـة الإصـلاح الاقتصادي وترسيخ المكتسـبات الإيجابيـة التـي أمكـن تحقيقـها خـلال سـنوات التصحيح الماضية.

أما على صعيد التطورات السياسية، فقـد شـهد العـام حدثيـن سياسـيين بـارزين تمثل **الأول** بغيـاب جلالـة الملـك الحسـين المعظـم عـن ارض الوطـن طيلـة النصف الثاني من عام ١٩٩٨ بقصد العـلاج، وتمثـل **الثـاني** بـالتغيير الـوزاري الذي تم بموجبه تكليف دولة الدكتور فايز الطراونـه بتشـكيل الحكومـة بـدلا عـن دولة الدكتور عبد السلام المجالي.

** يستند هذا التقرير على البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة المالية، وزارة الصناعة والتجـارة، وزارة السياحة، وزارة العمل، البنك المركزي الأردني، سوق عمان المالي، دائرة الاحصاءات العامة، مؤسسة تشجيع الاسـتثمار، مؤسسة المدن الصناعية، مؤسسة المناطق الحرة، مؤسسة تنمية الصادرات والمراكز التجارية، والمركـز الوطنـي لتنميـة الموارد البشرية.

** يعادل الدولار ٠,٧٠٩ دينار اردني كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة إلى تحقيق نمو حقيقي للناتج المحلي الإجمالي نسبته ٢,٢% خلال العام مقابل ١,٣% عام ١٩٩٧. أما الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق الجاري فقد شهد نموا نسبته ٥,٩% عام ١٩٩٨ مقابل ٥% عام ١٩٩٧. وعلى ضوء ما سبق، ارتفع متوسط نصيب الفرد الاسمي من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥١٦ دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٥٥٣ دولار عام ١٩٩٨.

٠٣ الأوضاع المالية:

تابعت الحكومة خلال العام جهودها الرامية لاصلاح قطاع المالية العامة من خلال تبني إجراءات ترمي إلى زيادة الإيرادات وترشيد النفقات، إذ تم خلال العام إخضاع دخول المؤسسات الحكومية من إيجارات المباني وأرباح الفنادق التي تملكها مؤسسة الضمان الاجتماعي لضريبة الدخل، وتم إخضاع أرباح الشركات التي تقوم ببناء الشقق السكنية لضريبة الدخل، اعتباراً من بداية عام ١٩٩٦. كما تم تخفيض حد التسجيل للمكلفين بتوريد الضريبة العامة على المبيعات.

وقد تأثر أداء المالية العامة خلال العام بتباطؤ النشاط الاقتصادي الذي شهدته المملكة خلال السنوات الثلاث الأخيرة، إذ تشير البيانات المتوافرة إلى نمو الإيرادات المحلية بنسبة ٦,٥% لتبلغ ١,٥ مليار دينار. وقد جاء هذا النمو نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية وغير الضريبية بنسبة ٧,٥% و ٥% على التوالي، كما ارتفع إجمالي الإنفاق وصافي الإقراض خلال العام بنسبة ١٥,٥% ليبلغ ٢,٠٥ مليار دينار، وقد جاء هذا النمو محصلة لنمو النفقات الجارية بنسبة ١٢,٧% لتبلغ ١,٦٨ مليار دينار ونمو النفقات الرأسمالية بنسبة ١٣,٦% لتبلغ ٣٢٦ مليون دينار. وقد أدت التطورات سالفة الذكر إلى ارتفاع عجز الميزانية العامة ليبلغ ٥٦٢ مليون دينار، بما نسبته ١٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره ٣٧٨ مليون دينار، بما نسبته ٧,٦% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧. وإذا ما أخذت المساعدات الخارجية بعين الاعتبار فإن عجز الميزانية العامة يصل إلى ٣٥٩ مليون دينار، بما نسبته ٦,٩% من الناتج المحلي مقابل عجز نسبته ٣,١% خلال عام ١٩٩٧.

وعلى صعيد المديونية الداخلية تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع الرصيد القائم للدين العام الداخلي للحكومة المركزية خلال العام إلى ١,٢ مليار دينار مقابل ٠,٩ مليار دينار خلال عام ١٩٩٧، بارتفاع نسبته ٣١%. وعلى ضوء ذلك ارتفعت نسبته للناتج المحلي الإجمالي من ١٨,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٢٢,٩% خلال العام.

٠٤ الأوضاع النقدية:

واصل البنك المركزي خلال العام تدخله غير المباشر في السوق النقدي عن طريق شهادات الإيداع واستطاع تنظيم مستويات السيولة بما يكفل تحقيق الاستقرار النقدي ويلبي متطلبات الاقتصاد الوطني، إذ ارتفعت السيولة المحلية (ع٢) خلال العام بمقدار ٤٢٦,٦ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٦% بالمقارنة مع ارتفاع مقداره ٤٠١,٣ مليون دينار أو ما نسبته ٧,٨% خلال عام ١٩٩٧. وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي بمقدار ١١١,٣ مليون دينار وارتفاع صافي الموجودات المحلية بمقدار ٣١٥,٣ مليون دينار. وتشير البيانات التي تعكس اتجاهات السيولة وفقا لمكوناتها إلى ارتفاع شبه النقد بمقدار ٤٤٣,٨ مليون دينار وانخفاض عرض النقد (ع١) بمقدار ١٧,٢ مليون دينار.

ومن ناحية أخرى، وفي إطار حرصه على تطوير السوق النقدي - لا سيما سوق الإيداع/الإقراض بين البنوك، وزيادة فاعلية وكفاءة السياسة النقدية- أتاح البنك المركزي للبنوك المرخصة أداة جديدة تسمى نافذة الإيداع بالدينار لليلة واحدة. كما بدأ بطرح شهادات إيداع لأجل شهر، علاوة على قراره بضخ السيولة للبنوك كلما استدعت ظروف السوق مثل هذا الضخ، وذلك من خلال إعادة الشراء لليلة واحدة للأداة المالية التي تملكها البنوك كشهادات الإيداع واذونات الخزينة. هذا بالإضافة إلى قيامه برفع سعر إعادة الخصم بشكل تدريجي من ٧,٧٥% إلى ٩% ليتناسب مع هيكل أسعار الفائدة في السوق المصرفي.

وفي ضوء الجهود التي بذلها البنك المركزي للحفاظ على زيادة جاذبية الدينار كوعاء ادخاري مقابل الدولار، فقد ارتفعت أسعار الفائدة على شهادات الإيداع لأجل ثلاثة شهور من ٦,٢٥% في نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٩,٤٥% في نهاية العام وشهادات الإيداع لأجل ستة شهور من ٦,٥٠% إلى ٩,٥٥%، في حين انخفضت أسعار الفائدة على شهادات لإيداع لمدة سنة من ٧,٢٥% إلى ٦,٦٠%. وفي المقابل أظهرت أسعار الفائدة على الودائع لدى البنوك كما يعكسها الوسط المرجح لاسعار الفائدة على الودائع. ارتفاع أسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب من ١,١٩% إلى ١,٣٥% وانخفاض أسعار الفائدة على ودائع التوفير من ٥,٠٣% إلى ٤,٦٥% واسعار الفائدة على الودائع لأجل من ٩,١٨% إلى ٨,٣٣%، كما أظهرت أسعار الفائدة على التسهيلات الائتمانية للبنوك المرخصة -كما يعكسها الوسط المرجح لاسعار الفائدة على التسهيلات- انخفاض أسعار الفائدة على الجاري مدين من ١٢,٩٩% إلى ١٢,٤٩%، وارتفاع أسعار الفائدة على القروض والسلف من ١٢,٢٥% إلى

١٢,٨٩%، واسعار الفائدة على الكمبيالات والإسناد المخصومة من ١٣,٢٥% إلى ١٣,٩٧%.

وعلى صعيد تطورات الأسعار تشير البيانات المتوافرة إلى أن معدل التضخم مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة قد بلغ ٤,٥% خلال العام مقابل ٣% عام ١٩٩٧.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

واصل البنك المركزي خلال العام سياسة ربط سعر صرف الدينار بالدولار الأمريكي بسعر وسطي مقداره ٧٠٩ فلس لكل دولار. وقد أسفرت هذه السياسة عن انخفاض سعر صرف الدينار مقابل معظم العملات الأجنبية الرئيسة في نهاية العام بالمقارنة مع نهاية عام ١٩٩٧، إذ انخفضت بما نسبته ٠,٤% مقابل الجنيه الإسترليني وبما نسبته ٦,١% مقابل المارك الألماني وبما نسبته ٥,٩% و ١٢,٨% مقابل الفرنك الفرنسي والين الياباني على التوالي.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

ارتفع عدد الشركات المدرجة في السوقين النظامية والموازية خلال العام إلى ١٥٠ شركة مقابل ١٣٩ شركة عام ١٩٩٧، وسجلت القيمة السوقية لأسهم هذه الشركات في نهاية العام ارتفاعا مقداره ١,٣ مليار دينار عن مثيلتها عام ١٩٩٧، لتصل إلى حوالي ٤,١٦ مليار دينار، بما نسبته ٤٥,٥%.

وفيما يتعلق بحجم التداول في السوقين المذكورتين فقد بلغ في نهاية العام ما مقداره ٤٦٤ مليون دينار مقابل ٣٥٥,٣ مليون دينار عام ١٩٩٧، محققاً بذلك زيادة نسبتها ٣٠,٦%. وقد استحوذ قطاع الصناعة على ما نسبته ٤٥,٤% من إجمالي حجم التداول، تلاه قطاع البنوك والشركات المالية بنسبة ٤٤,٢% ثم قطاع الخدمات بنسبة ٩% وأخيرا قطاع التأمين بنسبة ١,٤%. أما فيما يتعلق بمستوى الأسعار فقد بلغ الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية لرأس المال ١٧٠,١ نقطة خلال العام مقابل ١٦٩,٢ نقطة لإغلاق عام ١٩٩٧، بارتفاع نسبته ٠,٥%.

أما فيما يتعلق بحركة استثمار غير الأردنيين، فقد بلغت قيمة مشترياتهم من الأسهم خلال العام حوالي ٢٠٥ مليون دينار مقابل ١٠٠ مليون دينار عام ١٩٩٧، كما بلغت قيمة مبيعاتهم من الأسهم ٨١ مليون دينار مقابل ٤٤ مليون دينار عام ١٩٩٧. وبناء على ما تقدم، فقد بلغ صافي استثمارات غير

الأردنيين خلال العام حوالي ١٢٤ مليون دينار مقابل ٥٧ مليون دينار عام ١٩٩٧ محققاً بذلك زيادة نسبتها ١١٧,٥%، وقد توزعت هذه الاستثمارات بواقع ١٥% للمستثمرين العرب و ٨٥% للمستثمرين الأجانب. وفي ضوء ذلك ارتفعت نسبة استثمارات غير الأردنيين إلى القيمة السوقية بشكل ملحوظ من ٣٨,٣% عام ١٩٩٧ إلى ٤٤,٣% في نهاية العام ، منها ما نسبته ٣٩,٣% لمستثمرين عرب مقابل ٣٥,٩% في نهاية عام ١٩٩٧، فيما بلغت نسبة مساهمة المستثمرين الأجانب ٥% مقابل ٢,٤% في نهاية عام ١٩٩٧.

ويعزى الارتفاع الكبير في حجم تداول المستثمرين غير الأردنيين إلى قيام الحكومة الأردنية ببيع ٣٣% من أسهمها في شركة مصانع الأسمنت إلى شركة لافارج الفرنسية في صفقة هي الأكبر في تاريخ السوق، علاوة على ما ساهمت به عملية إزالة القيود التي كانت تعترض حرية الاستثمار الأجنبي في سوق عمان المالي في تحقيق الزيادة المشار إليها في حجم تداول المستثمرين الأجانب.

٠٧ التجارة الخارجية:

بلغت قيمة الصادرات الإجمالية خلال العام حوالي ١,٨ مليار دولار أي بتراجع نسبته ٢,٢% عما كانت عليه عام ١٩٩٧، وقد نجم هذا التراجع بشكل رئيسي نتيجة لتراجع نشاط عمليات إعادة التصدير بنسبة ١,١%، وانخفاض قيمة الصادرات بنسبة ٢,٢%. ومن جهة أخرى تراجعت قيمة الواردات بنسبة ٦,٥% لتبلغ حوالي ٣,٨٣ مليار دولار. وكمحصلة لذلك فقد تراجع عجز الميزان التجاري في نهاية العام ليبلغ حوالي ٢,٠٣ مليار دولار مقابل ٢,٢٦ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، بانخفاض نسبته ١٠,٢%. ويعزى تراجع الصادرات الوطنية خلال العام إلى انخفاض الصادرات الأردنية من الأدوية والزيوت النباتية والحيوانية والمواد الغذائية والحيوانات الحية.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

سجلت الصادرات الوطنية إلى الدول العربية تراجعا بنسبة ١٥,٩% خلال العام لتبلغ حوالي ٦٥٨ مليون دولار مقابل ٧٨١,٨ مليون دولار عام ١٩٩٧. وتبعا لذلك، تراجعت أهمية الصادرات الوطنية إلى الدول العربية في مجمل الصادرات من حوالي ٥٢% إلى ٤٤,٧%. وقد جاء هذا التراجع بشكل أساسي نتيجة لتراجع الصادرات من الأدوية والأسمدة والزيوت النباتية والمواد الغذائية إلى الأسواق السعودية والعراقية والسورية، في حين شهدت الصادرات إلى كل من دولة الإمارات ولبنان ومصر تحسنا طفيفا مقارنة بعام ١٩٩٧.

في المقابل شهدت الواردات الأردنية من الدول العربية تراجعا واضحا خلال العام بلغت نسبته حوالي ٢٢,٩% لتبلغ حوالي ٧٤٢,٣ مليون دولار وذلك نتيجة لانخفاض الواردات من النفط الخام ومشتقاته من العراق بشكل أساسي، إضافة إلى انخفاض الواردات من سوريا. في حين حافظت الواردات من السعودية على المستوى ذاته عام ١٩٩٧، فيما شهدت الواردات من كل من دولة الإمارات ولبنان ومصر تحسنا طفيفا.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:

سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات نهاية العام فائضا بسيطا قدره ٣,١ مليون دولار مقابل فائض قدره ٢٩,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧. ونتيجة لذلك تراجعت نسبة فائض الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٠,٤% عام ١٩٩٧ إلى ٠,٠٤% خلال العام. وقد جاء هذا التراجع في فائض الحساب الجاري محصلة لتراجع فائض ميزان الخدمات بمقدار ٢٣٦,٢ مليون دولار، وتراجع صافي التحويلات بدون مقابل بمقدار ١٩,٦ مليون دولار، وتراجع عجز الميزان التجاري بمقدار ٢٢٩,٦ مليون دولار.

٠١٠ الديون الخارجية:

سجل الرصيد القائم للدين العام الخارجي ارتفاعا في نهاية العام ليبلغ ٧,١ مليار دولار مقابل ٦,٥ مليار دولار نهاية عام ١٩٩٧. ويعود سبب هذا الارتفاع إلى ارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي ورسملة الفوائد التي خصصت لاعادة الجدولة. وتبعاً لذلك ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى ٩٥,٥% مقابل ٩٢,٦% عام ١٩٩٧. هذا وقد بلغ معدل خدمة الدين الخارجي مقاسا بنسبة التسديدات المستحقة من الأقساط والفوائد إلى إجمالي الصادرات من السلع والخدمات باستثناء دخل عوامل الإنتاج حوالي ١٤,٢% خلال العام مقابل ١٤,٨% عام ١٩٩٧.

من جهة أخرى قامت الحكومة خلال العام بتنفيذ مبادلة وتحويل قروض خارجية إلى مشاريع استثمارية، وتوقيع اتفاقية مبادلة دين مع ألمانيا للإنفاق على مشاريع حزمة الأمان الاجتماعي. وتعتزم الحكومة الاستمرار بتنفيذ الرصيد المتبقي من اتفاقية مبادلة الدين الفرنسي، وتفعيل اتفاقية مبادلة الدين الألماني.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغت الاستثمارات الأجنبية المرخصة حسب قانون الشركات خلال العام حوالي ١٠,٢ مليون دولار، بما نسبته ٥,٤% من إجمالي الاستثمارات

المرخصة خلال العام مقابل ١٦,٨ مليون دولار خلال عام ١٩٩٧، بما نسبته ٧,٩% من إجمالي الاستثمارات المرخصة. وفيما يتعلق بتوزيع هذه الاستثمارات حسب القطاعات الاقتصادية، فقد استحوذ قطاع التجارة على ما نسبته ٧٤,٥% من إجمالي هذه الاستثمارات، تلاه قطاع الصناعة بنسبة ١٩,٥% ثم قطاع الخدمات بنسبة ٦%. هذا وقد احتلت الاستثمارات البريطانية المرتبة الأولى من بين الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المملكة بنسبة ٣٣,٦% من إجمالي هذه الاستثمارات تلتها كل من الاستثمارات الهولندية والأمريكية بنسب بلغت ١٩,٤% و ١٣,٩% على التوالي.

١٢. الاستثمارات العربية الوافدة:

سجلت الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام انخفاضاً بلغت نسبته ٩% عما كانت عليه عام ١٩٩٧، إذ بلغت ١١,٥ مليون دولار مقابل ١٢,٧ مليون دولار عام ١٩٩٧، بما نسبته ٦,١% من إجمالي الاستثمارات المرخصة في المملكة خلال العام.

احتلت الاستثمارات العراقية المرتبة الأولى من بين الاستثمارات العربية الوافدة إلى المملكة خلال العام بما نسبته ٣٦,١%، تلتها الاستثمارات السعودية بنسبة ١٤,٧% ثم كل من الاستثمارات الفلسطينية والسورية بنسب بلغت ١٣,٧% و ١٣,١% على التوالي.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى المملكة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٩٧,٣ مليون دولار، في حين بلغت الاستثمارات الصادرة من المملكة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٤١٧,٨ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١: قطاع الصناعة:

تظهر البيانات المتوافرة عن أداء قطاع الصناعة خلال العام عن تمكنه من استعادة نشاطه الإيجابي، بعد التراجع الذي شهده عام ١٩٩٦، إذ حقق هذا القطاع خلال العام معدل نمو حقيقي بلغ ١,٨% مقابل ٤,٦% عام ١٩٩٧.
وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للقطاع في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، فقد بلغت ١٤,٣% موزعة بواقع ١١,٦% للصناعة التحويلية و ٢,٧% للصناعة الاستخراجية.

أما على صعيد الشركات الصناعية المسجلة هذا العام، فتشير البيانات المتوافرة إلى تسجيل ٣٨٧ شركة صناعية برؤوس أموال قدرها ٢٤ مليون دينار، مقابل ٣٠٦ شركة صناعية برأسمال قدره ٥٠,١ مليون دينار عام ١٩٩٧. وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار حتى نهاية العام حوالي ١٤٦ مشروعاً صناعياً، كما بلغ حجم استثماراتها ما مقداره ١٨٤,٣ مليون دينار، موزعاً بواقع ٤٥,٥ مليون دينار لمشاريع أجنبية و ١٣٨,٨ مليون دينار لمشاريع محلية.

١٣-٢ قطاع الزراعة:

تشير التقديرات المتوافرة عن القيمة المضافة لقطاع الزراعة عن تراجع هذا القطاع بالأسعار الثابتة بنسبة ٧,٥% ليبلغ ١١٥,٥ مليون دينار خلال العام مقابل ١٢٤,٩مليون دينار عام ١٩٩٧، ويعزى هذا التراجع بشكل أساسي إلى الظروف الطبيعية المتعلقة بتساقط الأمطار. وقد ترتب على هذا التراجع انخفاض نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٤,١% خلال العام.

وحول عدد المشاريع الزراعية التي تمتعت بإعفاءات جمركية وضريبية في إطار حوافز قانون تشجيع الاستثمار، فقد بلغت خلال العام حوالي ١٦ مشروعاً زراعياً وبرأس مال قدره ٢٥,٦ مليون دينار، موزعة بواقع ٣,٦ مليون دينار للمشاريع الأجنبية و ٢٢ مليون دينار للمشاريع المحلية.

١٣-٣ قطاع الخدمات:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن القيمة المضافة الحقيقية لقطاع الخدمات خلال العام قد ارتفعت بمعدل ١,٦%، لتبلغ ١,٧ مليار دينار مقابل ١,٧ مليار دينار عام ١٩٩٧. وقد جاء هذا النمو محصلة لنمو جميع البنود المكونة لهذا القطاع بنسب تراوحت بين ١% لقطاع النقل والتخزين والاتصالات و ٤% لقطاع تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق. وعلى الرغم من ذلك تراجعت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٠,٧% عام ١٩٩٧ إلى ٦٠,٤% خلال العام.

بلغ عدد المشاريع الخدمية المستفيدة من مزايا قانون تشجيع الاستثمار حتى نهاية العام حوالي ٣٦ مشروعاً خدمياً، وبلغ حجم استثماراتها حوالي ٢٦٩,٧ مليون دينار، موزعة بواقع ١٠٥,٨ مليون دينار لمشاريع أجنبية و ١٦٣,٩ مليون دينار لمشاريع محلية.

وعلى صعيد الاستثمارات السياحية، ارتفع عدد المشاريع الفندقية المسجلة من ١٩ مشروعاً وبتكلفة قدرها ٤٨,٨ مليون دينار عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٥

مشروعاً بتكلفة إجمالية بلغت ١١٨,٦ مليون دينار خلال العام، وقد ساهمت هذه المشاريع الفندقية في رفع عدد الغرف الفندقية بمقدار ١٤٨٨ غرفة وتوفير حوالي ٢٣٦٢ فرصة عمل.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

تواصلت خلال العام الجهود المتعلقة بتحسين فعالية وكفاية النظم التعليمية والتدريبية بمستوياتها المتعددة بهدف تعزيز استثمار الموارد البشرية وتنميتها، إذ تم إعداد قواعد للبيانات التربوية لتسهيل تقديم الخدمات الاستشارية والحصول على المؤشرات التربوية خدمة لأغراض التخطيط ورسم السياسات، كما تم إقرار نظام الخدمة المدنية رقم (١) لسنة ١٩٩٨ الصادر بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور وبدأ العمل به مع مطلع العام موضع التقرير.

وتمت الموافقة على نظام المكتب الخاص للتشغيل الذي يهدف بصورة عامة إلى إيجاد فرص العمل للقوى العاملة الأردنية داخل وخارج المملكة. وانطلاقاً من القناعة بأهمية تنمية الموارد البشرية، أولت الحكومة عنايتها للتوصيات الواردة في الاستراتيجية التي تمخضت عن أعمال المؤتمر الوطني للتشغيل ومكافحة البطالة المنعقد خلال العام والمتعلقة بتنظيم سوق العمل المحلي والعمالة الوافدة بما يتناسب ومتطلبات التنمية.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد العام إصدار بعض التشريعات والأنظمة التي تخدم الانفتاح الاقتصادي وتطوير البيئة العامة للاستثمار بشقيه المحلي والأجنبي، ومن أبرزها قانون جديد للجمارك يهدف بمجمله إلى تطوير الإجراءات الجمركية وتحديثها لتتماشى مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. كما تم إقرار قانون حماية الإنتاج الوطني رقم (٤) لسنة ١٩٩٨، والذي يهدف بشكل خاص إلى حماية المنتجين المحليين من الضرر المحتمل نتيجة لاستيراد سلع مشابهة أو منافسة لإنتاجهم.

١٦- الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة الأردنية خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت أبرزها فيما يلي:-

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج:

شهدت عمان خلال العام انعقاد المؤتمر الأول لرجال الأعمال الأردنيين بهدف استقطاب استثمارات الأردنيين العاملين في الخارج. كما تم خلال العام

المشاركة في عشرة معارض متخصصة بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة والترويج للفرص الاستثمارية المتاحة، منها خمسة معارض داخلية وخمسة معارض خارجية في كل من دولة الإمارات ودولة قطر والمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية وقبرص. ومن جهة أخرى تمت المشاركة في ورشة عمل خارج المملكة حول مفاهيم تشجيع الاستثمار في ماليزيا، علاوة على إعداد دراسة شاملة بالتعاون مع هيئة "قياس" التابعة للبنك الدولي حول تبسيط إجراءات الاستثمار وعقد ورشة حضرها المعنيون من القطاعين العام والخاص لمناقشة توصياتها.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الأردن:

شهد العام تنظيم بعثة ترويجية إلى إيطاليا بالتعاون مع البعثة التجارية الإيطالية تضم رجال أعمال أردنيين وذلك بهدف التعريف بالبيئة الاستثمارية في المملكة وبحث إمكانية إقامة مشاريع مشتركة بين المستثمرين الأردنيين والإيطاليين.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

قامت مؤسسة تشجيع الاستثمار بإصدار العديد من المطبوعات والنشرات الترويجية وتوزيعها على السفارات الأردنية في الخارج والسفارات الأجنبية في المملكة والوفود الاستثمارية التي تزور المؤسسة حول البيئة الاستثمارية في المملكة.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام التوقيع على اتفاقيتين لتشجيع وحماية وضمان الاستثمارات المتبادلة، الأولى ثنائية مع الحكومة المغربية والأخرى متعددة الأطراف ضمن إطار منظمة المؤتمر الإسلامي، علاوة على الوصول إلى اتفاقيات بالأحرف الأولى مع حكومات كل من أسبانيا ويوغسلافيا وكرواتيا.

١٦-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال العام البدء بتنفيذ تطوير المرحلة الأولى من توسعة مدينة الحسن الصناعية بمساحة ٢٠٠ دونم، الذي من المتوقع الانتهاء منه في منتصف عام ١٩٩٩ ، كما بوشر في بداية العام بتنفيذ المرحلة الأولى من مدينة الكرك الصناعية بمساحة ٥٨٠ دونم، إذ من المتوقع الانتهاء من تنفيذها في شهر تموز ١٩٩٩. وعلى صعيد تشجيع إقامة المناطق الحرة الخاصة، فقد تقرر تخصيص وإعلان المنطقة الجنوبية للميناء الصناعي في العقبة منطقة حرة

خاصة تتمتع بالامتيازات والإعفـــاءات الممنوحـــة للمنـــاطق الحـــرة. كمـــا تقـــرر إقامة العديد من المناطق الحرة الخاصة في عدة مناطق من المملكة.

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة الإمارات العربية المتحدة

١٩٩٨

(٢)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة
١٩٩٨

١ ٠ مقدمة*:

واصلت الدولة خلال عام ١٩٩٨ تطبيق سياساتها الرامية إلى تنويع القاعدة الاقتصادية ومصادر الدخل القومي وإدخال إصلاحات هيكلية تؤدي إلى تقليل الاعتماد على النفط وزيادة الموارد المالية من خلال تنشيط القطاعات الاقتصادية غير النفطية لزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي .

كما واصلت الدولة سياساتها في تشجيع استثمارات القطاع الخاص في عدد كبير من الصناعات التحويلية وذلك في إطار وجود بنية تحتية متطورة ومناخ استثماري ملائم يتميز بالاستقرار الاقتصادي والسياسي مع وجود أرضية قانونية وتشريعية تتسم بالوضوح والشفافية بالإضافة إلى الثقة المتزايدة في المؤسسات المالية والقطاع المصرفي وإنشاء المناطق الحرة وزيادة فعالية قطاع الخدمات وإعادة التصدير.

٢ ٠ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي ١٧٣,٩ مليار درهم** مقابل ١٧٦,٣ مليار درهم عام ١٩٩٧، بانخفاض قدره ٢,٤ مليار درهم محققا بذلك تراجعا نسبته (١,٤%) مقابل زيادة نسبتها ١,٢% عام ١٩٩٧. ويعزى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام إلى انخفاض أسعار النفط التي أدت إلى انخفاض عائدات البترول خلال العام إلى حوالي ٣٦,٣ مليار درهم مقابل ٥٠ مليار درهم عام ١٩٩٧، مسجلة بذلك انخفاضا نسبته ٢٧%. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال العالم نموا حقيقيا سالبا قدره ٥,٦% مقابل نمو حقيقي موجب قدره ٠,٨% عام ١٩٩٧.

وبالرغم من الانخفاض الكبير في أسعار النفط فقد تمكنت الدولة من توسيع وتنويع مصادر الدخل القومي ونمو القطاعات غير النفطية، إذ حافظت

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة التخطيط، مصرف الإمارات المركزي، وزارة المالية والصناعة، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف الإمارات الصناعي.

** الدولار يعادل ٣,٧٦ درهم كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

الصناعات التحويلية على المعدلات التي حققتها عام ١٩٩٧، فقد بلغت مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٢٠,٢ مليار درهم بما نسبته ١١,٦% من إجمالي الناتج المحلي مقابل ١١,٢% عام ١٩٩٧.

أما قطاع التشييد والبناء فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩,٥% مقابل ٨,٦% عام ١٩٩٧.

وعلى العموم حققت القطاعات غير النفطية نموا نسبته ٥,٦%، إذ بلغت مساهمة هذه القطاعات حوالي ١٣٣,١ مليار درهم خلال العام مقابل ١٢٦ مليار درهم عام ١٩٩٧، بما نسبته ٧٦,٥% من الناتج المحلي الإجمالي.

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الإنفاق على الاستهلاك النهائي الكلي قد ارتفع من ١١٤,٧ مليار درهم عام ١٩٩٧ إلى ١١٩,٣ مليار درهم خلال العام مسجلا بذلك زيادة نسبتها ٣,٩%.

في حين انخفض الادخار القومي من ٤١,٢ مليار درهم عام ١٩٩٧ إلى ٢٤,٥ مليار درهم خلال العام محققا بذلك تراجعا قدره ١٦,٧ مليار درهم، بانخفاض نسبته ٦٨,٢%.

أما إجمالي تكوين راس المال الثابت وفقا للمعلومات المتوافرة فقد بلغ ٤٩,٢ مليار درهم خلال العام مقابل ٤٨,٨ مليار درهم في عام ١٩٩٧، محققا زيادة طفيفة نسبتها ٠,٨%.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي ٤٣,٩ مليار درهم مقابل ٥٦,٩ مليار درهم عام ١٩٩٧ بانخفاض قدره ١٣ مليار درهم بما نسبته ٢٢,٨%. ويعزى سبب هذا الانخفاض الكبير في الإيرادات إلى انخفاض عائدات البترول.

وفيما يتعلق بالنفقات العامة، فقد بلغت خلال العام حوالي ٦٤,٣ مليار درهم مقابل ٦٦,٥ مليار درهم عام ١٩٩٧ وذلك بانخفاض قدره ٢,٢ مليار درهم بما نسبته ٣,٣%. وتمثل النفقات العامة ما نسبته ٣٧% من الناتج المحلي الإجمالي وتستحوذ المصروفات الجارية منها على ما نسبته ٣٠,٢%.

وقد انعكس هذا الوضع على ميزان المالية العامة، إذ سجل عجزا قدره ٢٠,٤ مليار درهم بما نسبته ١١,٧% من الناتج المحلي الإجمالي. مقابل ٥,١ مليار درهم عام ١٩٩٧ بما نسبته ٢,٩%.

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع حتى شهر أيلول/سبتمبر من العام حوالي ٩٨,٧ مليار درهم مقابل ٩٤,٩ مليار درهم في نهاية عام ١٩٩٧. وقد انخفض معدل التضخم إلى ٢,١% خلال العام مقابل ٢,٨% عام ١٩٩٧.

بلغ حجم الائتمان حتى أيلول/سبتمبر من العام حوالي ١٣٨,١ مليار درهم مقابل ١٠٥,٤ مليار درهم عام ١٩٩٧. وقد استحوذ القطاع الخاص على حوالي ٩٠,٧ مليار درهم بما نسبته ٦٥,٧% من إجمالي الائتمان. توزعت هذه الائتمانات على عدة قطاعات اقتصادية تصدرها قطاع التجارة بحوالي ٣٦,٩ مليار درهم، يليه قطاع القروض المقدمة للأفراد بحوالي ٢٦,٣ مليار دولار درهم، ثم قطاع البناء والتشييد بحوالي ١٨,٩٧ مليار درهم والقطاع الحكومي بحوالي ١١,٨ مليار درهم.

بلغت ودائع البنوك في سبتمبر من العام حوالي ١٠٤,٢ مليار درهم جاءت في المرتبة الأولى ودائع الأفراد التي بلغت ٥٣,٦ مليار درهم، تلتها المؤسسات التجارية والصناعية والتي استحوذت على ٢٦,٦ مليار درهم ثم الودائع الحكومية التي بلغت ٨,٥ مليار درهم.

بلغت الميزانية المجمعة للمصارف في شهر سبتمبر من العام حوالي ٢٢٢,٦ مليار درهم وبلغت الأصول الأجنبية لدى المصارف التجارية حوالي ٧٣,٨ مليار درهم. هذا وقد بلغت ودائع البنوك لدى المصارف الأجنبية حوالي ٤٥,٩ مليار درهم، بما نسبته ٦٢,٢% من إجمالي الأصول لدى تلك المصارف.

أما فيما يتعلق بعدد البنوك العاملة في الدولة فقد بلغ ٤٩ مصرفا منها ٢٢ مصرفا وطنيا و ٢٧ مصرفا أجنبيا، أما الفروع فقد بلغ عددها ٣٨٥ فرعا.

هذا وقد بلغت رؤوس أموال البنوك العاملة في الدولة واحتياطياتها في نهاية العام حوالي ٢٧,٨ مليار درهم، منها ٢٢,٢ مليار درهم للمصارف الوطنية، ٥,٦ مليار درهم للمصارف الأجنبية.

وقد بلغت موجودات المصرف المركزي في شهر أيلول/سبتمبر من العام حوالي ٣٢,١ مليار درهم مقابل ٣٣,٢ مليار درهم في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

واصل سعر صرف الدرهم خلال العام استقراره، إذ ظل الدولار يعادل ٣,٧٦ درهم. وفي المقابل تحسن سعر الدرهم مقابل العملات الرئيسية الاخرى نظرا لارتباطه بالدولار الذي شهد ارتفاعا ملحوظا خلال العام.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

شهد العام موضوع التقرير تطورا ملحوظا في سوق الأوراق المالية، التي لا تزال سوقا غير رسمية تتم عمليات التداول فيها عن طريق الوسطاء ومكاتب الصيرفة، إذ بلغ حجم التداول ٢٥ مليار درهم مقابل خمسة مليارات درهم عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٤٠٠%. كما بلغ إجمالي القيمة السوقية خلال العام حوالي ١١٥,٢ مليار درهم مقابل ٩٠,٨ مليار درهم عام ١٩٩٧. ويرجع هذا التطور إلى دخول إصدارات جديدة إلى السوق وقيام عدة شركات بزيادة رؤوس أموالها سواء عن طريق توزيع اسهم أو عن طريق عروض جديدة للاكتتاب.

كما بلغت القيمة الإضافية لزيادة رأس المال خلال العام حوالي ثلاثة مليارات درهم. وفي ظل غياب قانون سوق للأوراق المالية أعلن مؤخرا عن تأسيس مركز للتداول والمقايضة بالشراكة بين دبي وأبو ظبي بهدف ضبط سوق الأسهم المحلية مما يتناسب ومصالح المستثمرين إلى جانب ترتيب عمليات الإصدارات الأولية وضبط عمليات المضاربات التي مرت بها السوق وإرساء قواعد وآليات تنظيم السوق.

٠٧ التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات خلال العام حوالي ٣٣,٢ مليار دولار مقابل ٣٣ مليار دولار عام ١٩٩٧، فيما بلغت قيمة الواردات حوالي ٢٥,٩ مليار دولار مقابل ٢٥,٦ مليار دولار وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا قدره ٧,٣ مليار دولار مقابل فائض قدره ٧,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للصادرات فإن الشريك الأول التجاري لدولة الإمارات العربية المتحدة هو اليابان، إذ أنها تستحوذ على ٣٦,٢% من إجمالي صادرات الدولة وعلى حوالي ١٠,٢% من وارداتها. وعلى مستوى

المجموعات فإن الدول الصناعية تستحوذ على ما نسبته ٤٥% من إجمالي الصادرات، وحوالي ٥٥% من إجمالي الواردات.

كما شهد العام التوقيع على عدة اتفاقيات ثنائية للتعاون الاقتصادي مع كل من سوريا ولبنان وعدة اتفاقيات ثنائية مع دول أخرى تتعلق بتجنب الازدواج الضريبي وحماية وتشجيع الاستثمارات.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٠ الديون الخارجية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير المصادر غير الرسمية أن الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ٣٨٠ مليون دولار كانت في مجملها استثمارات خليجية في قطاع الخدمات (٨٧,٦%) والقطاع الصناعي (١٢,٤%).

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة إلى الدولة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٦٩٦,٦ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١٣٠٤,٥ مليون دولار. كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع النفط والغاز الطبيعي:
تقدر احتياطيات النفط الخام بحوالي ١٠٠ مليار برميل، إذ تعتبر دولة الإمارات العربية المتحدة المنتج الثالث بعد السعودية والعراق، حيث تبلغ احتياطياتها حوالي ١٠% من الاحتياطيات العالمية. كما تقدر احتياطيات

الدولة من الغاز الطبيعي بحوالي ٦ تريليون متر مكعب، ما يعادل ٤% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي.

ويبلغ الإنتاج النفطي حوالي ٢,٤ مليون برميل يوميا. ونتيجة لسياسة تنويع مصادر الدخل التي اعتمدتها الدولة فإن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من حوالي ٦٠% عام ١٩٨٠ إلى حوالي ٢٠,٨% عام ١٩٩٨.

وقد بلغت عائدات صادرات الغاز عام ١٩٩٧ حوالي ٢,٧ مليار دولار ومن المتوقع أن يرتفع الطلب المحلي على الغاز الطبيعي في بحوالي ٤-٥% سنويا خلال المدى المتوسط.

والجدير بالذكر أن مصنع الغاز في جزيرة داس الذي تديره ادجاز قد ابرم عقدا لمدة ٢٥ سنة مع شركة كهرباء طوكيو (تيبكو) لمدها بالغاز المسيل، وبمقتضى العقد المبرم تتم مراجعة الأسعار بعد كل أربعة سنوات، وكان السعر الابتدائي الذي تم الاتفاق عليه خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨ قد بلغ ٣,٠٥ دولار لكل مليون وحدة حرارية.

١٣-٢ القطاعات غير النفطية:

تقدر مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام بحوالي ١٣٧,٦ مليار درهم مقابل ١٢٦,٣ مليار درهم عام ١٩٩٧، بما نسبته ٧٩,١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٧١,٦% عام ١٩٩٧. ويقدر معدل النمو في هذه القطاعات خلال العام بحوالي ٥,٦%. وضمن القطاعات غير النفطية حظى قطاع الصناعة بعناية كبيرة، إذ تركزت جهود الدولة في إيجاد وتطوير قطاع صناعي اكثر قدرة على استغلال الموارد المتاحة ونقل التكنولوجيا المتطورة والملائمة وذلك في إطار سعيها إلى إحداث تغيير هيكلي في تركيبة الاقتصاد المحلي وتقليل الاعتماد على النفط.

والجدير بالذكر أن المتوسط السنوي لنمو قطاع الصناعة خلال الفترة ١٩٩٣-١٩٩٧ قد بلغ ١٣% متجاوزا بذلك نمو القطاعات غير النفطية الذي بلغ النمو السنوي فيها خلال الفترة ذاتها ٨,٥%. وبلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية بالأسعار الثابتة حوالي ١٥,٥% عام ١٩٩٧. كما أن أداء الصناعات التحويلية يؤكد الأهمية التي اكتسبها هذا القطاع كمساهم رئيسي في عملية النمو الصناعي.

ومن جهة أخرى بلغ عدد المنشآت الصناعية المسجلة لدى وزارة المالية والصناعة حتى نهاية العام حوالي ١٤٨٠ منشأة صناعية وقدرت القيمة المضافة للقطاع الصناعي بحوالي ٢٠,٢ مليار درهم مقابل ١٩,٧ مليار درهم عام ١٩٩٧.

أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٣,٤% مقابل ٢,٤% عام ١٩٩٧، محققا بذلك نسبة نمو قدرها ٩,٦%.

وفيما يتعلق بقطاع البناء والتشييد فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٩,٥%، ويستحوذ على عدد كبير من القوى العاملة، إذ بلغ عدد العاملين فيه خلال العام حوالي ٢٥٦ ألف عامل بما نسبته ١٨,٦% من مجموع القوى العاملة. وفيما يتعلق بقطاع الخدمات فقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١١,٨%.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

تهتم الدولة اهتماما كبيرا بعملية تنمية الموارد البشرية، إذ تهدف سياستها إلى تواصل فرص التعليم والمعرفة لخلق كوادر وطنية قادرة على العمل في ظل اقتصاد حر ومفتوح والتجاوب مع المتغيرات التكنولوجية.

شهد العام إنشاء جامعة الشيخ زايد، وتوجد حاليا خمس جامعات في الدولة بالإضافة إلى المعاهد العليا. كما توفر المؤسسات التعليمية ومعاهد التدريب الخاصة دورات متخصصة في تعليم الحاسب الآلي والمهارات الاخرى التي يحتاجها سوق العمل.

وقد قامت الدولة بالعديد من الدراسات التقويمية لقطاعات التعليم تحت رعاية البنك الدولي والوكالة الأمريكية للتنمية العالمية ومنظمة اليونسكو ومكتب العمل الدولي، كما تم وضع خطوط إرشادية للقيام بمثل هذه الدراسات القطاعية بموجب عقد أبرم بين الوكالة الأمريكية للتنمية العالمية وجامعة فلوريدا.

كما أعدت جامعة الإمارات خلال العام برنامج التفوق الذي تنظمه اللجنة المركزية لرعاية وتنمية الطلبة المتفوقين. شهد العام اختيار الشارقة عاصمة ثقافية للعالم العربي من قبل منظمة اليونسكو للدور الذي تقوم به الإمارة في تنمية وتطوير المسيرة في مجال الثقافة والعلوم والتعليم.

١٥ . التطورات التشريعية والمؤسسية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٦ . الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت مدن الإمارات العربية خلال العام انعقاد كل من المؤتمر السنوي الثالث حول تجارة التجزئة، معرض جيتكس ٩٨، معرض الشارقة الدولي، مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط الرابع للكمبيوتر والاتصالات، معرض سوق السفر (الملتقى ٩٨)، ملتقى الإمارات الدولي، وملتقى الاستثمار العقاري. ومن جهة أخرى تمت إقامة معرض الإمارات في بيروت للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في الإمارات، إضافة إلى يوم الإمارات في باريس.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الدولة:
تم خلال العام زيارة وفود رسمية ورجال أعمال إلى كل من لبنان، فرنسا، دول جنوب شرق آسيا، أوزباكستان، الدانمارك، السويد، والنرويج لتعريف المستثمرين بمجالات ومزايا الاستثمار في الإمارات.

ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رجال أعمال من كل من إيران، بريطانيا، بلجيكا، ايرلندا، جنوب أفريقيا، الهند، رومانيا، أوكرانيا، سويسرا، كوريا الجنوبية، أستراليا، إندونيسيا والصين.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:
قدمت الإمارات ٢١ فرصة صناعية بتكلفة ٥٥٠ مليون دولار، كما تم عرض ٢٩ فرصة استثمارية في ملتقى الاستثمار العقاري.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
تم خلال العام توقيع اتفاقية لحماية الاستثمارات وتشجيعها مع سويسرا كما تم توقيع اتفاقية للتمثيل الخارجي مع إيطاليا.

إطار رقم (٥)
مشروع السعديات: خدمات اقتصادية متكاملة

في عام ١٩٩٦ صدر القانون رقم (٦) لعام ١٩٩٦ القاضي بإنشاء هيئة المنطقة الحرة بجزيرة السعديات كمركز دولي لتبادل السلع والمواد الأولية والخدمات المالية. وتعتبر الهيئة ذراع حكومة أبو ظبي في جزيرة السعديات ولها شخصيتها الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري وهي سلطة رقابية على الجزيرة مهمتها وضع القوانين وتنظيم الأعمال والترخيص للشركات والأفراد.

ويأتي مشروع جزيرة السعديات ومنطقتها الحرة ليوفر تسهيلات مختلفة منها إقامة بورصة متقدمة مرتبطة مع الأسواق المالية في كافة أنحاء العالم، وتوفير تسهيلات التعاملات في أسواق المواد الأولية والسلع المصنعة الرأسمالية منها والوسيطة والاستهلاكية ورؤوس الأموال من خلال السوق المالي المقترح.

ويوفر المشروع حزمه من التجهيزات والتسهيلات والخدمات الفنية والتقنية والإدارية تشتمل على مطار ومرفأ ومخازن ومصارف وشركات تأمين وتمويل وغيرها من الخدمات المتنوعة المتعلقة بعمليات الإنتاج والتصنيع والتعليب والتصدير واعمال البورصة والاستشارات، فضلا عن إبرام العقود والصفقات التجارية.

من المقرر أن يشهد شهر مايو ١٩٩٩ الاكتتاب في شركة تطوير السعديات باعتبارها شركة استثمارية مساهمة يبلغ رأسمالها حوالي ٣,٢ مليار دولار. وسيتم طرح نصف رأس المال محليا بينما يطرح النصف الآخر على مستثمرين عالميين. ومن المقرر أن تقوم المصارف الوطنية بإجراء عملية الاكتتاب محليا، أما على صعيد الاكتتاب الدولي فان شركة نومورا اليابانية ستقوم بذلك.

توضح دراسات الجدوى الخاصة بالمشروع أن المنفعة الاقتصادية غير المباشرة المتوقعة خلال الخمسة والعشرين سنة القادمة لن تقل عن ١٧٠ مليار دولار أو ما يقارب ٧ مليار دولار سنويا. ومن المتوقع أن يوفر المشروع العديد من الفرص الاستثمارية للشركات المحلية والخليجية العاملة في مجالات الصناعة والزراعة والمصارف والتأمين، كما ستجد السلع ذات المنشأ الوطني فرصتها في التسويق الخارجي.

أما على صعيد الأنشطة الخدمية فانه من المتوقع أن يساهم المشروع في تنشيط حركة الطيران والشحن والنقل والمصارف والتأمين. من جهة أخرى وضعت الدولة برنامجا لتكامل مشروع المنطقة الحرة للسعديات مع المناطق الحرة الاخرى بالدولة لاسيما المنطقة الحرة بجبل علي.

أما الأهمية الخاصة للسوق المالية التي ستنشأ ضمن المشروع فتكمن في أنها ستسد الفجوة الزمنية القائمة حاليا في الأسواق المالية العالمية والاستفادة من الفوارق الزمنية بين الأسواق لان عملية التكامل الاقتصادي التي يحققها المشروع ستساعد على توفير الوقت واستغلاله بشكل منتج وفعال.

أن الموقع الاستراتيجي لهذه السوق المالية يتيح لها وجودا مستمرا في أسواق المال العالمية ويوفر لها فرصة استقطاب مزيد من رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية واستقدام التقنية المتقدمة اللازمة للأعمال المالية والتجارية مما يجعلها مركزا متخصصا في التداول والتمويل والاستثمار في المحافظ الاستثمارية والأدوات الاستثمارية الاخرى.

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار

في

دولة البحرين

١٩٩٨

(٣)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة البحرين

١٩٩٨

١٠ مقدمة[*]:

واصلت الحكومة خلال عام ١٩٩٨ تطبيق سياستها الاقتصادية الرامية إلى إنعاش وتنويع الاقتصاد الوطني لاسيما في ظل تراجع الأسعار العالمية للنفط. وقد تمكنت الحكومة من تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول والمحافظة على توازن معقول في الموازين الداخلية والخارجية وسيطرة على معدل التضخم، واستقرار متواصل لسعر الصرف[**].

وعلى المستوى السياسي تمكنت الحكومة من مواصلة سياستها الخارجية المعتدلة على مختلف المسارات العربية والإقليمية والدولية. كما تعززت علاقات البحرين الدولية نتيجة مشاركتها في العديد من المؤتمرات واللقاءات في مختلف أنحاء العالم.

ومن جهة أخرى احتلت البحرين المرتبة الثالثة من حيث الحرية الاقتصادية في العالم حسب ما جاء في مؤشر الحرية الاقتصادية للعام موضوع التقرير، الصادر عن كل من مؤسسة هيريتدج وصحيفة وول ستريت جورنال. كما تصدرت البحرين الدول العربية من حيث مؤشر التنمية البشرية حسب التقرير الدولي الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي خلال العام موضوع التقرير.

٢٠ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٢,١ مليار دينار، محققا نموا حقيقيا قدره ١% مقابل ٣,١% عام ١٩٩٧. وعلى المستوى القطاعي تأثر قطاع النفط بالانخفاض الكبير في الأسعار الذي شهده القطاع، وقد بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ١٨%. وفي المقابل شهد قطاع الغاز تطورا هاما إذ سجل إنتاج الغاز الطبيعي زيادة نسبتها ٤,٨%.

---

[*] يستند التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، وزارة التجارة، وزارة التنمية والصناعة، وزارة الأعلام والسياحة، وزارة الخارجية، الجهاز المركزي للإحصاء، مؤسسة نقد البحرين، الجريدة الرسمية.

[**] لدولار يعادل ٠,٣٧٧ دينار بحريني كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

٠٣ الأوضاع المالية :

قدرت الإيرادات خلال العام بحوالي ٦٣٠ مليون دينار، بزيادة ٢% عما كانت عليه عام ١٩٩٧ . وفي المقابل قدر إجمالي المصروفات بحوالي ٧٣٠ مليون دينار (بما فيه المصروفات الإضافية المخصصة لتعديل الرواتب والأجور البالغة ٢٥ مليون دينار) بزيادة نسبتها ٦% عما كان عليه عام ١٩٩٧. وبلغت المصروفات الجارية ٥٧٢ مليون دينار، بزيادة نسبتها ٧%. وبالتالي بلغ العجز في الميزانية العامة حوالي ١٠٠ مليون دينار ويرجع السبب في تحقيق هذا العجز إلى انخفاض أسعار النفط خلال العام.

بلغت نسبة عجز الميزانية العامة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي٤,٨% مقابل نسبة فائض قدرها ٠,٢٣% عام ١٩٩٧.

من جهة أخرى بلغ حجم الدين الداخلي خلال العام حوالي ٢٩٧ مليون دينار، بما نسبته ١٤,٢% من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ الأوضاع النقدية :

استمرت مؤسسة نقد البحرين في إصدار سندات التنمية و واذونات الخزانة الحكومية لفترة ثلاثة شهور بمعدل ١٠ ملايين دينار أسبوعيا ولفترة ستة شهور (١٨٢ يوما) بمعدل ٥ ملايين دينار شهريا. وحافظ إجمالي أذونات الخزانة في نهاية العام على حجمه الذي كان عليه في نهاية عام ١٩٩٧، إذ بلغ ١٦٠ مليون دينار .

بلغ عرض النقد بمفهومه الضيق (ع١) حوالي ٣٦٧ مليون دينار خلال العام مقابل ٣٥٧ مليون دينار خلال عام ١٩٩٧ مسجلا بذلك زيادة نسبتها ٢,٨%. بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ع٢) حوالي ١,٨ مليار دينار. من ناحية أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام ١,٥% وهو المعدل ذاته عام ١٩٩٧.

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للمصارف التجارية خلال العام ٣,٥ مليار دينار مقابل ٣,٢ مليار دينار عام ١٩٩٧ مسجلا ارتفاعا نسبته ١%، في حين بلغ إجمالي أصول الجهاز المصرفي بما في ذلك الوحدات المصرفية الخارجية وبنوك الاستثمار ١٠٠ مليار دولار خلال العام مقابل ٨٣,٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ محققا معدل نمو قدره ٢٠% .

شهدت أسعار الفائدة على الودائع والقروض بالدينار خلال العام تغيرات طفيفة ففي جانب الودائع انخفض متوسط سعر الفائدة من ٤,٣% في نهاية

عام ١٩٩٧ إلى ٤,٢% في نهاية العام موضوع التقرير. أما فيما يتعلق بالقروض فقد ارتفع متوسط سعر الفائدة إلى ١٠,٢% في نهاية العام مقابل ١٠% في نهاية عام ١٩٩٧.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

واصل الدينار خلال العام استقراره الناتج عن ارتباطه بوحدة صرف سلة العملات المجمعة منذ ثلاثة عشر عاما مما جعل الدينار يحتفظ بسعر صرف مستقر بلغ ٠,٣٧٧ دينار للدولار الواحد.

٠٦ سوق الأوراق المالية :

تأثر سوق البحرين للأوراق المالية خلال العام بالتراجع الكبير في أسعار النفط والأزمة المالية والاقتصادية في دول جنوب شرق آسيا فتراجع أداء مؤشر السوق العام، إذ بلغ نهاية العام ٢١٨٨,٩٢ نقطة مقابل ٢٣١٠,٠٩ نقطة في نهاية عام ١٩٩٧.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق خلال العام ٤٢ شركة وهو العدد ذاته عام ١٩٩٧.

بلغت القيمة السوقية للشركات المدرجة خلال العام حوالي ٥,٩ مليار دولار مقابل ٧,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٢٤% مليار دولار. وباستثناء قطاع الصناعة الذي حققت القيمة السوقية للشركات المدرجة ضمنه ارتفاعا بسيطا بلغت نسبته ٠,٢%، فقد حققت القيمة السوقية الإجمالية لكل من قطاع البنوك التجارية وقطاع الاستثمار وقطاع التأمين وقطاع الخدمات وقطاع الفنادق تراجعا بنسب متفاوتة (١٨% ، ١٢%، ٤٠% ، ٣% و ٧%) على التوالي عما كانت عليه في عام ١٩٩٧ .

أما فيما يتعلق بالقيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في السوق فقد حققت ارتفاعا هو الأول من نوعه في السوق، إذ بلغت حوالي ٣١٧,٣٤ مليون دينار مقابل ١٨٠,٧٧ مليون دينار خلال ١٩٩٧، بارتفاع نسبة ٢٠,٢%. وبلغ إجمالي عدد الصفقات حوالي ٢٤,٠٧ ألف صفقة مقابل ١٩,٠٩ ألف صفقة خلال عام ١٩٩٧ بارتفاع نسبته ٢١%. ومن جهة أخرى انخفض إجمالي كمية الأسهم المتداولة خلال العام إلى ٦١٩,٨٤ مليون سهم مقابل ٦٣٠,٠٦ مليون سهم عام ١٩٩٧. ويعود ارتفاع قيمة الأسهم المتداولة في السوق خلال العام وتراجع كمية الأسهم المتداولة إلى النمو المتواصل الذي شهدته أسعار أسهم الشركات المدرجة منذ بداية العام وحتى نهاية الفصل الثالث منه.

وضمن خطة شاملة لاجتذاب الصناديق الاستثمارية المحلية والخليجية والعالمية قامت السوق بتخفيض رسوم تسجيل الصناديق الاستثمارية من ٣ آلاف دينار إلى ٥٥٠ دينار.

بلغ عدد الصناديق الاستثمارية المسوقة من قبل مؤسسة نقد البحرين نهاية العام حوالي ٣٨٤ صندوقا مقابل ٣٥٩ صندوقا في عام ١٩٩٧.

وعلى صعيد سندات التنمية فقد ظلت هي الأخرى دونما تغيير يذكر وبلغت في نهاية العام حوالي ١٣٧ مليون دينار. وعلى مستوى أخر قامت مؤسسة نقد البحرين خلال العام بخطوة هامة لتطوير سوق رأس المال في البلاد تمثلت في طرح أول إصدار حكومي لسندات التنمية للجمهور قيمته ٤٠ مليون دينار وأدرجت هذه السندات في سوق البحرين للأوراق المالية . وكان تداول السندات الحكومية يقتصر في السابق على المؤسسات والمصارف دون الجمهور .

وفيما يتعلق بمجال الدمج تم الانتهاء من إجراءات دمج الشركة الوطنية للتأمين مع شركة البحرين للتأمين المدرجتين في البورصة لتشكلا الشركة القابضة الوطنية البحرينية برأسمال بلغ ٢٢,٥ مليون دولار.

٧.٠ التجارة الخارجية :

بلغ إجمالي الصادرات خلال العام حوالي ٣,٣٣ مليار دولار مقابل ٤,٤ مليار دولار خلال عام ١٩٩٧، إذ سجلت انخفاضا نسبته ٢٥%، فيما بلغت الواردات حوالي ٣,٣٥ مليار دولار مقابل ٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٥% . ويكون الميزان التجاري بذلك قد حقق عجزا خلال العام قدره ٢٥ مليون دولار مقابل فائض قدره ٣٨,٧ مليون دولار عام ١٩٩٧ . وشكلت الصادرات النفطية خلال العام حوالي ٥٣% من إجمالي الصادرات مقابل ٦٢% في عام ١٩٩٧.

وعلى صعيد الشركاء التجاريين خلال العام تأتي مجموعة الدول الأوروبية في المرتبة الأولى في قائمة الموردين إلى البحرين من السلع غير النفطية بما يعادل ٨٠٥,٣ مليون دولار، بما نسبته ٢٤% من إجمالي الواردات، تليها مجموعة البلدان الآسيوية بما يعادل ٦٨٢,٢ مليون دولار، بما نسبته ٢٠,٣% ثم مجموعة الدول الأمريكية بحوالي ٤١٩ مليون دولار، بنسبة ١٢,٥% .

أما على صعيد الصادرات غير النفطية فتأتي المجموعة الآسيوية في أول قائمة الشركاء التجاريين بنسبة ٣٨,٨% من إجمالي الصادرات، تليها الدول العربية بنسبة ٣٤,٥%، ثم مجموعة الدول الأمريكية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٢,٩%.

وعلى صعيد التركيبة السلعية للصادرات شكلت صادرات النفط ٥٥% من إجمالي الصادرات خلال العام، تليها صادرات المعادن (الألمنيوم بصفة أساسية) بنسبة ٢٩,٥%، ثم الصادرات من المنسوجات والملابس بنسبة ٤,٥%.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد احتلت واردات المنتجات المعدنية المرتبة الأولى بنسبة ٢٨,٢% من إجمالي الواردات خلال العام، ثم جاءت مجموعة الآليات والمعدات والأجهزة الكهربائية وقطع غيارها في المرتبة الثانية بنسبة ١٥,٨% ثم مجموعة معدات النقل وقطع الغيار بنسبة ٧,٥%.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية :

بلغت جملة الصادرات غير النفطية خلال العام إلى الدول العربية حوالي ٥٤٢,٤ مليون دولار مقابل ٥٥٤,٤ مليون دولار عام ١٩٩٧، مسجلة انخفاضا نسبته ٢,٢%. وتصدرت المملكة العربية السعودية قائمة الدول العربية من حيث إجمالي حجم الصادرات غير النفطية للبحرين خلال العام، إذ بلغت ٢٨٣,٨ مليون دولار مقابل ٢٦٥,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ محققة زيادة نسبتها ٧% . وجاءت الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الثانية وبلغ حجم الصادرات إليها ٧١,٧ مليون دولار مقابل ٧٩,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ . وجاءت الكويت في المرتبة الثالثة وبلغت الصادرات إليها خلال الفترة ٥٣ مليون دولار مقابل ٤٩ مليون دولار عام ١٩٩٧، جاءت بعد ذلك قطر، إذ بلغ نصيبها من إجمالي الصادرات ٣٧ مليون دولار مقابل ٣٦,٩ مليون دولار عام ١٩٩٧، ثم سلطنة عمان بحوالي ١٧ مليون دولار مقابل ١٠,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧.

وبلغت قيمة الصادرات البحرينية إلى الدول العربية الأخرى خلال العام حوالي ٦٧,٧ مليون دولار مقابل ٦٢,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ .

٠٩ ميزان الحساب الجاري:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٠. الديون الخارجية :

بلغ إجمالي الديون الخارجية خلال العام موضوع التقرير حوالي ٣٧,٧ مليون دولار . وتحرص الدولة حرصا شديدا على أن يقتصر الاقتراض الخارجي على تمويل المشاريع ذات العائد المجزي.

١١. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام حوالي ثلاثة مليارات دولار.

١٢. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات غير الرسمية إلى أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ١٦ مليون دولار. من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٢٧٢,٩ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٣٦٢,١ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع الصناعة :

يمثل قطاع الصناعة أهمية خاصة في خطة الدولة نحو تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية للبلاد، كما يعد القطاع الأكثر اجتذابا للاستثمارات وتوفيرا لفرص العمل للمواطنين.

بلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ١٧%، ويتميز القطاع الصناعي بالتنوع بما في ذلك الكيماويات والألمنيوم وتكرير النفط وإصلاح السفن . وشهد العام إقامة مصهر عملاق للألمنيوم بطاقة إنتاجية بلغت حوالي نصف مليون طن متري، وقد ساعد على ذلك توافر كميات كبيرة من الغاز الطبيعي التي تقدر بحوالي ٢٦٣ مليار متر مكعب.

من جهة أخرى بلغ معدل مجموع إنتاج الصناعات البتروكيماوية حوالي ٣٩٦٠ طن متري يوميا مقابل ٢٤٠٠ طن متري يوميا عام ١٩٩٧، مسجلا زيادة نسبتها ٦٥% عما كان عليه عام ١٩٩٧.

تم خلال العام الترخيص لعدد من المشاريع الصناعية الإنتاجية كثيفة العمالة والموجهة للتصدير، بلغ عددها ٤٨ مشروعا وبلغ حجم الاستثمارات فيها حوالي ٣,٧ مليون دينار، وفرت أكثر من ١٠٠٠ وظيفة (٣٣% منها بحريني). وتشمل هذه المشاريع صناعات الألمنيوم والأغذية والأدوية، والصناعات الهندسية، وصناعة البتروكيماويات والبلاستيك والأثاث والأخشاب، وصناعة الملابس الجاهزة والصناعات الحديثة.

١٣-٢ قطاع النفط والغاز الطبيعي :

بلغت نسبة مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في إجمالي الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ١٨% وشكل اكثر من ٥٠% من إجمالي الإيرادات.

كما بلغ متوسط إنتاج النفط الخام خلال العام حوالي ١٨٢,٨ ألف برميل يوميا مقابل ١٦٢ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٧، مسجلا زيادة نسبتها ١٢,٨% . ويشمل إنتاج حقل البحرين الذي بلغ ٣٧,٦ ألف برميل يوميا وإنتاج حقل أبو سعفة البالغ ١٤٥,٢ ألف برميل يوميا، كما شهد العام انخفاض إنتاج مصفاة البحرين من المنتجات النفطية بنسبة ١%، إذ بلغ ٢٤٨ ألف برميل يوميا مقابل ٢٥٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بقطاع الغاز فقد سجل إنتاج الغاز الطبيعي زيادة بنسبة ٤,٨%، إذ بلغ معدل الإنتاج اليومي ١,٠٨ مليار قدم مكعب مقابل ١,٠٣ مليار قدم مكعب عام ١٩٩٧، فيما بلغ إنتاج الغاز المصاحب حوالي ٢٤٣ مليون قدم مكعب، مرتفعا بنسبة ١٢,٥% عما كان عليه عام ١٩٩٧.

وبلغ المعدل اليومي لانتاج سوائل الغاز المصاحب ١٠,٦ ألف برميل يوميا مقابل ١٠,٩ ألف برميل يوميا عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٢,٥%.

ومن جهة أخرى انخفضت كمية النفط الخام المستوردة بنسبة ٨% وذلك لتوقف عدد من وحدات الإنتاج لصيانتها .

تم خلال العام منح كونسورنيوم يضم عددا من الشركات العالمية الكبرى عقودا لتنفيذ مشروع استثمار نفطي سعودي - أمريكي في البحرين قيمته خمسة مليارات دولار. ويتضمن المشروع بناء مصفاة طاقتها ٥٠٠ ألف برميل. ومن المتوقع أن يبدأ تشغيل المشروع والإنتاج عام ٢٠٠٣.

كما طرحت البحرين خلال العام مناطق جديدة للاستكشاف النفطي من خلال اتفاقيات أبرمت مع عدد من الشركات البترولية العالمية ، وكان أهمها الاتفاق الذي أبرم مع شركة شيفرون الأمريكية للتنقيب عن النفط في المناطق البحرية.
تم التصديق في شهر تموز/يوليو من العام على أضخم مشروع لتحديث مصفاة البحرين بتكلفة ٤٠٠ مليون دولار يستغرق تنفيذه أربع سنوات للارتقاء بكفاءتها الإنتاجية .

١٣-٣ القطاع المصرفي:

شهد القطاع المصرفي والمالي تطورا ملحوظا خلال العام، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٢١,٣%، كما شهد العام الترخيص لإحدى عشرة مؤسسة مالية ومصرفية منها أربع تراخيص لوحدات مصرفية خارجية واربع تراخيص لمصارف الاستثمار وترخيصان لمكتبين تمثيليين وترخيص واحد لمزاولة أعمال الاستشارات الاستثمارية والخدمات المالية الأخرى . وبذلك بلغ عدد المؤسسات المصرفية والمالية المرخصة من قبل مؤسسة نقد البحرين ١٨٠ مؤسسة منها ١٩ مصرفا تجاريا ومصرفان متخصصان و ٤٨ وحدة مصرفية خارجية (أوفشور) و ٣٢ مصرفا استثماريا و ٣٨ مكتبا تمثيليا و ١١ مكتبا للاستشارات الاستثمارية والخدمات المالية و ٢٤ محلا للصرافة و ٦ وسطاء ماليين .
ومن جهة أخرى ساهمت المصارف الخارجية خلال العام في تمويل عدد من المشاريع الحيوية والاستراتيجية في البحرين مثل مشروع توليد الكهرباء وتحلية المياه بالحد ومشروع توسعة شركة ألومنيوم البحرين "ألبا" .

١٣-٤ قطاع التجارة والخدمات:

بلغت نسبة مساهمة قطاع التجارة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ١٨,٢% ويشكل هذا القطاع مصدرا مهما من مصادر الدخل القومي، لذلك أولته الحكومة عناية خاصة تمثلت خلال العام في المشاركة في عدة معارض دولية وتنظيم معارض أخرى محلية بهدف التسويق والترويج لهذا القطاع الحيوي. والجدير بالذكر أن قطاع السياحية يؤمن ما نسبته ١٦,٧% من إجمالي العمالة في البلاد.

١٤. تنمية الموارد البشرية :

واصلت الحكومة تطبيق سياستها الرامية إلى تطوير مجالات التعليم والتدريب من خلال توفير المستلزمات النوعية والكمية الخاصة بذلك. وقد تجلت بوادر هذه السياسة في تقرير التنمية البشرية خلال العام الذي يصدر عن الأمم

المتحدة، إذ تبوأت دولة البحرين المركز الأول على مستوى العالم العربي والثالث والأربعين على المستوى العالمي. والجدير بالذكر أن هذه هي المرة الرابعة التي تحتل فيها البحرين المركز الأول عربيا.

ومن جهة أخرى شهد العام انعقاد مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للموارد البشرية بمشاركة ٢٠٠ مؤسسة من ٢٠ دولة تعمل في مجالات وأنشطة التدريب والتعليم وتنمية الموارد البشرية في البحرين، وإنتاج الأدوات والأجهزة والمعدات التدريبية. وأنعقد متزامنا مع هذا الحدث المؤتمر السنوي للجمعية العربية لإدارة الموارد البشرية إلى جانب معرض التدريب والتعليم لتطوير الموارد البشرية في منطقة الشرق الأوسط .

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية :

تقوم الدولة بانتظام بمراجعة وتعديل القوانين التجارية بما يتلاءم مع سياستها الرامية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية في البحرين وربط الاقتصاد الوطني بحركة التجارة العالمية. وشهد العام إصدار وتعديل العديد من التشريعات المنظمة للاستثمار والتجارة أهمها:-

- القرار رقم ١ لسنة ١٩٩٨ بشأن تخصيص فئات الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على كافة أنواع البضائع العربية المنشأ والواردة للدولة طبقا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية .
- مرسوم القانون رقم ٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام المرسوم بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن الوكالة التجارية .
- القرار رقم ١ لسنة ١٩٩٨ باللائحة الخاصة بأحكام تأسيس وتنظيم العهد المالية (الترستات المالية) وإجراءات الرقابة عليها.
- القرار رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بشأن السماح للبنوك الوطنية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بفتح فروع لها في دولة البحرين .

١٦. الجهود الترويجية :

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

قام مجلس البحرين للترويج والتسويق بتنظيم العديد من المعارض داخل وخارج البحرين بهدف الترويج للصادرات البحرينية إقليميا ودوليا، وذلك

من خلال إيجاد أسواق جديدة لمختلف المنتجات الوطنية لاسيما منتجات الشركات الصغيرة ، وكذلك لإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة في البحرين وما تتمتع به من مزايا تشجيعية ، ومن أهم المعارض الترويحية التي أقيمت معرض "صنع في البحرين" الذي أقيم في لبنان. كما نظم المجلس "الأسبوع البحريني في بريطانيا" والذي شاركت فيه ثلاثون شركة بحرينية تمثل مختلف الصناعات الثقيلة والمتوسطة والخفيفة . كما قام المجلس بتنظيم معرض "عجائب الذهب" في دولة الكويت. كما تم تنظيم معرض الشرق الأوسط للتكرير والبتروكيماويات (بتروك٩٨) الثاني، والملتقى المصرفي والمالي الإسلامي الخامس الذي عقد في شهر ديسمبر. كما استضافت دولة البحرين مؤتمر "فرص الاستثمار في الجزائر الشراكة الجزائرية الخليجية" بحضور اكثر من ٣٠٠ رجل أعمال ومستثمرين عرب واجانب بغرض التعريف بالاقتصاد الجزائري والتطورات التي يشهدها، وفرص الاستثمار المتاحة.

كما قام المجلس خلال شهر يونيو الماضي ولمدة ثلاثة أسابيع بتنظيم سلسلة ندوات في أوروبا (فرنسا ، ألمانيا ، بريطانيا) لاستعراض المزايا التي تقدمها البحرين لرجال الأعمال في مجالات متعددة منها : البحرين كموقع للتدريب ، والبحرين كمركز للمعارض والمؤتمرات الإقليمية .

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في البحرين:

شهد العام زيارة وفد بحريني برئاسة وزير التجارة البحريني إلى كل من الولايات المتحدة، سوريا ولبنان، وتم خلال هذه الزيارات تعريف المستثمرين بأوضاع الاستثمار في البحرين والتعريف بالمنتجات الوطنية وفرص الاستثمار المتاحة.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

قامت البحرين بإصدار العديد من المطبوعات الترويجية المتضمنة عدداً من فرص الاستثمار تم توزيعها على الوفود الاستثمارية في الندوات التي أقيمت خلال العام.

(٤)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية التونسية
١٩٩٨

(٤)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية التونسية
١٩٩٨

١. مقدمـــــــة*:

شهد عام ١٩٩٨ تطورات اقتصادية واجتماعية وسياســـية هامـــة أدت إلـــى تحقيـــق معدل نمو حقيقي جيد، وتقليـــص العجـــز فـــي الميزانيـــة العامـــة وانخفـــاض فـــي معدل التضخم واستقرار في سعر الصـــرف**، بالإضافـــة إلـــى اســـتقطاب المزيـــد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

على الصعيد الاقتصادي واصلت تونس مسيرة الإصلاحـــات الهادفـــة إلـــى تحريـــر الاقتصاد وتعزيز قدرته التنافسية تمهيدا لإرساء منطقـــة تبـــادل حـــر مـــع الاتحـــاد الأوروبي، إذ أصبحت ٩٦% من المنتوجات التونســـية فـــي وضـــع تنافســـي مـــع المنتجات الأجنبية وذلك بفضل إزالة الحواجز الجمركيـــة عنـــد الاســـتيراد.

كما شهد العام دخول اتفاقية الشراكة مع الاتحـــاد الأوروبـــي حـــيز التنفيـــذ بصفـــة رسمية بعد مصادقة برلمانات دول الاتحاد عليـــها، علمـــا بـــأن تونـــس بـــدأت فـــي تنفيذ الاتفاقية المذكورة بصفة فعلية منـــذ عـــام ١٩٩٦. كمـــا انعقـــد خـــلال العـــام أول اجتماع لمجلـــس الشـــراكة علـــى مســـتوى وزاري وتـــم خلالـــه النظـــر فـــي النواحي السياسية والأمنية والمالية والاقتصادية والاجتماعية للاتفاقية.

وعلى الصعيد الاجتماعي أثمرت السياسة التـــي تقـــوم بـــها الحكومـــة لصـــالح فئـــة الشباب عن مواصلة "البنـــك التونســـي للتضـــامن" الـــذي تـــم إنشـــاؤه عـــام ١٩٩٧ تمويل المشاريع الصغـــرى والمتوســـطة لفـــائدة المســـتثمرين الشـــبان أو الذيـــن لا تتوفر لديهم الضمانات الكافية للحصول على تمويـــل مـــن البنـــوك التجاريـــة، ممـــا أدى إلى انخفاض نسبة الفقـــر بشـــكل ملحـــوظ مـــن ٢٢% عـــام ١٩٧٥ إلـــى ٦% خلال العام.

** يستند هذا التقرير بشكل أساسي على البيانات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية: وزارة التنمية الاقتصادية، وزارة التعاون الدولي والاستثمار الخارجي، البنك المركزي التونسي، المركز الوطني للتوثيق، مركز النهوض بالصادرات.

** الدولار يعادل ١,١ دينار تونسي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

وعلى المستوى العربي شهد العام مصادقة مجلس النواب على مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين تونس والأردن المبرمة في ٢٢ نيسان / أبريل من العام، كما ستنظر السلطات التشريعية في كل من تونس ومصر في مشروع اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين المبرمة في إطار اللجنة العليا التونسية المصرية التي اجتمعت خلال شهر آذار/ مارس من العام.

وعلى المستوى السياسي تم إدخال إصلاحات على القانون الانتخابي بحيث تحصل المعارضة على نسبة لا تقل عن ٢٠% من المقاعد في كل من مجلس الأمة و المجالس البلدية كما تم توسيع صلاحيات المجلس الدستوري، إذ أصبحت آراؤه ملزمة لكافة السلطات.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، خلال العام حوالي ٢٢,٨١ مليار دينار مقابل ٢٠,٩ مليار دينار عام ١٩٩٧، كما حقق معدل نمو حقيقي قدره ٥% مقابل ٥,٤% لعام١٩٩٧. ويعزى هذا التراجع إلى النمو السلبي لقطاع الفلاحة و الصيد البحري (١%) بسبب قلة الأمطار وتراجع إنتاج العديد من المنتوجات الفلاحية الهامة. و نتيجة لذلك تراجع معدل نمو الصناعات المعملية من ٧,١%إلى ٣,٦% بسبب تراجع نمو الصناعات المعملية الغذائية. وباستثناء الصناعات الغذائية يكون قطاع الصناعات المعملية قد ارتفع من ٤,٦% عام ١٩٩٧ إلى ٥,٧% خلال العام، فيما ارتفع معدل نمو الصناعات غير المعملية من ٣,٣% إلى ٦,٤% و الخدمات من ٦% إلى ٦,٨%.

٠٣ الأوضاع المالية :

بلغت الإيرادات خلال العام حوالي ٥,٧٢ مليار دينار مقابل ٥,١٩ مليار دينار عام ١٩٩٧، فيما بلغت النفقات خلال العام حوالي ٩,٠٤ مليار دينار مقابل ٨,٠٩ مليار دينار عام ١٩٩٧.

كما انخفض عجز الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٤% عام ١٩٩٧ إلى ٣% خلال العام.

ومن جهة أخرى بلغ حجم الدين الداخلي خلال العام حوالي ٣,٨ مليار دينار، بما نسبته ١٦,٧% من الناتج المحلي الإجمالي .

٤. ٠ الأوضاع النقدية:
بلغ إجمالي الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (م١) خلال العام حوالي ٤,٨ مليار دينار مقابل ٤,٥ مليار دينار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٧%.

كما سجلت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع (م٤) خلال العام زيادة نسبتها ٩,٢% مقابل ٨,٦% عام ١٩٩٧، إذ بلغت حوالي ١٤,٨ مليار دينار خلال العام مقابل ١٣,٦مليار دينار عام ١٩٩٧. و يرجع ذلك إلى تقلص موارد النقد بسبب الانخفاض الهام في الإبداعات تحت الطلب و كذلك إلى النقص الحاصل في الموارد شبه النقدية و خاصة منها الإبداعات لأجل في حين تحسنت بقية مكونات الكتلة النقدية كالادخار الموجه و سندات الدولة و أوراق الخزينة بالمقارنة مع عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام ٣,١% مقابل ٣,٧% عام ١٩٩٧، وهي أدنى نسبة تضخم مسجلة منذ عام ١٩٧٢ .

شهدت موجودات البنك المركزي التونسي خلال العام تراجعا نسبته ٦,٥% لتبلغ ٣,٨ مليار دينار مقابل ٤,١ مليار دينار عام ١٩٩٧ وارتفعت المستحقات على الدولة بنسبة ٢,٧% لتصل ٣٨٩,٨ مليون دينار مقابل ٣٧٩,٧ مليون دينار عام ١٩٩٧، فيما ارتفعت المستحقات على بنوك الإيداع وبنوك التنمية بنسبة ٢٨٥% لتبلغ ٢٦٤,٨ مليون دينار مقابل ٩٢,٩ مليون دينار عام ١٩٩٧. كما بلغ معدل سعر الفائدة في السوق النقدية خلال العام حوالي ٦,٩٤%.

وعلى صعيد آخر بلغ إجمالي الميزانية الموحدة للمصارف التجارية في نهاية العام ١٧,٤ مليار دينار مقابل ١٦ مليار دينار نهاية عام ١٩٩٧.
و قد ساهمت سياسة ترشيد الواردات المدعومة كالحبوب و السكر و الزيوت النباتية في تخفيف أعباء صندوق التعويض كما تواصل تطبيق برنامج الإلغاء التدريجي لدعم بعض المنتجات.

٥. ٠ سياسة سعر الصرف :
شهد سعر صرف الدينار التونسي مقابل أهم العملات الأجنبية استقرارا نسبيا خلال العام. وقد بلغ الدولار حوالي ١,١ دينار تونسي في نهاية العام.

٠٦ سوق الأوراق الماليـــــة :

شهد العام مواصلة الجـــهود الراميـــة إلـــى تطبيـــق المعـــايير الدوليـــة فـــي ســـوق الأوراق المالية، وفي هذا الإطار بـــدأ العمـــل بمؤشـــر جديـــد وهـــو مؤشـــــــر "توناندكس" الذي يعطي فكـــرة واضحـــة عـــن التطـــور الحقيقـــي للقيمـــة الســـوقية ويتكون من ٢٧ قيمة وتم نشره لأول في مطلع شـــهر نيســـان/ أبريـــل مـــن العـــام موضوع التقرير.

بلغ عدد الشركات المدرجة خلال العام حوالي ٣٩ شـــركة مقـــابل ٣٨ شـــركة عـــام ١٩٩٧.

بلغ إجمالي التداول خلال العام حوالي ٩٢٧ مليـــون دولار مقـــابل ٥٩٠ مليـــون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٥٧%. ويعـــود ذلـــك إلـــى التطـــور الـــهام الـــذي شهده حجم المعاملات المسجلة بالسوق الموازيـــة والـــذي اســـتأثر لوحـــده بحوالـــي ٧٠% من إجمالي حجم التداول. وقد تحققت هـــذه الزيـــادة أساســـا بفضـــل عمليتـــي بيع شركة أسمنت النفيضة وشركة أســـمنت جبـــل الوســـط عـــن طريـــق البورصـــة إلى مستثمرين أجانب وذلك في إطار برنامج الخصخصة.

وبلغت قيمة التداول باسهم الشـــركات المدرجـــة فـــي الســـوق النظاميـــة حوالـــي ٢٣٧ مليون دولار مقابل ٢٨٧ مليون دولار عام ١٩٩٧.

بلغ إجمالي القيمة السوقية في نهايـــة العـــام حوالـــي ٥,٩ مليـــار دولار مقـــابل ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى بلغ عدد الأسهم المتداولـــة فـــي البورصـــة خـــلال العـــام حوالـــي ٢٦ مليون سهم بانخفاض نسبته ٢٥% عما كـــان عليـــه عـــام ١٩٩٧.

بلغ المؤشر العام للأسعار ٤٦٤,٥٦ نقطـــة نهايـــة العـــام مقـــابل ٤٥٥,٦٤ نقطـــة نهاية عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢%.

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغ حجم الصادرات خلال العـــام حوالـــي ٥,٩٤ مليـــار دولار مقـــابل ٥,٥٩ مليـــار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها٦,٢% .

وبلغ حجم الواردات ٨,٦٢ مليـــار دولار مقـــابل ٧,٩٩ مليـــار دولار عـــام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٧,٨% ، وقد ارتفع عجز المـــيزان التجـــاري بنســـبة ١٠,٨% ليبلـــغ ٢,٦٧ مليـــار دولار مقـــابل ٢,٤١ مليـــار دولار عـــام ١٩٩٧ ، ممـــا أدى إلـــى تراجع نسبة تغطية الصـــادرات للـــواردات إلـــى حوالـــي ٦٨,٩% مقـــابل ٦٩,٩% عام ١٩٩٧.

ويعزى ارتفاع حجم الصادرات إلى تحسن مبيعات الصناعات الكهربائية والميكانيكية والنسيج وصناعة الملابس والصناعات الجلدية والأحذية. أما فيما يتعلق بالزيادة في الواردات فتعزى أساسا إلى التحسن في واردات النسيج والملابس الجاهزة والصناعات الكهربائية والميكانيكية والمواد الفلاحية والغذائية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمبادلات التجارية الخارجية خلال العام، فلا تزال دول الاتحاد الأوروبي تحتل الصدارة، إذ تستحوذ على ٨٠,٢% من إجمالي الصادرات و ٧٥,٢% من إجمالي الواردات، مما أدى إلى تفاقم العجز التجاري مع هذه المجموعة ليبلغ حوالي ١,٧٣ مليار دولار خلال العام مقابل ١,٤٥ مليار دولار عام ١٩٩٧.

فيما يتعلق بحجم المبادلات التجارية مع الدول الآسيوية فقد بلغ إجمالي حجم الصادرات حوالي ٣٥٠ مليون دولار، فيما بلغ إجمالي حجم الواردات حوالي ٦٦٦,٣٦ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالدول العربية من حيث الواردات التونسية فقد انخفضت الواردات من دول (اتحاد المغرب العربي) من ٣٧٠,٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢٨٥,١٨ مليون دولار خلال العام (٣,٣% من إجمالي الواردات)، وقد تحقق تحسن في الميزان التجاري مع هذه المجموعة خلال العام، إذ سجل فائضا بلغ ١٣,٧٣ مليون دولار مقابل عجز قدره ٤٠,٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٧.
وفيما يتعلق بواردات تونس مع بقية البلدان العربية فقد شهدت ارتفاعا نسبته ١,٧%، إذ بلغت ١٤٦,٤٥ مليون دولار خلال العام مقابل ١٣٤,٢٧ مليون دولار عام ١٩٩٧.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
انخفضت الصادرات إلى (دول اتحاد المغرب العربي) من ٣٣٠,٥٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٢٩٨,٩١ مليون دولار خلال العام (٥% من إجمالي الصادرات).
أما فيما يتعلق بصادرات تونس إلى بقية البلدان العربية، فقد شهدت ارتفاعا نسبته ١,٧%، إذ ارتفعت من ٩٢,٤٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٥٣,١٨ مليون دولار خلال العام، وقد تم تحقيق عجز تجاري مع هذه المجموعة قدره ٤٣,٢٧ مليون دولار خلال العام مقابل ٤١,٨٢ مليون دولار عام ١٩٩٧.

٠٩ ميزان الحساب الجاري :

بلغ العجز التجاري خلال العام موضع التقرير حوالي ٢,٦٧ مليار دولار بزيادة نسبتها ١٠,٨% عما كان عليه عام ١٩٩٧، وقد انعكس هذا الوضع على عجز ميزان الحساب الجاري، إذ ارتفع من ٦٠٤ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٦٨٨ مليون دولار خلال العام، مسجلا ما نسبته ٣,٣% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣,٢% عام ١٩٩٨.

٠١٠ الديون الخارجية:

بلغ إجمالي حجم الديون الخارجية خلال العام ١٠,١٤ مليار دولار مقابل ٩,٨٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٣,٢% ، فيما بلغت خدمة الدين ١,٦٧ مليار دولار مقابل ١,٥٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، بزيادة نسبتها ٩%. وانخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الدخل القومي المتاح من٥٢,٢% إلى ٤٩,٤% ، فيما بلغت نسبة خدمة الدين إلى إجمالي الصادرات ٢٨,١% مقابل ٢٧,٤% عام ١٩٩٧ ، ونسبة خدمة الدين إلى المداخيل الجارية ١٦,٨% مقابل ١٦,٤% عام ١٩٩٧.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة خلال العام موضوع التقرير ٧٩٠ مليون دولار مقابل ٤٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٦٨%. وتعزى هذه الزيادة إلى بيع مصنعين للأسمنت لشركات أسبانية وبرتغالية بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، بما نسبته ٥٠% من إجمالي قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام. وقد توزعت هذه الاستثمارات من حيث توفير فرص العمل كما يلي: الصناعات المعملية ٨٥% من إجمالي فرص العمل التي وفرتها هذه الاستثمارات منها ٦٨% في قطاع النسيج ، السياحة ١١% الطاقة ٢%، الفلاحة ١% والخدمات ١%.

ومن جهة أخرى شهد عدد المؤسسات الأجنبية العاملة بتونس تطورا ملحوظا خلال العام، إذ بلغ ١٧٤٧ مؤسسة (منها ١٣٠٢ مؤسسة مصدرة كليا و٤٤٥ مصدرة جزئيا) مقابل ١٦٥٠مؤسسة عام ١٩٩٧ . ووفرت هذه المؤسسات حوالي ١٤٧٦٠٠ فرصة عمل نهاية العام مقابل ١٤٥ ألف فرصة عمل نهاية عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ١,٨%.

وتمثل المؤسسات الأوروبية المشتركة ٨٨% من إجمالي الشركات الأجنبية العاملة بتونس، ويبلغ حجم استثماراتها ١,٢٥ مليار دولار، يستحوذ قطاع

الصناعة على ما نسبته ٨٦% ، والسياحة ٩% والفلاحة ٣% والخدمات ٢%. وتأتي فرنسا في مقدمة الدول المستثمرة بما نسبته ٢٩,١%، تليها إيطاليا بحوالي ٢١% ، ثم ألمانيا ١٥% وبلجيكا ٥,٩% . وقد ساهمت هذه المؤسسات في خلق ١٢٦ ألف فرصة عمل. وتميزت الاستثمارات الأجنبية الوافدة بتنوعها وتوجهها نحو القطاعات التكنولوجية الحديثة وخاصة الصناعات الإلكترونية و الكهربائية و الميكانيكية.

١٢ . الاستثمارات العربية الوافدة :

تشير البيانات غير الرسمية أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ٢٩٠ مليون دولار توزعت على النحو التالي: قطاع الخدمات (٨٤,٢%) وقطاع الصناعة (١٢,٦%). من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٧٧٩,٢ مليون دولار، فيما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٣٧,٦ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣: القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٣-١ قطاع السياحة:

بلغت مساهمة قطاع السياحة خلال العام حوالي ١,٧مليار دينار مقابل ١,٥٦ مليار دينار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٠,٨%، وبما نسبته ٧% من الناتج المحلي الإجمالي. وحقق قطاع السياحة خلال العام نموا حقيقا قدره ٥,٥ %، كما بلغ حجم الاستثمارات المنفذة في القطاع حوالي ٣١٥ مليون دولار.

وبلغ عدد السياح حوالي ٤,٧ مليون سائحا بزيادة قدرها ١٠,٧%عما كانت عليه عام ١٩٩٧. ويعزى هذا التطور الهام أساسا إلى الزيادة الحاصلة في عدد السياح من دول اتحاد المغرب العربي إذ بلغت ٢٢,٥% مقارنة بعام ١٩٩٧ الذي لم تتجاوز نسبة الزيادة فيه ٣,٩%. وقد تزامنت هذه الزيادة مع تراجع نسبة عدد السياح الأوروبيين التي لم تتجاوز ٥,٨% مقابل ١٢,٨% عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى بلغ عدد ليالي المبيت حوالي ٣١ مليون ليلة خلال العام، بزيادة نسبتها ٤%عما كان عليه عام ١٩٩٧.

١٣-٢ قطاع الفلاحة والصيد البحري :

سجل قطاع الفلاحة والصيد البحري تراجعا من حيث النمو بلغت نسبته ١% مقابل زيادة نسبتها ٣% عام ١٩٩٧. ويعزى ذلك إلى تراجع إنتاج زيت الزيتون. وقد شهد العام تحقيق وفرة كبيرة في إنتاج الخضر والغلال والتمور. وفي مجال إنتاج الحليب حققت تونس ولأول مرة اكتفاء ذاتيا مع تسجيل فائض بلغ ٥٠ مليون لتر، وكان من المخطط أن يتم تحقيق الاكتفاء الذاتي بحلول عام ٢٠٠١ ويعتبر تجفيف الحليب من أهم القطاعات المتاحة للاستثمار خلال السنوات القادمة .

وقد سجلت بعض المواد الأساسية نموا قياسيا، إذ بلغت نسبة النمو للحوم ٣٣% و٦٤% للبطاطس و٤٧% للطماطم و ٢١% للحبوب.

ومن جهة أخرى أستقر إنتاج قطاع الصيد البحري في حدود ٨٠ ألف طنا للعام الثاني على التوالي فيما زادت الصادرات من حيث القيمة والكميات المصدرة لتبلغ ١٦,٤ ألف طن بقيمة ١١٤,٣٦ مليون دولار مقابل ١٥,٦ ألف طنا بقيمة ٩٧,٦٤ مليون دولار عام ١٩٩٧.

١٣-٣ قطاع الصناعة :

شهد قطاع الصناعة باستثناء الصناعات الغذائية خلال العام تحقيق معدل نمو حقيقي بلغ٦% مقابل ٤% عام ١٩٩٧، كما ارتفع مؤشر استهلاك الكهرباء "ضغط عالي ومتوسط" الذي يعتبر مقياسا للإنتاج الصناعي بنسبة ٥,٦% خلال العام مقابل ٢,٦% عام ١٩٩٧. وعلى مستوى فروع القطاع سجل قطاع المناجم زيادة في الإنتاج وخاصة فوسفات الجبس الذي بلغ ٧,٣ مليون طن بزيادة نسبتها ١٠,٧% عما كان عليه عام ١٩٩٧، كما بلغ إنتاج الزنك ٤٩٥ ألف طن مقابل ٤٨ ألف طن عام ١٩٩٧ .

وعلى مستوى التصدير شهد قطاع الصناعات المعملية غير الغذائية تحسنا ملحوظا، إذ زادت صادرات القطاع بنسبة ١١,٦% خلال العام.

وقد ساهم قطاع النسيج و الملابس بنسبة ٥٠% من صادرات قطاع الصناعات المعملية و بنسبة ٤٥% من إجمالي الصادرات التونسية .

١٤. تنمية الموارد البشرية :

واصلت الجهات المختصة خلال العام جهودها الرامية إلى مراجعة البرامج التعليمية والمهنية والبحثية في مختلف المراحل. كما أعطت الحكومة أولوية خاصة للتشغيل، إذ نظمت ندوة وطنية للتشغيل خلال العام، ضمت إلى جانب القطاعين العام والخاص الأحزاب السياسية والاتحاد التونسي للشغل. وقد

تمخضت هذه الندوة عن الإعلان الوطني حول التشغيل ، كما تم من خلالها إعطاء إشارة الانطلاق للحملة الوطنية الثانية لتشغيل حاملي الشهادات الجامعية التي شهدتها نهاية العام وكانت نتائجها إيجابية، إذ تم تشغيل أكثر من ١٣٥٠٠ ألف شخص من حاملي الشهادات الجامعية مناصفة بين القطاعين العام والخاص، فيما انتفع حوالي ٦٥٠٠ ألف شخص من خريجي الجامعات بعقود التدريب والاندماج في الحياة المهنية.

كما تم تعميم تدريس المعلوماتية (علوم الكمبيوتر) في الشعب العلمية بالجامعات وفي المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية في كافة الشعب.

ومن جهة أخرى لعب كل من البنك التونسي للتضامن والصندوق القومي للتضامن دورا هاما في التخفيف من أعباء البطالة، وتحسين مستوى المعيشة لفئة الشباب عن طريق تمويل مشاريع صغيرة ومتوسطة.

وعلى المستوى العالمي احتلت الجمهورية التونسية خلال العام موضع التقرير المرتبة الأولى أفريقيا من حيث كفاءة الموارد وفقا للتقرير السنوي حول التنمية البشرية الذي تصدره الأمم المتحدة.

١٥ . التطورات التشريعية والمؤسسية :

شهد العام تطورات هامة في هذا المجال، ففيما يتعلق بالاستثمار في الصناعة والخدمات والمهن الصغرى تقرر رفع سقف تدخل صندوق التطوير واللامركزية الصناعية من مليون إلى ثلاثة ملايين دينار وتحويل التمويل الممنوح من الصندوق في شكل قرض إلى مساهمة أقصاها ٤٩% من رأس مال المشروع المزمع إنجازه مع توفير تسهيلات للمستثمر لشراء أسهم الصندوق إذا رغب في ذلك ، كما تقرر أن تكون مساهمة الصندوق في حدود ٧٠% من الكلفة الإجمالية لدراسة الجدوى وبسقف لا يتعدى عشرين ألف دينار و ١٠% من كلفة التجهيزات وبسقف لا يتعدى مائة ألف دينار، والثلث في كلفة الأراضي والمباني وبسقف لا يتعدى ثلاثين ألف دينار .

كما تم إنشاء مركز للدراسات الصناعية لتحديد القطاعات الاقتصادية والصناعية الواعدة في مجال الاستثمار ولمساعدة المستثمرين في الحصول على المعلومات اللازمة لإنجاز مشاريعهم خاصة فيما يتعلق باليد العاملة والمنافسة والتكنولوجيا والتسويق .

وعلى صعيد آخر تم تشجيع البنوك على تمويل المشاريع الجديدة من خلال تحمل الصندوق القومي للضمان لفوائد التأخير الناتجة عن عدم تسديد القروض من طرف المستثمرين وذلك من تاريخ بداية التقاضي بين البنك والمستثمر مع رفع مساهمة الصندوق في تكاليف التقاضي من ١٠% إلى ٥٠% وتوسيع مجال تدخل الصندوق ليشمل ضمانه التمويلات المقدمة في شكل مساهمات من طرف شركات الاستثمار ذات رأس المال المخاطر .

ومن جهة أخرى صدرت القرارات والأوامر والقوانين التالية :

- قرار وزير البيئة والتهيئة الترابية مؤرخ في ١٨ آذار/مارس ١٩٩٨ يتعلق بنشر دليل المستثمر في مجال حماية البيئة .
- قرار وزير النقل مؤرخ في ٢٩ نيسان/أبريل ١٩٩٨ يتعلق بنشر دليل المستثمر في قطاع النقل
- قرار وزير الثقافة مؤرخ في ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٨ يتعلق بنشر دليل المستثمر في قطاع الثقافة.
- قرار وزير الصناعة مؤرخ في ٤ حزيران/يونيو ١٩٩٨ يتعلق بنشر دليل المستثمر في قطاعي الصناعات المعملية والخدمات .
- قرار وزير الصحة العمومية مؤرخ في ١٦ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٨ يتعلق بنشر دليل المستثمر في قطاع الصحة .
- قانون رقم ٢١ لسنة ١٩٩٨مؤرخ في١١ آذار/مارس ١٩٩٨ يتعلق بالنقل الدولي متعدد الوسائل للبضائع .
- أمر رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٩٨ مؤرخ في ١٦ آذار/مارس ١٩٩٨ يتعلق بتنقيح الأمر رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٨٥ المؤرخ في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٨٥ المتعلق بضبط شروط وكيفية إسناد مساعدة صندوق النهوض بالصادرات.
- أمر رقم ٧٣٤ لسنة ١٩٩٨ مؤرخ في ٣٠ آذار/مارس ١٩٩٨ يتعلق بتنقيح الأمر عدد ٤٩٠ لسنة ١٩٩٤المؤرخ في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٤ المتعلق بضبط قائمة التجهيزات اللازمة لمؤسسات الإنتاج والصناعات الثقافية المؤهلة للانتفاع بالحوافز الجبائية المنصوص عليها بالفصل ٤٩ من مجلة تشجيع الاستثمارات وتحديد شروط منح الحوافز.
- أمر رقم ٨٦٨ لسنة ١٩٩٨ مؤرخ في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٨ يتعلق بضبط شروط وطرق الانتفاع بتكفل الدولة بمساهمة الشركات في النظام القانوني للضمان الاجتماعي المنصوص عليه بالفصل ٤٣ مكرر من مجلة تشجيع الاستثمارات .

- أمر رقم ١٠٧١ لسنة ١٩٩٨مؤرخ في ١١أيار/مايو ١٩٩٨ يتعلق بإحداث وتنظيم المجلس الوطني للصناعات التقليدية .
- قانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٨ مؤرخ في ٢ حزيران/يونيو ١٩٩٨ يتعلق بالبيوعات بالتفسيط .
- قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٨ مؤرخ في ٢حزيران/يونيو ١٩٩٨ يتعلق بطرق البيع والإشهار التجاري (الإعلانات التجارية).

١٦. الجهود الترويجية :

واصلت الحكومة التونسية خلال العام جهودها الترويجية لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت تونس خلال العام انعقاد ندوة اقتصادية حول واقع العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون للخليج العربي ودول اتحاد المغرب العربي، واللقاء التونسي الألماني، وندوة "تونس: اقتصاد صاعد في الأسواق العالمية" التي نظمتها يوروماني، وندوة حول النظام المالي في أفريقيا في عام ٢٠٠٠، كما نظمت وكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية أسبوعا مفتوحا للمستثمرين التونسيين المقيمين بالخارج. ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية تونسية في مؤتمر تشجيع الاستثمار في اليمن وفي المنتدى الدولي للمناولة الذي عقد في باريس.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في تونس:

شهد العام زيارات وفود رسمية تونسية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات وميزات الاستثمار في تونس شملت كلا من السعودية، لبنان، ليبيا، الأردن، مصر، اليمن، فرنسا، إضافة إلى عدة بلدان في أفريقيا وأمريكا الجنوبية. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رجال أعمال من مختلف دول الخليج، إيطاليا، وألمانيا.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

عرضت الحكومة التونسية قوائم بفرص الاستثمار المتاحة في البلد خلال الندوات التي عقدتها في تونس والندوات والمؤتمرات التي شاركت فيها، وقد شملت القطاع الزراعي والصناعي خاصة الصناعات الإلكترونية والكهربائية والبلاستيكية والفولاذية، والنسيج إضافة إلى قطاع الخدمات.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي وتشجيع وحماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي مع كل من اليمن، سوريا، لبنان، هولندا، الجمهورية التشيكية، كما شهد العام اتفاقيات للنقل الجوي مع كل من اليمن ولبنان.

١٦-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم خلال العام التوقيع على اتفاقية مناطق تجارية حرة مع كل من الأردن، مصر وليبيا، كما تم الاتفاق على توسعة منطقتين حرتين في كل من مدينة بنزرت وجرجيس..

(٥)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية
١٩٩٨

(٥)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
١٩٩٨

٠١ مقدمة*:

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام ١٩٩٨ تطورات هامة كان من أهمها استكمال مشروع التعديل الهيكلي المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي، تحقيق معدل نمو حقيقي موجب للناتج المحلي الإجمالي وتمكن السلطات النقدية من تخفيض معدل التضخم وتحقيق الاستقرار في سعر الصرف.

على الصعيد السياسي شهد العام إعلانا عن انتخابات رئاسية مبكرة خلال شهر نيسان/أبريل من عام ١٩٩٩.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٢٧٨١,٦ مليار دينار جزائري** مقابل ٢٧٦٢,٤ مليار دينار عام ١٩٩٧، وحقق معدل نمو حقيقي بلغ حوالي ٥,١% مقابل ١,١% عام ١٩٩٧، وذلك نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي ساهمت في تصحيح الاختلالات الاقتصادية.

على المستوى القطاعي، تأثر قطاع النفط سلبا بسبب تدهور الأسعار خلال العام، إذ سجل تراجعا بالأسعار الجارية نسبته ٢١,٨%، لكنه في المقابل سجل نموا حقيقيا موجبا خلال العام قدره ٤%. أما قطاع الزراعة فقد سجل نموا موجبا خلال العام بالأسعار الجارية نسبته ١٨,٦% ومعدل نمو حقيقي قدره ١١,٤ بسبب الظروف المناخية الملائمة، كما سجل قطاع الصناعة معدل نمو حقيقي قدره ٨,٤%.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي ٧٧٤,٥ مليار دينار بانخفاض نسبته ١٦,٤% عن عام ١٩٩٧، وبلغت النفقات العامة حوالي ٨٧٥,٧ مليار دينار بزيادة نسبتها ٣,٦% عن عام ١٩٩٧. وبالتالي بلغ عجز الميزانية العامة

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن البنك المركزي الجزائري، وزارة المالية، إدارة الجمارك، الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار.

** الدولار يعادل ٦٠,٣ دينار جزائري كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

حوالي ١٠١,٢ مليار دينار خلال العام مقابل فائض قدره ٨١,٥ مليار دينار عام ١٩٩٧. وتأتي هذه الزيادة في عجز الميزانية نتيجة للارتفاع في النفقات العامة والانخفاض في الإيرادات النفطية. وبلغ عجز الميزانية العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٣,٦% مقابل فائض نسبته ٢.٩% عام ١٩٩٧.

ورغم انخفاض أسعار النفط، إلا أن الإيرادات النفطية لازالت تشكل اكثر من نصف الإيرادات، إذ سجلت ما نسبته ٥٥% من إجمالي الإيرادات. أما فيما يتعلق بمكونات النفقات العامة خلال العام، فقد انخفضت نسبة النفقات الجارية من إجمالي النفقات من ٧٦,١% عام ١٩٩٧ إلى ٧٥,٨% خلال العام، في حين بلغت نسبة النفقات الرأسمالية خلال العام حوالي ٢٤,٢% مقابل ٢٣,٩ عام ١٩٩٧.

٤. الأوضاع النقدية:

استمرت الحكومة خلال العام في تطبيق سياستها النقدية غير التوسعية لمعالجة ظاهرة التضخم، من خلال مراقبة تطور الكتلة النقدية.

بلغت قيمة الكتلة النقدية بمفهومها الضيق (ع١) خلال العام حوالي ٧٨٥,٢ مليار دينار مقابل ٩١٢,٣ مليار دينار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٦,٢%. كما بلغت قيمة الكتلة النقدية بمفهومها الأكثر اتساعا (ع٢) حوالي ١٢٤٥ مليار دينار مقابل ١٠٨٥,٨ مليار دينار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٤,٧%.

وبلغت احتياطيات العملة الأجنبية خلال العام ٦,٨ مليار دولار مقابل ٨ مليار دولار عام ١٩٩٧.

أما فيما يتعلق بمعدلات الفائدة فإن المدينة منها تراوحت خلال العام بين ٨,٥%- ١٠,٢٥%، أما الدائنة فمعدلها المتوسط استقر في حدود ٧,٥%. كما شهد العام انخفاضًا في معدل إعادة الخصم من ١١% عام ١٩٩٧ إلى ٩,٥% خلال العام.

من جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ٥% مقابل ٥,٧% عام ١٩٩٧.

٠٥ سياسة سعر الصرف:
واصلت الحكومة خلال العام تطبيق سياستها الرامية إلى تحرير سعر صرف الدينار من خلال إعادة قابلية تحويل الدينار لأغراض شراء السلع ودفع تكاليف العلاج والدراسة في الخارج، كما سجل سعر صرف العملة الجزائرية انخفاضًا خلال العام، إذ بلغ سعر صرف الدينار مقابل الدولار حوالي ٦٠,٣ دينار خلال العام مقابل ٥٨,٤ دينار عام ١٩٩٧.

٠٦ سوق الأوراق المالية:
استنادا على المصادر الرسمية، فإن سوق الأوراق المالية التي كان من المقرر أن تنطلق خلال العام لم تبدأ نشاطها بعد.

٠٧ التجارة الخارجية:
تشير البيانات المتوافرة إلى أنّ قيمة الصادرات خلال العام بلغت حوالي ١٠,١ مليار دولار مقابل ١٣,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، بانخفاض نسبته ٢٦,٧% . وقدرت قيمة الواردات بحوالي ٩,٤ مليار دولار مقابل ٨,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧. وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل فائضا قدره ٠,٦٨ مليار دولار خلال العام، بما نسبته ١,٥% من الناتج المحلي الإجمالي. أما فيما يتعلق بالبنية الهيكلية للتجارة الخارجية فإنّ الصادرات النفطية تشكل حوالي ٩٦,١٥% من الصادرات الكلية، أما في جانب الواردات فلا تزال السلع الاستهلاكية في المرتبة الأولى بحوالي ٤٢,٦% من إجمالي قيمة الواردات و بلغ نصيب السلع الرأسمالية ٣١,٧% والسلع الوسيطة ٢٥,٧%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فقد استأثرت دول الاتحاد الأوروبي بحوالي ٦٣,٦% من إجمالي الصادرات. جاءت بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته ١٥,٣%، ثم البرازيل بما نسبته ٦,٤، تركيا بما نسبته ٦%، وكندا بما نسبته ٣,٥%.

أما فيما يتعلق بالواردات فإن دول الاتحاد الأوروبي تستحوذ على ما نسبته ٥٧,١% من إجمالي الواردات، تأتي بعده الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته ١٠,٣%، ثم كندا بما نسبته ٥,٦%، وتركيا بما نسبته ٤,٥%.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
استأثرت الدول العربية بما نسبته ٢% من الصادرات وكان لدول المغرب العربي النصيب الأوفر منها.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:
شهد العام عجزا في الحساب الجاري قدره ٠,٩٠ مليار دولار مقابل فائض قدره ٣,٠١ مليار دولار عام ١٩٩٧، بما نسبته ١,٩% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض نسبته ٦,٣% عام ١٩٩٧.

٠١٠ الديون الخارجية:
بلغ حجم الديون الخارجية خلال العام حوالي ٣٠,٥ مليار دولار مقابل ٣١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٢,٢%. و تمثل هذه القيمة ما نسبته ٣٠٢% من إجمالي الصادرات مقابل ٢٢٤% عام ١٩٩٧. كما يقدر إجمالي خدمة الدين الخارجي خلال العام بحوالي ٥,٢ مليار دولار مقابل ٤,٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ و تقدر نسبة خدمة الدين من إجمالي الصادرات خلال العام بحوالي ٥١,٥% مقابل ٣٢,٣% عام ١٩٩٧.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية خلال العام حوالي ١,٤٣ مليار دولار من بينها ١,١٨ مليار دولار في قطاع المحروقات و ٢٤٣.٩ مليون دولار في القطاعات الاخرى يأتي في مقدمتها قطاع الصناعات الكيماوية بحوالي ١٦٠,٦ مليون دولار، يأتي بعده القطاع الغذائي الفلاحي بحوالي ٤٣ مليون دولار، ثم قطاع الصلب ٩,١ مليون دولار، قطاع الأشغال الكبرى بحوالي٢٣ مليون دولار، قطاع السكن سبعة ملايين دولار، قطاع المناجم واحد مليون دولار وقطاع الخدمات ٠,٢ مليون دولار.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات، فقد استحوذت دول الاتحاد الاوروبي على حوالي ٦٠٠ مليون دولار، بما نسبته ٤٢% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية، فيما بلغ نصيب الدول العربية حوالي ٣٦٦ مليون دولار، بما نسبته ٢٥,٦%، أما المبلغ الباقي (٤٦٥ مليون دولار) فهو من نصيب البلدان الاخرى و يشكل ما نسبته ٣٢,٤% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية .

٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:
بلغ إجمالي حجم الاستثمارات العربية الوافدة إلى الجزائر خلال العام حوالي ١٢٢ مليون دولار، بما نسبته ٨,٥% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية .

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٧٠,٣ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات

الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١١٠,٥ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع النفط

بلغت مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٦٤٠ مليار دينار، بما نسبته ٢٣,١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٨١٨ مليار دينار بما نسبته ٢٩,٦% عام ١٩٩٧. ويعود هذا التراجع في مساهمة القطاع إلى الانخفاض الملحوظ في أسعار النفط خلال العام. والجدير بالذكر أن عائدات القطاع تشكل حوالي ٩٦,١٥% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

١٣-٢ قطاع الزراعة:

شهد قطاع الزراعة تطورا ملحوظا، إذ بلغت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣٠٩,٢ مليار دينار مقابل ٢٦٠,٨ مليار دينار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٨,٦%. وبذلك تكون نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١١,١%، وقد بلغ إنتاج القطاع خلال العام حوالي ٣٠ مليون قنطار من الحبوب. كما حقق معدل نمو إيجابي بالأسعار الجارية قدره ١٨,٦% بسبب الظروف المناخية الملائمة حيث استمرت الأمطار حتى حلول موسم الحصاد.

١٣-٣ قطاع الصناعة:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٢٧٠,٣ مليار دينار بما نسبته ٩,٧%، مقابل ٢٣٦ مليار دينار بما نسبته ٨,٥% عام ١٩٩٧، و يرجع هذا التحسن أساسا إلى نجاح الإجراءات المتخذة لإعادة هيكلة القطاع الصناعي العام والتحسن الملحوظ في مستوى التسيير داخل القطاع وتشجيع المشاريع المشتركة مع الأجانب.

١٣-٤ قطاع الخدمات

بلغت مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٦٦٣,٥ مليار دينار بما نسبته ٢٣,٨% مقابل ٦٠٦,٩ مليار دينار، بما نسبته ٢٢% عام ١٩٩٧.

١٤. تنمية الموارد البشرية:
قامت الحكومة خلال العام عن طريق الصندوق الجزائري لتأمين البطالة بتدريب وإعادة تأهيل عدد كبير من عمال المؤسسات العامة التي تمت تصفيتها لغرض إدماجهم من جديد في نشاطات حيوية ومناسبة أخرى في سوق العمل.

١٥. التطورات التشريعية:
لا يزال العمل جاريا بالمرسوم التشريعي رقم ٩٣/٢ المتعلق بترقية الاستثمار. كما تتولى وكالة ترقية الاستثمارات جذب ودعم الاستثمارات ومساعدة المستثمرين في إنجاز المشاريع و تزويدهم بالمعلومات اللازمة.

١٦. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات و ندوات و إقامة معارض للترويج
قامت الحكومة الجزائرية بإقامة معرض المنتوجات الجزائرية في قطر، وشهدت البلاد انعقاد ملتقى رجال الأعمال التونسيين والجزائريين، والمنتدى الرابع للشراكة الجزائرية الألمانية.

ومن جهة أخرى، شهدت دولة البحرين انعقاد مؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر، بمشاركة الجهات الرسمية للبلدين وست مؤسسات مالية عربية كبرى، إضافة إلى ما يزيد عن ٣٠٠ من رجال الأعمال العرب.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في الجزائر.
شهد العام زيارة وفد جزائري إلى دولة البحرين لتعريف المستثمرين الخليجيين بتطورات الاقتصاد الجزائري والتعريف بفرص الاستثمار المتاحة.

ومن جهة أخرى استقبلت الجهات الرسمية الجزائرية وفدا استثماريا قطريا، ووفد رجال أعمال فرنسيين ووفدا تجاريا صناعيا هولنديا، بالإضافة إلى وفود رفيعة المستوى من مؤسسات مالية ودولية كالبنك الدولي، صندوق النقد الدولي والاتحاد الاوروبي.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:
عرض الجانب الجزائري في مؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر حوالي ٣٠٠ مشروعا في القطاع الاستخراجي وقطاع البتروكيمائيات والصناعات التحويلية والقطاع الزراعي، والقطاع المصرفي والمالي.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية و جماعية مع دول أخرى:
وقعت الحكومة الجزائرية خلال العام اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع حكومات كل من مصر و الأردن.

١٦-٥ إقامة مدن صناعية و مناطق حرة جديدة:
شهد العام إقامة منطقة حرة جديدة في ولاية جيجل شرق الجزائر.

إطار رقم (٦)
مؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر

بمبادرة من ست مؤسسات مالية عربية، وفي إطار التعاون بين الجهات المختصة في كل من الجزائر والبحرين، تم عقد **مؤتمر فرص الاستثمار في الجزائر** في البحرين في ديسمبر ١٩٩٨، والذي عبر عن قناعة هذه المؤسسات بجدوى الاستثمار في الجزائر وفي ضرورة تكامل جهودها فيما بينها من جهة ومع الجهات الرسمية المعنية والقطاع الخاص من جهة أخرى للقيام بمبادرات عملية لترجمة هذه القناعة إلى مشاريع استثمارية تعود بالنفع على كافة الأطراف، إضافة إلى انعقاد المؤتمر لصالح دولة عربية في دولة عربية أخرى، وهي سابقة في "**الترويج للقطر**".

حضر المؤتمر حوالي ٣٠٠ مشارك من بينهم ممثلون عن الأجهزة الرسمية المعنية في كل من الجزائر والبحرين، وممثلو المؤسسات العامة والشركات الخاصة وعدد من رجال الأعمال وأصحاب بيوت الخبرة ومكاتب الدراسات في الجزائر وكذلك عدد من مؤسسات الاستثمار والتمويل وشركات الاستثمار متوسطة وصغيرة الحجم ورجال الأعمال من دول الخليج بالإضافة إلى ممثلي المؤسسات المنظمة للمؤتمر.

استعرض المؤتمر أهم المعطيات المؤثرة على مناخ الاستثمار في الجزائر كحجم السوق المحلي، والانفتاح على أوروبا الموحدة وعلى أفريقيا جنوب الصحراء، والجهد المبذول في خلق وتطوير المهارات والكوادر البشرية، والترتيبات المتعلقة بسوق الأوراق المالية، وإقرار نظام غرف التجارة، واعتبر أن توافر هذه العناصر يعكس رشاد توجه الدولة وجديتها في توفير مكونات البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي، مما أدى إلى التحسن الملحوظ على الوضع الاقتصادي في البلاد، متمثلا في معدل النمو الذي وصل إلى حوالي ٢,٥% عام ١٩٩٧ و٣,٥% مع نهاية ١٩٩٨، وتحول الميزان المالي من عجز بلغ ٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٣ إلى فائض بلغ ٢,٤% عام ١٩٩٧، وتراجع معدل التضخم وارتفاع الاحتياطيات الرسمية من النقد الأجنبي خلال الفترة ذاتها من ٣٩% إلى ٦% ومن ١,٥ مليار دولار إلى ٨ مليار دولار على التوالي.

ولفت المؤتمر الأنظار إلى القطاعات والفرص الواعدة في الاقتصاد الجزائري المتمثلة في تنمية المعاملات التجارية، والاستثمار في قطاع الصناعات التحويلية وقطاع التدريب والتأهيل مع التركيز على الاستثمار في القطاع المالي والمصرفي، وذلك لعدم كفاية المصارف الموجودة في الجزائر لتلبية الاحتياجات المتزايدة لقطاعات الأعمال، أو من حيث نوعية وشمولية الخدمات التي توفرها، والحاجة الملحة لتوفير الخدمات المتعلقة بالاستثمار وبالاستشارات المالية وإدارة الأصول والقروض. كما رأى المؤتمر ضرورة تطوير قطاع الصناعات البتروكيميائية مع التركيز على إنتاج الاثلين والميثانول اللذين يمثلان الركيزتين الأساسيتين لهذا القطاع، مما يدعم سياسة التحول المتدرج من تصدير الغاز الخام إلى تصنيعه مما يحقق قيمة مضافة عالية ويوفر في الوقت ذاته المنتجات الوسيطة اللازمة لإقامة عشرات الصناعات التحويلية.

وأكد المؤتمرون على أن هذا اللقاء لا يجب أن يعتبر هدفا في حد ذاته وإنما بداية لمجموعة من الإجراءات المتصلة والترتيبات المثابرة. وانطلاقا من ذاك ارتأت الجهات المنظمة للمؤتمر أن تقوم، كل في حدود مهامها واختصاصاتها، بقيادة المستثمرين العرب والأجانب للتفاعل المنتج مع المستثمر الجزائري.

(٦)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية جيبوتي

١٩٩٨

(٦)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية جيبوتي
١٩٩٨

١٠ مقدمة*:

يشهد الاقتصاد الوطني أزمة هيكلية في الاقتصاد الكلي واختلالا في الموازين الداخلية والخارجية نتيجة للاضطرابات الداخلية التي مرت بها البلاد خلال الأعوام ١٩٩١-١٩٩٤ من جهة والتطورات غير المواتية التي شهدتها منطقة القرن الإفريقي خلال السنوات القليلة الماضية من جهة أخرى.

على الصعيد الداخلي اضطرت الحكومة خلال الأعوام التي تلت نهاية الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ إلى اتخاذ تدابير وإجراءات تقشفية من أهمها تسريح أعداد كبيرة من أفراد القوات المسلحة التي انخرطت في الخدمة العسكرية أبان تلك الحرب – وكان من جراء ذلك أن ارتفعت معدلات البطالة إلى مستويات غير مسبوقة أدت إلى بعض الاضطرابات الاجتماعية تراجعت معها الحكومة عن اتخاذ إجراءات بخفض المرتبات والأجور وعن فرض ضرائب جديدة على الشرائح الاجتماعية المختلفة.

من جهة أخرى قامت الحكومة بالتعاون مع صندوق النقد الدولي بوضع برنامج للإصلاح الاقتصادي استنادا على مذكرة التفاهم التي تم التوقيع عليها بين الجانبين في عام ١٩٩٦ لمدة عام واحد، إلا أن تنفيذ البرنامج تعرض لعقبات عديدة مما دفع بصندوق النقد الدولي لتمديد مذكرة التفاهم فترة أخرى تنتهي في أيار/مايو ١٩٩٨، ومنح الحكومة تسهيلات إضافية بصفة استثنائية للحصول على ما قيمته ٤,٦ مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة (حوالي ٦,٢ مليون دولار).

٢٠ الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة أن الناتج المحلي الإجمالي سجل معدل نمو حقيقي بلغ حوالي ٢% عام ١٩٩٧، إذ بلغ حوالي ٨٨,٩ مليار فرنك جيبوتي** مقابل ٨٦,٢ مليون فرنك عام ١٩٩٦. ويعتبر هذا المعدل أول معدل نمو موجب بعد

---

* يستند هذا التقرير على المعلومات الصادرة من مصادر رسمية وتلك التي تصدر عن المؤسسات الإقليمية والدولية.

** الدولار يعادل حوالي ١٧٧,٧ فرنك جيبوتي في ١٩٩٨/١٢/٣١.

خمس سنوات من معدلات النمو السلبية. ويعزى هذا التحسن في الأداء الاقتصادي إلى عدة عوامل منها سياسة التقشف التي انتهجتها الدولة في الإنفاق العام، والانتعاش الذي شهده قطاع التبادل التجاري مع أثيوبيا بالإضافة إلى ازدياد حركة ونشاط ميناء جيبوتي بعد أن أصبحت المنفذ البحري الوحيد لأثيوبيا.

على المستوى القطاعي سجل قطاع الزراعة والثروة الحيوانية معدل نمو معتدل قدره ٢,١%. ويعزي هذا النمو المعتدل في أهم القطاعات الرئيسية إلى تأثره بالحرب الأهلية التي شهدتها المنطقة الشمالية من البلاد. أما القطاع الصناعي فقد شهد معدل نمو قدره ٢,٥% مرتفعا من حوالي ٤٣٣١ مليون فرنك عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٤٤٤٠ مليون فرنك عام ١٩٩٧. أما قطاع الخدمات فقد سجل أعلى المعدلات خلال عام ١٩٩٧، إذ ارتفع من حوالي ٥٧٢٦١ مليون فرنك في عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٦٠٥١١ مليون فرنك عام ١٩٩٧.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال عام ١٩٩٧ حوالي ٢٦,٧ مليار فرنك منها حوالي ٢٤,٤ مليار فرنك عبارة عن إيرادات حكومية محلية وحوالي ٢,٣ مليار فرنك منح خارجية – وتشكل الإيرادات الضريبية حوالي ٨٩,٧% من جملة الإيرادات .

من جهة أخرى بلغت النفقات العامة خلال الفترة ذاتها حوالي ٣١,٦ مليار فرنك، منها نفقات جارية بلغ مجموعها حوالي ٢٧,٨ مليار فرنك فيما شكلت النفقات الرأسمالية الحصة المتبقية وقدرها ٣,٨ مليار فرنك. بذلك يكون عجز الموازنة قد بلغ حوالي ٤,٩ مليار فرنك أو ما يعادل ٥,٦% من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ الأوضاع النقدية:

تشير البيانات المتوافرة أن مجموع الكتلة النقدية بلغ في نهاية عام ١٩٩٧ حوالي٥٦,٤ مليار فرنك، بلغ شبه النقد منها حوالي ٢٣,٩ مليار فرنك أو ما نسبته ٤٢,٤% فيما بلغ حجم النقد المتداول حوالي ٩,٤ مليار فرنك أو ما نسبته ١٦,٧% من مجموع الكتلة النقدية.

من جهة ثانية بلغ رصيد الاحتياطيات الأجنبية نهاية عام ١٩٩٧ حوالي ٦٦ مليون دولار، أو ما يكفي لتغطية احتياجات ثلاثة اشهر ونصف الشهر من الواردات.

وعلى الرغم من ارتباط العملة الوطنية بالفرنك الفرنسي، إلا أن تراجع سعر صرف الفرنك الفرنسي مقابل الدولار الأمريكي ساهم في ارتفاع سعر صرف الفرنك الجيبوتي مقابل الفرنك الفرنسي وبالتالي إلى انخفاض معدل التضخم من حوالي ٤,٢% عام ١٩٩٦ إلى حوالي ٣% عام ١٩٩٧.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

نظرا للارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجيبوتي والاقتصاد الفرنسي، فقد ارتبط سعر الفرنك الجيبوتي بالفرنك الفرنسي منذ فترة طويلة، إلا أن سعر صرف العملة الوطنية تم تحديده منذ عام ١٩٧٣ بحوالي ١٧٧,٧ فرنك للدولار الأمريكي. وقد حافظت العملة المحلية على ثبات سعر الصرف مقابل الفرنك الفرنسي نسبة لارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الفرنك الفرنسي.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

لم تنشأ حتى الآن سوق للأوراق المالية في البلاد، إلا أنه من المتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية المطبقة حاليا والتي تحتوى مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي الذي يشتمل على إنشاء سوق للأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي الصادرات بلغ حوالي ٤٢,٦ مليون دولار خلال عام ١٩٩٧، فيما بلغ إجمالي الواردات حوالي ٢٠٣,٢ مليون دولار وعليه يكون الميزان التجاري قد سجل عجزا قدره ١٦٠,٦ مليون دولار. (حوالي ٣٢,١% من الناتج المحلي الإجمالي).

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لتجارة جيبوتي الخارجية، فإن الواردات من القارة الآسيوية تشكل حوالي ٦٠% من واردات الدولة فيما تشكل الصادرات الجيبوتية إليها حوالي ٣٤% من إجمالي الصادرات.

من الملاحظ أن حجم التبادل التجاري مع كل من أثيوبيا والصومال قد ارتفع بصورة ملحوظة خلال عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ بعد توتر علاقات أثيوبيا مع ارتيريا.

وتشكل الحيوانات الحية والجلود حوالي ٩٠% من صادرات البلاد السلعية فيما تشكل المواد المصنعة والمواد الغذائية حوالي ٨٧% من الواردات السلعية.

٨٠ ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الحساب الجاري قد حقق عجزا قدره ٢٥ مليون دولار عام ١٩٩٧. ويعزى انخفاض هذا العجز إلى الارتفاع النسبي لرسوم الخدمات المتأتية من الميناء.

٩٠ الصادرات إلى الدول العربية:
تعتبر تجارة جيبوتي الخارجية مع الصومال تجارة حدودية وتتم خارج إطار التبادل التجاري الرسمي. وعليه فانه ليس من اليسير الحصول على بيانات دقيقة حول هذا البند. أما الدولتان العربيتان اللتان تحتفظان بعلاقات تجارية مع جيبوتي فهما اليمن والسعودية إلا انهما لا تشكلان معا اكثر من ١٠% من تجارة جيبوتي الخارجية.

١٠٠ الديون الخارجية:
بلغ إجمالي مديونية جيبوتي الخارجية بنهاية عام ١٩٩٧ حوالي ٣٠٥ مليون دولار، أي ما نسبته ٦٠,٩% من الناتج المحلي الإجمالي . وتشكل القروض الممنوحة من المصادر متعددة الأطراف حوالي ٦٨% من هذه المديونية.

١١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية حول هذا البند خلال العام.

١٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة:
بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٣,٣ مليون دولار، في حين لم تشهد البلاد أية استثمارات صادرة إلى الدول العربية كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣٠ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:
تعتبر جيبوتي دولة فقيرة من حيث المساحة القابلة للزراعة ومصادر مياه الري وذلك للطبيعة الصحراوية للبلاد. وتقدر المساحة القابلة للزراعة بحوالي ٦٠٠٠ هكتار فقط – ويعتمد سكان الريف بجانب الزراعة على الثروة الحيوانية التي تشكل غالبية ثروة البلاد وصادراتها – وتقدر المصادر الدولية إجمالي الثروة الحيوانية في البلاد بحوالي ١٢٢٩ ألف رأس من الماشية والأغنام والإبل. ويعتمد حوالي ٦٥% من السكان في معيشتهم على القطاع الزراعي والرعوي.

أما قطاع الصيد البحري فانه يعتبر مجالا واعـــدا للاســتثمار خاصــة بعــد افتتــاح أول ميناء للصيد فـــي يونيــو ١٩٩٧، إذ مــن المتوقــع أن تبلــغ كميــة الأســماك حوالي ١٠٠٠٠ طن سنويا مما قد يساعد في استيعاب أعــداد كبــيرة مــن العــاملين والمساهمة في زيادة حجم وقيمة الصـــادرات الوطنيــة.

وقد ساهم قطاع الزراعة والثروة الحيوانيــة والســمكية بحوالــي ١٤% مــن النــاتج المحلي الإجمالي عـــام ١٩٩٧. وســجل معــدل نمــو بلــغ حوالــي ٢,١% عــام ١٩٩٧.

١٣-٢ قطاع الخدمات:

يعتبر هذا القطاع اكـــبر القطاعــات مــن حيــث المســاهمة فــي النــاتج المحلــي الإجمالي (حوالي ٦٨%) وحجــم القــوى العاملــة – وقــد ســجل القطــاع أعلــى معدلات النمو خلال العـــام موضــوع التقريــر، إذ بلــغ حوالــي ٥,٧%- ويعتــبر قطاع النقل والتجارة من أهم القطاعات الفرعية التــي ســاهمت فــي ارتفــاع معــدل النمو خلال العام- وقد ساهم فتح السوق الأثيوبيـــة التــي تشــكل ســوقا اســتهلاكية كبيرة في ازدهار النشاط التجاري ونشاط قطاع النقــل فــي جيبوتــي.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٥. التطورات التشريعية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٦. الجهود الترويجية:

لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

(٧)

تقرير مناخ الاستثمار

في

المملكة العربية السعودية

١٩٩٨

(٧)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية
١٩٩٨

١. مقدمة*:

واصلت المملكة خلال عام ١٩٩٨ العمل بخطة التنمية الخمسية السادسة ١٩٩٥ـ٢٠٠٠ للعام الرابع، لتحقيق الأهداف المحددة في الخطة المتعلقة بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتحقيق التوازن التدريجي للميزانية الحكومية بتقليص مستوى العجز وتعزيز دور القطاع الخاص عن طريق تسريع عملية الاستخصاص ليكون المحفز الرئيسي في عملية التنمية، إضافة إلى تقليص الاعتماد على النفط كمورد أساسي للدخل الوطني وكذلك زيادة إشراك الطاقات البشرية الوطنية في التنمية.

وعلى الرغم من الصعوبات التي واجهها الاقتصاد السعودي المتمثلة في تدهور أسعار النفط وتزايد عبء الأنفاق الحكومي، شهد العام مؤشرات إيجابية أهمها تحقيق نمو حقيقي موجب للناتج المحلي الإجمالي، واستمرار الأداء الجيد للقطاع الخاص.

٢. الأداء الاقتصادي:

واصل الاقتصاد الوطني أداءه الجيد خلال العام، إذ سجل نموا حقيقيا موجبا للعام الخامس على التوالي بلغ ١,٦%، مقابل ٢% عام ١٩٩٧. وقد قدر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بحوالي ٦٦,٤٩ مليار ريال سعودي** مقابل ٦٤,١ مليار ريال عام ١٩٩٧. أما فيما يتعلق بقيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية فقد بلغت خلال العام حوالي ٤٨٨,٣ مليار ريال مقابل ٥٤٧,٤ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٠,٨%. ويعزى ذلك إلى التراجع في قطاع النفط الذي تراجع بحوالي ٣٤,٨%. كما استمر القطاع الخاص في تحقيق أداء جيد نسبيا، إذ سجل نموا إيجابيا بالأسعار الثابتة نسبته ١,٣%. وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٠% مقابل ٣٤% عام ١٩٩٧. وتدل هذه المؤشرات على استمرارية السياسة الخاصة

---

* يستند هذا التقرير بصورة رئيسية على البيانات الصادرة عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني ومؤسسة النقد العربي السعودي.

** الدولار يعادل ٣,٧٥ ريال سعودي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

بتوسيع القطاع الخاص وإفساح المجال أمامه وزيادة فاعليته وتقليص اعتماده على الأنفاق الحكومي. ويتم دعم هذا التوجه عبر متابعة جهود الاستخصاص وتعزيز البيئة المواتية للاستثمار عبر تطوير الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة بالاستثمار وذلك من أجل توسيع القاعدة الاقتصادية وتنويعها.
على المستوى القطاعي – وباستثناء تراجع نمو قطاع النفط بحوالي ٣٤,٨% خلال العام– شهدت القطاعات الاخرى نموا ملحوظا، إذ سجل قطاع الصناعة التحويلية غير النفطية نموا قدره ٥,٥% فيما حقق قطاع التشييد والبناء نمواً إيجابياً قدره ١,٩%؛ وقطاع الكهرباء والماء والغاز نمواً إيجابياً قدره ٣,٥%.

٣. الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة خلال العام تطبيق البرنامج المالي الذي بدأ تنفيذه عام ١٩٩٥ بالاعتماد على الذات بهدف تقليص عجز الميزانية العامة.
بلغت الإيرادات خلال العام حوالي ١٤٣ مليار ريال مقابل ٢٠٥,٥ مليار ريال عام ١٩٩٧. في حين بلغت النفقات ١٨٩ مليار ريال مقابل ٢٢١,٣ مليار ريال عام ١٩٩٧. وعليه فقد بلغ العجز في الميزانية العامة خلال العام حوالي ٤٦ مليار ريال بنسبة ٩,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١٥,٨ مليار ريال عام ١٩٩٧، بنسبة ٢,٩% من الناتج المحلي الإجمالي. ويرجع هذا العجز الكبير في الميزانية إلى انخفاض أسعار النفط خلال العام، إذ وصلت إلى عشرة دولارات للبرميل، واثر ذلك تم خلال العام تجميد مخصصات تأمين الأثاث والسيارات والمشاريع التي لم توقع عقودها والتوظيف الجديد في الميزانية السنوية. وتتم تغطية العجز بالاقتراض الداخلي، وتستخدم مؤسسة النقد العربي السعودي، لتمويل الدين العام، نظام الإصدار المفتوح لسندات التنمية الحكومية ذات الاستحقاقات من ٢–٥ سنوات كل ثلاثة اشهر. كما تطرح المؤسسة أذونات بالريال بسعر عائد عائم واستحقاقات لمدة ٥–٨ أعوام تلقي إقبالا جيدا من المصارف بسبب مرونة العائد. ومن جهة أخرى بدأت الحكومة خلال العام بصرف استحقاقات الإصدار الثالث من شهادات المزارعين المستحقة وقدرها ٣ مليارات ريال، وسيكون لذلك أثر إيجابي على النشاط الاستثماري في المملكة.

٤. الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية بتعريفها الضيق (ع١) حوالي ١٤٠,٣ مليار ريال في نهاية العام مقابل ١٤١,٢ مليار ريال نهاية عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٠,٦% مقابل زيادة نسبتها ٦,٢% في نهاية عام ١٩٩٧، فيما بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الأكثر اتساعا (ع٣) حوالي ٢٨٢ مليار ريال مقابل ٢٧٢ مليار ريال نهاية عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٣,٧% مقابل ٥,٢ % نهاية عام ١٩٩٧.

ويعكس التراجع في معدل نمو الكتلة النقدية ترشيد صافي الأنفاق الحكومي بسبب انخفاض إيرادات النفط. من جهة أخرى انخفضت قيمة النقد المتداول خارج البنوك بحوالي ٠,٨ مليار ريال عما كانت عليه عام ١٩٩٧ لتصل إلى ٤٥ مليار ريال نهاية العام، وفي المقابل ارتفع إجمالي الودائع المصرفية بنسبة ٤,٨% ليصل إلى ٢٣٧ مليار ريال مما يؤكد تنامي الوعي والعمق المصرفي المحلي بتوجه الأفراد والمؤسسات العامة والخاصة نحو استخدام النظم المصرفية الحديثة. وقد بلغ سعر الفائدة على الريال السعودي نهاية العام ٦,٦٥% لودائع ثلاثة اشهر و٦,٥% لستة اشهر.

وتشير التقديرات المتاحة إلى انخفاض معدل التضخم خلال العام من حوالي ٠,٥% عام ١٩٩٧ إلى ٠,٢%. بلغت أصول المصارف التجارية السعودية حوالي ٤٠٤,٣ مليار ريال (١٠٧,٨ مليار دولار). وقد تحسن أداء المصارف التجارية السعودية بشكل ملحوظ خلال العام، إذ ارتفع إجمالي مطلوبات المصارف التجارية من القطاعين الخاص والحكومي بنسبة ١٥% لتصل إلى ٢٧٣,٦ مليار ريال(٧٣ مليار دولار). وقد انعكس هذا الأداء المتطور للمصارف على كفاءتها وملاءتها، فقد ارتفع إجمالي رؤوس أموالها واحتياطياتها بنسبة ٥% لتبلغ ٤٠,٣ مليار ريال (١٠,٧ مليار دولار) وبذلك بلغ معدل كفاية رأس المال ٢١% وهو ما يقارب ثلاثة أضعاف المعايير المتفق عليها عالمياً. كما ارتفعت أرباح المصارف التجارية بنسبة ١٢,٦% لتبلغ ٧,٣٤ مليار ريال (١,٩٦ مليار دولار) نهاية العام.

وتقدم معظم البنوك السعودية تشكيلة واسعة من منتجات وخدمات الاستثمار وتتيح فرص الاستثمار في الأسواق المحلية والعالمية من خلال صناديق الاستثمار التي بلغ عددها نهاية العام ١٠٥ صناديق يزيد إجمالي قيمة الأصول التي تديرها عن ٢٣ مليار ريال ويبلغ عدد المكتتبين فيها ٦٧ ألف مشترك. وتهتم البنوك السعودية بتطوير خطط استثمارية لعملائها من الأفراد تمكنهم من استثمار مبالغ صغيرة نسبياً ولكن بصفة منتظمة.

ومن جهة أخرى وافقت الحكومة السعودية في حزيران/ يونيو من العام على تطبيق قرار المجلس الأعلى للأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في دورته الثامنة عشرة التي عقدت بدولة الكويت بشأن السماح لبنك الخليج الدولي والبنوك الوطنية بدول المجلس بفتح فروع لها في الدول الأعضاء وفقاً لضوابط وضعت لذلك الغرض.

وعلى الرغم من انخفاض أسعار النفط وتأجيل تنفيذ بعض المشروعات الحكومية أكد تقرير صادر عن مؤسسة موديز للتصنيفات الائتمانية أنها لا ترى داعياً لخفض التصنيف الائتماني للبنوك السعودية خلال العام. وأشار

التقرير إلى أن وضع المصارف السعودية حالياً افضل من السابق، والأهم من هذا أنها باتت قادرة على احتمال الهزات التي يمكن أن تنشأ بسبب تقلبات أسعار النفط.

٥. سياسة سعر الصرف:

تنتهج المملكة العربية السعودية سياسة التعامل الحر في النقد الأجنبي ولا تفرض أية قيود على تحركاته. وقد واصل سعر صرف الريال السعودي المحافظة على استقراره المعهود، وذلك على الرغم من الاضطرابات آلتي شهدتها أسعار الصرف في بعض مناطق العالم وعلى الرغم من بعض هجمات المضاربين خلال العام.

واستقر سعر صرف الريال السعودي عند مستواه المألوف حيث يعادل الدولار ٣,٧٥ ريال.

٦. سوق الأوراق المالية:

بالرغم من عدم وجود سوق رسمية للأوراق المالية في المملكة، فإن تداول الأسهم السعودية يتم عن طريق المصارف التجارية من خلال نظام آلي حديث طورته مؤسسة النقد العربي السعودي بالتعاون مع المصارف التجارية وتقوم المؤسسة بالأشراف على السوق والنظام. وتعتبر سوق الأسهم السعودية الأكبر في منطقة الشرق الأوسط من حيث قيمتها السوقية لأسهم الشركات المدرجة في السوق، إذ يتم فيها تداول أسهم ٧٠ شركة يصل مجمل قيمة أسهمها إلى ٢٠٦,٢٥ مليار ريال.

وبالنظر إلى الأزمات المالية التي شهدتها معظم الأسواق المالية الدولية خلال العام وانعكاساتها على النمو الاقتصادي العالمي وأسعار النفط فقد تأثرت سوق الأسهم السعودية بهذه المتغيرات، لكن التأثير بقي محدوداً مقارنة بالأسواق المالية الأخرى نتيجة سلامة وقوة النظام المصرفي وعدم تعرضه للتدفقات المخلة قصيرة الأجل التي أثرت على أسواق خارجية أخرى.

وقد سجل المؤشر العام للأسهم نهاية العام ١٤١,٣ نقطة مقابل ١٩٥,٧٨ نقطة في السنة السابقة بانخفاض نسبته ٢٧,٨%. وبلغ إجمالي عدد الأسهم المتداولة خلال العام ٢٩٣ مليون سهم مقابل ٣١٣ مليون سهم عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٦,٤%. وبلغت القيمة الإجمالية للأسهم المتداولة في السوق المحلية ٥١ مليار ريال مقابل ٦٢ مليار ريال عام ١٩٩٧بانخفاض نسبته ١٦,٩%.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق خلال العام حوالي ٧٤ شركة مقابل ٧٠ شركة عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالقيمة السوقية للأسهم فقد بلغت خلال العام حوالي ١٦٠ مليار ريال مقابل ٢٢٣ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٢٨%. وقد تصور قطاع المصارف القطاعات الاخرى من حيث كمية التداول وقيمة الأسهم وعدد الصفقات، تلاه قطاعا الصناعة والخدمات، حيث يتفاوت ترتيب القطاعين كل فيما يخصه.

كما شهدت سوق الأسهم السعودية خلال العام خمسة تطورات هامة تمثل أولها في اندماج شركتي بنده العزيزية وصافولا في شركة جديدة هي "صافولا العزيزية" برأسمال قدره ٥٥٠ مليون دولار. أما ثانيها فقد تمثل في قيام ثلاث شركات مساهمة متداولة بزيادة رؤوس أموالها عن طريق طرح عدد من الأسهم للاكتتاب الخاص بمساهميها، كما قامت ست شركات بزيادة رؤوس أموالها عن طريق منح اسهم مجانية إلى مساهميها، وشركة واحدة بزيادة رأسمالها عن طريق رسملة جزء من احتياطياتها وسداد قيمة الجزء المتبقي من القيمة الاسمية لاسهمها بدلا من مساهمي الشركة. أما التطور الثالث فيتعلق بتنفيذ القرار المتعلق بتجزئة جميع الشركات المساهمة وبدون استثناء، إذ تمت تجزئة معظم أسهم الشركات المساهمة بما فيها البنوك من ١٠٠ إلى ٥٠ ريال للسهم الواحد وذلك بغرض زيادة عدد الأسهم المطروحة للتداول وإتاحة الفرصة لصغار المستثمرين للوصول إلى أسهم تلك الشركات وتعميق السوق. أما التطور الرابع فيتعلق بإنشاء نظام "ازيس وب" الخاص بنشر بيانات الأسهم والشركات المساهمة عن طريق نهايات. طرفية واخيرا سجلت سوق الأسهم السعودية تطورا خامسا، إذ تم إدراج مؤشرها ضمن بيانات مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي.

وقد استفادت السوق من تطبيق برنامج النظام السعودي للتحويلات المالية السريعة، وهو من أحدث نظم المدفوعات والتسويات المصرفية على المستوي العالمي. وقد بدأ هذا النظام عمله في منتصف عام ١٩٩٧، مما ساعد في إنجاز عمليات التسوية المالية، إذ أصبح بالإمكان إنجاز عمليات بيع وشراء الأسهم في الوقت ذاته.

وعلى مستوى الاندماج، فقد أعلن مجلس إدارة كل من بنك الخليج الدولي الذي تمتلكه بالكامل مؤسسة الخليج للاستثمار والبنك السعودي العالمي من حيث المبدأ عن اندماجهما، ليشكلا بنك الخليج الدولي بموجودات تتجاوز ١٤ مليار دولار.

٧. التجارة الخارجية:
بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي ٣٩,٥ مليار دولار مقابل ٥٤,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٢٧,٩%. وبلغت قيمة الواردات خلال العام حوالي ٢٩,٧ مليار دولار مقابل ٢٧,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٧,٢%. وعليه بلغ فائض الميزان التجاري حوالي ٩,٨ مليار دولار بما نسبته ٧,٦٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٢٧,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتجارة الخارجية للمملكة من حيث الدول فإنها لم تشهد تغيرا يذكر، إذ تحافظ الولايات المتحدة الأمريكية على موقعها كشريك تجارى أول للمملكة تليها اليابان ثم مجموعة من الدول الأوربية تضم ألمانيا، المملكة المتحدة، إيطاليا، فرنسا وسويسرا؛ كما تتميز نسب التجارة مع مجموعات الدول الأخرى بالاستقرار والثبات.

٨. الصادرات إلي الدول العربية:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٩. ميزان الحساب الجاري:
تشير البيانات التقديرية المتوافرة إلى أن الحساب الجاري شهد عجزا قدره ١٣,١ مليار دولار خلال العام بما نسبته ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض قدره ٢٥٦,١ مليون دولار عام ١٩٩٧. وقد تم تمويل هذا العجز عن طريق العمليات الرأسمالية لقطاع النفط والقطاع الخاص بما فيه القطاع المصرفي ورأس المال والاحتياطيات الرسمية.

١٠. الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١١. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
تواصل السلطات المختصة حالياً دراسة تطوير نظام رأس المال الأجنبي لمواكبة التطورات التي تمر بها أنظمة الاستثمار الأجنبي المباشر في العالم بحيث يتواءم النظام مع متطلبات منظمة التجارة العالمية. ويسعى النظام المقترح إلى تبسيط الإجراءات المتبعة للحصول على ترخيص الاستثمار الأجنبي المباشر. كما يتضمن مراجعة وتطوير السياسات التنظيمية والإجراءات الإدارية والحوافز التشجيعية وسياسة الإقراض والتراخيص والإعفاءات الجمركية بما يكفل زيادة الاستثمار الصناعي.

ومن المؤمل أن يتاح المجال لرأس المال الأجنبي بالاستثمار في شتي المجالات عدا المجالات التجارية.

١٢. الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات غير الرسمية أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ١٩٨ مليون دولار توزعت قطاعيا على النحو التالي: ٧٦,٩% في القطاع الصناعي، ١٧,٣% في قطاع الخدمات، و ٥,٨% في القطاع الزراعي. من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٦٩٩,٦ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٤٠٠٩,١ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع النفط:

تظل المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للنفط في العالم. وللمملكة احتياطي يبلغ ٢٦١,٥ مليار برميل من النفط المؤكد أو ما يعادل ٢٥,٢% من المخزون العالمي يتوزع على ثمانية حقول رئيسة أكبرها حقل الغوار باحتياطات تبلغ ٧٠ مليار برميل.

وتعتمد دول صناعية أساسية على النفط المستورد من المملكة العربية السعودية ومن تلك الدول اليابان، الولايات المتحدة والدول الأوربية. وتوفر المملكة ١٥% من احتياجات الولايات المتحدة النفطية و٤٢% من احتياجات آسيا. وتبلغ صادرات النفط السعودي لليابان ٩٠٠ ألف برميل يومياً أو ما يعادل ٢٩% من إجمالي الواردات النفطية اليابانية.

١٣-٢ قطاع الصناعة التحويلية:

يتكون قطاع الصناعة السعودية من ثلاث قطاعات هي الصناعات البتروكيماوية، صناعة تكرير النفط والصناعات التحويلية الأخرى.
وقد بلغ حجم الاستثمارات الصناعية بالمملكة العربية السعودية أكثر من ٢٤٠ مليار ريال(٦٤ مليار دولار) تمول حوالي ٣١٠٠ مصنعاً تبلغ حجم مبيعاتها السنوية أكثر من ٥٠ مليار ريال(١٣,٣ مليار دولار).

وتعتبر المملكة العربية السعودية أكبر منتج ومصدر للبتروكيماويات في العالم عبر الشركة السعودية للصناعات الأساسية "سابك" والتي تشكل صادراتها

النسبة الكبرى من صادرات المملكة، تليها صادرات الصناعات الكيماوية والمنتجات البلاستيكية.

وقد بلغ عدد المشاريع الصناعية المنتجة بموجب نظام رأس المال الأجنبي بالسعودية ٤٥٦ مشروعاً صناعياً تبلغ رؤوس أموالها حوالي ١٣١ مليار ريال، فيما يبلغ إجمالي المصانع المنتجة بالسعودية ٣١١١ مصنعاً بتمويل إجمالي قدره ٢٢٩ مليار ريال(٦١,٦ مليار دولار) مما يعني أن عدد المشاريع الصناعية المشتركة يمثل نسبة ١٥% من إجمالي عدد المصانع المنتجة ما نسبته ٥٧% من إجمالي التمويل للمصانع المنتجة مما يدل على المساهمة الكبيرة لرؤوس الأموال والتقنية الأجنبية في البلاد.

١٣-٣ قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع البناء والتشييد من أهم قطاعات الاقتصاد الوطني، إذ يحتل المرتبة الثانية بعد النفط من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتجاوز ١٤%. ومن المتوقع أن تصل القيمة المضافة لهذا القطاع في العام الأخير من خطة التنمية السادسة إلي ٥٩ مليار ريال، وهي اكبر قيمة مضافة لقطاع واحد بمفرده بعد قطاع النفط. ويعمل في القطاع أكثر من مليون عامل وهو ما يعادل ١٦% من إجمالي القوى العاملة في البلاد. ويتركز النشاط الرئيسي للمقاولين السعوديين في البناء ثم الأعمال الكهربائية وتعبيد ورصف الطرق والصيانة.

ومن جهة أخرى اصبح قطاع السياحة يحظى بأهمية كبيرة، فقد شهد العام عملية ترويج واسعة للسياحة في المملكة، خاصة في إقليم عسير، كما شهدت السعودية كذلك عمليات ترويج وتسويق للسياحة العائلية داخل مناطق السعودية التي تمتاز بالمناظر الخلابة والشواطئ والجزر المؤهلة سياحياً.
وفي قطاع الاتصالات طرحت عطاءات خدمة الإنترنت في السعودية وباتت السعودية على مشارف ثورة تقنية المعلومات التي ستسهل عمليات الحصول على المعلومة وتوظيفها تجارياً.

١٤. تنمية القوى البشرية:

يحظى قطاع الموارد البشرية بأهمية خاصة في خطط التنمية بالمملكة. وتولي الحكومة قطاع التعليم جل اهتمامها وعلى مختلف المستويات. وفي هذا الصدد صدر خلال العام القرار بإقامة جامعة ثامنة جديدة هي جامعة الملك خالد لتسهم في تأهيل وتزويد الكوادر الوطنية بأحدث ما وصلت إليه العلوم والتقنية. أما في مجال التعليم الفني والتدريب فتوجد بالمملكة ست كليات تقنية وأحد

عشر معهداً صناعياً لمختلف التخصصات و١٦ معهداً تجارياً ثانوياً وأربعة معاهد زراعية ومراكز تدريب مهني متنوعة.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:

عقدت جولة خامسة من المباحثات بين وفد المملكة ومنظمة التجارة العالمية في نوفمبر ١٩٩٨تم خلالها بحث السياسات التجارية الخاصة بالخدمات والأنظمة الخاصة بالملكية الفكرية فيها، وذلك تمهيداً لانضمام المملكة للمنظمة. وقد بات انضمام المملكة العربية السعودية في مرحلة متقدمة من المفاوضات ومن المتوقع اكتماله خلال عام ١٩٩٩.

كما واصلت الأجهزة والسلطات عملية تحديث الأنظمة وتطويرها فقد استكملت وزارة الصناعة والكهرباء إعداد مجموعة من المقترحات تضمنت هياكل وأنظمة وأطر تخص مشروع نظام استثمار رأس المال الأجنبي. وقد تم رفع مشروع نظام استثمار رأس المال الأجنبي للجهات العليا بغرض إقراره. ويستهدف المشروع الأنظمة المقترحة لتحسين البيئة الاستثمارية في البلاد وضمان وجود آلية لاتمام الإجراءات الإدارية بغرض بدء نشاط المنشآت الاستثمارية في مكان واحد وبأسرع وقت ممكن. وقد تضمن المشروع الجديد لنظام الاستثمار الأجنبي مراجعة النظام الضريبي والذي يطبق على المشروع بعد مضى عشر سنوات وتمديده لفترة أخرى عند القيام بأعمال توسعة في المشاريع. كما تكونت لجنة للاستثمار بهدف تحسين المناخ الاستثماري الوطني بجميع العناصر المرتبطة به وفقاً لنظام الاستثمار الأجنبي ونظام تمويل الشركات والمؤسسات.

١٦. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة جهودها الترويجية لجذب المزيد من الاستثمارات، تمثلت أبرزها فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت المملكة العديد من المؤتمرات والندوات، أهمها ندوة الإنتاجية وأهميتها وتأثيراتها على قطاع الأعمال، وندوة تطوير مهارات الاستثمار في السعودية التي عقدت بالتعاون مع مجموعة البنك الدولي، إضافة إلى ندوة الاستثمار التي نظمها المعهد المصرفي والبنوك التجارية والمؤتمر الثالث لمجلس رجال الأعمال السعودي المصري. كما تم خلال العام استضافة العديد من المعارض الأجنبية منها المعرض المصرفي التجاري القبرصي ومعرض المنتجات الصينية ومعرض المنتجات الإيرانية.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المملكة:

شهد العام استضافة العديد من الوفود الزائرة الراغبة في الاستثمار في السعودية وقد ضمت اللائحة وفودا تجارية من كل من كوريا، الصين، فرنسا، فنلندا، المجموعة الأوروبية المشتركة، سويسرا، بريطانيا، جنوب أفريقيا، تنزانيا، الباكستان، ايرلندا، إيران، أمريكا، تايوان، كازاخستان، الأردن، وإيطاليا.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

شهد العام إصدار العديد من القوائم بفرص الاستثمار في عدة مجالات أهمها الصناعات الهندسية والبلاستيكية والغذائية والكيماوية وصناعات مواد البناء.

١٦-٤ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

تم البدء ببناء مدن صناعية جديدة لاستيعاب المزيد من المشاريع الصناعية ويوجد حاليا ١٢ مدينة صناعية متطورة، وتسعى المملكة إلى إنشاء مدينة صناعية إضافية بسدير.

١٦-٥ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم خلال العام التوقيع على الاتفاقية العامة للتعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستشارية مع إيران.

(٨)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية السودان

١٩٩٨

(٨)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية السودان
١٩٩٨

٠١ مقدمة*:

استمرت جهود الحكومة في تنفيذ برامجها الرامية إلى تحريك جمود الاقتصاد، وتحقيق معدلات نمو موجبة مستدامة، وخفض معدلات التضخم، والمحافظة على الاستقرار الاقتصادي والنقدي**، من خلال سياسيات مالية ونقدية محكمه تعتمد على الموارد الذاتية وبتناسق كامل.

تحقق خلال عام ١٩٩٨ العديد من الإنجازات أهمها معدل نمو حقيقي جيد في الناتج المحلى الإجمالي، تراجع معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، إضافة للإصلاح الضريبي الذي تركز هذه المرة بصورة أساسية تعتمد في جانب الضرائب غير المباشرة. وتم الالتزام بسياسات الاعتماد على الإيرادات العامة الذاتية في تمويل الإنفاق العام، والالتزام بمبدأ شفافية الميزانية ووحدتها وبالحدود المسموح بها للاقتراض من النظام المصرفي.

وشهد العام العديد من الإجراءات التي تستهدف رفع كفاءة النظام المالي والمصرفي وتم العمل بنظام شهادة مشاركة البنك المركزي كأداة جديدة للتحكم في السيولة، وتواصلت الجهود لترقية الصادرات إنتاجا وتسويقا . واتخذت الكثير من الإصلاحات التي كان لها أثر في زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية. وشهدت العلاقات الاقتصادية الخارجية تحسنا ملحوظا خاصة مع صندوق النقد الدولي.

أما على الصعيد السياسي فقد تم وضع وإجازة الدستور، واقتضت أجازته مراجعة اكثر من ثلاثين قانونا، وإجازة قانون للتوالي السياسي، وقانون للمحكمة الدستورية، وشهد العام تحركاً أوروبياً تجاه السودان لمتابعة التطورات التي شهدتها البلاد في المجالات السياسية والدستورية والاقتصادية. كما تم خلال العام إجراء تعديل وزاري محدود.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الصادرة عن: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، بنك السودان، سوق الخرطوم للأوراق المالية، وزارة الزراعة والغابات، وزارة القوى العاملة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة التجارة الخارجية، وزارة الصناعة.

** الدولار يعادل ٢٠٦ دينار سوداني كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

٢. الأداء الاقتصادي :
تشير التقديرات المتوافرة أن الناتج المحلي الإجمالي حقق نمواً حقيقياً خلال العام قدره ٦,١ % مقابل ٦,٦% عام ١٩٩٧، ويعتبر هذا المعدل من المعدلات المرضية خاصة وقد أظهر استدامة لفترة طويلة الأمر الذي يؤكد تجاوز الاقتصاد السوداني حالة الركود التي عاشها قبل التسعينات.

على المستوى القطاعي بلغ معدل نمو القطاع الزراعي ٨,٣% مقابل ١٢,٣% عام ١٩٩٧. ويعزي هذا التراجع إلى تدني أداء القطاع الزراعي النباتي ، إلا أنه أمكن مقابلة هذا التدني بزيادة النمو في قطاع الثروة الحيوانية الذي بلغ ١٥,٢ % مقابل ٥,٩%عام ١٩٩٧، أما قطاع الصناعة والتعدين فقد حقق نموا قدره ٤,٥% مقابل ١,٦% عام ١٩٩٧، وسجل قطاع الخدمات معدل نمو بلغ ٣,٩% مقابل معدل نمو سالب قدره ١,١% عام ١٩٩٧.

٣. الأوضاع المالية :
واصلت الحكومة خلال العام اتخاذ المزيد من الإجراءات الرامية إلى إصلاح قطاع المالية العامة، تمثلت في تطوير النظام الضريبي لتفعيل أداء الإيرادات العامة بما يخدم زيادة الإنتاج والصادرات، وتمثلت أيضاً في ترشيد وضبط الإنفاق العام وتوجيهه حسب الأولويات الملحة.

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي ١٦٣,٣ مليار دينار مقابل ١٠٨,٦مليار دينار عام ١٩٩٧، بما نسبته ٨,٠٢% من الناتج المحلي الإجمالي، فيما بلغت النفقات العامة حوالي ١٨٣,٤ مليار دينار مقابل ١٢٨,١٢ مليار دينار عام ١٩٩٧، بما نسبته ٩,١٥% من الناتج المحلي الإجمالي. وعليه بلغ عجز الميزانية العامة ٢٠,١ مليار دينار ، بما نسبته ١,١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ١,٢% عام ١٩٩٧.

وتأكيدً لمبدأ الاعتماد على الذات تم تمويل الميزانية العامة من الموارد الذاتية بنسبة ٩٠% ، كما استمرت الحكومة في تحجيم الاقتراض من النظام المصرفي، إذ لم تتعد نسبة الاقتراض ٩٠% من السقف المسموح به، أو ما نسبته حوالي ٤٥, % من الناتج المحلي الإجمالي.

٤. الأوضاع النقدية :
أرتفع عرض النقد بمعناه الضيق (ع١) من ١١٨,٤٠٤ مليار دينار ١٩٩٧ إلى ١٥٤,٠٢١ مليار دينار في نهاية العام، بزيادة نسبتها ٣٠,١% مشكلاً بذلك نسبة ٦١,٩% من جملة الزيادة في عرض النقد بمعناه الواسع (ع٢).

أما عرض النقد بمعناه الواسع (ع٢) فقد بلغ ٢٥٥,١٦١ مليار دينار في نهاية العام، بزيادة نسبتها ٢٩,١% عما كان عليه عام ١٩٩٧، وتعزي هذه الزيادة إلى زيادة السيولة لدى الجمهور بنسبة ٣٢,٩%.

وتشير التقديرات المتوافرة أن معدل نمو الكتلة النقدية بلغ خلال العام حوالي ٢٤% وهو المعدل ذاته المستهدف في الميزانية العامة مقابل ٣٧% عام ١٩٩٧، أو ما نسبته ٩,٥% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٩,٧% عام ١٩٩٧.

وعلى صعيد آخر أنخفض معدل التضخم من ٣١,٩% عام ١٩٩٧ إلى ١٥% خلال العام.

بلغ المجموع الكلي للميزانية الموحدة للبنوك التجارية ٤٢٤,٦٣١ مليار دينار في نهاية العام مسجلاً ارتفاعاً مقداره ١٢٩,٣ مليار دينار عما كان عليه عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٤٣,٧%.

من جهة أخرى بلغ عدد البنوك العاملة بالبلاد خلال العام ٢٩ بنكاً لها ٦٩٥ فرعاً، هذا بالإضافة إلى بنك السودان وفروعه العشرة بالولايات المختلفة.

٥. سياسة سعر الصرف :

مازال العمل سارياً بآلية تحديد سعر الصرف وفقاً للمؤشرات الاقتصادية وقوى العرض والطلب بالصرافات والبنوك التجارية واحتساب متوسط تدريجي لسعر البنك المركزي. ونتيجة للسياسات والإجراءات التي نفذتها السلطات المالية والنقدية خلال العام أتسم سعر الصرف بالاستقرار النسبي. ولأول مرة يتدخل البنك المركزي لتغذية السوق بالنقد الأجنبي، كما توجهت السياسات لزيادة العرض من النقد الأجنبي عن طريق تحرير حصيلة الصادرات. ونتيجة لذلك ضاقت الفجوة بين السعر المعلن بواسطة المصارف وشركات الصرافة من جانب، وسعر السوق الموازي من جانب آخر لتصل إلى أقل من ١% في نهاية العام، مقابل ٧,٤% في يناير من العام ذاته مما يعني توحيد السعرين.

بلغ متوسط سعر الصرف خلال العام حوالي ١٩٥ دينار للدولار مقابل ١٥٨,٢ دينار للدولار في عام ١٩٩٧.

٦. سوق الأوراق المالية :

بلغ عدد الشركات بالسوق النظامية ٤١ شركة مساهمة عامة وبلغ مجموع أسهمها المسجلة ٧٦٥,٢ مليون سهماً، بينما بلغ حجم التداول في السنوات التي عمل فيها السوق ما جملته ١٥,٩ مليار دينار.

بلغ حجم التداول خلال العام ٢٣٧,٤ مليون دينار مقابل ٥٦٧,٧ مليون دينار عام ١٩٩٧. أما من حيث التوزيع القطاعي فقد احتل قطاع التأمين المرتبة الأولى بنسبة ٣٦% ، فيما توزعت النسبة الباقية بين القطاعات الاخرى.

بلغت الأسهم المتداولة ١١,٧ مليون سهم مقابل ١٦٤,٨ مليون سهم عام ١٩٩٧، وأحتل قطاع المصارف المرتبة الأولى، إذ تم تداول ٧,٢ مليون سهم بنسبة ٦١,٧% من العدد الكلي للأسهم المتداولة في السوق النظامية.

شهد العام قيام بنك الاستثمار المالي وتسجيله كوكيل معتمد لدى سوق الأوراق المالية. وتم أيضاً إنشاء سوق موازية يتم فيها تداول أسهم الشركات المساهمة العامة التي لم تستوف بعد شروط الإدارج بالسوق النظامية، وترتب على ذلك تصنيف الشركات المدرجة بالسوق النظامية وتحويل بعضها للسوق الموازية.

٧. التجارة الخارجية :

بلغت حصيلة الصادرات خلال العام حوالي ٦٦٠,٧ مليون دولار مقابل حوالي ٥٩٤,٢ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١١,٢%، فيما بلغت قيمة الواردات حوالي ١٤٢٤,١ مليون دولار بزيادة نسبتها ٢٣,٥% عما كانت عليه عام ١٩٩٧. وذلك نتيجة لزيادة قيمة الواردات الخاصة باستثمار البترول. وعليه سجل الميزان التجاري عجزاً قدره ٧٦٣,٤ مليون دولار، مقابل عجز قدره ٩٧٩,٦ مليون دولار عام ١٩٩٧، وبذلك انخفضت تغطية الصادرات للواردات من ٣٦,٤% إلى ٣٢,٨%.

شكلت الحبوب الزيتية ومشتقاتها أهم الصادرات بنسبة قدرها ٢٩,٤% من إجمالي الصادرات، فيما شكلت اللحوم والحيوانات الحية والجلود نسبة ٢٨,٢%، والقطن ١٣,٦%، والسكر والمولاس ٩%، وحقق الذهب عائدا نسبته ٧,٣%. أما على صعيد التوزيع الجغرافي للصادرات فقد جاءت مجموعة الدول العربية في المرتبة الأولى بنسبة ٣٩,٣%، تلتها مجموعة دول غرب أوروبا، بما نسبته ٣٧%، ثم مجموعة الدول الآسيوية في المرتبة الثالثة بنسبة ١٧,٢%.

أما فيما يتعلق بالواردات، احتلت المصنوعات والآلات والمعدات نسبة ٤٩,٥%، فالبترول ومشتقاته نسبة ١٤,٥%. وعلى صعيد الشركاء التجاريين المصدرين للسودان احتلت مجموعة الدول الآسيوية المرتبة الأولى بنسبة ٣٠,٨%، فالدول العربية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٩,٧%، وجاءت مجموعة دول أوروبا الغربية في المرتبة الثالثة بنسبة ٢٣,٢%، وضمن مجموعة الدول العربية كانت المملكة العربية السعودية المصدر الأول للسودان ، ثم الإمارات العربية المتحدة ،تلتها جمهورية مصر العربية.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

بلغت قيمة الصادرات إلى الدول العربية خلال العام حوالي ٢٤٤,٣٨ مليون دولار مقابل ٢٠٢,٥٧ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢٠,٦% . ومن أهم السلع المصدرة الحبوب الزيتية ومشتقاتها، القطن ، الحيوانات الحية واللحوم ، الجلود ، السكر والمولاس، الفواكه والخضراوات، والصمغ العربي.

وتشكل الصادرات إلى المملكة العربية السعودية ما نسبته ٦١,٢% من جملة الصادرات إلى الدول العربية، تليها جمهورية مصر العربية في المرتبة الثانية بنسبة ١١,٢ %.

٩. ميزان الحساب الجاري :

سجل ميزان الحساب الجاري عجزاً قدره ١,٠٣ مليار دولار خلال العام بما نسبته ٨% من الناتج المحلي الإجمالي. مقابل عجز قدره ٩١٧,٨ مليون دولار عام ١٩٩٧بنسبة ٩%.

١٠. الديون الخارجية :

بلغ مجموع القروض الرسمية باستثناء القروض المجدولة والفوائد في نهاية سبتمبر من العام حوالي ٧,٣٣ مليار دولار مقابل ٧,٧٦ مليار دولار في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧. كما بلغ الرصيد المتبقي للسحب ٥٧٧,٧ مليون دولار مقابل ٦١٦,٨٨ مليون دولار في الفترة ذاتها من عام.

أما فيما يتعلق بسداد الدين الخارجي فقد بلغ ٤٨,٥ مليون دولار منها ٤٤,٨ مليون دولار لصندوق النقد الدولي، ما نسبته ٩٢,٤% من إجمالي الدين الخارجي المسدد، و ٣,٧ مليون دولار لجهات أخرى، يمثل سداد الدين الخارجي نسبة ١٠,٤% من جملة حصيلة الصادرات خلال الستة أشهر الأولى من العام مقابل ١١,٩% في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.

وتشير المعلومات المتوافرة إلى أن إجمالي التزامات السودان الخارجية خلال عام ١٩٩٧ تقدر بحوالي ٢٠,٢٤ مليار دولار. يشكل أصل الدين ما نسبته ٥٧,٨% من إجمالي الالتزامات، فائدة تعاقدية ٢١,٦%، فائدة تأخرية ٢٠,٦%. وخلال العام تواصل دفع الديون الحرجة لإتاحة تدفقات إضافية من القروض والمنح. وتم التوقيع على مذكرة البرنامج الإصلاحي خلال العام مع صندوق النقد الدولي، كما تم الإيفاء بكل التزامات خدمات الدين للبنك الإسلامي للتنمية، وبدأت المشاورات مع بنك التنمية الإفريقي وصناديق التنمية العربية القطرية للوصول إلى معالجات لمشكلة متأخرات الديون.

١١. الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

في مجال الاستثمارات اتخذت بعض الإجراءات المتعلقة بالشركات العاملة في مجال التنقيب عن البترول ، الذهب والمعادن، واستخراجها وتنميتها. تمثلت في ضرورة تسجيل رؤوس أموال هذه الشركات بالنقد الأجنبي أو حصيلة قروضها الأجنبية لدى بنك السودان. وتشير التقديرات المتوافرة إلى أن حجم الاستثمار خلال العام بلغ حوالي ٦٤٣ مليون دولار.

١٢. الاستثمارات العربية الوافدة :

تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغ حوالي ٧٠,٣ مليون دولار توزعت بين القطاع الصناعي (٥٠,٤%) والقطاع الزراعي (٤٤,٢%) وقطاع الخدمات (٥,٤%). من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٠٥٩,٤ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٥١,٥ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣. القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٣-١ قطاع الزراعة والثروة الحيوانية:

يعتبر القطاع الزراعي بشقيه النباتي والحيواني من أهم القطاعات الاقتصادية في هيكل الاقتصاد السوداني، إذ بلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٤٨,٤% خلال العام مقابل ٤٧,٤% عام ١٩٩٧.

بلغت نسبة مساهمة الزراعة النباتية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٣,٥% خلال العام مقابل ٢٤,٥% لعام ١٩٩٧، وبلغت نسبة مساهمتها في القطاع الزراعي ٤٨,٦%. لقد كان لسوء الأحوال المناخية أثره السلبي على الإنتاج خاصة في القطاع المطري.

شهد العام نمواً موجباً في قطاع الثروة الحيوانية، إذ أرتفع إلى ١٥,٢% مقابل ٥,٩% عام ١٩٩٧. وبلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢١,٦%، واحتل المرتبة الثانية من حيث المساهمة في القطاع الزراعي بنسبة ٤٤,٦%. ونتيجة للاهتمام بالقطاع التقليدي وتحسين الخدمات البيطرية تزايدت أعداد الثروة الحيوانية إلى أكثر من ١١٢ مليون رأس مقابل ١٠٧ مليون عام ١٩٩٧.

حافظ قطاع الغابات على معدل النمو ذاته البالغ ٤%، وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٣,٣%.

١٣-٢ قطاع الصناعة:

يشتمل القطاع الصناعي على: الصناعات التحويلية، الطاقة والتعدين، البناء والتشييد. ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي من ٨,٢٣% عام ١٩٩٧ إلى ١٤,٨% خلال العام. وواصلت الصناعة التحويلية تحسنها خلال العام حيث حققت معدل نمو بلغ ٧% وذلك نتيجة للسياسات التحفيزية والمعالجات الضريبية التي تم توجيهها لتنشيط هذا القطاع ولتحسن المناخ الاستثماري بالبلاد، وقد حققت بعض الصناعات طفرات متميزة حيث زاد إنتاج السكر بمعدلات عالية من ٥٠٠ ألف طن عام ١٩٩٧ إلى ٥٥٧ ألف طن خلال العام وزاد إنتاج السلع التي يرتبط إنتاجها بالسكر. كما أن هناك ازدهارا ملحوظا في صناعة الأدوية والطباعة والتغليف والتجهيزات الهندسية.

ويمثل العام موضوع التقرير بداية الانطلاق لاستخراج البترول السوداني، وشهد العام التركيز على البنيات الأساسية، وبدأ العمل في تكرير الخام في كل من مصفاة بورتسودان والأبيض. من ناحية أخرى اكتملت تصميمات مصفاة الخرطوم بنسبة ١٠٠% والتحضيرات الميدانية بنسبة ٨٠%، وهذا يمثل ١٥% من حجم العمل الكلي للمشروع. ويسير العمل وفق الخطط الموضوعة في حقول عداريل والهجليج. أما فيما يتعلق بالتعدين فقد تم خلال العام إنتاج كل الكميات المخطط لها من الذهب، ويتواصل العمل بصورة متقدمة في استخراج الخامات الأخرى من كروم ونحاس. ونسبة لأهمية الإنتاج الكهربائي فقد تم تكليف لجنة فنية للطاقة تعمل على تحرير قطاع الكهرباء وإدخال مستثمرين بالشبكة القومية للولايات، كما تم خلال العام إنشاء المجلس القومي للطاقة.

هذا وقد شهد قطاع الطاقة والتعدين تناميا ملحوظا في حجم الاستثمارات الأجنبية سواء في مجال البترول أو التعدي، إذ يقدر حجم الاستثمارات خلال

فترة البرنامج الثاني للاستراتيجية القومية الشاملة ٩٦-١٩٩٨ بأكثر من ٢ مليار دولار.

من ناحية أخرى حقق قطاع البناء والتشييد معدل نمو قدره ١٠% مقابل ٤% عام ١٩٩٧ وذلك نتيجة للعمل في إنشاءات استغلال البترول.

١٣-٣ قطاع الخدمات:

انخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام إلى ٣٦,٨% مقابل ٣٧,٦% عام ١٩٩٧، وعكست تقديرات إجمالي القيمة المضافة لهذا القطاع التناقص المضطرد الذي ظل يسجله منذ التسعينات لصالح القطاعات الإنتاجية الرئيسية. ويعود ذلك للسياسات التي تم انتهاجها خلال الأعوام السابقة وانحيازها الواضح للقطاعات الإنتاجية، إضافة إلى سياسات ترشيد الطلب الكلي. ويبدو ذلك جليا في أرقام نسب مساهمة قطاع الخدمات الحكومية والتي تناقصت نسبتها في الناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ٦% خلال العام مقابل متوسط قدره ١١% خلال الثمانينات. أما فيما يتعلق بالخدمات الاخرى فقد بلغت نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ٣٠,٨% خلال العام مقابل ٣١,٥ عام ١٩٩٧.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

تميز العام بمواصلة الجهود الرامية إلى مراجعة البرامج التعليمية في مختلف مراحل التعليم، واقتضى اتساع قاعدة التعليم العام التوسع طرديا في قاعدة التعليم العالي وربطه بالتوجه التنموي للبلاد.

وخلال العام تواصل العمل في توفير المعدات واستكمال البنيات التحتية بالجامعات والتوسع في القبول خاصة بالجامعات القائمة بالولايات. كما تم التوسع في التعليم التقني بهدف الوصول للنسبة المحددة في الاستراتيجية القومية الشاملة والبالغة ٦٠%.

ونظرا لارتباط تطوير التعليم بالمعلم المؤهل فقد اهتمت الحكومة بتدريب المعلم، وشهد العام نشاطا مكثفا للجان العلمية المتخصصة في إطار ترقية التعليم وتطوير البحث العلمي، وربط الجامعات السودانية بالشبكة العالمية للمعلومات، وتم التركيز أيضا على بناء القدرات ونقل وتوطين التقانة الحديثة.

وفي العام ذاته تم إجراء تحسينات أساسية في الحدود الدنيا للأجور ومراجعة هياكلها، مع توسيع نطاق الخدمات الاجتماعية العمالية وتعميم القائم منها

وضمان تكاملها وتفاعلها. واتخذت الضوابط اللازمة لتنظيم وترشيد استخدام غير السودانيين، وتنظيم هجرة السودانيين للعمل بالخارج. واهتمت الحكومة اهتماما بالغا بخلق فرق العمل من خلال الاستثمارات في القطاعين العام والخاص وإعادة هيكلة آليات سوق العمل، كما عملت على توليد فرص للعمل من خلال الاستخدام الذاتي للخريجين والعاملين في الأنشطة الصغيرة جدا، وتخفيض معدل البطالة الظاهرة، وتقليل البطالة وسط خريجي الجامعات. هذا بالإضافة إلى إعادة هيكلة الخدمة العامة ومراجعة قوانينها ولوائحها، وفي هذا الإطار أجاز مجلس الوزراء لائحة الخدمة العامة للعام موضوع التقرير.

أما في مجال التدريب، فقد واصلت الحكومة جهودها في مجال تدريب العاملين في الدولة، كما عملت على زيادة الطاقة الاستيعابية لمراكز التدريب المهني ومد نطاقها جغرافيا، بالإضافة إلى ابتداع وسائل ومناهج جديدة لزيادة فعالية التدريب وتقليل التكلفة. وفي هذا السياق أجاز مجلس الوزراء قانون التدريب المهني لعام ١٩٩٨.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:

ما زال العمل ساريا بقانون الاستثمار لعام ١٩٩٦، والذي اتسم بتوزيع سلطة منح التراخيص والميزات للوزارات الاتحادية المختصة، ولوزير المالية والاقتصاد الوطني، وللوزارات الولائية للمالية والشئون الاقتصادية. وتمشيا مع التطورات الدستورية والاقتصادية تم إنشاء وزارة التعاون الدولي والاستثمار، واصدر رئيس الجمهورية مرسوما مؤقتا تم بموجبه نقل اختصاصات وزير المالية والاقتصاد الوطني فيما يتعلق بالاستثمار إلى وزير التعاون الدولي للاستثمار، كما تمت إعادة تشكيل اللجنة الاستشارية للاستثمار.

وتم خلال العام تكليف لجنة فنية عليا بمراجعة قانون الاستثمار لعام ١٩٩٦، وذلك لمواكبة التطورات الدستورية والاقتصادية. واهتمت الحكومة بتحريك الاتفاقيات الثنائية في مجال الاستثمار، واستكمال توقيع الاتفاقيات التي تمت دراستها، كما عملت على توثيق الصلة بمنظمات ضمان وحماية الاستثمار. هذا بالإضافة إلى العديد من المتغيرات في مجال التشريعات المتعلقة بالشؤون المالية والاقتصادية في إطار الجهود المبذولة للإصلاح المالي والاقتصادي.

١٦. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات شملت ما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهدت العاصمة السودانية انعقاد كل من ندوة الاستثمار في السودان، ندوة الاستثمار الصيني في إطار توثيق العلاقات الاستثمارية السودانية- الصينية، كما شهدت معظم المدن السودانية انعقاد ندوات منها الاستثمار في مجال السياحة، فرص ومجالات الاستثمار في السودان، والملتقى الزراعي الثامن. ومن جهة أخرى شاركت وفود رسمية سودانية في عدد من الندوات والمؤتمرات شملت الملتقى العالمي لرجال الأعمال بتركيا، معرض دمشق ٤٥، معرض بغداد الدولي، سوق القاهرة الدولية، معرض موسياد الدولي السادس باستنبول (تركيا)، والمؤتمر العربي السادس للطاقة بدمشق. وشهد العام أيضا إقامة الدورة الخامسة عشرة لمعرض الخرطوم الدولي بمشاركة ١٢٦ دولة وشركة عربية وإسلامية وأجنبية.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في السودان:
شهد العام زيارة وفود رسمية سودانية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في السودان، شملت كلا من قطر، نيجيريا، ليبيا، تركيا، الصين، سوريا، ماليزيا وسلطنة عمان. ومن جهة أخرى شهد العام استضافة وفود رسمية ورجال أعمال من ماليزيا، قطر، الإمارات، الأردن، الصين، استراليا، أسبانيا، نيجيريا، النيجر، الكنغو الديمقراطية، تركيا، تشاد، المملكة العربية السعودية، المملكة المتحدة، سوريا، الجزائر، جمهورية اليمن وكوريا.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:
تم إصدار منشورات ترويجية باللغتين العربية والإنجليزية توضح مجالات وفرص الاستثمار المتاحة وفق المواقع المحددة، وطباعة مطبوعات ترويجية عن مختلف مجالات الاستثمار في الثروة الحيوانية، واعداد خريطة استثمارية لقطاع الثروة الحيوانية، واعداد دراسات أولية لبعض فرص الاستثمار في قطاعي الزراعة والصناعة، وأفلام ترويجية باللغتين العربية والإنجليزية.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
شهد العام توقيع اتفاقية تعاون ومذكرات تفاهم مع حكومات كل من ماليزيا، قطر، الكونغو الديمقراطية، نيجيريا، سوريا، جمهورية مصر العربية، النيجر، ليبيا، الأردن، المغرب، بوركينا فاسو، إيران والصين.

١٦-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:
تم التوقيع على اتفاقية بناء منطقة البحر الأحمر الحرة.

(٩)

تقرير مناخ الاستثمار

في

الجمهورية العربية السورية

١٩٩٨

(٩)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية العربية السورية
١٩٩٨

١٠ مقدمة*:

شهد عام ١٩٩٨ تطورات هامة على صعيد الاقتصاد الوطني نتيجة لمواصلة الحكومة تطبيق سياساتها الكلية ضمن برامج الإصلاحات الهيكلية، والتحسن الملحوظ في الإدارة والأشراف خاصة على القضايا النقدية والمصرفية وتلك المتعلقة بالإنتاج والاستثمار. وقد تمكنت الحكومة من تحقيق نمو حقيقي موجب للناتج المحلي الإجمالي، وثبات في الميزانين الداخلي والخارجي ومعدل التضخم واستقرار في سعر الصرف**.

على المستوى السياسي شهد العام إحداثا بارزة كان أهمها إجراء انتخابات تشريعية، بلغ عدد مرشحيها حوالي ٧٣٦٤ مرشحا لمقاعد مجلس الشعب البالغ عددها ٢٥٠ مقعدا في ١٥ محافظة. كما شهد العام اجتماعين هامين للمحادثات الرسمية لمشروع الشراكة السورية – الأوروبية التي تركزت حول تحرير تبادل المنتجات والتعاون في مجالي الصناعة والزراعة.

كما شهد العام عودة سوريا إلى المنظمة العالمية للنقل البري "التير" بعد انسحابها منها قبل ما يزيد عن ٢٠ سنة.

كذلك شهد العام توقيع اتفاق بين سوريا والعراق لاعادة تأهيل خط أنابيب النفط الممتد من حقول كركوك إلى ميناء بانياس على الساحل السوري، كما تم التوقيع خلال العام على اتفاق يقضي بخفض الرسوم الجمركية بين سوريا ولبنان بنسبة ٢٥% سنويا على المنتجات الصناعية ابتداء من مطلع ١٩٩٩ وحتى ٢٠٠٣ ، إذ يتم إلغاء الرسوم الجمركية نهائيا على تلك السلع.

٢٠ الأداء الاقتصادي:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نموا حقيقيا موجبا خلال العام نسبته ١,٥% مقابل ٢,٩% عام ١٩٩٧. وعلى المستوى

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، وزارة المالية، رئاسة مجلس الوزراء/مكتب الاستثمار، المكتب المركزي للإحصاء.

** الدولار يعادل ٤٦,٥ ليرة سورية كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

القطاعي، وبالرغم من الآثار السلبية التي خلفتها الأحداث الدولية وبصورة خاصة انخفاض أسعار النفط والمواد الأولية وتباطؤ الطلب العالمي على الكثير من منتجات الصناعات التصديرية استطاعت بعض القطاعات الاقتصادية تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العام، وذلك من خلال التركيز على القطاع الخاص، إذ تم التركيز على إقامة صناعات مكملة لدور القطاع العام، وبما يؤدي إلى تلبية الطلب في السوق الداخلية، مع تحقيق فائض للتصدير إلى الأسواق الخارجية. ونتيجة لتضافر هذه الجهود فإنه من المتوقع أن يحقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو قدره ٧% خلال العام. وفيما يتعلق بقطاع الزراعة، فقد تحققت أرقام قياسية في محاصيل رئيسية، إذ حقق القطن أعلى إنتاج له على الإطلاق (١,٠٤٧ مليون طن) بزيادة ٢٨٧ ألف طن عن الموسم السابق. وبلغ إنتاج الشمندر السكري حوالي ١,١٣ مليون طن بزيادة قدرها ١٥٣ ألف طن. وقد تحقق ذلك نتيجة زيادة المساحات المروية واستصلاح المزيد من الأراضي الزراعية، بالإضافة إلى النجاح المحقق في السياسات الزراعية والسعرية المعمول بها خلال العام.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغ حجم الميزانية العامة خلال العام حوالي ٢٣٧ مليار ليرة سورية مقابل ٢١١,١٢ مليار ليرة عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٢,٢%. وقد خصص للأنفاق الاستثماري حوالي ١١٩,٦ مليار ليرة مقابل ١٠٨,٧ مليار ليرة عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٠%. كما تم تخصيص حوالي ١١٧,٤ مليار للإنفاق الجاري مقابل ١٠٢,٤٦ مليار ليرة عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٤,٦%. وعلية فقد احتل الإنفاق الاستثماري مكانة بارزة من حيث الأهمية النسبية، إذ بلغت نسبته مساهمته في إجمالي الميزانية العامة حوالي ٥٠,٥% خلال العام. ويتوزع الإنفاق الاستثماري على قطاعات الزراعة، النفط، الصناعات الاستخراجية، الكهرباء، البناء، الخدمات الاجتماعية، التجارة، النقل والمواصلات.

٠٤ الأوضاع النقدية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

شهد العام صدور قرار من وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية، يتعلق بتعديلات هامة في سعر الصرف، إذ تضمنت مادته الأولى تعديل سعر الصرف الحسابي في الموازنات التقديرية لجهات القطاع العام الاقتصادي، بحيث يصبح ٤٦,٤٥ ليرة للدولار شراء، و ٤٦,٥ ليرة للدولار بيعا، وما

يعادل ذلك من العملات الأجنبية الأخرى وذلك ابتداء من مطلع عام ١٩٩٩. فيما نصت المادة الثانية من القرار على تعديل سعر الصرف الحسابي لإيرادات النفط ليصبح ٤٦,٤٥ ليرة للدولار بدلا من ٤٥,٤٥ ليرة للدولار. أما فيما يتعلق بالمادة الثالثة من القرار فقد نصت على تعديل سعر الصرف الحسابي لجميع نفقات الميزانية العامة للدولة بما فيها الإنفاق الجاري الاستثماري الممول بالقطع الأجنبي ليصبح ٤٦,٥ ليرة للدولار بدلا من ٤٥,٥ ليرة للدولار اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٩. وقد استثنى القرار من تعديل السعر الرسمي المطبق على بعض المعاملات المحدودة مثل تسديدات الأقساط والفوائد الناجمة عن اتفاقات الدفع والمقاصة والترتيبات المصرفية، بسعر ١١,٢ ليرة للدولار شراء، و ١١,٢٥ ليرة للدولار بيعا.

وقد شهد العام ولأول مرة تطبيق سعر موحد على الميزانية العامة للدولة الذي حدد عند ٤٥,٥ ليرة للدولار عدا المعاملات التي نصت عليها المادة الرابعة منه.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

لم تنشأ حتى الآن سوق للأوراق المالية، إلا أن العام شهد تحركات جدية للحكومة في هذا المجال، إذ خطت خطوات هامة فيما يتعلق بدراسة مشروع لامكانية إحداث سوق للأوراق المالية، الذي يتطلب مستلزمات كثيرة مثل زيادة عدد الشركات المساهمة وتهيئة المناخ اللازم والمواتي للبورصة، ورأس مال الشركات التي ستدخل في السوق. كلها أمور تتم دراستها بشكل دقيق ومركز لتجنب ما وقعت فيه بعض البورصات العالمية نتيجة المضاربات بالأوراق المالية والمتاجرة بالأسهم. كما شهد العام تشكيل لجان لدراسة إمكانية إنشاء بنوك للاستثمار والتجارة الخارجية.

٠٧ التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي الصادرات خلال العام حوالي ٢,٢ مليار دولار، بانخفاض نسبته ٣٠% عما كان عليه عام ١٩٩٧. ويعزى هذا التراجع خلال العام إلى انخفاض أسعار النفط والقطن. ويشكل النفط والقطن والقمح حوالي ٨١% من إجمالي الصادرات. ومن جهة أخرى شهدت الصادرات الصناعية وخاصة الصناعات الغذائية تطورا ملحوظا، إذ حققت هذه الأخيرة زيادة نسبتها ٦٦% عما كانت عليه عام ١٩٩٧، لتبلغ قيمتها ١٢٦,٤ مليون دولار، كما تحسنت الصادرات الزراعية خلال العام بنسبة ٢١% عما كانت عليه عام ١٩٩٧، لتبلغ ١,٠٤ مليون دولار.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١٠ الديون الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر معلومات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات غير الرسمية إلى أن اجمالي الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغ حوالي ٢١٢ مليون دولار توزعت على قطاع الخدمات (٤٨,٦%)، والقطاع الصناعي (٣٨,٨%) والقطاع الزراعي (١٢,٦%). من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٢٠٧,٧ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٤٣٥,٨ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

٠١٣ القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع الزراعة والري:
في سبيل العمل على بناء السدود وشبكات الري، أمكن في موقع سد تشرين الكهرومائي تحويل مجرى نهر الفرات، وغمر حفة المحطة الكهرومائية، وإنجاز استصلاح حوالي ١٦٢٢٠ هكتارا في مسكنة غرب ومسكنة شرق وحوض البليخ والفرات الأدنى. كما تم إنجاز محطات الضخ والتوليد و ١١ ألف هكتارا في الخابور. وإنجاز مشروع سد الشهيد باسل الأسد في الساحل. وإنجاز سدى عتمان والمتاعية في حوض اليرموك وسد افاميا واحد، وثلاثة سدود في البادية.

أما فيما يتعلق بمجال الزراعة وبالرغم من الظروف الجوية القاسية التي تعرض لها القطر خلال العام الماضي، والتي تسببت في انخفاض الإنتاج لبعض المحاصيل والأشجار المثمرة كالحبوب والحمضيات والزيتون، إلا انه

تحققت أرقام قياسية في إنتاج محاصيل رئيسية أخرى كالقطن الذي حقق أعلى إنتاج له في حياة القطر، إذ بلغ انتاجة حوالي ١,٠٤٧ مليون طن بزيادة حوالي ٢٨٧ ألف طن عن الموسم السابق. وانتاج الشمندر السكري ١,١٣ مليون طن بزيادة ١٥٣ ألف طن، كما بلغ إنتاج الذرة الصفراء ٣٠٣ ألف طن والتفاح ٣٥٦ ألف طن، كما حقق قطاع الإنتاج الحيواني تطورا في إنتاج الحليب واللحم الأحمر والأبيض. وقد تحقق ذلك نتيجة زيادة المساحات المروية، وإدخال مساحات جديدة في الاستثمار بالإضافة إلى السياسات الزراعية والسعرية، وسياسات التجارة الخارجية سواء من حيث تسهيلات استيراد مستلزمات الإنتاج أو من حيث التصرف بقطع التصدير الناتج عن الصادرات الزراعية. بالإضافة إلى الجهود المبذولة لتحقيق التنمية الرأسية في القطاع الزراعي عن طريق تطوير البحث العلمي بزيادة عدد المراكز البحثية للإنتاج النباتي والحيواني، واستنباط أصناف جديدة وتوفير الرعاية الصحية للثروة الحيوانية. وتصنف سورية من الدول الخالية من الأمراض الوبائية التي تصيب الثروة الحيوانية.

كما شهد العام الإعلان عن تأسيس أول شركة خاصة لتسويق الخضار والفواكه والمنتجات الزراعية برأسمال قدره ٤٠٠ مليون ليرة (٨,٧٩ مليون دولار). وتأتي أهمية تأسيس هذه الشركة للتهيئة والتحضير لإيجاد منافذ إلى الأسواق الأوروبية والعالمية خصوصا بعد إعلان سوريا عن موافقتها الرسمية على الانضمام إلى اتفاق الشراكة الأوروبية المتوسطية.

١٣-٢ قطاع الصناعة:

لقد تمكنت الدولة من بناء قاعدة صناعية متطورة وحديثة عبر السنوات المنصرمة، تعتبر مصدرا أساسيا لتلبية معظم احتياجات القطر وتم التركيز خلال العام على زيادة تصنيع المواد الأولية المحلية بإقامة الصناعات التي تعتمد عليها، وتحسين نوعية المنتجات الصناعية وضبط جودتها، وانتاج سلع بمواصفات عالية تمكن من دخول الأسواق الخارجية التنافسية، وتشجيع وتطوير البحث العلمي الداعم وتقوية الروابط بين المؤسسات الإنتاجية ومؤسسات البحث العلمي.

كما استمرت خلال العام عمليات الاستبدال والتجديد الهادفة إلى إزالة الاختناقات في بعض الخطوط القديمة، وتحسين نوعية المنتج، بالإضافة إلى عدد من المشاريع الجديدة فقد تواصل خلال العام تنفيذ الأعمال المدنية في مشروع توسيع معمل غزل اللاذقية بطاقة ١٢ ألف طن سنويا واعداد الدراسة اللازمة لمشروع غزل طرطوس. كما تجرى دراسة لاقامة معمل للامونيا يوريا في مناطق تواجد حقول الغاز بطاقة إنتاجية ٥٠٠ ألف طن، ودراسة إمكانية إقامة مشروع للأدوية.

كما كان للقطاع الخاص دور أساسي في عملية بناء القاعدة الاقتصادية الوطنية، إذ تم التركيز على إقامة صناعات مكملة لدور القطاع العام، وبما يؤدي إلى تلبية الطلب في السوق الداخلية، مع تحقيق فائض للتصدير إلى الأسواق الخارجية. وقد تم حتى الان الترخيص لحوالي ٦٨٤ مصنعا طبقا لقانون الاستثمار رقم ١٠ في مجال الصناعات الغذائية، والنسيجية، والخشبية، والمعدنية، والكيماوية، والصحية، والطبية، وصناعة الأدوية، وصناعات أساسية أخرى.

ونتيجة لتضافر جهود القطاعين العام والخاص في عملية التنمية الصناعية فقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة ٦,٢ %عام ١٩٩٧ عن عام ١٩٩٦.

من جهة أخرى أصدرت وزارة الصناعة خلال العام قرارا بتشكيل لجنة من الخبراء لتعديل بعض القوانين الناظمة للقطاع الصناعي بما يحقق تطويرا نوعيا ويواكب حاجاته ويوفر له القدرة على المنافسة في الأسواق الخارجية. والجدير بالذكر أن القطاع الخاص في سوريا يساهم بما نسبته ٤٣% من مجمل الصناعات التحويلية.

١٣-٣ قطاع النفط والغاز:

تجرى متابعة أعمال التنقيب والتطوير والإنتاج واعمال المسح الجيوفيزيائي بنوعية الثنائي والثلاثي الأبعاد، واكتشاف تراكيب جديدة وإعادة تقييم التراكيب المكتشفة سابقا. وقد تحققت من جراء ذلك نتائج إيجابية في مواقع عدة وخاصة في المنطقة التدمرية الشمالية في حقل البلعاس وحقل شمال الحسين. كما تقوم شركات عقود الخدمة بأعمالها وفق البرامج المحددة لها.

وفي مجال الغاز تم توسيع معمل غاز الجبيسة ورفع استطاعة نقل الغاز بنسبة ١٧٠%، وتنفيذ خط لنقل الغاز في منطقة الزارة إلى محطة زيزون بطول ١٥٠ كم لتغذية المحطة الكهربائية وبإنجاز المرحلة الثانية من مشروع الغاز الحر للمنطقة الوسطى، تصل الطاقة الإنتاجية حوالي ١٣٣%. كما يجرى خلال العام تنفيذ عدد من المشاريع التي ستؤدي إلى زيادة الطاقات الإنتاجية في المشاريع الغازية.

١٣-٤ قطاع السياحة:

بلغ دخل القطاع حوالي ١,٢٥ مليار دولار، بما نسبته ٧% من الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغ عدد السواح خلال العام حوالي ٢,٥ مليون سائح

معظمهم من العرب، ومنذ دخول قانون الاستثمار رقم ١٠ حيز التنفيذ عام ١٩٩١ وصل عدد الشركات الخاصة في مجال السياحة حوالي ٦٠٠ شركة سياحية خاصة جلبت ٢٠% من السائحين. وقد اتسعت المنشآت السياحية منذ ذلك الوقت من ٢٠٠ فندق ثلاثة نجوم إلى ٤١٠ فندق منها ١٣ فندقا من فئة خمسة نجوم بسعة إجمالية قدرها ٣٥ ألف سرير. كما يوجد ٣٥٠ مشروعا سياحيا خاصا تحت الإنشاء بطاقة ١٢ ألف سرير.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:

شهد العام تطورات هامة في هذا المجال كان أبرزها صدور القرار رقم (٦/م.و) بالتعليمات التنفيذية للقانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الذي أنهى العمل بالتعليمات التنفيذية الصادرة بالقرار رقم ٧/م بتاريخ ١٩٩١/٦/١٠، وذلك وفقا لما جاءت به المادة الرابعة والأربعون من القرار المذكور الصادر خلال العام. وقد شمل القرار مجالات الاستثمار والأسس والضوابط التي يعتمدها المجلس الأعلى للاستثمار في إصدار موافقته واجتماعاته وصلاحياته، وتحديد الوزارة المختصة التي يتقدم إليها المستثمر أو من ينوب عنه أصولا بطلب الموافقة على إقامة المشروع ومهامها، بالإضافة إلى الإعفاءات والمزايا والتسهيلات التي يقدمها القرار الجديد الذي يهدف بصفة عامة إلى وضع حد للبيروقراطية التي كانت تعيق المستثمرين، كما سمحت تعديلاته الجديدة للمستثمرين بتصدير كامل إنتاجهم بدلا من ٧٥% وفقا للتعليمات السابقة. كما منحت هذه التعديلات مزايا إضافية للمشاريع التي تقام في الأماكن النائية (خارج دمشق وحلب).

١٦. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة السورية خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمار تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت سوريا خلال العام انعقاد كل من معرض دمشق الدولي، المؤتمر الثامن للتنمية الصناعية، مؤتمر الطاقة العربي السادس، ندوة تنمية الصادرات في الدول العربية الإسلامية، وشهدت معظم المدن السورية انعقاد ندوات عن الاستثمار السياحي في سوريا.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في سوريا.

شهد العام زيارة وفود رسمية سورية إلى دول أخرى للتعريف بمجالات ومزايا الاستثمار في سوريا، شملت كل من الإمارات والكويت، ومن جهة أخرى استضافت سوريا وفودا استثمارية من السعودية، الكويت، إيران، الهند، روسيا لتعريفهم بمجالات ومزايات الاستثمار في سوريا.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

عرضت الحكومة السورية عدة مشاريع استثمارية بقيمة ٦٧٥ مليون دولار.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

شهد العام توقيع اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمارات مع كل من إيران، بيلاروسيا، كما تم التوقيع على اتفاقات للتعاون التجاري والاقتصادي مع كل من بيلاروسيا، كوبا، رومانيا وتركستان.

١٦-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:

شهد العام توقيع اتفاق مع السعودية لإنشاء منطقة تجارية حرة مشتركة.

(١٠)

تقرير مناخ الاستثمار

في

جمهورية الصومال الديمقراطية

١٩٩٨

(١٠)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية الصومال الديمقراطية
١٩٩٨

٠١ مقدمة*:

ما زالت المشكلة الصومالية بكل أبعادها السياسية والاجتماعية والإنسانية تراوح مكانها منذ عام ١٩٩١ بالرغم من الهدوء النسبي أو التجاهل الإعلامي الذي يسود البلاد منذ اكثر من عامين. ومازالت الفصائل الصومالية أو المجموعات السياسية الخمسة عشرة تتآلف وتختلف فيما بينها دون وضع حد للقلاقل ومظاهر عدم الاستقرار المستمرة منذ اكثر من ثماني سنوات.

وقد كان من المؤمل أن يؤدي مؤتمر المصالحة الذي دعى له من قبل الفصائل المتناحرة بتشجيع من الدول العربية إلى عودة الحياة الطبيعية إلى البلاد إلا أن عوامل عديدة أدت إلى تأجيل المؤتمر إلى اجل غير مسمى.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

أدى عدم استقرار الأوضاع السياسية في البلاد إلى توقف الدورة الاقتصادية وبالتالي إلى شلل شبه كامل في معظم المؤسسات الإنتاجية – فقد كان لغياب الرقابة المؤسسية بكافة أشكالها اثر مباشر في انفلات كافة الأوضاع المالية والنقدية مما اثر بشكل كبير على تفشي معدلات البطالة وارتفاع معدلات التضخم إلى مستويات قياسية غير مسبوقة. وكان طبيعيا والحالة هذه أن تتدهور أسعار صرف العملة المحلية وان تتراجع البيئة المحفزة والجاذبة للاستثمار المحلي والأجنبي. إلا أن الأمور أصبحت تسير بقوة دفع المبادرات الخاصة ونشاط القطاع الخاص خاصة ما يتعلق منها بالتبادل التجاري عبر الحدود وخارج القنوات الرسمية.

٠٣ الأوضاع المالية والنقدية والتجارية الخارجية:

نظرا للأوضاع السائدة في البلاد فانه لم تتوافر إيه بيانات رسمية عن الأوضاع المالية أو النقدية أو التجارة الخارجية وما تتبعها من بيانات أخرى كسياسات سعر الصرف أو الموازين الداخلية أو الخارجية أو التدفقات الاستثمارية أو الديون الخارجية أو القطاعات الاقتصادية الإنتاجية.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الصادرة عن مؤسسات إقليمية ودولية.

من جهة أخرى مازال تعاطي المجتمع الدولي مع الأوضاع في الصومال يأخذ الجانب الإنساني خاصة بعد انسحاب قوات الأمم المتحدة منها منذ عام ١٩٩٥. فقد أصدرت الأمم المتحدة في مارس من العام موضوع التقرير نداء إلى المجتمع الدولي لجمع حوالي ٨٠ مليون دولار كمساعدات إنسانية لصالح صندوق إغاثة الصومال إلا أن التجاوب الدولي لم يكن بالقدر المطلوب خاصة وان الأوضاع الأمنية لم تكن مشجعة لحوالي ١٥٠ منظمة من منظمات الإغاثة التي عملت في البلاد في فترات متقطعة مما أدى إلى انحسار اهتمام المجتمع الدولي بالقضية الصومالية.

٤. التطورات التشريعية:

لا يزال العمل جارياً بقانون الاستثمار الأجنبي لعام ١٩٨٧ ويشرف عليه مجلس الاستثمارات الأجنبية التابع لوزارة التخطيط الوطني ، الذي يختص باعتماد المشاريع الاستثمارية المستفيدة من مزايا قانون الاستثمار ومساعدة المستثمرين.

وإلى جانب هذا المجلس يوجد مكتب لترويج الاستثمارات الأجنبية يختص بتنفيذ قرارات المجلس واقتراح اللوائح التنفيذية للقانون و توفير المشورة والمعلومات اللازمة للمستثمرين الأجانب إلى غير ذلك من الأمور التي من شأنها تحفيز المستثمرين الأجانب للاستثمار في البلد.

ويتمتع المستثمر الأجنبي وفقاً لقانون الاستثمار بالمعاملة ذاتها التي يتمتع بها نظيره المحلي .ويمكن للمستثمر الأجنبي أن يستثمر في مجالات الزراعة، تربية المواشي، الصيد البحري ، المواد المعدنية، الصناعة، السياحة أو أية نشاطات أخرى مساعدة أو مشجعة على الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة إنتاجية الموارد البشرية والطبيعية وتنمية الصادرات للحصول على العملات الأجنبية .

أما فيما يتعلق برأس المال فيمكن أن يكون على شكل نقد أجنبي محول من الخارج أو معدات ميكانيكية أو قطع غيار أو مدخلات إنتاج أو حقوق معنوية مسجلة أو أرباح المشاريع التي يعاد استثمارها في البلاد. كما يجوز تحويل أصل رأس المال المستثمر والأرباح التي يعاد استثمارها بالعملة التي ورد بها من الخارج بعد مرور خمس سنوات من تاريخ تسجيل الاستثمار، ويمكن للمجلس أن يخفض هذه المدة حسب الأولويات.

(١١)

تقرير مناخ الاستثمار
في
جمهورية العراق
١٩٩٨

(١١)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية العراق
١٩٩٨

١٠ مقدمة*:

شهد عام ١٩٩٨ استمرار الاختلالات في مختلف القطاعات والموازين الاقتصادية واسعار الصرف** بسبب حالة الحصار الاقتصادي الواسع الذي فرض على العراق منذ شهر آب/أغسطس ١٩٩٠. وعلى الرغم من أن مذكرة التفاهم حول (النفط مقابل الغذاء والدواء) قد ساهمت في التخفيف نسبيا من حدة المشكلة الاقتصادية إلا انه لا زالت هنالك معوقات في التنفيذ من حين لآخر. وفي هذا الإطار قرر مجلس الأمن في شهر شباط/فبراير من العام زيادة مبالغ صادرات النفط في مذكرة التفاهم إلى ٥,٢ مليار دولار كل ستة اشهر، إلا أن الحكومة العراقية أكدت على عدم قدرتها لتصدير كمية الإنتاج المقابلة نظرا لندرة قطع الغيار اللازمة لمنشآت الإنتاج والتصدير، وذلك رغم اتخاذ مجلس الأمن، بناء على طلب العراق، قرارا بتخصيص ٣٠٠ مليون دولار لاستيراد قطع الغيار لتصليح المنشآت النفطية، لاقتصار تغطية المبلغ على جزء محدود جدا من هذه المنشآت.

أما على الصعيد السياسي فقد شهد العام أزمات حادة بين العراق ولجان التفتيش والولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في مجلس الأمن، إذ أوقف العراق أعمال هذه اللجان اكثر من مرة. وقد زار الأمين العام للأمم المتحدة العراق في شهر شباط/فبراير من العام وتوصل إلى اتفاق مع الحكومة لعودة فرق التفتيش. واستمرت العلاقة بالتأزم والانفراج النسبي، كان آخرها التقرير الذي قدمه رئيس لجنة التفتيش بعدم تعاون العراق الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية وإنكلترا ذريعة للهجوم العسكري الواسع ليلة ١٦/١٧-١١-١٩٩٨ الذي دام أربعة أيام، إذ أدى إلى تدمير منشآت عسكرية واوجه من البنية الأساسية للقطاع المدني. وأعلن العراق إثر ذلك العدوان فقدان فرق التفتيش أحقية وجودها.

---

* تستند بيانات هذا التقرير على تقرير أعده البنك المركزي العراقي.

** السعر الرسمي للدينار العراقي يعادل ٣,٢٢ دولار، أما بالنسبة لسعر الصرف الموازي فإن الدولار يعادل ١٨٥٣ دينار عراقي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

يعاني الاقتصادي العراقي من الاختلالات الهيكلية جراء استمرار الحصار الاقتصادي المفروض عليه منذ آب/أغسطس ١٩٩٠ الذي حد وبشكل واضح من نشاطاته وفعالياته وعلى مختلف القطاعات، وقد ساهمت مذكرة التفاهم حول (النفط مقابل الغذاء والدواء) في تخفيف جزء من تلك الاختلالات بالرغم من الإخفاق الذي تعرضت له بسبب بعض التعقيدات في تنفيذ عدد من العقود وخاصة من الجانب الأمريكي. إن الظروف الاستثنائية التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال العام تعد امتداداً للحياة التي كان يعيشها هذا الاقتصاد عبر السنوات السابقة منذ فرض الحصار، وبالرغم من كل ذلك فقد انتهجت الدولة وضمن سياستها العامة عدداً من الإجراءات التكيفية التي استهدفت معالجة وتصحيح المسار الاقتصادي تجسدت في إصدار عدد من القرارات والتعليمات والعمل على تخفيف حدة الاختلالات والسلبيات ومحاولة تقليص العجز الذي تعاني منه الميزانية العامة للدولة.

بالرغم من تشابه الاقتصاد العراقي مع غيره من اقتصادات البلدان النامية في سيادة الاختلالات الهيكلية في بعض الجوانب القطاعية، إلا انه قد حقق إنجازات هادفة إلى إعادة التوازن بفعل توظيف الإيرادات النفطية خلال الاندفاع الإنمائي بعد منتصف السبعينيات، وقد انعكس ذلك في رفع معدلات التنمية على المستوى الكلي للاقتصاد. إلا أن فرض الحصار الاقتصادي على القطر شكل قيدا على استمرار عملية تصحيح الاختلالات.

إن التراجع الواضح في مستوى الفعاليات الاقتصادية لم يمنع استمرار تطور نشاط بعض القطاعات الاقتصادية، وبالرغم من قلة البيانات الرسمية عن تطور إنتاج القطاعات لعام ١٩٩٨، فان القطاع الزراعي اصبح يحتل المرتبة المتقدمة في الاقتصاد، يليه قطاع الخدمات. وبالرغم من القيود الصارمة التي أفرزتها إجراءات الحصار، فقد صدر عدد من القرارات والتشريعات التي ساهمت في تحسين مسار الأداء لتلك القطاعات بما يساهم في تنمية أدائها داخل الاقتصاد.

٠٣ الأوضاع المالية:

استمرت الدولة وضمن سياستها في انتهاج سياسة تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة لعام ١٩٩٨ من خلال السعي إلى تخفيض الإنفاق على مختلف التشكيلات الحكومية وزيادة الموارد الضريبية من خلال توسيع الوعاء الضريبي وتحسين أساليب الجباية، وكذلك إصدار عدد من التشريعات والتعليمات ذات المساس المباشر بالسياسة المالية، منها القرار رقم (١٢٢) في

١٩٩٨/٧/٢٨ القاضي بتعديل قانون الجمارك المرقم (٢٣) لسنة ١٩٨٤ لغرض زيادة عدد القضاة في تشكيل الهيئة التمييزية الخاصة بالجمارك، وتسديد مبالغ الرسوم والضرائب والغرامات المفروضة نقدا، كما صدر القرار (١٢٣) في ١٩٩٨/١٠/٢٨ القاضي بتعديل قانون التقاعد والضمان الاجتماعي للعمال المرقم ٣٩ لسنة ١٩٧١ بشأن زيادة مبالغ التأمينات عند الطعن بالقرارات من قبل أصحاب العمل.

٤. الأوضاع النقدية:

حرص البنك المركزي العراقي على تنفيذ سياسة نقدية تلعب دورا مهما في الاقتصاد الوطني وتعزز الثقة بين الجهاز المصرفي والجمهور، وقد انعكس ذلك في استمرار الزيادة في الودائع بأنواعها المختلفة لدى المصارف العاملة داخل القطر. وفيما يتعلق بالائتمان المقدم إلى القطاعين الحكومي والخاص، فان خطة ائتمان المصارف الحكومية توسعت خلال العام وبما ينسجم مع الزيادة التي طرأت على الودائع، حيث حققت التخصيصات الائتمانية المخططة الإجمالية زيادة نسبتها ١٠٨% عما كانت عليه في عام ١٩٩٧؛ أما التخصيصات الائتمانية للقطاع الخاص فكانت نسبة زيادتها ٨٥% عن عام ١٩٩٧. وقد ازدادت التخصيصات الائتمانية للمصارف الأهلية خلال العام بنسبة ٧٣% عن عام ١٩٩٧.

ويمكن القول بصفة عامة أن زيادة الودائع الجارية والتوفير قد ساهمت بدرجة معقولة في الحد من الارتفاعات المتسارعة بمعدلات التضخم خاصة من خلال زيادة العرض الحقيقي للسلع والخدمات.

استمر البنك المركزي العراقي بتنفيذ المهام المتعلقة بموضوع صيغة النفط مقابل الغذاء والدواء والسعي لإطلاق جزء من الأرصدة العراقية المجمدة في البنوك والمؤسسات المالية الأجنبية، إضافة إلى دوره في التنظيم الإداري والرقابي لعمليات التحويل الخارجي التي تتطلبها ظروف استمرار الحصار.

لقد توسع هيكل الجهاز المصرفي خاصة بعد أن أجاز البنك المركزي خلال العام لمصرف واحد بالعمل ومصرفين تحت التأسيس، ليصبح بذلك عدد المصارف الأهلية العاملة في القطر (٩) مصارف منها (٦) مصارف استثمارية بضمنها مصرف يعمل وفق الصيرفة الإسلامية و (٣) مصارف تجارية.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

لقد أثرت إجراءات الحصار على حجم التعامل الاقتصادي بسعر الصرف الرسمي للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي البالغ (٣,٢١٦٩) دولار/دينار، إضافة إلى ما أفرزته عملية تجميد أرصدة العراق من الموجودات الأجنبية، والقيود المفروضة على تصدير نفطه، وقد كان لتلك العوامل أثرها على التعامل بالسوق الموازية التي تشهد تقلبات مستمرة خاصة بعد قرار السماح بحيازة العملة الأجنبية من قبل الجمهور والتعامل بها مع المصارف الحكومية المجازة لهذا الغرض ومع شركات التوسط ببيع وشراء العملات الأجنبية .

سجل المعدل السنوي لسعر صرف الدينار حوالي (١٦١٩,٧) دينار/دولار، وقد تراوحت معدلاته الشهرية بين الحد الأعلى (١٨٥٣,٠) دينار/دولار لشهر كانون الأول/ديسمبر والحد الأدنى (١٢٥٧,٠) دينار/دولار لشهر نيسان/أبريل من العام ذاته.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

شهدت سوق بغداد للأوراق المالية نشاطا ملحوظا خلال العام ، إذ ارتفع عدد الأسهم المتداولة من ١٣١٤ مليون سهم عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٨٧١ مليون سهم خلال العام بزيادة نسبتها ٤٢,٤%، فيما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة من ٦٢٦٥,١ مليار دينار عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٣٤٧٨,٨ مليار دينار خلال العام، بزيادة نسبتها ١١٥,١%.

على الصعيد القطاعي احتل القطاع المصرفي المرتبة الأولى من حيث عدد الأسهم المتداولة بنسبة قدرها ٣٢,٢% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة، تلاه قطاع الشركات الزراعية بما نسبته ٢٧,٨%، فقطاع الشركات الخدمية بنسبة ٢٢,٥% ثم قطاع الشركات الصناعية بحوالي ١٧,٥%.

أما فيما يتعلق بحجم التداول فقد احتل قطاع الشركات الصناعية المرتبة الأولى بنصيب قدره ٥٨,٩% من إجمالي حجم التداول، تلاه في المرتبة الثانية قطاع الشركات الخدمية بنسبة ٢٠,٨% فقطاع الشركات الزراعية بنسبة ١٠,٩% ثم القطاع المصرفي بنسبة ٩,٤%.

أما عدد الشركات المدرجة في السوق فقد بلغ ٩٥ شركة موزعة على القطاعات الصناعية، الزراعية، الخدمية، القطاع المصرفي، وقد احتلت الشركات الصناعية المرتبة الأولى، إذ بلغ عددها ٣٤ شركة، تلتها الخدمية

٣٣ شركة، ثم الزراعية ٢٠ شركة، ويأتي القطاع المصرفي بالدرجة الرابعة بحوالي ٨ مصارف.

أما عدد الوسطاء المجازين بالتعامل في السوق فقد بلغ ٤٤ وسيطا يتوزعون على ١٣ مصرف و ٢٩ شركة ومكتبين للوساطة المالية.

أما أسعار الأسهم المتداولة فيعكسها الرقم القياسي العام على أساس أن سنة ١٩٩٣ هي سنة الأساس، وعليه فقد سجل معدله للفصل الأول من العام موضوع التقرير ٥٠٦,٦ نقطة ثم ارتفع إلى ٥٩٠,٦ نقطة للفصل الثاني واستمر بالزيادة مسجلا ٨٦٠,٦ نقطة للفصل الثالث حتى بلغ ٩٢٨,٦ نقطة للفصل الأخير من العام.
وكان الرقم القياسي للشركات الصناعية يمثل أعلى ارتفاع يليه قطاع الخدمات ثم القطاع المصرفي، بينما عاني الرقم القياسي للشركات الزراعية انخفاضا واضحا.

يعزى التحسن الذي طرأ على نشاط السوق إلى عدة عوامل أهمها زيادة الثقة من قبل الجمهور بالشركات من خلال الإقبال على اقتناء أسهمها المطروحة نتيجة الأرباح التي تحققها والتوقعات المستقبلية بتطور وتوسيع نشاط تلك الشركات خاصة في مرحلة ما بعد رفع الحصار عن القطر، إضافة إلى قيام إدارة السوق باتخاذ عدد من التدابير والإجراءات القانونية والإدارية والتنظيمية التي ساهمت في تحسين المركز المالي والاقتصادي للسوق ودعم الدور الذي يلعبه في الاقتصاد الوطني.

٠٧ التجارة الخارجية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
جاءت حركة التجارة مع كل من الأردن وسوريا استجابة لسد احتياجات مذكرة التفاهم حول اتفاقية "النفط مقابل الغذاء والدواء" وقد انحصر التبادل التجاري على السلع ذات الأهمية القصوى لتلبية حاجة الاقتصاد الوطني تتمثل في السلع الاستهلاكية والمواد الأولية.

٩٠ ميزان الحساب الجاري:
كان للظروف السائدة في القطر من جراء الحصار المفروض عليه، وتطبيق مذكرة التفاهم ولبعض الفعاليات التصديرية إلى عدد من الدول المجاورة التي قابلتها زيادة الاستيراد اثر كبير في حصول انكماش لميزان الحساب الجاري في أقسامه الثلاث (التجاري، الخدمات، صافي التحويلات بدون مقابل) وانحسار حجم التعامل في فقراته المنظورة وغير المنظورة. وبالرغم من ذلك فقد ساهمت السياحة الدينية إلى القطر اثر توقيع الاتفاقية المتعلقة بذلك مع إيران في تحسين حجم الإيرادات بالعملات الأجنبية، مضافا إلى ذلك الإيرادات المتحققة من العاملين العراقيين في الخارج الداخلة إلى القطر، إذ أنها ساهمت في معالجة جزء من العجز الحاصل في هذا الميزان.

١٠٠ الديون الخارجية:
لم تتوافر بينات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١١٠ الاستثمارات الأجنبية:
ليست هناك استثمارات أجنبية وافدة إلى القطر خلال العام بسبب الظروف الاستثنائية السائدة، وكان مجلس قيادة الثورة قد اصدر قرارا برقم ١٦٤٦ في ١٩٨٠/١١/١ منع بموجبه مساهمة الأجنبي في رؤوس أموال شركات القطاع الخاص في العراق. ولازال هذا القرار نافذا حتى الان.

١٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة:
إن الاتجاه العام لسياسة العراق الاقتصادية هو تشجيع جذب رؤوس الأموال العربية داخل القطر للمساهمة في حركة الإصلاح الاقتصادي لفترة ما بعد رفع الحصار كليا عن القطر.

تجدر الإشارة إلى انه سبق أن شرع القانون رقم (٤٦) لسنة ١٩٨٨ الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمارات العربية في القطر دعما للتكامل الاقتصادي العربي.

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٩,١ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١٥٥,٣ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . تنمية الموارد البشرية:

إن تدني أداء بعض القطاعات الاقتصادية وانكماش إيرادات الدولة قد اضعف الفعاليات الاقتصادية نتيجة توظيف نسبة محدودة منها في عدد محدود من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، مما أدى إلى زيادة نسبة البطالة برغم جهود الدولة الحثيثة للحد منها ومع ذلك فان التعليم بمستوياته المختلفة قد شهد توسعا خلال العام، كما ازدادت المؤسسات الصحية خاصة بعد السماح بتأسيس مستشفيات أهلية، إذ أن جهود الدولة تنصب في السعي إلى الارتقاء بالمستوى الصحي من خلال خلق عامل المنافسة في مجال تطوير تقنيات وأساليب الصحة العامة.

١٤ . التطورات التشريعية والمؤسسية:

صدرت خلال العام عدة تشريعات اقتصادية يمكن إيجازها في الأتي:

- على صعيد الاستثمار الصناعي صدر القانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ الذي يهدف إلى تشجيع الاستثمار الصناعي في القطاعين الخاص والمختلط والعمل على تطوير نشاطهما وتوفير المرونة ووسائل الدعم اللازمة لهما لضمان مساهمتهما بالتعجيل في وثائر التنمية الصناعية ونمو الدخل القومي بشكل مطرد، كما وضع القانون أعلاه القطاع الصناعي الخاص أمام مسؤولياته للنهوض بدوره في عملية التنمية الصناعية، إذ منح القانون المذكور العديد من الامتيازات للمشاريع الصناعية، كما ساهم في توجيه الاستثمار نحو الصناعات الاستراتيجية التي تصب باتجاه الإسهام الفعلي في التنمية الصناعية، كما تم في ١٩٩٨/٧/١٧ تخفيض قيمة الرسم الجمركي الإضافي المفروض على كل فقرة من فقرات مجموعة مستلزمات الإنتاج الصناعي من (٥% إلى ١%).

- على صعيد الاستثمار المالي أشار البند ثانيا من المادة (٩) من قانون الشركات رقم (٢١) لسنة ١٩٩٧ إلى السماح بتأسيس شركات الاستثمار المالي، فقد اصدر مجلس الوزراء النظام المرقم (٥) في ١٩٩٨/٨/١٠ الذي أعطى للبنك المركزي العراقي صلاحية إجازة ممارسة الاستثمار المالي لشركات مساهمة لشراء وبيع سندات الخزينة والأوراق المالية الاخرى المسموح بتداولها داخل سوق بغداد للأوراق المالية، واستثمار جزء من أموالها في شركات أخرى وإدارة المحافظ الاستثمارية لصالحها أو لحساب الغير وإصدار السندات وشهادات الإيداع وإقراض الشركات التي تساهم فيها واستثمار جزء من أموالها في المصارف على شكل ودائع ويكون ذلك بأشراف البنك المركزي العراقي. كما دعا القرار المرقم ١٧٠ في ١٩٩٨/١٠/١٩ إلى إعفاء مشاريع الاستثمار في المناطق الحرة ورؤوس

الأموال المستثمرة فيها والأرباح والفوائد السنوية الناجمة عنها من ضريبة الدخل ورسم الطابع وأية رسوم أخرى.

- على الصعيد المالي صدر في بداية أيلول عام ١٩٩٧ قرار جمركي عن وزارة المالية بإنشاء منطقة حرة في ميناء الزبير في محافظة البصرة كمشروع استثماري عراقي وكمركز تبادل تجاري عربي ودولي، ولغرض دعم وتطوير وتوسيع دور المنطقة الحرة فقد صدرت بعض التعديلات والقرارات خلال العام تتعلق بإعفاء عمليات الاستيراد والتصدير الخاصة بالمناطق الحرة من قيود الاستيراد والتصدير وكذلك إعفاء مدخولات العاملين غير العراقيين في هذه المناطق من ضريبة الدخل مع إعفاء نسبة (٥٠%) من مدخولات العاملين العراقيين في المناطق الحرة من ضريبة الدخل.

إضافة لذلك، فقد تم افتتاح منطقة تجارة حرة أخرى بين العراق وسوريا في نيسان ١٩٩٨ بهدف تحسين وتطوير العلاقات التجارية بين البلدين.

- على الصعيد النقدي بالنظر لبلوغ رأس مال البنك المركزي العراقي الحد الأعلى المنصوص عليه قانونا وحيث لم يعد يواكب توسع أعمال البنك والتزاماته وبهدف زيادة احتياطياته القانونية، ولتحديد صلاحية البنك في معالجة مخالفات أحكام قانونية، فقد صدر القرار المرقم (١٣٨) في ١٩٩٨/٨/١٧ الذي اصبح بموجبه رأسمال البنك (-/٥٠٠) مليون دينار عراقي مدفوعا بالكامل من قبل الدولة، إضافة إلى إجراء بعض التعديلات الاخرى على مواد قانونه المرقم ٦٤ لسنة ١٩٧٦ المعدل وبما ينسجم مع السياسة النقدية والمالية التي تنتهجها الدولة في الظروف الحاضرة.

- اصدر مجلس قيادة الثورة قرارا برقم ١٧٣ في ١٩٩٨/١٠/٢٨ حول استمرار تمتع المستثمرين العرب بحق التحويل بسعر الصرف الرسمي للأرباح المتحققة لهم والمصادق على تحويلها من قبل البنك المركزي العراقي قبل ١٩٩٠/٨/٢، ومن ضمنهم المساهمون العرب في الشركات العربية المشتركة، وتضمن القرار تحويل الأرباح المتحققة ابتداءا من ١٩٩٠/٨/٢ لكافة الاستثمارات العربية وفق إمكانات الجهاز المصرفي الحكومي على أساس معدل سعر الصرف السائد للدينار العراقي خلال سنة تحقق الأرباح.

(١٣)

تقرير مناخ الاستثمار
في
سلطنة عمان
١٩٩٨

(١٢)
تقرير
مناخ الاستثمار في سلطنة عمان
١٩٩٨

٠١ مقدمة*:

بحلول عام ١٩٩٨ تكون الخطة الخمسية الخامسة قد دخلت عامها الثالث، والتي تمثل الانطلاق لتحقيق أهداف "مؤتمر الرؤية المستقبلية للاقتصاد العماني ٢٠٢٠" الرامية إلى تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط ورفع معدلات مساهمة القطاعات الاخرى وتنمية الموارد البشرية وتطوير قدرات ومهارات العمانيين لمواكبة التطور التقني وتهيئة مناخ اقتصادي كلي مستقر. واستنادا إلى هذا التوجه أعلن في الخطاب الرسمي بمناسبة العيد الوطني السابع والعشرين تسمية العام موضوع التقرير عام القطاع الخاص، وذلك بهدف تسليط الضوء على أهمية دور القطاع الخاص في تحقيق استراتيجية التنويع الاقتصادي ولعب دور أكبر في الاقتصاد الوطني.

وقد تأثر الاقتصاد الوطني بشكل مباشر خلال العام بالانخفاض الحاد في أسعار النفط والأزمة الاقتصادية التي مرت بها دول جنوب شرق آسيا، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية نموا سالبا، كما ارتفع عجز المالية العامة من ٤٠ مليون ريال** عماني عام ١٩٩٧ إلى ٣٧٥ مليون ريال خلال العام نتيجة الانخفاض الملحوظ للإيرادات. وفي المقابل استقر معدل التضخم عند مستواه السابق، كما سجلت القطاعات غير النفطية خلال العام معدلات نمو مقبولة بالمقارنة مع عام ١٩٩٧.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي ٥,٥ مليار ريال مقابل ٦,١ مليار ريال عام ١٩٩٧، محققا نموا سالبا بالأسعار الجارية قدره (١٠,٢%) مقابل نمو موجب قدره ٣,٤% عام ١٩٩٧. ويعود هذا التراجع إلى الانخفاض الحاد لاسعار النفط، مما أدى إلى تراجع عائدات النفط

---

* يستند هذا التقرير أساسا على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة الاقتصاد الوطني، البنك المركزي العماني.

** الريال يعادل ٢,٦٠٠٨ دولار كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

بحوالي ٣٦%. وفي المقابل شهد قطاع الغاز نموا متواضعا خلال العام، إذ ارتفعت إيراداته خلال العام بحوالي ١,٢%.

وعلى المستوى القطاعي حقق قطاع النفط والغاز في نهاية العام معدل نمو سالباً قدره (٣٢,١%) مقابل معدل نمو موجب بلغ ١,٤% عام ١٩٩٧. وفي المقابل حققت القطاعات الصناعية غير النفطية معدل نمو قدره ٥,٩% مقابل ٢١,٢% خلال عام ١٩٩٧. فقد حقق قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو قدره ٥,٦% مقابل معدل نمو قدره ٢,٩%، كما حقق قطاع الكهرباء والمياه معدل نمو قدره ١,٥% مقابل ٢٤,٢%. أما فيما يتعلق بقطاع الزراعة والأسماك فقد حقق معدل نمو سالب قدره (٠,٢%) مقابل معدل نمو موجب بلغ ٤,٤%، كما حقق قطاع الخدمات معدل نمو قدره ٤,٦% مقابل ٥,٦%.

٠٣ الأوضاع المالية:

قامت الحكومة باتخاذ العديد من الإجراءات التي تهدف إلى الحد من الإنفاق العام وزيادة الإيرادات غير النفطية بهدف التقليص من آثار انخفاض أسعار النفط على ميزان المالية العامة نتيجة لانخفاض الإيرادات النفطية بنسبة ٣٦%. ومن هذه الإجراءات تخفيض البنود الجارية المعتمدة للوحدات الحكومية، وإعادة جدولة تنفيذ بعض المشاريع التنموية ورفع الرسوم الجمركية على بعض السلع.

وتشير الإحصاءات المتوافرة إلى أن إجمالي الإيرادات بلغ خلال العام حوالي ١,٨ مليار ريال مقابل ٢,٣ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٨%، منها ١.٢ مليار ريال صافي الإيرادات النفطية، وحوالي ٥٧ مليون ريال إيرادات الغاز الطبيعي. وبلغت النفقات خلال العام حوالي ٢,٢ مليار ريال مقابل ٢,٣ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٤%. وقد انعكس هذا الوضع على ميزان المالية العامة، إذ سجل عجزا قدره ٣٧٥ مليون ريال خلال العام بما نسبته ٦,٩% من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل عجز قدره ٤٠,١ مليون ريال ، بما نسبته ٠,٧% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧.

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغ عرض النقد بمعناه الضيق (ع١) في نهاية العام حوالي ٥٠٢,٨ مليون ريال مقابل ٥٣٩ مليون ريال في نهاية عام ١٩٩٧، مسجلا انخفاضا نسبته ٦,٧%، فيما بلغ عرض النقد بمفهومه الواسع (ع٢) حوالي ٢,١٣ مليار ريال

مقابل ٢,٠٣ مليار ريال عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٤,٨%. وبلغ معدل التضخم خلال العام ١% وهو المعدل ذاته عام ١٩٩٧.
وبلغت الموجودات الأجنبية لدى البنك المركزي حوالي ٧٧١,٦ مليون ريال مقابل ٨٢٢,٣ مليون ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٦,٢%. كما بلغت ودائع القطاع الخاص لدى البنوك التجارية حوالي ١,٨ مليار ريال خلال العام مقابل ١,٧٢ مليار ريال عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٥,١%.

ومن جهة أخرى بلغت قيمة أصول (موجودات) المصارف التجارية حوالي ٣,٥٨ مليار ريال نهاية العام مقابل ٣,٣٧ مليار ريال نهاية عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٦,٣%. وقد حقق صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية في نهاية العام قيمة سالبة قدرها ١١٧,١ مليون ريال مقابل قيمة موجبة قدرها ١٧١,٣ مليون ريال نهاية عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٥٥,٨%.

أما فيما يتعلق بأسعار الفائدة فإن البنك المركزي العماني يتبع سياسة مرنة في هذا المجال، إذ يسمح للبنوك التجارية بتحديد أسعار الفائدة وفق عوامل العرض والطلب والمنافسة بين البنوك. وتشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع بالريال العماني بلغ ٥,٧٧١% نهاية العام مقابل ٤,٨٣٢% نهاية عام ١٩٩٧. أما فيما يتعلق بالودائع بالعملات الأجنبية فقد بلغ ٤,٣٣٣% مقابل ٤,٦٣١% عام ١٩٩٧. وبلغ المتوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض بالريال العماني ١٠,٠٨٩% مقابل ٩,٢٩٧% عام ١٩٩٧، وعلى القروض بالعملات الأجنبية ٦,٩٠٦% وهو السعر ذاته عام ١٩٩٧.

ومن القرارات الهامة التي اتخذها البنك المركزي العماني خلال العام إزالة سقف سعر الفائدة على القروض الاستهلاكية والذي كان محدداً بنسبة ١٣%، وكذلك تحديد نسبة القروض الشخصية (بما فيه القروض الاستهلاكية) إلى إجمالي الائتمان الممنوح للقطاع الخاص في البنوك في حدود ٣٠%.

٥. سياسة سعر الصرف:
يرتبط الريال العماني رسميا بالدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت يبلغ ٢,٦٠٠٨ دولار للريال لذلك فانه يعتمد بشكل أساسي على معدلات تذبذب الدولار الأمريكي مقابل هذه العملات.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

بلغ حجم التداول في السوقين النظامية والموازية نهاية العام حوالي ٧٧١,٣ مليون ريال مقابل ١,٥٥ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٤٨,٤%. كما بلغ عدد الأسهم المتداولة حوالي ٢٣٥,٦ مليون سهم مقابل ٣٧٤,١ مليون سهم عام ١٩٩٧ بانخفاض نسبته ٣٧%. وعلى مستوى التوزيع القطاعي لنشاط السوق تأتي البنوك وشركات الاستثمار في المرتبة الأولى، إذ بلغت نسبة عدد الأسهم المتداولة حوالي ٧٣,٥% من الإجمالي في حين بلغت نسبة قيمة التداول ٨٠,٣% من الإجمالي. ويأتي في المرتبة الثانية قطاع الخدمات بنسبة قدرها ١٣,٣%من إجمالي عدد الأسهم و ٩,٢% من إجمالي قيمة التداول، ثم يأتي قطاع الصناعة في المرتبة الثالثة بما نسبته ١١% من إجمالي عدد الأسهم و ٧,٥% من إجمالي قيمة التداول، فقطاع التأمين ٢,٢% من إجمالي عدد الأسهم و٣% من إجمالي قيمة التداول.

بلغ عدد الشركات المدرجة خلال العام ١٣٧ شركة مقابل ١١٩ شركة عام ١٩٩٧. على صعيد آخر شهدت السوق الأولية قيام عشر شركات حديثة التأسيس بطرح أسهمها للاكتتاب العام، بالإضافة إلى شركة واحدة بزيادة رأس المال، وقيام عشر شركات أخرى من الشركات المدرجة بممارسة حق الأفضلية، وتحويل شركتين من مساهمة مقفلة إلى مساهمة عامة. وقد بلغ إجمالي قيمة الأسهم المطروحة للاكتتاب ٢١٤ مليون ريال مقابل ٢٨٣,٤ مليون ريال عام ١٩٩٧ بانخفاض نسبته ٢٤,٥%. وفيما يتعلق بسندات التنمية فقد تم طرح إصدارين أسوة بما تم عام ١٩٩٧، بقيمة إجمالية قدرها ٨٠ مليون ريال مقابل ٧٩,٥ مليون ريال عام ١٩٩٧. ومن جهة أخرى بلغ إجمالي القيمة السوقية في نهاية العام حوالي ٤,٥ مليار دولار مقابل ٧,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧.

ومن أهم التطورات التي شهدتها السوق خلال العام صدور ثلاثة قوانين جديدة تتعلق بتنظيم العمل في السوق وتنشيطه، يتعلق الأول بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال، والذي حل مكان القانون الحالي الذي ينظم العمل في السوق. وقد تم بموجب هذا القانون إنشاء جهازين منفصلين لادارة العمل في السوق هما "الهيئة العامة لسوق المال" وتختص بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها والأشراف على كل المتعاملين في سوق الأوراق المالية، و"سوق الأوراق المالية" (البورصة) وهي الجهة التي يتم بها قيد وتداول الأوراق المالية وتتمتع بالشخصية الاعتبارية وهي تتبع الهيئة. والقانون الثاني يتعلق بإنشاء "شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية" برأس مال مرخص يبلغ ٢ مليون ريال، وتختص بحفظ سجلات المساهمين وإيداع

وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الأسهم والسندات وأية أوراق مالية أخرى، وإصدار شهادات الملكية. أما القانون الثالث فيختص بإنشاء شركة "صناديق الاستثمار الوطنية" بهدف تحسين وضع السيولة والاستثمار في السوق، وتضم الشركة كلا من صندوق الاحتياطي العام للدولة وكافة صناديق التقاعد الحكومية، وقد تم إنشاء الصندوق الأول لاستثمار حوالي ٤٠ مليون ريال في السوق. وسيتم البدء بتنفيذ هذه القوانين مطلع عام ١٩٩٩.

٧٠ التجارة الخارجية:

بلغ إجمالي قيمة الصادرات خلال العام حوالي ٥,٥ مليار دولار مقابل ٧,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، محققا بذلك انخفاضا نسبته ٢٧,٨% مقابل زيادة نسبتها ٣,٩% عام ١٩٩٧. ويعود السبب الأساسي وراء تراجع الصادرات إلى انخفاض النفطية منها بما نسبته ٣٦% لتدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية ووصولها إلى أدنى مستوى لها خلال العشر سنوات الماضية، إذ بلغت الصادرات النفطية حوالي ٣,٧٠ مليار دولار مشكلة ما نسبته ٦٧,٣% من إجمالي الصادرات، فيما بلغت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير ١,٨٠ مليار دولار، وبذلك زاد نصيب الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير في إجمالي الصادرات من ٢٤,٢% عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٣٢,٧% خلال العام.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد بلغت قيمتها حوالي ٥,٨ مليار دولار مقابل ٥,٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٢,٢%، وقد انعكست هذه التطورات على الميزان التجاري الذي حقق عجزا ولاول مرة في تاريخ السلطنة الحديث بلغ ٣١٧ مليون دولار مقابل فائض بلغ ٢,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بتوزيع الصادرات حسب المجموعات السلعية خلال العام، يأتي النفط في المرتبة الأولى بنسبة ٦٧,٣% من إجمالي الصادرات، وفي المرتبة الثانية معدات النقل بنسبة ١١,٦% ثم الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية في المرتبة الثالثة بنسبة ٤,١%. أما فيما يتعلق بالواردات فان الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية تأتي في المرتبة الأولى بما نسبته ٢٧,٦% من إجمالي الواردات، وفي المرتبة الثانية معدات النقل بنسبة ١٨,٦%، ثم المعادن ومصنوعاتها بنسبة ١٠,١%.

أما فيما يتعلق بالشركاء التجاريين للسلطنة، على صعيد الصادرات غير النفطية فإن دولة الإمارات العربية المتحدة تحتل المرتبة الأولى بما نسبته ٤١,٤% من مجموع الصادرات غير النفطية، تليها إيران بنسبة ٨,٩%، فاليمن ٧,٦%، ثم السعودية بما نسبته ٥,٦%. أما فيما يتعلق بالصادرات

النفطية فإن أهم الدول المستوردة هي: اليابان بما نسبته ٢٧,٣% من إجمالي الصادرات النفطية، تايلاند ٢٧,٢%، كوريا الجنوبية ٢٠,٨%، والصين ١٣,٥%، والفلبين ٥,٨%. أما فيما يتعلق بالدول المصدرة إلى السلطنة فإن أهمهما: دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٢٥,٢% من إجمالي واردات السلطنة، اليابان ١٥,٧%، وبريطانيا ٧,٣%، والولايات المتحدة الأمريكية ٧%، لذلك فإن أهم شريكين تجاريين للسلطنة هما دولة الإمارات العربية المتحدة واليابان.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

تحتل دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الأولى من حيث صادرات السلطنة غير النفطية، إذ تستورد ما نسبته ٤١,٤% من مجموع الصادرات غير النفطية، تليها اليمن بما نسبته ٧,٦%، ثم السعودية بما نسبته ٥,٦%. وعلى مستوى واردات السلطنة من الدول العربية، فتأتي كذلك دولة الإمارات في المقدمة، إذ تصدر إليها ما نسبته ٢٥,٢% من إجمالي الواردات أما الدول العربية الاخرى فإن واردات السلطنة منها قليلة وتأتي بنسب متفاوتة.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:

تشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن الحساب الجاري قد سجل عجزا قدره ٣,٠١ مليار دولار خلال العام بما نسبته ٢١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل عجز قدره ٥٧,٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ بما نسبته ٠,٤%.

٠١٠ الديون الخارجية:

بلغ حجم الديون الخارجية حوالي ٢,٦ مليار دولار بما نسبته ١٨% من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغت خدمة الدين حوالي ٥٣٤ مليون دولار مقابل ٤٢٨ مليون دولار عام ١٩٩٧، بما نسبته ٩,٧% من إجمالي الصادرات.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي الاستثمارات في الشركات التي يساهم فيها رأسمال أجنبي بلغ حوالي ٣٧١ مليون دولار في نهاية العام باستثناء الشركات المساهمة العامة. وقد بلغت المساهمة الأجنبية فيها حوالي ١٥٤,٧ مليون دولار، بما نسبته ٤١,٧% من إجمالي رأسمال هذه الشركات، منها ١٩,٢ مليون دولار مساهمات دول مجلس التعاون و ٢٢,٩ مليون دولار مساهمات عربية أخرى و ١١٢,٦ مليون دولار مساهمات أجنبية.

١٢ . الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغت جملة الاستثمارات العربية الوافدة إلى السلطنة حوالي ٤٢,١ مليون دولار، منها ١٩,١ مليون دولار من دول خليجية.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٠٦ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١٣٣,٧ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع النفط والغاز:

يعتبر القطاع النفطي المحرك الأساسي للاقتصاد الوطني وأهم مصادر الثروة في السلطنة، إذ ساهم بحوالي ٣٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي، وبنسبة ٦٧,٣% من إجمالي الصادرات و٨٩,٦% من إجمالي الإيرادات الحكومية في نهاية العام. والجدير بالذكر أن احتياطي السلطنة من النفط يبلغ حوالي ٥,٤ مليار برميل. في إطار الجهود المبذولة لدعم أسعار النفط في الأسواق العالمية قامت السلطنة بتخفيض إنتاجها بنسبة بلغت ٠,٩% من إجمالي الإنتاج، إذ بلغ إنتاج السلطنة من النفط حوالي ٨٩٦ ألف برميل يوميا خلال العام مقابل ٩٠٤ ألف برميل عام ١٩٩٧.

وتم خلال العام التوقيع على اتفاقيتين تتعلقان بالتنقيب عن النفط وفقا لمبدإ المشاركة النسبية في الإنتاج: الأولى مع شركة اموكو الأمريكية والثانية مع شركة اوكسيدنتال.

فيما يتعلق بقطاع الغاز الطبيعي فقد قدر الاحتياطي منه بحوالي ٢٨,٥ تريليون قدم مكعب وبلغت نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١,٢%، وبلغت مساهمته في إجمالي الإيرادات الحكومية حوالي ٣%. ومن أهم المشاريع التي يتم تنفيذها الان وتعتمد على الغاز مصنع تسييل الغاز الطبيعي والذي من المتوقع أن يتم الانتهاء من تنفيذه نهاية عام ١٩٩٩ على أن يبدأ التصدير في الربع الثاني من عام ٢٠٠٠، بطاقة إنتاجية تبلغ ٦,٦ مليون طن. وقد تم خلال العام بيع كامل إنتاج المصنع، إذ تم التوقيع على اتفاقية بيع وشراء الغاز مع شركة اوساكا اليابانية تقوم الشركة بموجبها بشراء ٠,٧ مليون طن من الغاز سنويا ولمدة ٢٥ عاما ابتداء من الربع الرابع من عام ٢٠٠٠. وتم كذلك التوقيع على اتفاقية بيع وشراء مع شركة دبهول الهندية

للطاقة تقوم بموجبها بشراء ١,٦ مليون طن من الغاز سنويا ولمدة ٢٠ سنة ابتداء من نهاية عام ٢٠٠١، علما بأن المصنع وقع في عام ١٩٩٦ على اتفاقية بيع وشراء تقوم بموجبها كوريا الجنوبية بشراء ٤,١ مليون طن من الغاز سنويا ولمدة ٢٥ عاما ابتداء من عام ٢٠٠٠.

ومن المشاريع الكبيرة الأخرى التي تعتمد على الغاز ويتواصل العمل خلال العام في إجراءات بتنفيذها مشروع الأسمدة الكيماوية الذي يتم إنشاؤه بمشاركة شركات هندية بتكلفة ١,١ مليار دولار.

١٣-٢ قطاع الصناعة:

بلغت مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢٥٧,٧ مليون ريال مقابل ٢٤٤,١ مليون ريال عام ١٩٩٧، بما نسبته ٤,٨% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٤,٠% عام ١٩٩٧ كما حقق معدل نمو قدره ٥,٦% عما كان عليه عام ١٩٩٧.

١٣-٣ قطاع الزراعة والأسماك:

حقق قطاع الزراعة والأسماك معدل نمو سالب قدره (٠,٢%) خلال العام مقابل معدل نمو موجب قدرة ٤,٤% من عام ١٩٩٧، إذ انخفض الناتج المحلي الإجمالي للقطاع إلى ١٥٣,٢ مليون ريال مقابل ١٥٣,٥ مليون ريال عام ١٩٩٧ وبلغت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ٢,٨%. وقد حقق القطاع الزراعي معدل نمو بلغ ٤% إذ ارتفع من ١٠٤,٧ مليون ريال إلى ١٠٨,٩ مليون ريال، أما القطاع السمكي فقد حقق معدل نمو سالب بلغ (٩,١%) إذ انخفض إلى ٤٤,٤ مليون ريال مقابل ٤٨,٩ مليون ريال عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى شهد العام التوقيع على اتفاقية تعاون بين وزارة الزراعة والثروة السمكية والوكالة اليابانية للتعاون الدولي (جايكا) تهدف إلى تدريب عدد من الكوادر العمانية في مجال تكنولوجيا الأغذية البحرية وتقنية صيد الأسماك وتصل مدة هذه الاتفاقية إلى ٢٢ شهرا.

١٣-٤ قطاع الخدمات:

يحتل هذا القطاع المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد بلغت نسبة مساهمته حوالي ٥٩% من الناتج المحلي، محققا بذلك معدل نمو قدره ٤,٦%، إذ ارتفع من ٣,١ مليار ريال إلى حوالي ٣,٢ مليار ريال. ومن أهم أنشطة هذا القطاع: تجارة الجملة والتجزئة التي ساهمت بما نسبته ٢٦,٣% من إجمالي ناتج هذا القطاع، ثم الخدمات الحكومية بنسبة

٢٠,٨%، فالنقل والتخزين والاتصالات بنسبة ١٤%، فالأنشطة العقارية بنسبة ١٠,١%.

ومن المشاريع الهامة التي شهدها العام، البدء في تشغيل المرحلة الأولى من محطة الحاويات في ميناء صلالة والتي تديرها شركة مساهمة عامة تشارك فيها شركة سي لاند الأمريكية وشركة ميرسك الدنماركية بموجب عقد امتياز مدته ٣٠ عاما. ومن المتوقع أن يبلغ حجم الحركة في الميناء مليون حاوية نمطية بنهاية عام ١٩٩٩. كما تم التوقيع على اتفاقية الخدمات الاستشارية لاعمال التصميم والأشراف على مشروع ميناء صحار الجديد، علما بأن السلطنة وقعت على اتفاقية قرض مع بنك الصادرات والواردات الياباني لتمويل إنشاء الميناء بقيمة ٢٥٠ مليون دولار.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الرامية إلى إحلال العمالة تدريجيا محل العمالة الوافدة في جميع القطاعات الأهلية والحكومية، وذلك من خلال تطوير السياسات في مجالي التعليم والتدريب لتأهيل العمانيين للوفاء باحتياجات البلاد من القوى العاملة من مهنيين وغيرهم من العمالة المدربة. وقد تم خلال العام صرف حوالي ٢٨ مليون ريال في إطار برنامج تنمية الموارد البشرية. وتم البدء في تطبيق قرار تحديد نسب التعمين الواجب تحقيقها في مؤسسات القطاع الخاص في نهاية عام ١٩٩٧، التي تختلف من قطاع لآخر فمثلا قطاع الصناعة حددت النسبة بحوالي ٣٥% وقطاع المقاولات ١٠%.

وبدأ العمل في صندوق تنمية مشروعات الشباب برأس مال قدره ٢٥ مليون ريال، بهدف تشجيع الشباب العماني على الدخول في مجالات الأعمال الحرة وإنشاء وامتلاك مشروعات صغيرة ومتوسطة.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:

صدرت خلال العام ثلاثة قوانين جديدة تتعلق بتنظيم العمل في سوق مسقط للأوراق المالية الأول بإنشاء الهيئة العامة لسوق المال، والذي حل مكان القانون السابق الذي ينظم العمل في السوق، والثاني يتعلق بإنشاء شركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية تختص بحفظ سجلات المساهمين وإيداع وتسجيل وحفظ عقود بيع وشراء الأسهم والسندات وأية أوراق مالية أخرى، وإصدار شهادات الملكية، والثالث إنشاء شركة صناديق الاستثمار الوطنية بهدف تحسين موقف السيولة والاستثمار في السوق.

واصدر الوزير المشرف على وزارة المالية قراراً بالموافقة على البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لاقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات ابتداء من عام ١٩٩٨، وتخفيض الرسوم الجمركية على البضائع المستوردة من الدول العربية بنسبة ١٠% سنويا بحيث يتم إلغاء الرسوم الجمركية على هذه السلع نهائيا مع مطلع عام ٢٠٠٧.

١٦. الجهود الترويجية:

واصلت الحكومة العمانية خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت بما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض ترويج:

شهدت السلطنة خلال العام انعقاد كل من "منتدى عمان الاقتصادي الثاني" بتنظيم من المركز العماني لترويج الاستثمار وتنمية الصادرات ومشاركة سوق مسقط للأوراق المالية وداو جونز، إضافة إلى "الملتقى الاقتصادي الأول العماني الإماراتي في أبو ظبي، ومعرض "ميركس ٩٨" للطاقة البديلة، والمؤتمر العربي الدولي للطاقة الشمسية "أيل ٩٨" إضافة إلى عدة ندوات، منها ندوة "دور المؤسسات المالية والاقتصادية في دعم القطاع الخاص" وندوة في الكويت حول الاستثمار بالسلطنة، وندوة "دور وكالات ضمان الصادرات في توفير التمويل للمشاريع الاستثمارية" وندوة حول صناعة السيليكون في سلطنة عمان، إضافة إلى تنظيم الأسبوع العماني في الهند للتعريف بالمنتجات العمانية وفرص الاستثمار والإمكانيات السياحية المتاحة في السلطنة. من جهة أخرى قام المركز باعتماد ٢٤ وكيلا له في مختلف مدن العالم بهدف جلب الاستثمار الأجنبي إلى السلطنة والترويج للمنتجات العمانية في العالم.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في السلطنة.

قامت وفود رسمية بزيارات إلى بعض دول شرق آسيا وبعض المدن الهامة في الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات، الهند، الكويت، اليمن، إيران واليابان.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

قام المركز العماني لترويج الاستثمار بطرح فرص استثمارية بقيمة ٢٠٠ مليون دولار خلال "منتدى عمان الاقتصادي الثاني" في القطاعات الصناعية، النفط والغاز، المصارف، والسياحة.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:

تم الاتفاق مع دولة الإمارات العربية المتحدة على إنشـــاء مجلـس رجـال الأعمـال المشترك بين عمان والإمارات.

إطار رقم (٧)
قانون سوق راس المال العماني
الصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٩٨/٨٠

صدر في نوفمبر ١٩٩٨ مرسوم سلطاني يقضي بتعديل التشريعات المتعلقة بسوق الأوراق المالية بهدف تنشيط وتنظيم كافة العمليات المتعلقة بسوق راس المال وتداول الأوراق المالية وحماية المتعاملين. وقد نص المرسوم على قيام ثلاثة أجهزة منفصلة هي: الهيئة العامة لسوق المال وتختص بتنظيم وترخيص ومراقبة إصدار الأوراق المالية وتداولها والأشراف على كل المتعاملين، وسوق الأوراق المالية (البورصة)، وشركة مسقط للإيداع وتسجيل الأوراق المالية وهي شركة مساهمة عمانية مقفلة تخضع لرقابة الهيئة.

وفيما يلي بعض ملامح القانون:

أولا: فيما يتعلق بإصدار الأوراق المالية اشترط القانون على الشركات المساهمة الراغبة في الإصدار الحصول على تراخيص بتأسيسها من وزارة التجارة أولا ثم الحصول على تراخيص بممارسة أعمال الإصدار من الهيئة العامة لسوق المال، كما اشترط لطرح الأوراق المالية في الاكتتابات العامة أو الخاصة صدور نشرة مفصلة عن الجهة المصدرة لها واعتماد هذه النشرة من قبل الهيئة. كما يلزم القانون الشركات التي تقوم بطرح أوراق مالية في اكتتابات عامة بان تقدم للهيئة تقارير مفصلة عن نشاطها ومركزها المالي.

ويعالج القانون موضوع السيطرة على الشركات من خلال نسبة ملكيتها فيلزم كل شخص تصل أو تزيد مساهمته هو وأولاده القصر ١٠% بان يعلم الهيئة خطيا بذلك أو بأي تصرف من شأنه زيادة تلك النسبة. كما يلزم الشخص أو الأشخاص الذين يملكون ١٥% من اسهم أية شركة مساهمة ويرغبون في السيطرة عليها من خلال تملكهم لنسبة ٣٥% منها فاكثر بأخطار الهيئة بذلك قبل الشراء. أما في حالة ما تكون السيطرة متجهة نحو مصرف أو ما في حكمه فان القانون يشترط الحصول على الموافقة المسبقة للبنك المركزي العماني.

ثانيا: فيما يختص بسوق الأوراق المالية نص القانون على تمتعها بالشخصية الاعتبارية وعلى تبعيتها للهيئة العامة لسوق المال. أما العضوية فهي إلزامية لكل المتداولين فيها. من جهة أخرى قصر القانون التعامل في السوق على الأوراق المالية العمانية، إلا انه أجاز التعامل في غيرها من الأوراق التي تصدر في دول مجلس التعاون أو غيرها من الدول بقرار في مجلس إدارة الهيئة.

تتكون الجمعية العمومية للسوق من الهيئات العامة والشركات التي يتم تداول أوراقها في السوق والوسطاء والبنك المركزي. كذلك حصر القانون التعامل داخل قاعة السوق فقط وابطل كل تعامل يتم خارجها إلا بقرار من مجلس إدارة الهيئة. كما قرر القانون أن يكون التعامل داخل السوق بواسطة الشركات المرخصة فقط. هذا وقد قرر القانون للسوق عمولة يحددها مجلس إدارة هيئة السوق بما لا يتجاوز ١% من القيمة السوقية لعمليات تداول الأوراق وعمليات التحويل ونقل الملكية.

ثالثا: يعرف القانون الشركات العاملة في مجال الأوراق المالية من خلال النشاطات التي تزاولها، مثل شركات ترويج وتغطية الاكتتابات، وتمويل الاستثمار في الأوراق المالية، والشركات التي تشترك في تأسيس أو زيادة رأسمال الشركات المصدرة للأوراق المالية، ونشاطات الإيداع والمقاصة والتسوية وتكوين المحافظ وصناديق الاستثمار والوساطة في الأوراق المالية. ولا يجيز القانون مزاولة أي نشاط من هذه الأنشطة إلا بترخيص من الهيئة. واشترط القانون عدة شروط لمنح الترخيص من أهمها أن يكون طالب الترخيص شركة تجارية باستثناء شركات التضامن، وألا يقل رأسمالها المدفوع عن الحد الأدنى الذي تحدده اللائحة التنفيذية للقانون.

(١٣)

تقرير مناخ الاستثمار في دولة فلسطين ١٩٩٨

(١٣)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة فلسطين
١٩٩٨

١. مقدمة*:

شهد عام ١٩٩٨ تحولات جذرية في المناخ السياسي العام، حيث تأزم الوضع السياسي بشكل كبير في بداية العام نتيجة لاستمرار تعنت حكومة الليكود الإسرائيلية حيال تطبيق الاتفاقيات الموقعة. وتبنت الحكومة الإسرائيلية إجراءات اكثر تعسفاً واستفزازاً واستمرت سياسة مصادرة الأراضي وتصعيد حملة الاستيطان وخاصة في الأحياء المجاورة لمدينة القدس، ونتيجة لذلك شهدت الأراضي الفلسطينية فترات من التوتر وأحداث العنف.

كما رفضت الحكومة الإسرائيلية كافة المبادرات الداعية إلى فك الجمود وإعادة إحياء العملية السلمية وبما في ذلك المبادرة الأمريكية الداعية إلى انسحاب جزئي للجيش الإسرائيلي من ١٣% من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وتصاعدت حدة التهديدات الإسرائيلية بإعادة احتلال المناطق الخاضعة للسيطرة الفلسطينية وضم باقي الأراضي الخارجة عن السيطرة الفلسطينية إلى دولة إسرائيل، إذا استمرت السلطة الوطنية الفلسطينية في السير قدماً في مشروع إعلان الدولة الفلسطينية.

على صعيد آخر شهد العام توقيع اتفاق وأي بلانتيشن بين السلطة الوطنية الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية ترتب عليه قيام السلطة الوطنية بإلغاء بعض بنود الميثاق الوطني الفلسطيني. ومن المؤمل أن يمنح الاتفاق– في حالة التزام الجانبين بتنفيذ بنوده – مزيدا من الاستقرار الأمني، الأمر الذي سينعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني من خلال الاندماج في الاقتصاد العالمي والزيادة في الاستثمار ، خاصة وان الاتفاق قد تناول عددا من الأمور الحيوية مثل فتح المطار والممر الأمني والميناء والمناطق الصناعية الحدودية.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، سوق فلسطين للأوراق المالية، سلطة النقد الفلسطينية، وزارة الصناعة، صندوق النقد الدولي، مكتب الاونكتاد في فلسطين.

من ناحية أخرى، تمت إعادة صياغة الاتفاق المالي بين الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بضريبة الشراء المرتفعة والتي تفرض على العديد من المنتجات الإسرائيلية وعلى العديد من المنتجات المستوردة والمباعة في الأسواق الفلسطينية عبر التجار والسوق الإسرائيلية، كذلك تمت إعادة توسيع العلاقات التجارية في هذا الاتفاق مع كل من مصر والأردن وذلك من خلال توسيع قوائم الاستيراد كماً ونوعاً عن طريق إضافة أنواع أخرى من السلع وتوسيع المواد المسموح بها.

٢. الأداء الاقتصادي :

بعد سنوات من توقيع إعلان المبادئ وبدء الفترة الانتقالية يمكن القول أن التنمية الأساسية للاقتصاد الفلسطيني آخذة في التراجع من حيث مستويات المعيشة وتزايد البطالة وانتشار الفقر واصبح التحدي الأكبر الذي يواجه الاقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر هو كيفية الحفاظ على المستوى المعيشي دون المزيد من التراجع إلى مستويات المعيشة السيئة التي كانت سائدة في الفترة ١٩٩٢/١٩٩٣ (قبل إعلان المبادئ).

ويعزى سبب التراجع في أداء الاقتصاد الفلسطيني إلى ثلاثة أسباب رئيسية هي: القيود المفروضة من قبل السلطات الإسرائيلية على حرية حركة البضائع والأفراد من وإلى خارج الأراضي الفلسطينية، والضعف في تطور وأداء المؤسسات والأنظمة والقوانين، وضعف الثقة في عملية الاستثمار داخل الأراضي الفلسطينية.
وفي تقرير أصدره مكتب المنسق الخاص للأمم المتحدة في غزة، بين فيه انه بناء على التحسن الطفيف الذي طرأ على الأداء الاقتصادي في عام ١٩٩٧، قدرت وزارة المالية وصندوق النقد الدولي معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام موضوع التقرير بحوالي ٢,١%.

وقد بينت المؤشرات للنصف الأول من العام حدوث أداء مختلط للاقتصاد الفلسطيني، فقد قدر متوسط تدفقات العمال الشهرية إلى إسرائيل في النصف الأول من العام بحوالي ٤٥٨٠٠ عامل، بزيادة نسبتها ١٢% عن الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧، كما انه لم تكن هنالك خسارة في أيام العمل الممكنة خلال النصف الأول من العام مقارنة بخسارة ١٤% من أيام العمل خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧. وأدى الانخفاض في الاغلاقات إلى زيادة تدفقات العمالة وبالتالي انخفاض نسبة البطالة واستقرار مستويات الأجور الحقيقية.

وعلى افتراض أن توقعات وزارة المالية وصندوق النقد الدولي والمتعلقة بالافتراضات السابقة قد تحققت فإن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الضفة الغربية وقطاع غزة (وبما في ذلك القدس) يكون قد ارتفع من ٣,٩٥ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى ٤,٠٣ مليار دولار خلال العام. وعلى الرغم من هذا النمو، فان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قد انخفض خلال العام بنسبة ٣,٤ % ليبلغ ١٣٨٠ دولار.

ونتيجة لانخفاض عدد أيام الاغلاقات وزيادة أعداد العمالة المتدفقة للعمل في إسرائيل انخفض معدل البطالة من ٢٠% في عام ١٩٩٧ إلى ١٦% في نهاية العام. وبلغ حجم القوى العاملة خلال العام حوالي ٥٦٠ ألف عامل. وتشير التقديرات إلى انه يضاف إلى سوق العمل ٣٠ ألف فرد سنويا، وتقدر الاستثمارات اللازمة لتشغيل فرد واحد حوالي ١٥ ألف دولار، مما يعني أن السلطة الوطنية الفلسطينية بحاجة إلى استثمار سنوي بقيمة ٤٥٠ مليون دولار، للمحافظة على مستوى البطالة ذاته وبحاجة إلى ٢ مليار دولار للحد من مشكلة البطالة.

٣.١٠الأوضاع المالية:

أظهرت الميزانية العامة للسلطة الوطنية الفلسطينية خلال العام عجزاً قدره ٣٧ مليون دولار ، مسجلاً انخفاضاً نسبته ٢٦% عن العجز المتحقق عام ١٩٩٧ والبالغ ٥٢ مليون دولار، وجاء هذا الانخفاض في العجز محصلة لزيادة الإيرادات بمبلغ يتجاوز زيادة النفقات، فبينما زادت الإيرادات بمقدار ١٠٩ مليون دولار وبنسبة ١٣,٤% عن عام ١٩٩٧ لتبلغ ٩٢٣ مليون دولار خلال العام، زادت النفقات بمقدار ٩٤ مليون دولار وبنسبة ١٠,٨%، إذ بلغت ٩٦٠ مليون دولار.

كما بلغت قيمة الأنفاق على بند الرواتب والأجور حوالي ٤٦٦ مليون دولار في حين انفق الباقي على السلع والخدمات.

أما فيما يتعلق بالباب الثاني من الموازنة الفلسطينية، فقد خططت الحكومة لانفاق ما قيمته ٩٠٠ مليون دولار على المشاريع الاستثمارية، ويتم تمويل معظم هذه الأموال من قبل الدول المانحة، وبذلك يبلغ العجز الكلي قبل المساعدات ٩٣٧ مليون دولار في حين بلغت قيمة الإنفاق الكلي حوالي ١,٨٦ مليار دولار.

من جهة أخرى، بلغ حجم التعهدات المالية من المانحين خلال النصف الأول من العام ٣٠٥ مليون دولار، التزمت الجهات المانحة بدفع ٢١٦ مليون دولار، بما نسبته ٧٠%من مجمل التعهدات، ويشكل هذا المبلغ حوالي ضعفي مجموع مدفوعات الدول المانحة خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ والتي بلغت حوالي ١٠٧,٥ مليون دولار. ومن مدفوعات الدول المانحة تم تحويل حوالي ١٩٩,٣ مليون دولار للسلطة الفلسطينية وحوالي ١٧,١ مليون دولار إلى المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وخصص حوالي ٦٣% من المبالغ المدفوعة خلال النصف الأول من العام للاستثمار العام مقابل ١٤% كمساعدات فنية و ٤% للدعم المؤقت والموازنات. وخلال الربع الثالث ارتفعت قيمة التعهدات إلى ٤١٣ مليون دولار، في حين بلغت قيمة ما التزم بتسديده ٢٧٧ مليون دولار وبنسبة ٦٧%.

وبلغ المجموع التراكمي الناتج خلال الفترة ١٩٩٣ – ١٩٩٨ نحو ٣,٩٦ مليار دولار كالتزامات صرف منها فعليا ٢,٧٣ مليار دولار.

ويشير نموذج الإنفاق في الأراضي الفلسطينية خلال النصف الأول من العام الحالي إلى التركيز المستمر في الإنفاق على البنية التحتية للاستثمارات التي بلغت قيمتها ١٣٥ مليون دولار وشكلت بذلك نسبة ٦٢% من مجمل حجم الإنفاق، وتم إنفاق ٣١ مليون دولار كمساعدات فنية ركزت على تمويلها بعض الجهات المانحة.

٠٤ الأوضاع النقدية:

واصلت سلطة النقد الفلسطينية اتباع السياسات والأساليب التي تهدف إلى تفعيل مبدأ المشاركة في دعم الاقتصاد الفلسطيني من خلال تحسين الأداء الائتماني للجهاز المصرفي، ولذلك أصدرت عدداً من التعاميم والتي تلزم البنوك العاملة في فلسطين بتخفيض نسبة ودائعها الموظفة في الخارج من ٩٠% إلى ٦٠% ورفع نسبة التسهيلات الموظفة محلياً من ٣٠% إلى ٤٠% من حجم الودائع الإجمالي.

وتتابع سلطة النقد حاليا استكمال الإطار القانوني خاصة فيما يتعلق بقانون المصارف الذي تم الانتهاء من وضع مسودته النهائية والتي ستحال إلى السلطة التنفيذية والمجلس التشريعي من أجل إقراره. كما يجري حاليا العمل على إعداد مسودة مشروع قانون لتنظيم عمل الشركات المالية وصناديق الاستثمار. كما تم كذلك إعداد مسودة مشروع قانون للدين العام. وتدرس سلطة النقد حاليا جدوى إنشاء مؤسسة لضمان القروض وأخرى لضمان الودائع.

بلغ عدد البنوك العاملة في فلسطين حتى نهاية العام (٢٢) بنكا منها ٩ بنوك محلية و١٣ بنكا أجنبياً، كما تمت الموافقة على افتتاح ١٦ فرعا جديدا لتلك البنوك ليرتفع إجمالي عدد الفروع العاملة إلى ١٠٥ فرع ، يعمل ٧٤ فرعاً منها في المحافظات الشمالية و ٣١ فرعا في محافظات غزة.
وقد واصل القطاع المصرفي في مناطق السلطة الوطنية نموه خلال العام، إذ ارتفع إجمالي موجودات / مطلوبات هذه البنوك من ٢,٩١ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣,٣٤ مليار دولار نهاية العام بزيادة نسبتها ١٤,٧%.

وبالنظر إلى مصادر أموال البنوك العاملة في فلسطين يلاحظ أن الجزء الأكبر من النمو كان يعود إلى نمو ودائع العملاء المقيمين والتي ارتفعت من ٢,٠٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢,٣٩ مليار دولار خلال العام، بزيادة نسبتها ١٥,٧%، كما حققت ودائع البنوك زيادة نسبتها ٦٢% لترتفع من ٩٩,٥ مليون دولار نهاية عام ١٩٩٧ إلى ١٦٢ مليون دولار في نهاية العام، وارتفعت المطلوبات الأجنبية من ٢٦٩ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢٩٠ مليون دولار خلال العام.

أما فيما يتعلق برأس المال فقد حقق نموا ضئيلا قدره ٢%، إذ ارتفع من ٢١٦,٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى ٢٢٢,٢ مليون دولار خلال العام.

وفيما يتعلق بالموجودات فقد شكلت الموجودات الأجنبية منها ما نسبته ٥٢,٦% من مجموع الموجودات، إذ بلغت ١,٧٦ مليار دولار، أما الأرصدة لدى سلطة النقد فقد حققت زيادة نسبتها ٩% عما كانت عليه عام ١٩٩٧، إذ بلغت ٢٧١ مليون دولار في حين شكلت التسهيلات الائتمانية ما نسبته ٢٥% من مجموع الموجودات، إذ بلغت ٨٣٣ مليون دولار وبهذا ارتفعت نسبتها إلى الودائع لتصل إلى ٣٨% خلال العام مقابل ٢٩,٧% عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بتوزيع التسهيلات الائتمانية على القطاعات الاقتصادية فقد حاز قطاع التجارة على ٢٥% من إجمالي التسهيلات المقدمة خلال العام مقابل ٣٧% عام ١٩٩٧ فيما استحوذ قطاع الصناعة والتعدين على ما نسبته ١٤%. أما قطاعات الإنشاءات والزراعة والسياحة والخدمات والمرافق العامة فقد استحوذت على: ١٣% و١,٥% و٣,٥% و ٣,٥%على التوالي خلال العام.

ومن جهة أخرى بلغ معدل التضخم خلال العام ٥,٥% مقابل ٧,٦% عام ١٩٩٧.

٥. سياسة سعر الصرف:
نظرا لعدم وجود عملة فلسطينية فإنه يتم الآن في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية تداول ثلاث عملات رئيسية هي الشيكل الإسرائيلي والدينار الأردني والدولار الأمريكي. وليس لسلطة النقد الفلسطينية أي تدخل في تحديد أسعار صرف هذه العملات، وإنما تقوم بمراقبة سيولة هذه البنوك من هذه العملات وإجراء عمليات المقاصة للشيكات المحررة منها بالشيكل الإسرائيلي.

٦. سوق الأوراق المالية:
سجل حجم التداول في سوق فلسطين للأوراق المالية زيادة نسبتها ٢٦٠% خلال العام قياساً بعام ١٩٩٧، إذ بلغ حجم التداول حوالي ٤٨,٨ مليون دولار، في حين بلغ عدد الأسهم المتداولة ١٦,٨ مليون سهم.

وكانت الزيادة في عدد الصفقات أعلى خلال العام بنسبة ٢٧٠% من عدد الصفقات عام ١٩٩٧. من ناحية أخرى بلغ حجم التداول اليومي بالمتوسط نحو ٢١٢٩٠٠ سهماً وبلغت قيمة التداول الإجمالية ٧٩٨١٠٠ دولار، في حين بلغت القيمة السوقية للأسهم المتداولة حوالي ٦,٤٤ مليون دولار.

أما عدد الشركات المؤهلة للإدراج في السوق فقد بلغ ٣٤ شركة، تمت الموافقة على ٢٨ طلباً للأدراج، استكملت ٢٠ منها جميع المتطلبات، ويتم حالياً التداول على أسهمها بينما تقوم الجهات المختصة بالسوق بالتنسيق مع الشركات الأخرى لاستكمال متطلبات الإدراج.

٧. التجارة الخارجية:
على الرغم من انخفاض عدد أيام الاغلاقات الشاملة خلال عام ١٩٩٨ فإن التجارة الخارجية الفلسطينية تميزت بالركود، إذ أشار تقرير صادر عن البنك الدولي بأن القيمة الاسمية للصادرات قد انخفضت في حين زادت القيمة الاسمية للواردات بنسبة ٢,٦%. ومن الدلائل الأخرى على ركود التجارة انخفاض عدد الشاحنات المحملة من الصادرات من الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال المعابر التجارية بنسبة ٦,٤%، بينما زادت الشاحنات المحملة من الواردات بنسبة ١٧,١% .

بلغ حجم الصادرات وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي خلال العام حوالي ٥٠٠ مليون دولار، في حين قدر حجم المستوردات ٢ر٢ مليار دولار. وتصدر فلسطين إلى الأسواق الإسرائيلية، ما نسبته ٨٦% من حجم صادراتها، وأهم هذه الصادرات، النسيج، مواد البناء والمنتجات الزراعية، وتصدر ما

نسبته ١٠% إلى كل من الأردن ومصر وأهم هذه الصادرات الفواكه ومواد البناء والمنتجات الغذائية، وتبلغ صادراتها لباقي دول العالم ما نسبته ٤%. وتستورد فلسطين من إسرائيل ما نسبته ٩٠% من إجمالي حجم وارداتها، في حين تشكل وارداتها من دول الاتحاد الأوروبي ٧% ومن بقية دول العالم ٣%.

وتشكل السلع الاستهلاكية ما نسبته ٦٠% من حجم المستوردات، والسلع الرأسمالية ٣٣% والمواد الخام ٧% .

وقد سجل الميزان التجاري عجزاً قيمته ١,٧ مليار دولار وقد بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ٢٢ % .

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

نظرا للمناخ السياسي والأمني العام المتأزم بما فيه تبني الحكومة الإسرائيلية تطبيق الإجراءات التعسفية والاستفزازية، فإن الصادرات الفلسطينية إلى الدول العربية تنحصر أساسا في الموجه منها إلى كل من مصر والأردن بما نسبته ١٠% من إجمالي الصادرات واهم هذه الصادرات الفواكه ومواد البناء والمنتجات الغذائية.

من ناحية أخرى، وقعت السلطة الفلسطينية ومصر اتفاقية لتعزيز التبادل التجاري، وتقضي الاتفاقية بتوسيع التجارة بين فلسطين ومصر، على غرار الاتفاقية الموقعة بين الأردن وفلسطين، والتعاون في مجال المواصفات، حتى يتم تجاوز المواصفات الإسرائيلية. وتقضي الاتفاقية كذلك، بتوسيع المنطقة الجمركية في رفح، وزيادة الصادرات والواردات بين فلسطين ومصر، حتى لا يبقى الاقتصاد الفلسطيني رهينة للهيمنة الإسرائيلية.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١٠ الديون الخارجية:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغ إجمالي الاستثمارات الموافق عليها كمشاريع تتمتع بمزايا قانون تشجيع الاستثمار الفلسطيني ٢٠٤ مليون دولار خلال العام. بلغ حجم الاستثمار المحلي حوالي ١٢١,٤ مليون دولار، بما نسبته ٥٩,٥% من إجمالي حجم الاستثمارات في هذه المشاريع، في حين بلغت قيمة الاستثمار الخارجي ٢٥,٥

مليون دولار، بما نسبته ١٢,٥%، أما الاستثمار المشترك فقد بلغت قيمته ٥٧,١ مليون دولار، بما نسبته ٢٨%.

وعلى المستوى القطاعي جاء القطاع الصناعي في المركز الأول، إذ استحوذ على حوالي ٨٦,٨ مليون دولار بما نسبته ٤٢,٥% من إجمالي الاستثمارات، جاء بعده القطاع السياحي بحوالي ٧٢,٥ مليون دولار، بما نسبته ٣٥,٥%، وجاء قطاع البناء والتشييد في المرتبة الثالثة بحوالي ٢٧,٣ مليون دولار، بما نسبته ١٣,٤% ثم جاء بعد ذلك قطاعي الصحة والخدمات بنسب متفاوتة.

١٢ . الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ٥٦ مليون دولار توزعت قطاعيا على النحو التالي: قطاع الخدمات (٤٩,٤%)، القطاع الصناعي (٣٨,١) والقطاع الزراعي (١٢,٥%). من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٣٣٠,٨ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٢٢٢,٥ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع التشييد والبناء:

بلغ متوسط نسبة مساهمة قطاع الإسكان في تكوين الناتج المحلي الإجمالي لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي ١٦% خلال الفترة الممتدة ١٩٦٧-١٩٩٠، بينما بلغ هذا المتوسط ١٦,٨% في عام ١٩٩٦ و ١٩٩٧ وتقدر هذه النسبة بحوالي ١٧% العام موضوع التقرير.

وتعتبر نسبة مساهمة قطاع الإسكان في خلق فرص العمل غاية في الأهمية، إذ استوعب هذا القطاع خلال العام ما نسبته ٢٢,٨% من حجم القوى العاملة في فلسطين.

ويشير تقرير البنك الدولي إلى انه قد حدث انخفاض بنسبة ٥ر٦% على مجموع المساحات الجديدة المرخصة لاقامة مشاريع البناء في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال النصف الأول من العام بالمقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧، وقد تمثل هذا الانخفاض في انخفاض تراخيص مشاريع الإنشاءات السكنية بنسبة ٥,٦%، بينما طرأ ارتفاع في عدد تراخيص الإنشاءات غير السكنية (التجارية) بنسبة ١٤%. وتدل هذه البيانات على انخفاض في

مخططات الإنشاءات السكنية الجديدة، وازدياد في المخططات الخاصة بالإنشاءات التجارية.

١٣-٢ القطاع الزراعي:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ١٣% مقابل ١٣,٤% عام ١٩٩٧.

وتعتبر الزراعة على مدى العقود السابقة القطاع الرئيسي في توفير فرص العمل، إذ بلغت نسبة العاملين في قطاع الزراعة قبل الاحتلال حوالي ٥٠%. ولكن خلال فترة الاحتلال تناقصت نسبة العاملين في الزراعة حتى وصلت إلى ١١% خلال العام موضوع التقرير.

وتقدر مساحة الضفة الغربية وقطاع غزة بحوالي ٦٢٤٥ كيلو متر مربع، ما يعادل ٦,٢٤ مليون دونم، وتقدر المساحة المزروعة بحوالي ١,٩٨ مليون دونم، ما نسبته ٣١,٧% من إجمالي المساحة الكلية، إضافة إلى حوالي ١,٩ مليون دونم تستغل كمراعي و ٢٦٠ ألف دونم أراضي حرجية (غابات). وقد تم تقييد المراعي والمناطق الحرجية باعتبارها مناطق عسكرية إسرائيلية ، ولم يتم تسليم سوى ٧% من المناطق الحرجية للسلطة الوطنية.

وفي خطوة تهدف إلى تنمية القطاع الزراعي، أعلنت وزارة الزراعة أنها تدرس حالياً إقامة بنك زراعي مصري فلسطيني مشترك في الضفة الغربية لدعم وإيجاد التمويل اللازم لخطة التنمية الزراعية، حيث يتولى البنك معظم الأعمال المتعلقة بالإنتاج الزراعي لإغناء الثروة الحيوانية والسمكية والداجنة والنهوض بمستوى الفلاح الفلسطيني المالي والفني اقتداءً بما قدمه البنك في قطاع غزة منذ اكثر من عامين.

على صعيد آخر، بلغت قيمة التمويلات التي قدمها البنك في قطاع غزة للإنتاج الزراعي النباتي قصير الأجل مثل توت الأرض، والزهور، والخضراوات، والحمضيات حوالي ٥,٥ مليون دولار، وحوالي ١٢,٧ مليون دولار للإنتاج المتوسط الأجل كإنشاء الحمامات الزراعية،أما التسهيلات للثروة الحيوانية والألبان والتسمين وإنشاء وتطوير الآبار فقد بلغت حوالي ٣٢,٥ مليون دولار. وقد بلغت قيمة القروض التي قدمها البنك منذ بداية عمله في حزيران ١٩٩٦ حوالي ٤٠ مليون دولار.
من ناحية أخرى، تم الانتهاء من تنفيذ مشروع المطاحن الفلسطينية الذي أقيم على مساحة ٢٥ دونم اشتمل على مباني المشروع بالإضافة إلى مستودع

التخزين، وصوامع القمح، وتجهيزات أخرى. وبلغت تكلفة المشروع حوالي ٢٠ مليون دولار استثمر الجزء الأكبر منها في شراء الآلات والماكينات الحديثة ذات الطاقة الإنتاجية المتطورة.

وتصل الطاقة الإنتاجية للمشروع ٢٥٠ طن من الدقيق ومشتقاته، وسوف تتمكن الشركة من سد احتياجات محافظات غزة من الدقيق وذلك من خلال الحفاظ على مخزون استراتيجي لمدة ثلاثة اشهر، وسوف يوظف المشروع ٢٢٥ عاملاً من محافظات غزة.

١٣-٣ القطاع الصناعي:

يعاني قطاع الصناعة في فلسطين من مشاكل تسويقية تتمثل بصغر حجم السوق والمنافسة العالية مع المنتجات الأجنبية التي تدخل فلسطين بطرق غير رسمية والمنافسة العالية مع المنتجات الإسرائيلية والصعوبات التي تفرضها إسرائيل على حركة الأفراد والبضائع. ويساهم قطاع الصناعة بما نسبته ١٠%. من الناتج المحلي الإجمالي .

من ناحية أخرى، شكلت صناعة النسيج ما يعادل ١٩% من إجمالي عدد المنشآت الصناعية و ٣٢% من مجموع العاملين و ٢٤% من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية الفلسطينية، فيما يعمل ٨٥% من المنشآت العاملة في مجالات الصناعة والنسيج والملابس عبر التعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية.
ويساهم قطاع الصناعة في استيعاب ١٥,٩% من إجمالي حجم القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية.

يتم تنفيذ المناطق الصناعية في فلسطين في ظل ظروف صعبة وغير مستقرة، مما يخلق مجالاً كبيراً للمخاطرة ينعكس سلباً على قدرة البرنامج على تحقيق أهدافه، أهمها ضعف المناخ الاستثماري العام في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعدم كفاية التمويل اللازم لإجراء الدراسات وتمويل بناء مرافق خدمات البنية التحتية الخارجية، وتأخر التوصل إلى اتفاق بين السلطة الوطنية وإسرائيل بخصوص المناطق الصناعة الحدودية خاصة فيما يتعلق بحرية انتقال الأفراد والسلع من والى هذه المناطق.

ومن الجدير بالذكر أنه تم مؤخراً وضع التصاميم العملية اللازمة للبدء بتنفيذ مشروع مدينة جنين الصناعية الحدودية، إذ يتمتع الموقع المقترح بكثير من المميزات التي جعلت منه موقعاً استراتيجيا، ومصدر جذب للمستثمرين

الفلسطينيين والعرب والأجانب، إذ يبعد ٤٠كلم عن ميناء حيفا و ٢٠كلم عن معبر الشيخ حسين الأردني و ٤٠كلم عن الحدود السورية و ٧٠كم عن اللبنانية و ٤كلم عن الطريق البري السريع بين حيفا وعمان.
ومن المؤمل أن يوفر المشروع حوالي ٢٠ ألف فرصة عمل.

١٣-٤ قطاع السياحة:
بلغت نسبة مساهمة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢% ويستوعب ما نسبته ١% من مجموع القوى العاملة. وبلغ عدد السياح حوالي مليون سائح خلال العام. وبلغت إيرادات القطاع العائدة إلى الاقتصاد الفلسطيني حوالي ١٥٠ مليون دولار، فيما بلغت الإيرادات الإسرائيلية حوالي ٢,٨ مليار دولار.

بلغ عدد الفنادق العاملة في فلسطين نهاية عام ١٩٩٧ حوالي ٨٥ فندقاً تشمل حوالي ٣٤٢٥ غرفة تضم ٧٤١٩ سريراً و٨٢ قاعة اجتماعات تتسع لحوالي ٩٠٢٥ فرداً. وقد بلغ عدد النزلاء خلال عام ١٩٩٧ حوالي ٢٢٠٨٥٠ فردا، فيما بلغ عدد ليالي المبيت ٦٣٩٣٤٤ شخصاً/ ليلة في جميع الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية.

ويتوقع أن يساهم قانون تشجيع الاستثمار الجديد في تشجيع الاستثمارات في هذا القطاع، إذ يمنح القانون المستثمرين إعفاء من ضريبة الدخل في السنوات الخمس الأولى للمشروع ويمنحهم إعفاء إضافيا للسنوات الثماني اللاحقة قدره ١٠% من ضريبة الدخل إلى جانب الإعفاءات الضريبية الأخرى على أعمال الصيانة وغيرها.

١٤. تنمية الموارد البشرية :
في إطار جهودها لتنمية المواد البشرية نظمت السلطة الوطنية الفلسطينية المؤتمر الدولي للتشغيل في مدينة رام الله بتاريخ ١٩٩٨/٥/١٣ تحت عنوان "نحو استراتيجية وطنية للتشغيل في فلسطين".
وقد جاء المؤتمر الدولي للتشغيل ليلقي الضوء على أهمية بلورة استراتيجية مدروسة تعمل على معالجة المشكلات المتعلقة بالعمالة الفلسطينية.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:
تضمن القانون الذي صادق عليه المجلس التشريعي الفلسطيني خلال العام ستة فصول. يتناول الفصل الأول تعاريف وأحكام عامة والذي يبين بأن جميع المشاريع تتمتع بالإعفاءات والمزايا المنصوص عليها في أحكام هذا القانون

وينطبق ذلك على جميع مجالات الاستثمار باستثناء القطاعات والمجالات التي تحتاج إلى موافقة مسبقة من مجلس الوزراء قبل المباشرة بها.
ويتناول الفصل الرابع حوافز الاستثمار إذ تُمنح المشاريع الاستثمارية التي تقرها الهيئة والحاصلة على التراخيص المطلوبة الحوافز الواردة في القانون وفقا للمادة ٢٣ منه والمتمثلة فيما يلي:

أ- أي استثمار بقيمة مائة ألف دولار إلى أقل من مليون دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) سنوات تبدأ من تاريخ الإنتاج أو مزاولة النشاط ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة ٨ سنوات إضافية.

ب- أي استثمار قيمته من مليون إلى خمسة ملايين دولار يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة ١٢ سنة إضافية.

ج- أي استثمار قيمته خمسة ملايين دولار فما فوق يمنح إعفاء من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، ويخضع لضريبة دخل على الربح بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة ١٦ سنة إضافية.

د- المشاريع الاستثمارية الخاصة نوعيا ورأسماليا والتي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة تمنح إعفاءا من ضريبة الدخل لدى استحقاقها لمدة (٥) سنوات تبدأ من تاريخ بداية الإنتاج أو مزاولة النشاط، وتخضع لضريبة دخل على الربح الصافي بمعدل اسمي قدره ١٠% لمدة ٢٠ سنه إضافية.

ووفقا للمادة (٢٢) من القانون تمنح الموجودات الثابتة للمشاريع الاستثمارية الإعفاءات التالية:

- تعفى من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك.

- تعفى قطع الغيار المستوردة للمشروع من الجمارك والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع عن ١٥% من قيمة الموجودات الثابتة وعلى أن يتم إدخالها أو استعمالها في المشروع خلال مدة تحددها الهيئة من تاريخ بدء الإنتاج أو العمل وبقرار من الهيئة بالموافقة على قوائم قطع الغيار وكمياتها.

- تعفى الموجودات الثابتة اللازمة لتوسيع المشروع أو تطويره أو تحديثه من الجمارك والضرائب إذا ما أدى ذلك إلى زيادة إنتاجيته.

- تعفى من الجمارك والضرائب الزيادة التي تطرأ على قيمة الموجودات الثابتة المستوردة لحساب المشروع إذا كانت الزيادة ناتجة عن ارتفاع أسعار تلك الموجودات في بلد المنشأ أو من ارتفاع أجور الشحن أو تغيير في سعر التحويل.

١٦. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة الفلسطينية خلال العام جهودها لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:
شهد العام انعقاد المؤتمر المصرفي الأول في غزة، والمؤتمر الثاني لرجال الأعمال والمغتربين الفلسطينيين في مدينة نابلس، إضافة إلى المؤتمر الدولي للتشغيل في فلسطين، وندوة حول تجربة البنوك الإسلامية في فلسطين.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في فلسطين:
استضافت دولة فلسطين وفدا اقتصاديا مصريا يرغب في الاستثمار في القطاع المصرفي.

١٦-٣ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
وقعت الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (آفتا) اتفاقا تجاريا مع السلطة الفلسطينية، كما وقعت مصر وفلسطين على اتفاق تعاون تجاري شامل.

١٦-٤ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة:
تم الاتفاق على إنشاء منطقة حرة فلسطينية أردنية، كما تم الانتهاء من أعمال البنية التحتية لمنطقة غزة الصناعية.

(١٤)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة قطر
١٩٩٨

(١٤)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة قطر
١٩٩٨

٠١ مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها في تنفيذ سياساتها المتعلقة بتنويع مصادر الدخل ، وتطوير البنية التحتية للاقتصاد، والاستفادة الكاملة من مواردها الهيدروكربونية التي تعتمد على النفط والغاز والبتروكيماويات، إذ تواصلت الجهود الخاصة بتنمية وتسويق مشاريع الغاز العملاقة مما أدى إلى زيادة صادرات الغاز بصورة كبيرة خلال العام. كما استمرت الجهود الرامية إلى تحرير الاقتصاد وتفعيل دور القطاع الخاص، إذ شهد العام بداية عمليات الاستخصاص للمؤسسات المملوكة للدولة. ومن جانب آخر استمرت الدولة في تنفيذ سياسات ترشيد الإنفاق العام وزيادة مصادر الإيرادات غير النفطية خاصة في ظل الانخفاض الكبير في أسعار النفط، إذ شهد العام فرض رسوم على الخدمات العلاجية للمقيمين والزائرين لترشيد الأنفاق وتنظيم العلاج، إلى جانب رسوم الإقامة والتأشيرات الخاصة بالمقيمين. وبفضل هذه الجهود حقق الاقتصاد الوطني نموا حقيقيا موجبا خلال العام كما حافظ على ثبات الميزانين الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى ثبات معدل التضخم.

وعلى الصعيد السياسي شهد العام تفعيل دور الديموقراطية والمشاركة الشعبية في اتخاذ القرار، إذ بدأت خلال العام الخطوات التنفيذية لانتخابات المجلس البلدي المركزي بالاقتراع الشعبي المباشر. كما أعلن عن تشكيل لجنة لوضع دستور دائم للبلاد يكون من بنوده الأساسية مجلس منتخب عن طريق الاقتراع الشعبي المباشر، بما يؤدي إلى تكريس المشاركة الشعبية كأساس للحكم.

٠٢ الأداء الاقتصادي

شهد أداء الاقتصاد الوطني تطورا هاما خلال العام، إذ تشير التقديرات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ ٣٤,٧ مليار ريال**، محققا بذلك نموا حقيقيا قدره ٢,٥% مقابل ١,٥% عام ١٩٩٧. ويعود التحسن في

---

* يستند هذا التقرير أساسا على البيانات الرسمية الصادرة عن مصرف قطر المركزي، وزارة المالية والاقتصاد والتجارة، الجهاز المصرفي للإحصاء.

** الدولار يعادل ٣,٦٤ ريال قطري كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الأداء الجيد للقطاعات غير النفطية، وخاصة الارتفاع الكبير في صادرات الغاز والمكثفات والبتروكيماويات.

ومن جهة أخرى تشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن نسبة مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت خلال العام، إذ بلغت ٣٥,٢% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٣٨,٧% عام ١٩٩٧.

٠٣ الأوضاع المالية:

أصدر أمير دولة قطر قراراً باعتماد الميزانية العامة للسنة المالية ٩٧-١٩٩٨ التي بدأ العمل بها في مطلع نيسان/ إبريل ١٩٩٧.

وقد بلغت تقديرات الإيرادات العامة للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ حوالي ١٣,٤ مليار ريال بزيادة نسبتها ٢٠% عن العام المالي السابق، وقدرت النفقات العامة بحوالي ١٦,٤ مليار ريال مقارنة مع حوالي ١٤ مليار ريال في عام ١٩٩٧/٩٦ بزيادة نسبتها ١٧,٢٩% ، وبالتالي يكون العجز المقدر في حدود ٣ مليار ريال وهو في مستوى العجز المقدر للسنة المالية السابقة. وقد تم تخصيص ١,٢ مليار ريال في الميزانية الجديدة لمشروعات الخدمات العامة والبنية الأساسية وحوالي ١,١ مليار ريال للأنشطة الاقتصادية، وبلغت نسبة العجز في الميزانية العامة خلال العام حوالي ٨,٦% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٨% عام ١٩٩٧.

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغ عرض النقد بمفهومه الضيق (ع١) في نهاية شهر آذار/مارس من العام حوالي ٤،٤ مليار ريال مقابل ٤ مليار ريال للفترة ذاتها من عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ١٠%. أما عرض النقد بمفهومه الواسع (ع٢) فقد بلغ حوالي ٢٢,٥ مليار ريال في نهاية شهر مارس من العام مقابل ٢٤,٧ مليار ريال في الفترة ذاتها عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ١٠,٨%.

وبلغ إجمالي موجودات البنوك التجارية حوالي ٣٨,٣ مليار ريال في نهاية مارس من العام مقابل ٣٣,٨ مليار ريال خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٣,٣%. أما الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي فقد ارتفعت إلى ١٠,٨ مليار ريال خلال الفترة المذكورة مقابل ١٠,٦ مليار في ذات الفترة من عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١,٩%. وفيما يتعلق بالموجودات الأجنبية لدى مصرف قطر المركزي فقد بلغت حوالي ٣,٣٤ مليار ريال خلال الفترة المذكورة من العام مقابل ٣,٠٣ مليار ريال خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ١٠,٤%.

ومن جهة أخرى واصل مصرف قطر المركزي سياسة تحرير الفائدة التي بدأها عام ١٩٩٥، بالسماح للبنوك بحرية احتساب الفائدة على القروض بدون حد أعلى. وقد تراوحت أسعار الفائدة على الودائع خلال العام بين ٥,٧٥% و٦,٧٥% وهي الأسعار ذاتها التي كانت سائدة خلال عام ١٩٩٧. كما استقر معدل التضخم خلال العام عند مستواه عام ١٩٩٧ البالغ حوالي ٢,٨%.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

يرتبط الريال القطري رسميا بوحدة حقوق السحب الخاصة بعلاقة ثابتة قدرها ٤,٧٦ ريال لكل وحدة سحب خاصة، مع وجود هامش يتحرك فيه سعر الريال يساوي ٧,٢٥%. ومع ارتباط الريال رسميا بحقوق السحب الخاصة فإنه يرتبط عمليا مع الدولار بعلاقة ثابتة منذ منتصف عام ١٩٨٠ بواقع ٣,٦٤ ريال لكل دولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

وفقا للقرار رقم (١٤) الصادر في ١٩٩٥/٧/٣ تم رسميا افتتاح سوق الدوحة للأوراق المالية في شهر مايو ١٩٩٧ بعد استكمال الإجراءات التنفيذية واللوائح المنظمة لعمل السوق. ويقتصر التعامل في هذا السوق على اسهم وسندات شركات المساهمة القطرية والسندات والآذنات التي تصدرها الحكومة أو إحدى هيئاتها، أو أية أوراق مالية يتم الترخيص بتداولها.

بلغ عدد الشركات التي يتم تداول أسهمها في السوق ٢٠ شركة، ست منها في قطاع البنوك، ثلاث في قطاع التأمين، ثماني في قطاع الخدمات، وثلاث في قطاع الصناعة. وارتفع رأسمالها خلال العام إلى اكثر من ١٢ مليار ريال مقابل ٦ مليار ريال عند افتتاح السوق في مايو ١٩٩٧. كما ارتفعت قيمة الأسهم المتداولة لتصل إلى أكثر من ٤٨٢ مليون ريال مقابل ٣٢٣ مليون ريال عند الافتتاح. وارتفع عدد الأسهم إلى أكثر من مليوني سهم مقابل مليون ونصف سهم عند الافتتاح.

ويجري حاليا إنجاز المرحلة الثانية من تطوير السوق، والتي تشتمل على التسجيل المركزي والتداول الإلكتروني للأسهم، إلى جانب استكمال القوانين وهيكل السوق بما يتيح تنفيذ السياسة المستقبلية للسوق والتي تهدف إلى ربط السوق بعدد من أسواق المال العربية إلى جانب إتاحة مشاركة المستثمرين غير القطريين فيه.

٠٧ التجارة الخارجية:

بلغت الصادرات خلال العام حوالي ١٩,٦ مليار ريال مقابل ١٦,٩ مليار ريال عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٦%. وتعزى هذه الزيادة في الصادرات إلى الزيادة في صادرات الغاز والمكثفات والأسمدة الكيماوية. أما الواردات فقد قدرت بحوالي ١٦,٢ مليار ريال مقابل ١٤,٦ مليار ريال عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١١%، وتتعلق أساسا بواردات الماكينات والآلات ومعدات النقل، والسلع المصنعة، والأغذية والحيوانات الحية.

وقد حقق الميزان التجاري فائضا قدره ٣,٤ مليار ريال مقابل فائض قدره ٢,٣ مليار ريال عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٤٧,٨%.

ومن جهة أخرى بلغ فائض الميزان التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩,٨% مقابل٦,٨% عام ١٩٩٧.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي فلا تزال الدول التقليدية مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية واليابان تتصدر قائمة الدول المصدرة إلى دولة قطر.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

تشير المعلومات المتوافرة إلى أن الصادرات القطرية إلى الدول العربية قد شهدت زيادة خلال العام خاصة صادرات السلع المصنعة التي تأتي صادرات الحديد في مقدمتها. وفيما يتعلق بترتيب الدول العربية تأتي الإمارات العربية المتحدة في المرتبة الأولى من حيث الدول العربية المستوردة من قطر، تليها المملكة العربية السعودية فسلطنة عمان. ويلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الدول الخليجية تمثل النسبة الأعلى من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية حيث قدر أن حوالي ٩٠% من الصادرات تصدر إلى الدول الخليجية.

٠٩ ميزان الحساب الجاري

تشير البيانات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري قد سجل عجزا خلال العام مماثلا لما تم تسجيله عام ١٩٩٧، إذ بلغ عجزه حوالي ٢.٠٢ مليار دولار، وذلك رغم انخفاض أسعار النفط، إذ أن زيادة صادرات الغاز والمكثفات والأسمدة قد عوضت النقص الناجم عن ذلك الانخفاض، مما انعكس إيجابا على الميزان التجاري وبالتالي على الحساب الجاري.

ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الحساب الجاري من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢١,٢% مقابل ٢١,٧% عام ١٩٩٧.

١٠. الديون الخارجية:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي الديون الخارجية قد بلغ حوالي ٩٠٦,٥٦ مليون دولار مقابل ٨٢٤,٢ مليون دولار عام ١٩٩٧. ويتركز معظم هذه الديون حول إنشاء مشروعات جديدة، إذ أن حوالي ٧٥% من إجمالي الديون الخارجية يتعلق بإنشاء مشروعات جديدة لتطوير النفط والغاز والأسمدة والبتروكيماويات، والملاحظ أن هذه القروض لا تتمتع بضمانات حكومية مباشرة بل تنفذ بضمان المشروع ذاته، غير أن معظمها تتم بواسطة شركات مملوكة للدولة بحصة الأغلبية.

١١. الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٢. الاستثمارات العربية الوافدة:
بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٦,٧ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٥٩١,٣ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣. القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣- ١ قطاع النفط والغاز:
واصلت الحكومة تطبيق سياستها الرامية إلى زيادة الإنتاج والاحتياطي من النفط الذي قدر بحوالي ٣,٧ مليار برميل. وقد شهد العام انتهاء المرحلة الرابعة من تطوير حقل الشاهين البحري الذي يعتبر من أكبر الحقول البحرية في العالم، إذ وصل عدد الآبار المنتجة إلى حوالي ٣٨ بئرا خلاف آبار الحقن. كما يجري العمل في تطوير القطاع الجنوبي من حقل العد الشرقي بعد اكتمال تطوير القطاع الشمالي الذي يصل الإنتاج منه حاليا حوالي ١٢١ ألف برميل يوميا، بزيادة ٤٠٠% عن حجم الإنتاج عند بداية العمل في تطوير الحقل في يناير ١٩٩٥. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن هذا التطوير في حقول النفط أدى إلى ارتفاع الإنتاج إلى حوالي ٧٠٠ ألف برميل يوميا، ومن المتوقع أن يرتفع إلى حوالي ٨٠٠ ألف برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٠.

كذلك استمرت الجهود الرامية إلى تطوير الغاز، الذي تقدر احتياطاته المؤكدة بحوالي ٣٨٠ ألف مليار قدم مكعب، ويضع دولة قطر في المرتبة الثالثة عالميا من حيث الاحتياطي بعد روسيا وإيران. وتخطط قطر لتكون من اكبر

المصدرين للغاز في العالم، ومن اجل هذا الهدف أكملت العمل في ميناء راس لفان الذي يعتبر اكبر ميناء لتصدير الغاز الطبيعي في العالم. كما تم إبرام عقود طويلة الأجل يتم بموجبها تصدير ما يقارب ٢٠ مليون طن من الغاز. فإلى جانب الاتفاق السابق بتصدير ستة ملايين طن من الغاز إلى اليابان و٤,٨ مليون طن إلى كوريا، شهد العام توقيع اتفاق مع شركة "بترونت" الهندية لتصدير ٦,٥ مليون طن إلى الهند، إلى جانب اتفاقيات لتصدير الغاز إلى كل من إسبانيا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتضمن الخطة الخمسية لتطوير النفط والغاز استثمار حوالي ٤٣ مليار ريال من بينها مساهمة الشركات، إذ سيخصص ٤٤% منها في قطاع النفط، والبقية توزع على باقي القطاعات وهي البتروكيماويات والتكرير وغاز الشمال والغاز المحلي.

١٣ -٢ قطاع الصناعة:

شهد العام تنفيذ توسعات كبيرة في الطاقات الإنتاجية القائمة إلى جانب إضافة طاقات إنتاجية جديدة إلى هذا القطاع. يشمل القطاع عددا من الصناعات الكبرى مثل صناعة البتروكيماويات، وصناعة الأسمدة، وصناعة الحديد والصلب، وصناعة تكرير البترول وتسييل الغاز، وصناعة الأسمنت، إلى جانب صناعة الدقيق والمنظفات والأصباغ والصناعات الغذائية المتنوعة وغيرها من الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

تم خلال العام افتتاح مصنع الأسمنت الجديد الذي بدأ تنفيذه في عام ١٩٩٥ بطاقة إنتاجية تصل إلى ٦٤٠ ألف طن من الكلنكر و٦٧٠ ألف طن من الأسمنت العادي والمقاوم، وبذلك تصل الطاقة الإنتاجية لشركة قطر الوطنية للأسمنت إلى اكثر من مليون طن سنويا، مما يمكن من تغطية احتياجات السوق المحلي من الأسمنت وفتح إمكانيات التصدير مستقبلا.

كما شهد العام التوقيع على قرض بقيمة ٤٧٥ مليون دولار لتمويل مشروع "شركة قطر للفينيل" الذي يهدف إلى إنتاج ١٧٥ ألف طن من مادة كلوريد الايثيلين و٢٣٠ ألف طن من مادة (في.سي.ام) إلى جانب ٢٩٠ ألف طن من مادة الصودا الكاوية. كما تم التوقيع على خطاب نوايا لإقامة مصنع لإنتاج "الحديد الإسفنجي المقولب" بطاقة مليوني طن سنويا.

وفي مجال التكرير تم التوقيع على عقد لتوسيع مصفاة شركة البترول الوطنية للتوزيع (نودكو) الذي يتوقع أن يستغرق ثلاث سنوات، وسيؤدي إلى رفع الطاقة الأولية من ٦٠ ألف برميل يوميا إلى ١٣٧ ألف برميل. وتتضمن

التوسعة إنشاء وحدة تكسير بالعامل المساعد لتحويل زيت الوقود المنتج حاليا إلى مشتقات خفيفة ذات مردود مالي أعلى. كما تتضمن مصفاة لتكرير المكثفات المنتجة من المرحلة الأولى من حقل غاز الشمال بطاقة ٢٧ ألف برميل يوميا لإنتاج الغازولين الخالي من الرصاص ووقود الطائرات والديزل وإنشاء وحدة لتكرير مكثفات الغاز. أما في مجال البتروكيماويات، وبعد الانتهاء من أعمال التوسعة المتعلقة برفع الطاقة الإنتاجية من الامونيا واليوريا، أنهت شركة قطر للأسمدة الكيماوية (قافكو) الدراسة الخاصة بإقامة وحدة الإنتاج الرابعة والتي تهدف إلى زيادة الطاقة الإنتاجية لليوريا من مليون و٧١٦ ألف إلى مليونين و٢٨٧ ألف طن، ومن مليون و٣٨٠ ألف طن امونيا إلى مليون و٨٤٩ ألف طن سنويا.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

تواصلت الجهود الرامية إلى تطوير وتنمية الموارد البشرية. فقد شهد العام بدء العمل في "معهد قطر للتنمية الإدارية" الذي تم إنشاؤه عام ١٩٩٧، إذ عمل المعهد على تنفيذ مجموعة من الدورات التدريبية التي هدفت إلى تطوير وتأهيل الكوادر الوطنية. هذا إلى جانب التطوير المستمر للبرامج التي تقدمها الجامعة والكليات والمعاهد المتخصصة الأخرى. كما صدر القانون رقم١٤ لسنة ١٩٩٨ بشأن إنشاء كلية قطر التقنية بهدف إعداد الكوادر الفنية المدربة تدريبا علميا وعمليا في التخصصات التي تفي باحتياجات المجتمع القطري وسوق العمل.

ومن جانب آخر عملت الحكومة على تصحيح أوضاع العمالة الأجنبية غير القانونية مما نتج عنه مغادرة أعداد كبيرة من العمالة الأجنبية إلى جانب تقنين وضع العمالة المتبقية.

١٥. التطورات التشريعية:

في ٤ يونيو من العام موضوع التقرير صدر القانون رقم (٩) لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات التجارية الصادر بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٨١، والذي أوضح شروط الاكتتاب في اسهم الشركات، والزم المؤسسين للشركات بأن يكتتبوا باسهم لا تقل عن ٢٠% ولا تزيد عن ٤٥% من رأسمال الشركة، وان يودعوا المبلغ المعادل للنسبة المطلوبة في حساب الشركة بالبنك، أن يقدموا ما يثبت ذلك قبل الدعوة للاكتتاب، على أن يقسم راس مال الشركة إلى اسهم متساوية تكون القيمة الاسمية لكل منها عشرة ريالات.

كما صدر في ٢٥ نوفمبر من العام تشريع يقضي بتحويل "المؤسسة العامة القطرية للاتصالات السلكية واللاسلكية" إلى شركة مساهمة قطرية تسمى " شركة اتصالات قطر (كيوتل)". وأتاح القانون للحكومة طرح ٤٥% من اسهم الشركة للبيع عن طريق الاكتتاب، وأتاح للقطريين وغير القطريين حق شراء وتملك وبيع اسهم الشركة.

وقد جاءت هذه القوانين في إطار برنامج التخصيص الذي اهتمت به الحكومة خلال هذا العام باعتباره هدفا استراتيجيا لتحقيق النمو الاقتصادي واستخدام الإيرادات في تمويل مشاريع صناعية واستثمارية جديدة. وكانت الحكومة قد خطت الخطوة الأولى في هذا البرنامج عندما نقلت مهام تشغيل وصيانة محطات توليد الطاقة وتحلية المياه إلى شركة مساهمة عامة سميت " شركة الكهرباء والمياه القطرية"، ووقعت اتفاقا لشراء الإنتاج منها. وتمتلك الحكومة ٤٣% من رأسمال هذه الشركة فيما يمتلك مستثمرون قطريون الحصة الباقية.

ومن ناحية أخرى تجري دراسة استكمال القوانين وهيكل سوق الدوحة للأوراق المالية تمهيدا لمشاركة غير القطريين في التداول في السوق. كما تجري دراسة لتعديل قانون الشركات الحالي بما يسمح للشركات الأجنبية بامتلاك حصة تزيد على ٤٩% من أي مشروع قطري.

١٦. الجهود الترويجية:

شهد العام مواصلة الجهود الترويجية الخاصة بتسويق الغاز وفتح أسواق جديدة له لتصبح قطر مصدرا كبيرا للغاز، مما نتج عن هذه الجهود توقيع عدة اتفاقيات لتصدير الغاز إلى الأسواق الأوربية والأمريكية إلى جانب الأسواق الآسيوية. ومن جانب آخر واصلت الحكومة جهودها الترويجية التالية:

١٦ – ١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض ترويج:

عقدت بالدوحة خلال العام عدة مؤتمرات وندوات ومعارض، كان منها على سبيل المثال: معرض قطر للمال والاستثمار ١٩٩٨ الذي تزامن مع مؤتمر المصارف الخليجية الرابع؛ اجتماع الدورة الثامنة عشر لمجلس اتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية؛ ندوة حول آثار انضمام دولة قطر إلى منظمة التجارة العالمية؛ المؤتمر الفني الحادي عشر للاتحاد العربي للأسمدة بمشاركة أكثر من ٢٧ دولة عربية وأجنبية وخبراء من أكبر الشركات العالمية المتخصصة في صناعة الامونيا والأسمدة النيتروجينية؛ المنتدى الثاني لشركات الاستثمار الخليجية؛ هذا إلى جانب إقامة مجموعة من المعارض منها معرض قطر الثاني للغاز.

١٦ – ٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود ترغب في الاستثمار في الدولة:

استمر النشاط الذي يهدف إلى تسويق الغاز والتعريف بإمكانيات الاستثمار فيه حيث تمت عدة زيارات شملت الهند وغيرها، إلى جانب المشاركة في معرض ومؤتمر "غازتك ٩٨" بدبي ومؤتمر الغاز الذي عقد في مدينة "بيرث" باستراليا. ومن جهة أخرى زار وفد فني من بنك قطر للتنمية الصناعية بلجيكا للتباحث مع عدد من الشركات الصناعية ومالكي التكنولوجيا للدخول في مشاريع مشتركة مع القطاع الخاص على أساس المشاركة في رأس المال ونقل التقنية والإدارة الفنية والتسويقية للمشروعات التي يتم اختيارها. كما قام وفد فني من البنك أيضا بزيارة إلى ألمانيا لمناقشة النواحي الفنية المتعلقة بمشروع إقامة "الشركة القطرية للمستلزمات الطبية" التي يقوم البنك بتسويقها والترويج لها .

١٦ – ٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار المتاحة:

في ندوة خاصة بالترويج لمشروعات الاستثمارية، قام بنك قطر للتنمية الصناعية بطرح حوالي ١٥ فرصة استثمارية بقيمة تزيد عن ١٠٠ مليون ريال.

١٦– ٤ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة:

بعد اكتمال العمل في منطقة راس لفان الصناعية، بدأت وزارة النفط والصناعة العمل في تخصيص قطعة أرض في حدود تسعة ملايين متر مربع لتكون منطقة صناعية جديدة بالدوحة تخصص للصناعات المتوسطة، وتتوافر فيها خدمات الغاز والكهرباء والماء والطرق وخلافه من الخدمات الضرورية للمناطق الصناعية.

(١٥)

تقرير مناخ الاستثمار
في
دولة الكويت
١٩٩٨

(١٥)
تقرير
مناخ الاستثمار في دولة الكويت
١٩٩٨

١. مقدمة*:

اتسم عام ١٩٩٨ بتباطؤ وتيرة النشاط الاقتصادي المحلي نتيجة لاستمرار التراجع في أسعار النفط العالمية، فقد انخفض متوسط سعر النفط من ١٨ دولار للبرميل في عام ١٩٩٧ إلى اقل من ١٠ دولارات خلال العام. ولمواجهة هذه الظروف واصلت الحكومة جهودها لوضع برنامج زمني يهدف إلى تقليص العجز في الميزانية العامة للدولة على المدى القصير، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والمصروفات في المدى المتوسط، وإعادة بناء الاحتياطيات في المدى الطويل. وتحقيقا لهذه الأهداف تواصلت الجهود لمعالجة الاختلالات في هيكلة الاقتصاد الوطني المتمثلة في اختلال قاعدة الإنتاج والموارد، واختلال العلاقة بين القطاعين العام والخاص، واختلال هيكل الموارد المالية، واختلال بنية سوق العمل. وقد أعدت الحكومة ما عرف بوثيقة الإصلاح المالي والاقتصادي تتضمن حزمة من الإجراءات الهادفة، على المدى القصير، إلى تنمية الإيرادات العامة غير النفطية وضبط وترشيد الإنفاق. كما شهد العام تطورات هامة في المعاملات الخارجية والمصرفية**

ومن جهة أخرى شهد العام إحالة مشروع قانون الاستثمار الأجنبي إلى مجلس الأمة، والتوجه الحكومي نحو فتح حقول النفط الشمالية أمام الشركات الأجنبية في إطار اتفاقات خدمات تشغيل تعتمد على الحوافز النقدية.

على الصعيد السياسي تواصلت جهود الحكومة لتمتين علاقتها مع الدول الشقيقة والصديقة، فيما ساد المنطقة خلال العام أجواء توتر وعدم استقرار سياسي وأمني نتيجة لتصاعد المواجهة بين العراق والأمم المتحدة وصلت مرحلة الصدام العسكري، كما شهد العام إجراء تعديل وزاري.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة المالية، بنك الكويت المركزي، الهيئة العامة للاستثمار.

** الدينار الكويتي يعادل ٣,٣٢ دولار كما في ١٩٩٨/٢١/٣١.

٠٢ الأداء الاقتصادي:
بلغ الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٩,٢ مليار دينار مقابل ٩,٣ مليار دينار عام ١٩٩٧. وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال العام نموا سالبا قدره (١%) مقابل نمو موجب قدره ٢,٥% عام ١٩٩٧.

ويعزى هذا التراجع في النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي إلى تدهور أسعار النفط العالمية الذي استمر منذ نهاية عام ١٩٩٧ وخلال عام ١٩٩٨ مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية (التي تشكل حوالي ٧٤% من إجمالي الإيرادات) من حوالي ١٣,٤٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٩,٢٩ مليار دولار بنهاية العام. وبذلك يكون القطاع النفطي قد سجل معدل نمو سالب قدره (٣١%)، فيما حققت القطاعات غير النفطية معدلات نمو تراوحت بين ٥% و ٦,٥%.

٠٣ الأوضاع المالية:
بلغت الإيرادات خلال العام المالي ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٣,٦١ مليار دينار، فيما بلغت المصروفات حوالي ٣,٩٨ مليار دينار. وبذلك يكون ميزان المالية العامة قد سجل عجزا قدره ٠,٣٧ مليار دينار خلال العام مقابل فائض قدره ٠,٥٠٢ مليار دينار عام ١٩٩٧. وعليه تكون نسبة عجز الميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت خلال العام حوالي ٤% مقابل فائض نسبته ٥,٤% عام ١٩٩٧.

من جهة أخرى بلغ حجم الدين العام في نهاية العام حوالي ٤,٣٦ مليار دينار. ويشتمل هذا الدين على مكونين رئيسين هما سندات واذونات الخزينة وبلغ رصيدها في نهاية العام حوالي ٢,٠٣ مليار دينار والثاني سندات المديونيات الصعبة برصيد ٢,٣ مليار دينار.

وكانت الحكومة قد أجرت تعديلا في قانون المديونيات الصعبة في تموز/يوليو من العام تم بموجبه تأجيل سداد القسط الرابع لمدة عام كامل ودمجه مع القسط الخامس ومن ثم تجزئته إلى ثلاثة أقساط متساوية بحيث يتم تسديدها كل ستة اشهر حتى أيلول/سبتمبر من عام ٢٠٠٠.

٠٤ الأوضاع النقدية:
واصلت السلطات النقدية تطبيق السياسات النقدية غير التوسعية وسياسة ضبط التسهيلات الائتمانية المقدمة من قبل البنوك المحلية وشركات الاستثمار. وفي هذا السياق ما زال قرار منع البنوك وشركات الاستثمار من تقديم تسهيلات

القروض لتمويل عمليات المتاجرة في الأسهم بسوق الأوراق المالية ساريا حتى نهاية العام.

سجل عرض النقد بمفهومه الواسع انخفاضا طفيفا في نهاية العام، إذ تراجع من حوالي ٧,٦٤ مليار دينار نهاية عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٧,٥٧ مليار دينار بنهاية العام، مسجلا بذلك انخفاضا قدره ٠,٩%. وبلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ٣%.

ظل إجمالي موجودات البنك المركزي عند المستوى ذاته عام ١٩٩٧ إذ بلغ حوالي ١,١ مليار دينار.

أما فيما يتعلق بنشاط البنوك المحلية فقد سجل إجمالي الودائع تراجعا طفيفا من حوالي ٧,٦١ مليار دينار نهاية عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٧,٤٦ مليار دينار نهاية العام بانخفاض قدره ٢%. وتشكل ودائع القطاع الخاص حوالي ٩٦,٦% من إجمالي الودائع أي ما قيمته ٧,٢١ مليار دينار منها ٦,١٧ مليار دينار ودائع بالعملة المحلية وحوالي ١,٠٤ مليار دينار ودائع بالعملات الأجنبية .

من جهة أخرى سجلت التسهيلات الائتمانية زيادة نسبتها ١١% خلال العام مرتفعة من حوالي ٤,٣٢ مليار دينار نهاية عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٤,٨ مليار دينار نهاية العام.

٥. سياسة سعر الصرف:

تأثر سعر صرف الدينار بتقلبات سعر صرف الدولار صعودا وهبوطا خلال العام بالرغم من سياسة البنك المركزي المعلنة والقاضية بربط الدينار بسلة من العملات الرئيسية. وقد بلغ متوسط سعر الصرف خلال العام حوالي ٣,٣٢ دولار مقابل الدينار.

٦. سوق الأوراق المالية:

سجل سوق الأوراق المالية تراجعا حادا خلال العام إذ انخفض المؤشر العام للسوق انخفاضا كبيرا بلغت نسبته ٤٠,٣% عما كان عليه عام ١٩٩٧، فقد تراجع من ٢٦٥١,٨ نقطة نهاية عام ١٩٩٧ إلى ١٥٨٢,٧ نقطة نهاية العام. وتعزى أسباب هذا التراجع إلى عدد من العوامل الاقتصادية والسياسية محليا وإقليميا وعالميا. على المستوى الاقتصادي فقد تضافرت عدة أسباب لتراجع الأداء منها تدهور أسعار النفط العالمية، والأزمات الاقتصادية التي عصفت

ببعض مناطق العالم، وانخفاض أرباح الشركات المحلية، إضافة إلى تأثير قرار إيقاف التعامل بأدوات الهامش.
أما على الصعيد السياسي كان لأجواء التوتر بين العراق والأمم المتحدة تداعياتها الواضحة على أداء السوق.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق (٧٨) شركة منها (١٦) شركة في قطاع الاستثمار، و(١٦) شركة في قطاع الصناعة، و(١١) شركة في قطاع الفنادق، و(١٠) شركات في قطاع العقار، و(٨) شركات في قطاع البنوك، و(٤) شركات في قطاع التأمين، و(٤) شركات في قطاع الأغذية، بالإضافة إلى (٩) شركات غير كويتية موزعة على القطاعات المختلفة. وقد بلغت القيمة السوقية لهذه الشركات مجتمعة خلال العام حوالي ٥,٧٦ مليار دينار، مسجلة انخفاضا نسبته ٣٤.٩% عن مثيلتها عام ١٩٩٧ والتي بلغت حوالي ٨,٨٤ مليار دينار.

بلغت كمية الأسهم المتداولة خلال العام حوالي ١٣,٧٩ مليار سهم مقابل ٣٣,٩٦ مليار سهم عام ١٩٩٧، بنسبة انخفاض قدرها ٥٩,٤%. وقد توزعت الأسهم المتداولة خلال العام على ٣٤٧٣٣٨ صفقة بقيمة نقدية إجمالية قدرها ٣,٣٢ مليار دينار مقابل ١٠,٥ مليار دينار عام ١٩٩٧.

أما على المستوى القطاعي فقد تفاوت أداء الشركات حسب مؤشرات الأداء الرئيسية الثلاثة: عدد الأسهم المتداولة، قيمتها وعدد الصفقات. على صعيد الأسهم المتداولة تصدر قطاع الشركات غير الكويتية كافة القطاعات الاخرى إذ استحوذ على ما نسبته ٢٩,٣% في إجمالي عدد الأسهم المتداولة، تلاه قطاع الشركات الاستثمارية بما نسبته ٢١,٨%، فقطاع الشركات العقارية بحوالي ١٧,٣% من إجمالي عدد الأسهم المتداولة. أما على صعيد قيمة الأسهم المتداولة فقد جاء قطاع الشركات الاستثمارية في المرتبة الأولى بنسبة ٢١,٦%، تلاه في المرتبتين الثانية والثالثة قطاع الشركات غير الكويتية وقطاع شركات الخدمات بحوالي ١٦,٠% و ١٥,٩% من إجمالي قيمة الأسهم المتداولة على التوالي، أما فيما يتعلق بعدد الصفقات فقد تصدر قطاع الشركات الاستثمارية كافة القطاعات بما نسبته ٢٢,٧% من إجمالي عدد الصفقات، جاء بعده قطاع الشركات غير الكويتية فقطاع الشركات العقارية بما نسبته ١٨,٥% على التوالي.

وفي خطوة تعتبر الأولى من نوعها في الأسواق العربية تم تطبيق "نظام البيع والشراء بالأجل" في سوق الأوراق المالية. وقد تم تطبيق هذا النظام على مدد

تتراوح بين شهر وثلاثة اشهر وستة اشهر وتسعة اشهر وسنة واحدة، فيما تقوم السوق بتوفير كافة الضمانات للبيع والشراء من خلال نظام المقاصة.
من جهة أخرى شهد العام ربط بورصتي الكويت والبحرين تطبيقا لاتفاقية تداول اسهم الشركات العامة المسجلة في البورصتين.

٠٧ التجارة الخارجية:
تفيد البيانات المتوافرة أن جملة الصادرات خلال العام بلغت حوالي ٩,٩ مليار دولار مقابل ١٤,٣ مليار دولار خلال عام ١٩٩٧. وبذلك تكون الصادرات قد سجلت انخفاضا حادا بلغت نسبته حوالي ٣١%. ويعزى هذا التراجع في الصادرات إلى تراجع الصادرات النفطية التي تشكل حوالي ٩٠% من إجمالي الصادرات. من جهة ثانية بلغت جملة الواردات حوالي ٨,٣ مليار دولار مقابل حوالي ٨,١ مليار دولار عام ١٩٩٧، بنسبة زيادة طفيفة قدرها ٢,٥%. وبذلك يكون الميزان التجاري قد حقق فائضا -وللعام السادس على التوالي- بمقدار ١,٦ مليار دولار بما نسبته ٥,٣% من الناتج المحلي الإجمالي .

على صعيد التوزيع الجغرافي لتجارة الكويت الخارجية وشركائها التجاريين احتلت الولايات المتحدة الأمريكية المرتبة الأولى في قائمة الدول المستوردة من الكويت بما نسبته ٢١,٣% من إجمالي الصادرات، تلتها كل من مجموعة الدول الآسيوية ودول الاتحاد الاوروبي بنسبة ١٦,٥% و ١٥,١% على التوالي. أما الدول العربية فان نسبتها من اجمالي الصادرات لم تتعد ٢,٨% خلال العام.

أما فيما يتعلق بالواردات فان قائمة الدول المصدرة للكويت جاءت على النحو التالي: دول الاتحاد الاوروبي بنسبة ٤٤% من إجمالي الواردات، تليها مجموعة الدول الآسيوية بنسبة ٢٨,٦%، فالولايات المتحدة الأمريكية بحوالي ٢٤%، ثم الدول العربية بما نسبته ٢,١%.

أما فيما يتعلق بهيكل التركيب السلعي للصادارت والواردات الكويتية فان صادرات النفط الخام تشكل ما نسبته ٩٢% من إجمالي الصادرات. على صعيد الواردات تشكل السلع الاستهلاكية ما نسبته ٤٤% من الواردات تليها مجموعة السلع الوسيطة بنسبة ٣٩%.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
يشكل التبادل التجاري بين الكويت والدول العربية نسبة ضئيلة من إجمالي تجارة الكويت الخارجية. ففي جانب الصادرات بلغت الصادرات الكويتية إلى

الدول العربية خلال العام حوالي ٢٧٨ مليون دولار، ما نسبته ٢,٨% من إجمالي الصادرات. وتبلغ نسبته دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية حوالي ٧٧,٣%.

أما فيما يتعلق بالدول العربية المستوردة من الكويت فان المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأولى بنسبة قدرها ٥١%، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة بنسبة ١٩%، والبحرين بنسبة ٩%، ثم سوريا بحوالي ٨%.

وتشكل المنتجات النفطية والبتروكيماوية والمنتجات الورقية أهم السلع المصدرة إلى الدول العربية بما نسبته ٨٥% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري حقق فائضا خلال العام قدره ٣,١ مليار دينار، بما نسبته ١٠% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل فائض قدره ٣,٨ مليار دينار عام ١٩٩٧ بما نسبته ١٥,٤%. ويعزى الانخفاض في فائض الحساب الجاري إلى تراجع الفائض في الميزان التجاري خلال العام.

٠١٠ الديون الخارجية:

لجأت الحكومة في بداية التسعينات إلى الاستدانة من الخارج فيما عرف بالقرض الدولي العملاق (حوالي ٥,٥ مليار دولار) – إلا انه تم تسديد الدفعة الأخيرة من هذا القرض في كانون أول/ ديسمبر من عام ١٩٩٦.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٧٨,٨ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١٩٩٢ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع النفط والغاز:

يعتبر قطاع النفط والغاز الدعامة الأساسية للاقتصاد الوطني إذ تشكل الإيرادات النفطية ٣٧,٧% من الناتج المحلي الإجمالي وحوالي ٩٠% من حصيلة الصادرات السلعية و٧٤% من إجمالي الإيرادات العامة للدولة.

وقد بلغت الإيرادات النفطية خلال العام حوالي ٩,٢٩ مليار دولار مقابل ١٣,٤٧ مليار دولار في عام ١٩٩٧. ويعزى هذا الانخفاض في الإيرادات النفطية إلى تراجع أسعار النفط العالمية خلال العام إذ بلغ متوسط سعر برميل النفط حوالي ١٠ دولار، فيما كان سعره في عام ١٩٩٧ حوالي ١٨ دولار مما يعني أن الأسعار فقدت حوالي ٤٥% من قيمتها خلال العام.

يقدر الاحتياطي المؤكد من النفط الخام بحوالي ٩٦,٥ مليار برميل بما نسبته ١٠% من إجمالي الاحتياطات العالمية المؤكدة. ومن المتوقع أن تستمر هذه الاحتياطيات اكثر من ١٠٠ عام بمستويات الإنتاج الحالية. وقد بلغت حصة الكويت من الإنتاج النفطي وفقا لنظام الحصص المقررة من قبل منظمة الأقطار المصدرة للبترول حوالي ١,٩٨ مليون برميل يوميا.

تقدر احتياطيات الكويت من الغاز الطبيعي بحوالي ٥٢,٤ تريليون قدم مكعب وتمثل ما نسبته ١,١% من الاحتياطي العالمي المؤكد. ويوجد معظم احتياطيات الكويت من الغاز في صورة غاز مصاحب. من جهة أخرى تبلغ طاقة التكرير المحلية حوالي ٨٩٥ ألف برميل بما يعادل حوالي ٤٣% من الإنتاج.

ومن المتوقع أن يشهد قطاع النفط والغاز توجها جديا نحو استقطاب شركات أجنبية للاستثمار في بعض مراحل صناعة النفط والغاز في المستقبل المنظور في إطار خطة طويلة الأجل لرفع الطاقة الإنتاجية إلى ٣,٥ مليون برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٥ بالتركيز على استغلال الآبار الشمالية.

١٣-٢ قطاع الصناعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ١٢%، ويتميز القطاع الصناعي التحويلي بصغر حجم المؤسسات الصناعية، إذ تشكل هذه المؤسسات حوالي ٨٥% من قطاع الصناعة التحويلية، ويعد هذا القطاع مجالا خصبا للقطاع الخاص للإسهام

بحصة اكبر في الناتج المحلي الإجمالي، ويعتبر التصنيع واحدا من أهم وسائل تنويع القاعدة الإنتاجية وتعدد مصادر الدخل وأداة فاعلة ومؤثرة لتعديل الهيكل الإنتاجي والتخفيف من الآثار السلبية الناشئة عن الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

واستنادا على هذا المفهوم تقدم الدولة مجموعة من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص لارتياد مجال الصناعة منها القروض طويلة الأجل وبناء قاعدة عريضة من الهياكل الأساسية وتوفير الخدمات والإعفاءات الضريبية وضمان قدر معقول من الحماية الجمركية. وتشير البيانات المتوافرة أن قيمة التسهيلات الائتمانية التي قدمتها المصارف المحلية لقطاع الصناعات التحويلية بلغت بنهاية العام حوالي ٢٦٤ مليون دينار.

ويتميز هيكل قطاع الصناعة التحويلية بالتنوع إلا أن هنالك خمس صناعات تساهم بأكثر من ٨٥% من ناتج الصناعة التحويلية وهي صناعة المنتجات الكيماوية (حوالي ٢٢%) والمنتجات المعدنية (٢٠%) الأغذية والمشروبات (١٦%) والمنتجات التعدينية (١٥%) والنسيج (١٣%).

١٤. تنمية الموارد البشرية:

تولى الدولة اهتماما خاصا بالقوى البشرية الوطنية وتنميتها وتأهيلها وتوطنيها. وتضطلع الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بدور رائد في هذا المجال بهدف تلبية احتياجات سوق العمل سواء في القطاع العام أو الخاص. وتضم الهيئة أربع كليات هي التربية الأساسية، والدراسات التجارية، والعلوم الصحية، والدراسات التكنولوجية. بالإضافة إلى خمسة معاهد هي الاتصالات والملاحة، الكهرباء والماء، التدريب الصناعي (معهدان)، والتمريض، فضلا عن مدارس التعليم الموازي. كما أن هنالك توجها حكوميا لتشجيع القطاع الخاص لإنشاء كليات ومعاهد فنية.

من جهة أخرى تقوم شركة الاستثمار البشرى التي تم إنشاؤها في عام ١٩٩٤ بتنظيم وتنفيذ دورات تدريبية وتأهيلية للشباب الكويتي.

١٥. التطورات التشريعية:

أقرت الحكومة خلال العام مشروع قانون ينظم الاستثمار المباشر لرأس المال الأجنبي في الكويت وتمت أحالته لمجلس الأمة لمناقشته وإقراره.

١٦. الجهود الترويجية:
تواصلت خلال العام الجهود الحكومية وجهود القطاع الخاص الترويجية لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية أو توطين الاستثمارات الوطنية المهاجرة. وقد تركزت هذه الجهود في عدد من الأنشطة والفعاليات يمكن إيجازها في الأتي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض ترويجية:
شهد العام عقد عدد من المؤتمرات والندوات واقامة عدد من المعارض الترويجية من أهمها: مؤتمر فرص الاستثمار في صناعة البتروكيماويات، ومؤتمر فرص الاستثمار الصناعي في الكويت، ومؤتمر رجال الأعمال الكويتي الأول، ومؤتمر خصخصة المشروعات العامة، وندوة الأعمال الصغيرة: التجربة والتطبيق.

أما في مجال المعارض فقد تمت إقامة عدد من المعارض منها: معرض العقار والمال السادس، ومعرض جنوب أفريقيا والكويت بمشاركة ٧٠ شركة جنوب أفريقية، ومعرض الصناعات الكويتية بمشاركة ٣٥ شركة كويتية، والمعرض الثالث للأعلام والإعلان والتسويق بمشاركة ٦٠ هيئة خليجية وعربية وأوروبية.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية واستضافة وفود زائرة:
في إطار الزيارات الترويجية شهد العام عددا من الزيارات التي قامت بها وفود كويتية إلى عدد من دول العالم منها: وفد اللجنة الكويتية اليابانية لرجال الأعمال في إطار معرض "تعرف على الكويت ٩٨" وأسبوع الكويت في طوكيو، ووفد حكومي لعرض مشاريع استثمارية في الولايات المتحدة الأمريكية.

أما في إطار استضافة الوفود الترويجية الزائرة فقد شملت زيارة الوفد الوزاري الإيراني برئاسة وزير التجارة الإيراني حيث تم الاتفاق- بين أمور أخرى- على التعاون في المناطق الحرة، وكذلك وفد الشركات النفطية الأمريكية للبحث عن فرص استثمارية في الكويت، فضلا عن وفود اقتصادية وتجارية من كل من ألمانيا وكوريا وبلجيكا ولوكسيمبرج وكندا وإيران.

١٦-٣ ترتيبات ثنائية وجماعية مع الدول الاخرى:
شهد العام التوقيع على عدد من اتفاقيات تجنب الازدواج الضريبي وتشجيع الاستثمار منها اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي بين الكويت وإيطاليا، وأخرى

بين الكويت وتايلاند. كما تم خلال العام التوقيع على اتفاقيات لتشجيع وحماية الاستثمار بين الكويت وكل من سويسرا وبلغاريا، فضلا عن الاتفاق بين الكويت ولبنان لتبادل الإعفاءات الجمركية.

١٦-٤ إقامة مناطق حرة:

شهد العام مواصلة العمل لإنجاز المرحلة الأولى من المنطقة الحرة. ومن المؤمل أن يتزامن بدء العمل فيها مع إقرار مشروع قانون الاستثمار الأجنبي. كما تم خلال العام التوقيع على عقود مع اكثر من ٥٠ شركة كويتية وأجنبية متعددة الأنشطة لاستئجار ما يربو على ٥٠ ألف متر مربع من المصانع والمخازن والمكاتب.

(١٦)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية ١٩٩٨

(١٦)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية اللبنانية
١٩٩٨

١. مقدمة*:

شهد العام ١٩٩٨ تطورات هامة على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى المستوى الاقتصادي، واصلت الحكومة جهودها خلال العام في تطبيق سياساتها لاعادة الأعمار والإنماء وإصلاح الوضع المالي، وتدعيم بنية الاستقرار النقدي** والمباشرة بتشغيل بعض المرافق العامة وفقا لعقود الـ "BOT". وقد تمكنت الحكومة خلال العام من تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول للناتج المحلي الإجمالي وتخفيض العجز في الميزانية العامة وكبح معدل التضخم.

وعلى المستوى السياسي شهد العام إجراء الانتخابات الرئاسية التي تم فيها انتخاب العماد أميل لحود رئيساً للجمهورية، وتشكيل حكومة جديدة للبلاد برئاسة الدكتور سليم الحص. كما شهد كذلك إجراء الانتخابات البلدية والاختيارية، وقد رفع العهد الجديد شعار «الإنقاذ والتغيير» عنواناً لإستراتيجية عمله خلال المرحلة المقبلة.

ومن جهة أخرى رفع الحظر عن سفر الرعايا الأميركيين إلى لبنان إثر زيارة قام بها رئيس مجلس الوزراء اللبناني إلى الولايات المتحدة الأميركية خلال شهر أيار/مايو ١٩٩٨، فشهد لبنان زيارات مكثفة لكبار المسؤولين ورجال الأعمال الأميركيين من أجل استطلاع تطوُّرات الأوضاع لا سيما الاقتصادية منها.

وقد رفض لبنان مجدداً خلال العام الانسحاب الإسرائيلي المشروط من جنوبه، مطالباً بتطبيق القرار ٤٢٥ الصادر عن الأمم المتحدة عام ١٩٧٨. وقد استمرت الاعتداءات الإسرائيلية، من حين لآخر، على جنوب لبنان وبقاعه الغربي.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن: وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف لبنان، المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات في لبنان.

** الدولار يعادل ١٥٠٨ ليرة لبنانية كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام حوالي ١٥,٦ مليار دولار مقابل ١٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، مسجلا نموا حقيقيا قدره ٤% مقابل ٣% عام ١٩٩٧. ويرجع ذلك إلى التحسن الذي شهدته بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك إلى الزيادة الملحوظة في الاستثمارات والصادرات. وبلغ المؤشر الاقتصادي العام الذي يعدّه مصرف لبنان المركزي لقياس حركة تطوُّر أداء القطاعات الاقتصادية الأساسية حوالي ١٩٣,٩ نقطة نهاية العام مقابل ١٨٣ نقطة نهاية عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٦% خلال العام مقابل ٨,٧% خلال عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى أرتفع متوسط دخل الفرد السنوي من ٣٧٥٠ دولار عام ١٩٩٧ إلى ٣٩٠٠ دولاراً العام موضع التقرير.

٠٣ الأوضاع المالية:

واصلت الحكومة اللبنانية خلال العام اتخاذ المزيد من الإجراءات الرامية إلى إصلاح قطاع المالية العامة للدولة، تمثلت في تحسين معدلات الجباية والتوسُّع في قاعدة المكلفين وزيادة نسبة الرسوم الجمركية بمعدلات تراوحت بين ٢-١٠% على بعض السلع المستوردة، وضبط الإنفاق العام من أجل السيطرة على نمو العجز المالي والمديونية العامة.

فقد بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي ٤٣٧٣ مليار ليرة مقابل ٣٨١٧ مليار ليره عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٤,٥%، فيما بلغت النفقات ٧٨٤٢ مليار ليره مقابل ٨٠٩٦ مليار ليرة عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٣,٢%. وقد نجم عن هذا الوضع تراجع عجز الميزانية العامة خلال العام، إذ بلغ ٣٤٦٩ مليار ليرة مقابل ٤٢٧٩ مليار ليرة عام ١٩٩٧، بانخفاض قدره ٢٣,٣%.

ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الميزانية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤,٧% خلال العام مقابل ٢٣,٤% عام ١٩٩٧.

بلغ إجمالي الدين العام حوالي ٢٥٨٤٣ مليار ليرة خلال العام مقابل ٢١٧١٥ مليار ليرة عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٩%.

وبلغ إجمالي المديونية الداخلية حوالي ١٩٣٠٢ مليار ليرة بزيادة نسبتها ٦,٨% عما كان عليه عام ١٩٩٧، مشكلا بذلك حوالي ٨٢% من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ الأوضاع النقدية:

واصلت السلطات النقدية تطبيق سياساتها النقدية غير التوسعية وسياسة التثبيت النقدي، وتفعيل الإجراءات التي تعزز مستوى الاحتياطيات من العملات الصعبة للمحافظة على الاستقرار النقدي العام وكبح معدل التضخم. بلغت الكتلة النقدية بمفهومها الواسع حوالي ٣٠,٣ مليار دولار في نهاية العام مقابل ٢٦,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٤,٨%، مقابل ٢٢,٨% عام ١٩٩٧ و ٣٠,٨% عام ١٩٩٦.

وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم، إذ بلغ حوالي ٤% خلال العام مقابل ٩% عام ١٩٩٧. وسجل المؤشر العام للنشاط الاقتصادي الذي يستخدمه مصرف لبنان تحسنا ملحوظا نسبته ٦% خلال العام. وحققت الموجودات لدى مصرف لبنان ارتفاعا قدره ٤٧٢ مليون دولار خلال العام لتبلغ حوالي ٦,٤٧ مليار دولار مقابل ٦,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧.

كما يرتبط هذا التطور بسياسة أسعار الفائدة الفاعلة (المرنة) التي ينتهجها مصرف لبنان منذ عام ١٩٩٢، والرامية إلى تخفيض أسعار الفائدة في السوقين النقدية والمالية، مع الإبقاء على معدلات عالية نسبياً لتشجيع التحوّل إلى الليرة اللبنانية، إذ خفضت السلطات النقدية المعدل الوسطي لاسعار الفائدة في أسواق النقد وسوق سندات الخزينة من ١٢,٧% و ١٤,٧% عام ١٩٩٧ إلى ١٢,٤% و ١٣,٢% على التوالي خلال العام.

بلغت الميزانية المجمعة للمصارف التجارية خلال العام حوالي ٥٤٠٢٠ مليار ليرة، بزيادة نسبتها ٢٠,٦% عما كانت عليه عام ١٩٩٧. وحققت ودائع القطاع الخاص نسبة نمو بلغت ١٩,٦% خلال العام. كما حققت القاعدة الرأسمالية للمصارف اللبنانية نسبة نمو بلغت ٢١%.

وعلى صعيد آخر شهد العام تطورات هامة في مجال الدمج المصرفي، إذ اقدم "افرنسبنك" على شراء اسهم يونيفرسال بنك بفرض دمجه. واقدم بنك بيروت على شراء اسهم بنك عبر الشرق. كما تمت الموافقة على دمج ثلاثة بنوك صغيرة هي بنك اليتكس، بنك المغترب وبنك المتحد للأعمال، لتشكل البنك اللبناني المتحد، وذلك بعد قيام مجموعة أرك الاستثمارية المالكة للبنكين الأخيرين، بشراء اسهم في البنك الأول. وفي الإطار ذاته تم الاتفاق المبدئي على دمج بنك بيبلوس والبنك اللبناني للتجارة المدرجين في البورصة ليشكلا اكبر مصرف في لبنان.

ويرجع هذا التطور في احتياطات القطع الأجنبي لدى المصرف المركزي إلى استمرار تزايد إقبال العملاء على التوظيف بالليرة على حساب التوظيف بالعملات الأجنبية، إذ انخفضت نسبة الودائع المصرفية بالعملات الأجنبية إلى قيمة الكتلة النقدية بالمفهوم الواسع من ٥٢,١% عام ١٩٩٧ إلى ٥١,٥% خلال العام.

ومن جهة أخرى أقدمت مؤسسة التمويل الدولية ولأول مرة في تاريخ القطاع المصرفي اللبناني على شراء ١٠% من اسهم بنك سرادار.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

واصلت الحكومة اللبنانية سياسة التثبيت التي اعتمدتها منذ أواخر عام ١٩٩٢، المرتكزة على ربط سعر صرف الليرة بالدولار الذي بلغ ١٥٠٨ ليرة لبنانية في نهاية العام.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

بلغ إجمالي القيمة الرأسمالية خلال العام حوالي ٢,٤ مليار دولار مقابل ٢,٩ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٧%. وفي المقابل شهد عدد الأسهم المتداولة وقيمتها انخفاضا ملحوظا، إذ بلغ عدد الأسهم حوالي ٤٢,٢ مليون سهم مقابل ٥٩,٢ مليون سهم عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٤٠,٣%، فيما بلغت قيمة الأسهم خلال العام حوالي ٣٣٠.٤ مليون دولار مقابل ٦٣٩,٨ مليون دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٩٣,٦%.

وقد بلغ نصيب المصارف ٣٧% من إجمالي قيمة الأسهم، مقابل ٥٤% لسوليدير و ٥% للشركات التجارية و ١% لصندوق استثمار ليبانون هولدينغ.

ومن جهة أخرى بلغ عدد الشركات المدرجة خلال العام ١٢ شركة مقابل ٨ شركات عام ١٩٩٧.

٠٧ التجارة الخارجية:

شهدت التجارة الخارجية تطورا ملحوظا خلال العام موضوع التقرير، فقد بلغت قيمة الصادرات حوالي ٧١٦ مليون دولار مقابل ٦٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١١,٥%. فيما بلغت قيمة الواردات حوالي ٧,٠٦ مليار دولار مقابل ٧,٤٦ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض قدره ٦%. وقد انعكس هذا التطور على وضع عجز الميزان التجاري، إذ بلغ حوالي ٦,٣٤

مليار دولار مقابل ٦,٨ مليار دولار عام ١٩٩٧، بتراجع نسبته ٦,٧%. وبلغ العجز التجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٤٠,٩% مقابل ٤٥,٣% عام ١٩٩٧. كما بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات حوالي ١١,٣% خلال العام مقابل ٨,٦% عام ١٩٩٧ .

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للتركيبة السلعية للتجارة الخارجية، يلاحظ على مستوى الصادرات أن المنتجات الكيماوية تأتي في الصدارة، إذ تستحوذ على ما نسبته ١٢,١% من إجمالي الصادرات، تليها المعادن الثمينة بما نسبته ١١,٤% ، المنتجات الكهربائية ١٠,٣% وتأتي بعد ذلك المنسوجات بنسبة ١٠,١% ثم المنتجات الغذائية ٩،٩%.

وعلى مستوى الواردات تأتي المصنوعات الكهربائية في الصدارة، إذ تستحوذ علي ١٦,١% من إجمالي الواردات، تليها معدات النقل بما نسبته ٩,٧%، ثم المنتجات الغذائية ٨,٤% والمنتجات الكيماوية ٨% والمنتجات المعدنية ٧,٩%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فيلاحظ أن السعودية تأتي في المرتبة الأولى من حيث الصادرات بما نسبته ١٢,١% من إجمالي الصادرات، تليها الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٩,٩% ثم فرنسا ٨,٧% والولايات المتحدة الأميركية ٦,٦% وسوريا ٦,٥%.

أما على مستوى الواردات، فتأتي إيطاليا في المرتبة الأولى بما نسبته ١١,٥% من إجمالي الواردات، تليها فرنسا بما نسبته ٩,٧%، ثم الولايات المتحدة الأميركية بنسبة ٩,٣%، وتأتي بعد ذلك ألمانيا وسويسرا ٨,٧% و٦,٣% على التوالي.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

بلغ إجمالي صادرات لبنان إلى الدول العربية خلال العام حوالي ٢٨٧ مليون دولار مقابل ٢٧٠ مليون دولار عام ١٩٩٧، بما نسبته ٤٠% من إجمالي الصادرات. جاءت السعودية في مقدمة الدول العربية المستوردة من لبنان بما نسبته ٣٠% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية، تلتها الإمارات بما نسبته ٢٥%، جاءت بعد ذلك سوريا بما نسبته ١٦,٣%، ثم الكويت بنسبة ١٠,٥%، والأردن بنسبة ٩%، ومصر بنسبة ٦%، وقطر بنسبة ٣,٢%.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:
شهد عجز الحساب الجاري خلال العام انخفاضا قدره ١,٢%، إذ بلغ ٥,٩٣ مليار دولار مقابل عجز قدره ستة مليارات دولار عام ١٩٩٧، ويرجع هذا الانخفاض إلى التحسن الملحوظ في الميزان التجاري خلال العام.
ومن جهة أخرى انخفضت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤٠% عام ١٩٩٧ إلى ٣٨% خلال العام.

١٠٠ الديون الخارجية:
سجل حجم الديون الخارجية تطورا ملحوظا، إذ بلغ ٤,٢ مليار دولار خلال العام مقابل ٢,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٧٨,٦%.
وتعزى هذه الزيادة الكبيرة في حجم المديونية الخارجية إلى تطبيق السياسة التي تنتهجها الحكومة لاعادة هيكلة الدين العام من خلال تحويل أجزاء من الدين الداخلي إلى دين خارجي عبر إصدارات اليوروبوند في الأسواق الدولية لحساب الخزينة.

١١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الاستثمارات الأجنبية شهدت زيادة تقدر نسبتها بحوالي ٤٨% عما كانت عليه عام ١٩٩٧.
وعلى المستوى القطاعي، جاء قطاع التجارة في المرتبة الأولى، إذ استحوذ على ما نسبته ٤٥% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، جاء بعده في المرتبة الثانية قطاع السياحة بنسبة ١٥%، ثم قطاع الإسكان بما نسبته ١٣%وقطاع الصناعة ١٢%، وتوزعت النسبة المتبقية (١٥%) بين القطاعات الاخرى.

١٢٠ الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير البيانات غير الرسمية إلى أن الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ٤٠٠ مليون دولار توزعت قطاعيا على النحو التالي: قطاع الخدمات (٩٠,٦%) والقطاع الصناعي (٩,٤%). من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٢٣٧,٨ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٤٧٦,٢ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع الصناعة:

بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ١٧,٣% مقابل ١٧% عام ١٩٩٧.

وقد بلغ إنتاج الكهرباء على شبكة مؤسسة كهرباء لبنان، الذي يعد مؤشرا على الإنتاج الصناعي حوالي ٩٠٠٩ مليون ك و س. بزيادة نسبتها ٧،٧% عما كان عليه عام ١٩٩٧. كما شهدت الصادرات الصناعية خلال العام تطورا هاما، إذ بلغ إجمالي حجم الصادرات حوالي ٦٠٧ مليون دولار مقابل ٥٤٦ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١١,١%، مشكلة بذلك ما نسبته ٨٥% من إجمالي قيمة الصادرات.

كما تم خلال العام إنشاء ٤٥١ مصنعاً جديداً مقابل ٥١٧ مصنعا عام ١٩٩٧، وقد ساهمت هذه المصانع في توفير حوالي ٣٦٥٤ فرصة عمل جديدة مقابل ٤٠٦٣ فرصة عمل عام ١٩٩٧، بانخفاض قدره ١١,٢%. وفي المقابل شهد الاستثمار الصناعي خلال العام تطورا ملحوظا، إذ بلغ إجمالي حجم الرساميل الجديدة حوالي ١٢٨ مليون دولار مقابل ٧٦ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٦٨,٤%. ومن جهة أخرى بلغ حجم الواردات من الآلات الصناعية خلال العام حوالي ١٧١,٣ مليون دولار مقابل ١٥١ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٣,٤%.

وعلى صعيد آخر بدأت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمارات، خلال العام، بالتنسيق والتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بالتحضير لمنتدى حول الاستثمار الصناعي في لبنان حيث سيتم التركيز على قطاعات الصناعة الغذائية ومواد البناء وتطوير برامج المعلوماتية في لبنان. وتصل قيمة المشاريع إلى حوالي ٧١ مليون دولار. وسيتيح هذا المنتدى لكافة المستثمرين العالميين التحاور مع الشركات المختصة والمصارف والمؤسسات التي سترعى هذا الحدث، لإجراء مفاوضات ثنائية والبحث في سبل تطوير العلاقات والتوصل إلى تعاون ونجاح أكيد في المستقبل. ومن المؤمل أن يصل عدد المشاركين إلى ٢٠٠ مشارك (لبنانيين وعرب واجانب).

١٣-٢ قطاع الزراعة:

بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٢,٥% مقابل ١٢% عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى شهدت صادرات هذا القطاع تحسنا ملحوظا، إذ بلغ إجمالي حجمها حوالي ١٠٩ مليون دولار مقابل ٩٦ مليون دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٣,٥%.

١٣-٣ قطاع السياحة:

حافظ قطاع السياحة خلال العام على نسبة مساهمته المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، إذ بلغت حوالي ٦٠,٢%. كما بلغ عدد السواح حوالي ٦٣٢ ألف سائح مقابل ٥٥٥ ألف سائح عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٣,٨%.

١٣-٤ قطاع المصارف:

بلغت موجودات المصارف خلال العام حوالي ٣٦,٥ مليار دولار مقابل ٣٠ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢١,٧%. كما بلغت الودائع الخاصة لدى المصارف ٣٠,٦ مليار دولار مقابل ٢٥,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٢١%. وقد أدى ذلك إلى ارتفاع طاقتها الاقراضية إلى ١٢,٤ مليار دولار مقابل ١٠,٥ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٨%.

ومن جهة أخرى شهدت الشبكة المصرفية توسعا من حيث عدد فروعها وعدد الموظفين فيها، إذ بلغ عدد الفروع ٦٥٩ فرعا، بزيادة نسبتها ٠,٥% عما كانت عليه عام ١٩٩٧ في حين بلغ عدد الموظفين ١٥ ألف موظف بزيادة نسبتها ١,٨% مقارنة بعام ١٩٩٧.

١٤. تنمية الموارد البشرية:

واصلت الحكومة خلال العام جهودها الخاصة بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعيتها، وذلك من خلال تطور البرامج التعليمية لمختلف المراحل، والتركيز على الدوائر الداخلية للتدريب في مختلف المصالح العامة لتدريب الموظفين على التقنيات والأدوات الجديدة التي تساعدهم على رفع إنتاجيتهم وزيادة كفاءة عملهم، وكذلك بعث العديد من الموظفين إلى الخارج للمشاركة في دورات تدريبية تزيد معرفتهم في حقول الأعمال العصرية والمفاهيم والمعايير العالمية.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية:

بهدف تطوير النشاط الصناعي، حدد مرسوم صادر في ٢٠ آذار/مارس ١٩٩٨ أربع مناطق صناعية جديدة في أقضيه النبطية وزحلة وجبيل، تستفيد المؤسسات التي تنشأ منها من تسهيلات ضريبية.

وكان مجلس الوزراء قد قرر في الرابع من شهر أيار/مايو من العام زيادة الرسوم الجمركية بنسبة ٢% على كافة البضائع المستوردة وبنسبة ١٠% على التبغ والسجائر المستوردة، من أجل تأمين تمويل قسم من الكلفة الإضافية لسلسلة رتب ورواتب القطاع العام. كذلك قررت الحكومة مع مطلع العام استحداث ضريبة قدرها ٥% على كافة فواتير المؤسسات السياحية.

وأطلقت الحكومة خلال العام مشروعاً للقروض السكنية الطويلة الأجل بحيث تدعم الدولة قسماً من فوائدها، وتقرر تأسيس المؤسسة العامة للإسكان لتقديم مثل هذه القروض لأصحاب الدخل المحدود وبشروط ميسّرة.
وفي سبيل زيادة مشاركة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي وفي خلق فرص عمل جديدة، وافق مجلس الوزراء على مشروع قانون يسمح للمؤسسة الوطنية لضمان الودائع أن تغطي القروض الممنوحة لها من المصارف وفقاً لشروط معينة.

وتشجيعاً للتواصل مع الخارج ولمجيء الشركات الدولية إلى لبنان، خفضت الحكومة الرسوم على الاتصالات الدولية بما يتراوح بين ٤٠ و ٥٠%، كما خفضت رسوم تأجير الخطوط الدولية على موزّعي خدمة الإنترنت بنسبة ٧٠%.

وفي إطار سياسته لتمتين القطاع المصرفي، قرر مصرف لبنان المركزي تمديد العمل بقانون «تسهيل الاندماج المصرفي» لمدة ثلاث سنوات أخرى اعتبارا من مطلع عام ١٩٩٩، والذي يتضمن حوافز للدمج منها تقديم مصرف لبنان للمصرف الدامج قرضا ميسّرا طويل الأجل وإعفائه من بعض الرسوم والضرائب.

١٦. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة اللبنانية جهودها خلال العام ١٩٩٨ لجذب المزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهد لبنان انعقاد كل من «مؤتمر إستراتيجيات الشرق الأوسط»، «مؤتمر البحث العلمي والتنمية الصناعية»، «مؤتمر الاتحاد العربي للنقل البري»، «مؤتمر القطاع الأهلي والتنمية الشاملة المتكاملة في راشيا والبقاع الغربي»، «الدورة العادية الثانية عشرة للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتنمية الزراعية»، «مؤتمر الصناعات الغذائية العربية»، «مؤتمر أسواق رأس المال العربية»، «مؤتمر التعاون المصرفي العربي»، «مؤتمر الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، «مؤتمر وزراء الزراعة العرب»، «حلقة دراسية حول تقييم احتياجات إدارة البحوث الزراعية وبناء الكوادر في الوطن العربي»، «مؤتمر المعلوماتية على مشارف الألفية الثالثة»، «المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول المحاسبة في مواجهة التحديات الاقتصادية»، «المنتدى العالمي لتشجيع الاستثمار في لبنان»، «معرض زحلة الزراعي»، «المعرض الدولي الرابع التقنيات الزراعية والري في الشرق الأوسط»، «المعرض الرابع للمأكولات والمشروبات في الشرق الأوسط»، «المعرض الرابع الدولي للمعدات والتجهيزات والمطاعم في الشرق الأوسط»، «معرض المنتوجات الطبيعية للشرق الأوسط»، «معرض طرابلس الدولي»، «معرض مواد البناء في لبنان»، و «معرض التقنيات الجديدة في الصناعة اللبنانية».

وشارك لبنان في عدد من المعارض الإقليمية والدولية، أهمها «معرض المنتوجات اللبنانية في دُبي»، و «معرض المنتوجات اللبنانية في العراق».

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في لبنان:

شهد العام زيارة وفود رسمية لبنانية إلى كل من العراق ومصر والأردن وسورية والإمارات ورومانيا وروسيا وإيطاليا واليابان وإيران.

ومن جهة أخرى، أستضاف لبنان وفود رجال أعمال يرغبون في الاستثمار في لبنان من كل من النمسا، الإمارات، رومانيا، فرنسا، كوبا، سورية، العراق، مصر، الأردن، أوستراليا، ألمانيا، بلغاريا، اليابان، إيران، روسيا، إيطاليا، ماليزيا، أميركا، وبريطانيا.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

أعلنت المؤسسة العامة لتشجيع الاستثمار في لبنان عن ٢٠ فرصة استثمارية تصل تكلفتها الإجمالية التقديرية إلى حوالي ٢٦٨٧,٥ مليون دولار أميركي تتوزع على قطاعات اقتصادية متنوعة تشمل مطار بيروت الدولي، المناطق الحرة في بعض المناطق اللبنانية، المدن الرياضية، المرافئ، الأوتوستترادات،

صناديق الاستثمار، المراكز التجارية، وسط بيروت التجاري، المجمّعات الثقافية، وغيرها.

١٦-٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى:
شهد العام توقيع لبنان لاتفاقيات تعاون تجاري واقتصادي مع كل من سورية والعراق والأردن ومصر ورومانيا وروسيا وألمانيا وإيطاليا واليابان وماليزيا والنمسا وفرنسا وكوبا وبلغاريا وإيران.

ومن جهة أخرى وقع لبنان على اتفاقية إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي بدأ العمل ببرنامجها التنفيذي اعتبارا من بداية العام ١٩٩٨.

١٦-٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة:
تمت خلال العام إقامة أربع مناطق صناعية جديدة في اقضيه النبطية وزحلة وجبيل على أساس أنها مناطق ريفية ترغب الحكومة في تنميتها. وتستفيد المؤسسات الصناعية الجديدة التي تنشأ في المناطق المذكورة آنفا من الإعفاء من ضريبة الدخل لمدة عشر سنوات وتستفيد أيضا من هذا الإعفاء المصانع القائمة في المناطق الصناعية والساحلية إذ انتقلت إلى المناطق المذكورة أعلاه.

(١٧)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى
١٩٩٨

(١٧)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
١٩٩٨

١ ـ مقدمة * :

شهد الاقتصاد الوطني خلال عام ١٩٩٨ تحسنا ملحوظا رغم الظروف الدولية غير الملائمة والانخفاض الحاد في أسعار النفط والانعكاسات السلبية للحصار المفروض على الجماهيرية بسبب ما يسمى بقضية لوكربي. فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نموا موجبا، كما حقق الميزان الداخلي توازنا بين مكوناته، بالإضافة إلى ثبات معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف** عند مستويات عام ١٩٩٧.

وعلى المستوى السياسي شهد العام تطورات بارزة كان أهمها ظهور مؤشرات على انفراج الأزمة القائمة بين الجماهيرية وكل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بخصوص قضية لوكربي وكانت بداية تلك المؤشرات الإيجابية صدور حكم محكمة العدل الدولية في شهر شباط/ فبراير من العام، الذي قضى باختصاص المحكمة بالفصل في النزاع القائم حول هذه القضية وقبول الدعوى المرفوعة أمام المحكمة من الجماهيرية ضد الدولتين، وصدور قرار من منظمة الوحدة الإفريقية بعدم الالتزام بالعقوبات المفروضة من مجلس الأمن على الجماهيرية اعتباراً من بداية شهر سبتمبر/أيلول من العام، وعقب ذلك أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا قبولهما بحل هذه القضية عن طريق محاكمة الليبيين المشتبه فيهما في هولندا وتم إجراء مباحثات بين الأطراف المعنية بواسطة الأمم المتحدة حول ترتيبات هذه المحاكمة وقام الأمين العام للأمم المتحدة بزيارة إلى الجماهيرية من أجل السعي لحل المسائل العالقة .

ومن جهة أخرى شهدت علاقات الجماهيرية مع الدول الإفريقية تطورات إيجابية تمثلت في قيام العديد من رؤساء تلك الدول بزيارة الجماهيرية ، إضافة إلى انعقاد مؤتمر القمة الثاني لتجمع دول الساحل والصحراء بمدينة طرابلس في مطلع شهر فبراير/شباط من العام، وتم التوقيع في ختام هذا المؤتمر على

---

* تستند بيانات هذا التقرير على التقارير المعروضة من الجهات الرسمية على المؤتمرات الشعبية في دور انعقادها العام السنوي لعام ١٩٩٨.

** السعر الرسمي للدينار الليبي يعادل ٢,٢ دولار كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

معاهدة إقامة تجمع دول الساحل والصحراء وتحديد مقر أمانته العامة بمدينة طرابلس .

وعلى الصعيد العربي انعقدت خلال العام اجتماعات اللجان العليا واللجان المشتركة مع كل من تونس والمغرب وموريتانيا ومصر والأردن ولبنان وتم خلالها الاتفاق على العديد من المسائل التي تندرج في إطار دعم التعاون الاقتصادي بين الجماهيرية وهذه الدول .
وعلى الصعيد الداخلي صدر قرار بتشكيل لجنة لإعداد دستور دائم للجماهيرية وعقدت اللجنة عدة اجتماعات لهذا الغرض .

٠٢ الأداء الاقتصادي :
على الرغم من الظروف السياسية والاقتصادية غير الملائمة والمتمثلة في استمرار العقوبات المفروضة من قبل مجلس الأمن والحكومة الأمريكية، وتدنى أسعار النفط الخام فقد شهد الاقتصاد الوطني خلال العام تطورات هامة، تمثلت في تحقيق نمو موجب للناتج المحلى الإجمالي مقوماً بالأسعار الجارية قدره ٣,١%، إذ ارتفع من حوالي ١٢,٩٧ مليار دينار عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٣,٣٨ مليار دينار خلال العام.

وعلى المستوى القطاعي تشير البيانات المتوافرة إلى ارتفاع الناتج المحلي في الأنشطة الاقتصادية غير النفطية من حوالي ١٠ مليار دينار في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ١٠,٨٤ مليار دينار خلال العام، محققاً بذلك معدل نمو قدره ٨,٥%، في حين انخفض الناتج في نشاط النفط والغاز من حوالي ٢,٩ مليار دينار إلى ٢,٥ مليار دينار محققاً معدل نمو سالب قدره ١٥%، وذلك نتيجة التطورات في سوق النفط العالمي ، ومن جهة أخرى فقد انعكست التطورات في الأنشطة المكونة للناتج المحلى الإجمالي على هيكله، إذ ارتفعت الأهمية النسبية للأنشطة الاقتصادية غير النفطية من حوالي ٧٧% في عام ١٩٩٧ إلى حوالي ٨١,١% مقابل انخفاض مساهمة نشاط النفط والغاز من ٢٣ % إلى ١٨,٩%.

٠٣ الأوضاع المالية :
قدرت الإيرادات خلال العام بحوالي ٥,٣١ مليار دينار، فيما قدرت النفقات بحوالي ٥,٣١ دينار، مما يعني توقع تحقيق توازن كامل في الميزانية العامة.

وقد بلغت الإيرادات الفعلية حتى شهر سبتمبر/ أيلول من العام حوالي ٣,١ مليار دينار، في حين بلغت النفقات الفعلية خلال الفترة ذاتها حوالي ٣,٤ مليار

دينار. ويرجع هذا الوضع أساسا إلى تراجع الإيرادات النفطية خلال الفترة المذكورة بحوالي ٨١١,١ مليون دينار، بما نسبته ٣٠% من المخصص لها في الميزانية، وفي المقابل تجاوزت ميزانية الدفاع مخصصاتها بما نسبته ٧%، كما وصلت نسبة الأنفاق على التسيير حوالي ٩٦,٢% من مخصصاتها خلال الفترة المذكورة.

٠٤ الأوضاع النقدية :

طبقاً لقرار اللجنة الشعبية العامة رقم ١٠٣ لسنة ١٩٩٨ تم اعتماد ميزانية النقد الأجنبي خلال العام بمبلغ ٦,٤ مليار دولار ، وبلغ الإنفاق الفعلي في شكل اعتمادات مسددة وتحويلات منفذة خلال الثمانية الأشهر الأولى من العام حوالى٤,٥٣ مليار دولار.

بلغ أجمالي إيرادات مصرف ليبيا المركزي من النقد الأجنبي خلال الثمانية الأشهر الأولى من العام ٤,٣٩ مليار دولار بمتوسط شهري قدره ٥٤٩,٣ مليون دولار، وبذلك يكون العجز في إيرادات النقد الأجنبي خلال تلك الفترة ١٤٢,٦ مليون دولار، وقد شكلت الإيرادات النفطية ما نسبته ٩٥ % من إجمالي الإيرادات من النقد الأجنبي .

ومن جهة أخرى أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٢٧٣ لسنة ١٩٩٨ الذي نص على الإذن لمصرف ليبيا المركزي باستثمار مبلغ يعادل ألف مليون دولار من الأموال المجنبة بالنقد الأجنبي في محفظة استثمارية أو أكثر لتحقيق عوائد مناسبة بما لايخل بمقتضيات سلامة الاستثمار.

وفيما يتعلق بالمصارف التجارية فإن رصيد الودائع ورأس المال والاحتياطات بلغ في نهاية آب/أغسطس من العام حوالي ٦,٦٣ مليار دينار مقابل ٦,٤٣ مليار دينار في الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧، بزيادة قدرها ٢٠٦,٩ مليون دينار كما بلغ رصيد القروض والتسهيلات الائتمانية التي منحتها هذه المصارف إلى مختلف القطاعات والأنشطة حتى نهاية النصف الأول من العام حوالي ٣,٥١ مليار دينار، بما نسبته ٥٤ % من مصادر أموال المصارف التجارية .
وبلغ عدد المصارف الأهلية التي تم تأسيسها وباشرت نشاطها بالفعل ٤٠ مصرفاً أهلياً في مختلف أنحاء الجماهيرية. وتوضح البيانات المجمعة للمصارف الأهلية أن رصيد الودائع ورأس المال والاحتياطات بلغ في نهاية الأشهر الثمانية الأولى من العام حوالي ٢١٤ مليون دينار.

٠٥ سياسة سعر الصـــرف

يرتبط الدينار الليبي بوحدة حقوق الســحب الخاصــة ، وخــلال الســنوات الماضيــة بلغ الهامش المسموح للدينار بــالتحرك مــن خلالــه تجــاه وحــدة حقــوق الســحب الخاصة ١,٩٠٤ وحدة سحب خاصة مقــابل الدينــار، وفــي نهايــة شــهر تشــرين الأول/أكتوبر من العام موضوع التقرير تــم تغيــير هــذا الــهامش ليصبــح ١,٥٧٧ وحدة مقابل الدينار، وأدى ذلك إلــى أن أصبــح ســعر الصــرف الرســمي للدينــار الليبي يساوى ٢,٢ دولار، بعد أن كــان فــي الســنوات الماضيــة فــي حــدود ٢,٧ دولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية :

لا يوجد بالجماهيرية سوق للأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية :

بلغت قيمة الصادرات خلال العام حوالي ثلاثــة مليــارات دينــار فــي حيــن بلغــت الواردات حوالي ٣,١٦ مليار دينار، ممــا أدى إلــى تحقيــق عجــز فــي المــيزان التجاري خلال العام قدره ١٦٠ مليــون دينــار، بمــا نســبته ١,٢% مــن النــاتج المحلى الإجمالي، مقابل فائض في الميزان التجــاري قــدره ١,٨٢٥ مليــار دينــار، بما نسبته ١٣,٩% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٧.

وبلغت الصادرات النفطية خلال العام حوالــي ٢,٧ مليــار دينــار، أمــا الصــادرات غير النفطية فقد بلغت حوالي ٢٧٠ مليــون دينــار ومــن أهمــها الحديــد والصلــب واللدائن والمنتجــات الزراعيــة والحيوانيــة والبحريــة والكيماويــة ، ومــا زالــت السلع التموينية والأجهزة الإلكترونية والسيارات من أهــم الــواردات الســلعية.

وعلــى مســتوى الشــركاء التجــاريين، فــلا تــزال دول المجموعــة الاقتصاديــة الأوروبية والصين واليابان ومصر وتونــس تتصــدر قائمــة الشــركاء التجــاريين . ومن أهم الدول المســتوردة للنفــط إيطاليــا وألمانيــا وأســبانيا. أمــا فيمــا يتعلــق بالصادرات غير النفطية فقد تم تصديرها إلــى تونــس والمغــرب ومصــر والأردن ولبنان والجزائــر والإمــارات والســودان وإيطاليــا وبلجيكــا وفرنســا وسويســرا وهولندا وأسبانيا واليونان وبريطانيا وتركيا ومالطة والنيجــر وكوريــا الجنوبيــة .

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية :

بلغ إجمالي صادرات الجماهيرية إلــى الــدول العربيــة خــلال العــام حوالــي ٧٣ مليون دينار مقابل ٥٧ مليــون دينــار عــام ١٩٩٧، بزيــادة نســبتها ٢٨%. ومــن أهم السلع التي تم تصديرها خلال العام البطــاطس والبطيــخ والمنتجــات الكيماويــة والبلاســتيكية والحديــد الصنــاعي وحديــد التســليح والأســلاك الكهربائيــة

والمشغولات المعدنية والعسل والأسماك ،أما البلدان العربية التي تم التصدير إليها فهي تونس والمغرب ومصر والأردن ولبنان والجزائر والإمارات والسودان .

٠٩ ميزان الحساب الجاري :

تشير البيانات المتوافرة إلى أن ميزان الحساب الجاري قد شهد عجزا خلال العام قدره ٦٤٨ مليون دينار وذلك بسبب العجز الذي تحقق في الميزان التجاري، إذ بلغ حوالي١٦٠ مليون دينار بالإضافة إلى عجز ميزان العمليات غير المنظورة البالغ ٤٨٨ مليون دينار. وبلغت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٤,٨% مقابل ١,١% عام ١٩٩٧.

٠١٠ الديون الخارجية :

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ١٥,٣ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٤٢٥,١ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

٠١٣ القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٣ ــ ١ قطاع النفط :

تشير البيانات التقديرية المتوافرة إلى أن مساهمة قطاع النفط في الناتج المحلى الإجمالي بلغت حوالي ٢.٥٣ مليار دينار، بما نسبته ١٨,٩% من الناتج المحلى الإجمالي .

تم خلال العام تكرير حوالي ١١,١ مليون طن من النفط الخام بنسبة ٨٨ % من الطاقة الإنتاجية القائمة ، كما بلغ إنتاج الإسفلت حوالي ٣١ ألف طن بنسبة ٣١ % من الطاقة المتاحة ، ويرجع انخفاض الإنتاج في هذه الصناعة إلى نقص الطلب على هذا المنتج في السوق المحلى .

فيما يتعلق بقطاع الغاز تم إنتاج ٤٤٦ ألف طن من الميثانول و ٣٩٤ ألف طن من الأمونيا و ٤٦٤ ألف طن من اليوريا خلال العام.

وفى الصناعات البتروكيماوية التي تعتمد على تصنيع النفط تم إنتاج ١٨٥ ألف طن من الايثيلين بنسبة ٧٠% من الطاقة المتاحة و ١١٠ ألف طن من البروبلين بنسبة ٨٧ % من الطاقة المتاحة .
وتم إنتاج ٢٥ مليون لتر من الزيوت بنسبة ٤٨ % من الإنتاج السنوي المستهدف والبالغ ٥٢ مليون لتر . كما تم تحقيق نسبة إنجاز متقدمة في مصنعي البولي ايثيلين منخفض ومرتفع الكثافة بطاقة إنتاجية تبلغ ٨٠ ألف طن لكل منهما .
وفى مجال الاستكشاف تم تنفيذ ٣٧٠٣ كيلو متر مربع مسح سيزمى ثنائي الأبعاد و١٣٤٧ كيلو متر مربع ثلاثي الأبعاد ، كما تم حفر ١٢ بئراً استكشافياً و١٢ بئراً تطويرياً .

١٣ ــ٢ قطاع الصناعة :

تشير البيانات المتوافرة إلى أن قيمة الإنتاج الصناعي المحقق خلال النصف الأول من العام بلغت حوالي ٤٣٠,٣ مليون دينار مقابل ٣٧٩,٥ مليون دينار عن الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.
تم خلال العام الانتهاء من مشروع زيادة الطاقة الإنتاجية لمصنع درفلة القضبان والأسياخ الذي يهدف إلى إضافة طاقة إنتاجية للمصنع القائم تبلغ ٤٠٠ ألف طن، كما تم الانتهاء من تنفيذ خطى الجلفنة والطلاء بطاقة إنتاجية تبلغ ١٢٠ ألف طن.
وتم الانتهاء من تنفيذ توسعات مصنع الأنابيب الذي يهدف إلى إضافة طاقة جديدة تبلغ ٣٨,٤ ألف طن ودخلت التوسعات مرحلة تجارب التشغيل ، كما يجرى العمل في الأعمال المدنية لمصنع اسطوانات الغاز وكذا مصنع سيارات النقل الخفيف.
ومن جهة أخرى تم خلال العام إقامة سبعة مصانع للأحذية فى عدة مناطق بالجماهيرية تبلغ طاقتها الإنتاجية ٣,٦ مليون زوج في العام.
وفى مجال تطوير بعض الصناعات القائمة تم تجديد بعض خطوط الإنتاج بمصنع نسيج مصراتة وتجديد بعض المرافق بمصنع القطن الطبي بجنزور وإنشاء بعض المرافق التخمينية ووحدة لتحلية المياه بمجمع أبى كماش للصناعات البتروكيماوية وتوريد وتركيب محطة تحلية المياه وتوليد البخار بمصنع التبغ بطرابلس .

١٣ ــ٣ قطاع الزراعة :

بلغ إنتاج الحبوب خلال العام حوالي ١٧٣ ألف طن منها ٤٠ ألف طن قمح وحوالي ١٣٣ ألف طن شعير. وبلغ إنتاج الخضراوات حوالي مليون طن والفواكه حوالي ٤٢١ ألف طن والزيتون ١٣٣ ألف طن ، كذلك بلغ إنتاج العسل خلال العام حوالي ٨٠٠ طن إضافة إلى إنتاج ١٢٨ ألف طن من التمور.

ومن جهة أخرى حقق القطاع إنتاج حوالي مليوني شتلة غابات وحوالي ٢٨٢ ألف شتلة فاكهة .

١٤. تنمية الموارد البشرية :

شهد العام تنظيم العديد من الندوات والدورات التدريبية والملتقيات العلمية في إطار تنمية وتطوير الموارد البشرية تمحورت حول مجالات الصناعة والزراعة والمصارف والجمارك، والحاسوب، والتأمين، والصيانة، والإدارة، وتنمية مهارات مسؤولي التدريب، مستقبل التنمية البشرية، الأمن والسلامة المهنية، المواصفات القياسية الدولية.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية :

بعد صدور قانون تشجيع استثمار رؤوس الأموال الأجنبية الجديد في العام الماضي لم يشهد هذا العام في نطاق تشريعات الاستثمار سوى صدور قرار اللجنة الشعبية العامة رقم ٥٧ لسنة ١٩٩٨ في ٩ / ٣ / ١٩٩٨ بتسمية أعضاء بلجنة إدارة هيئة تشجيع الاستثمار الذي تم بموجبه استكمال تشكيل لجنة إدارة الهيئة باختيار أربعة أشخاص بأسمائهم يضافون إلى الأشخاص الستة الذين تتكون منهم لجنة الإدارة والمحددين بوظائفهم وفقاً للائحة التنفيذية للقانون المذكور.

وفى الإطار المؤسسي صدر القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ الذي نص على أن تقسم الجماهيرية إلى وحدات إدارية تسمى الشعبيات يضم كل منها عدداً من المحلات، كما نص على أن يصدر بتحديد الشعبيات والمحلات الواقعة في نطاق كل منها وحدودها الإدارية قرار من اللجنة الشعبية العامة ، وقد عقد مؤتمر الشعب العام دورة طارئة بتاريخ ١ / ١٠ / ١٩٩٨ أصدر فيها القانون المذكور واختار أمناء اللجان الشعبية للشعبيات التي بلغ عددها ٢٦ شعبية .

وفى نهاية العام قرر مؤتمر الشعب العام دمج الوحدة والاتصال الخارجي في أمانة واحدة تسمى أمانة الاتصال الخارجي والتعاون الدولي ودمج التكوين والتعليم في أمانة واحدة تسمى أمانة التعليم والتكوين المهني، ودمج العدل والأمن العام في أمانة واحدة تسمى أمانة العدل والأمن العام .

وأصدر مؤتمر الشعب العام قانوناً بتنظيم النقل البرى يتضمن الأحكام الخاصة بنقل الركاب والبضائع لحساب الغير بواسطة المركبات الآلية والقطارات في الداخل والخارج ، ونص هذا القانون على أن يمارس هذا النشاط من خلال شركات أو أفراد على أساس المساواة بين الناقلين ، وعلى أنه لا يجوز لأية جهة عامة أو خاصة احتكار أي نوع من أنواع النقل أو في أي مكان من الأماكن .

كما أصدرت اللجنة الشعبية قرارات بإنشاء هيئات جديدة من بينها جهاز التنشيط والاستثمار السياحي وجهاز الفاتح الاستثماري والجهاز التنفيذي لحفر وصيانة آبار المياه وتوفير مستلزماتها واللجنة الوطنية لمقاومة التصحر ووقف الزحف الصحراوي واللجنة الوطنية لتغيرات المناخ ، كما تم تأسيس شركتين عامتين جديدتين هما شركة المتوسط للاستثمارات والخدمات البحرية وشركة شبكات وخدمات المعلومات .

١٦ ــ الجهود الترويجية :

واصلت الدولة جهودها خلال العام لجذب استثمارات جديدة تمثلت فيما يلي :

١٦ ــ ١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج :

شهدت مدينة طرابلس انعقاد ملتقى الفاعليات السياحية، وندوة حول المخطط العام لتنمية وتطوير السياحة بالجماهيرية، وندوة بعنوان الاستثمار الداخلي الواقع والآفاق، وندوة اقتصادية حول ظاهرة التضخم، ولقاء علمي حول تجارة العبور والمناطق الحرة، والملتقى السابع لرؤساء المصارف باتحاد المغرب العربي، والندوة الليبية الألمانية في مجال التكوين والتدريب، والمؤتمر الأول لتنمية مصايد الأسماك البحرية بالوطن العربي .

كما أقيمت بطرابلس معارض مختلفة من بينها: الدورة الدولية الثامنة والعشرون لمعرض طرابلس الدولي، والمعرض الدولي للثروة البحرية، والمعرض العام للشركات والتشاركيات الصناعية، ومعرض الصناعات والمنتجات الوطنية ومعرض الفاتح للاختراعات والإبداع الصناعي والمعرض الأول لصناعة البرمجيات، والمعرض الصناعي الليبي التونسي، ومعرض أسبوع مالطا في الجماهيرية .

١٦ ــ ٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود استثمارية ترغب في الاستثمار في ليبيا :

قام وفد اقتصادي يضم عدداً من الخبراء والفنيين بزيارة ألمانيا لدراسة آفاق التعاون في المجال الاقتصادي كما استضافت الجماهيرية وفود رجال أعمال

من فرنسا وأسبانيا واليونان وجنوب أفريقيا بهدف الاطلاع على آفاق الاستثمار والتجارة في الجماهيرية .

١٦ ــ ٣ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى :

تم خلال العام توقيع اتفاقيات للتعاون الاقتصادي مع الجهات المعنية في كل من مصر وتونس والمغرب وموريتانيا والسودان والأردن ولبنان وإيران وكوريا الشمالية ويوغسلافيا وإيطاليا وروسيا واليونان وألمانيا وأسبانيا ومالطا وتشاد واريتريا وبوروندى وغامبيا وجنوب أفريقيا والنيجر وبوركينا فاسو والكونغو وملاوى.

١٦ ــ ٤ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة :

أصدرت اللجنة الشعبية العامة قرارها رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٨ بالموافقة على الإعلان عن قيام منطقة تجارة حرة عربية كبرى خلال عشر سنوات تبدأ اعتباراً من ١ / ١/ ١٩٩٨، والبرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى اللذين أقرهما المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم ١٣١٧ بتاريخ ١٩ / ٢ / ١٩٩٧ .

(١٨)

تقرير مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية ١٩٩٨

(١٨)
تقرير
مناخ الاستثمار في جمهورية مصر العربية
١٩٩٨

١٠١ مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال العام تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم الإعلان عن البدء فيه عام ١٩٩٧/٩٦ من خلال تنفيذ مشروعات عملاقة مثل دلتا توشكى وجنوب الوادي وشرق العوينات وشمال وجنوب سيناء، إذ ركزت على استكمال الإجراءات والتشريعات اللازمة لدعم عمليات التحول من الملكية العامة إلى الخاصة ، وإتاحة المزيد من الفرص للقطاع الخاص للقيام بدور فعال في النشاط الاقتصادي ، فضلا عن الاستمرار في عمليات تحرير التجارة ، وتم كذلك اتخاذ الإجراءات اللازمة لاعداد قطاعات الخدمات بما فيها القطاع المالي لمواجهة المنافسة المتوقعة بعد تحرير تجارة الخدمات.

كما شملت الإصلاحات التشريعية اتخاذ إجراءات عديدة لتطوير سوق المال وجعلها اكثر جذباً لرؤوس الأموال وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي امتد خلال العام إلى البنية الأساسية في مجال الاتصالات والكهرباء. ومن جهة أخرى تم صدور بعض التشريعات الخاصة بالسياسة المالية والإصلاح الإداري ودور الدولة في الرقابة والتوازن الاجتماعي.

١٠٢ الأداء الاقتصادي :

بلغ الناتج المحلى الإجمالي حوالي ٢٧٨,٢ مليار جنيه** عام ١٩٩٨/٩٧مقابل ٢٥٣,٥ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦. كما حقق معدل نمو حقيقي قدره ٥,٧% خلال عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٥,٣ عام ١٩٩٧/٩٦.

بلغت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلى الإجمالي ٧٠% مقابل ٦٨,٨% عام ١٩٩٧/٩٦.

---

* يستند هذا التقرير بشكل أساسي على المصادر التالية: البنك المركزي المصري، وزارة الاقتصاد، الهيئة العامة للاستثمار، الهيئة العامة لسوق المال، وزارة قطاع الأعمال العام، وزارة التخطيط، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار لمجلس الوزراء، وزارة التعاون الدولي.

** الدولار يعادل ٣,٣٩ جنيه مصري كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

على المستوى القطاعي بلغت نسبة مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام ٤٩,٩%، في حين بلغت نسبة مساهمة قطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية ٥٠,١%.

بلغ نمو القطاعات السلعية خلال السنة المالية ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٦,٥% مقابل ٤,٢% عام ١٩٩٧/٩٦.

كان قطاع التشييد أكثر القطاعات نمواً بنسبة ١٠,٦%، إذ استحوذ على الجزء الأكبر من إجمالي حجم الاستثمارات الذي وجه لقطاعات البنية الأساسية، يليه قطاع الصناعة بمعدل نمو قدره ٧,٨%.

وحقق قطاع البترول نموا قدره ٦,٩% مقابل ٥% عام ١٩٩٧/٩٦، أما قطاع الزراعة فقد شهد نموا خلال العام قدره ٣,٧% مقابل ٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦.

فيما يتعلق بقطاعات الخدمات الإنتاجية فقد شهدت تراجعا خلال عام ١٩٩٨/٩٧، إذ سجلت نموا سالبا قدره (٤,٨%) مقابل نمو موجب قدره ٦,٤% عام ١٩٩٧/٩٦، ويرجع ذلك أساسا إلى التدهور الكبير الذي شهده قطاع السياحة خلال العام، إذ سجل نموا سالبا قدره (٢٤,٧%) مقابل نمو موجب قدره ١٣,٣% عام ١٩٩٧/٩٦. وقد تأثر بذلك قطاع النقل والمواصلات وقطاع التجارة، إذ تراجعا بحوالي ٦,٨% و ٦,٢% على التوالي خلال العام موضوع التقرير مقابل ٨,٤% و٦,٥% عام ١٩٩٧/٩٦.

من جانب آخر ، تحسن النمو في قطاع المال في ظل استمرار التوسع في تمويل التنمية وتطوير ما يقدمه القطاع من خدمات مالية، واستمراره في المشاركة الفعالة في الأنشطة المرتبطة بالتحول إلى الملكية الخاصة، إذ حقق معدل نمو قدره ١٠% مقابل ٩,٢%عام ١٩٩٧/٩٦.

أما قطاع الخدمات الاجتماعية فقد حقق نموا نسبته ٥,١% مقابل ٦,٢% عام ١٩٩٧/٩٦.

٠٣ الأوضاع المالية :

واصلت الحكومة خلال السنة المالية ١٩٩٨/٩٧ تطبيق سياستها الرامية إلى تحقيق الانضباط المالي من خلال ترشيد الإنفاق ورفع كفاءة الجهاز الإداري في مختلف قطاعات الدولة وتحسين الخدمات الصحية والتعليمية والتأمينية، إلى جانب استكمال مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة وتطوير

المناطق العشوائية مع العمل في الوقت ذاته على تنمية الموارد العامة للدولة عن طريق رفع كفاءة تحصيل الضرائب والرسوم الجمركية والحد من التهرب الضريبي والجمركي وسرعة إنهاء المنازعات والقضايا الضريبية.

بلغ أجمالي الإيرادات العامة للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٦٨ مليار جنيه مقابل حوالي ٦٤,٥ مليار جنيه للسنة المالية ١٩٩٧/٩٦، بزيادة نسبتها ٥,٤%، وتمثل الإيرادات الجارية نسبة ٩٤% من إجمالي الإيرادات ، بينما تمثل الإيرادات الرأسمالية ٦%، ويأتي أغلبها من التمويل الذاتي إلى جانب بعض الإيرادات الرأسمالية الأخرى. وقد بلغت نسبة الإيرادات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي ٢٤,٤% عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٢٥,٤% عام ١٩٩٧/٩٦.

بلغ إجمالي النفقات العامة للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٧٠,٨ مليار جنيه مقابل ٦٦,٨ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦، بزيادة نسبتها حوالي ٦%. وبلغت نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلى الإجمالي ٢٥,٤% عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٢٦,٣% عام ١٩٩٧/٩٦.

بلغ عجز الميزانية العامة حوالي ٢,٨مليار جنيه ، بنسبة ١% من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٠,٩% عام ١٩٩٧/٩٦.

بلغ إجمالي الدين العام المحلى حوالي ١٣٦,٧ مليار جنيه في ١٩٩٨/٦/٣٠، بزيادة قدرها ٩,٨مليار جنيه عما كانت عليه في ١٩٩٧/٦/٣٠، وبلغت أعباء خدمة الدين المحلى حوالي ١٦,٦ مليار جنيه في ١٩٩٨/٦/٣٠منها ١٢,٣مليار جنيه فوائد و٤,٣مليار جنيه للأقساط مقابل ١٦,٩ مليار جنيه في ١٩٩٨/٦/٣٠ منها ١٣مليار جنيه فوائد و٣,٩ مليار جنيه للأقساط.

٤٠الأوضاع النقدية :

بلغ إجمالي حجم عرض النقود بمفهومه الواسع (ع٢) خلال العام موضوع التقرير حوالي ٢١٠,٥ مليار جنيه (النقود ٤٣,٦ مليار جنيه وشبه النقود ١٦٦,٩ مليار جنيه) مقابل ١٩٣,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ بمعدل نمو قدره ٨,٦%. وقد انعكس هذا الوضع على معدل التضخم إذ انخفض من ٤,٨% عام ١٩٩٧/٩٦ إلى ٣,٦% خلال العام،

أما فيما يتعلق بالتطورات المصرفية ، فقد استمر التوسع في نشاط البنوك خلال السنة المالية ١٩٩٨/٩٧، بزيادة قدرها ٢٧,٥ مليار جنيه بمعدل ٩,١%

إذ بلغ إجمالي حجم مراكزها المالية حوالي ٣٢٩,٦ مليار جنيه في نهاية السنة المالية مقابل ٣٠٢,١ مليار جنيه للسنة المالية ١٩٩٨/٩٧، وبلغ نصيب البنوك التجارية من الزيادة المحققة حوالي ١٩,١ مليار جنيه في حين بلغ نصيب مركز بنوك الاستثمار والأعمال حوالي ٥,٣ مليار جنيه والبنوك المتخصصة حوالي ٣,١ مليار جنيه .

من جهة أخرى ارتفعت جملة الودائع لدى البنوك عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ٢١٦,٥ مليار جنيه مقابل ٢٠٠,٦ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦، بزيادة نسبتها ٧,٩%، وقد ساعدها ذلك على التوسع في نشاطها الإقراض ، إذ زادت التسهيلات الائتمانية المقدمة منها بمقدار ٢٠,٢ مليار جنيه بمعدل ١٣,٣% لتبلغ ١٧٢,٤ مليار جنيه عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ١٥٢,٢ مليار جنيه في عام ١٩٩٧/٩٦.

وعلى ضوء ذلك تأثرت معدلات العائد من الودائع والقروض بالجنيه المصري لدى البنوك ، إذ انخفض معدل العائد على الودائع لمدة ثلاثة أشهر من٩,٩% إلى ٩% في المتوسط ، أما سعر العائد على القروض لمدة سنة فأقل فقد حافظ على مستواه في حدود ١٣,٢% في المتوسط ، وقد بقى سعر الإقراض والخصم ثابتاً عند ١٢,٢٥%.

بلغت الاحتياطيات الدولية لدى البنك المركزي المصري في نهاية عام ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٢٠,١ مليار دولار مقابل ٢٠,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦ ، تكفى لتغطية الواردات لمدة ١٥ شهرا.

٠٥ سياسة سعر الصرف :

في ضوء مواصلة البنك المركزي بيع وشراء النقد الأجنبي لتلبية متطلبات السوق ، أسفرت معاملاته مع البنوك عن صافى مبيعات بما يعادل ٧,٤ مليار جنيه خلال عام ١٩٩٨/٩٧ ، مقابل ما يعادل ٠,٣ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦، وصاحب ذلك انخفاض طفيف في سعر صرف الجنيه مقابل الدولار، إذ بلغ ٣,٣٩ جنيه للدولار في نهاية ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٣,٣٤ جنيه في نهاية ١٩٩٧/٩٦.

٠٦ سوق الأوراق المالية :

واصلت السلطات المختصة خلال العام جهودها في دعم سوق الأوراق المالية وإزالة معوقات تطويرها، إذ تم خلال العام إصدار العديد من القرارات لتحقيق المزيد من الانتعاش والشفافية والانضباط فيه، ومن أهمها صدور القانون

الخاص بتنظيم مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام وكذلك شركات التأمين وإعادة التأمين لتشجيع القطاع الخاص على النهوض بهذه المؤسسات المالية.

والجدير بالذكر أن سوق المال المصرية قد تم أدراجها رسميا في نهاية عام ١٩٩٧ ضمن مؤشر الاستثمار بمؤسسة التمويل الدولية، كما وافقت الهيئة على دخول سوق المال المصري في نظام الترقيم الدولي للأوراق المالية ، وبذلك يصبح لكل ورقة مالية تصدر في مصر رقم عالمي يستخدم في جميع بورصات العالم.

شهدت السوق زيادة كبيرة في إصدار الأوراق المالية خلال العام مقارنة بعام ١٩٩٧ سواء في تأسيس شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات قائمة، إذ بلغ عدد إصدارات تأسيس الشركات الجديدة ٢٠٨١ إصداراً خلال العام مقابل ١٦٨٠ إصداراً عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٢٣,٩% ، كما بلغت كمية الإصدارات ٦٨١,٨ مليون سهم خلال العام مقابل ٢٧٤ مليون سهم عام ١٩٩٧ ، بزيادة نسبتها ١٤٨,٨% ، كما بلغت قيمة إصدارات الأسهم ٢٠,٩ مليار جنيه خلال العام مقابل ١٢,١ مليار جنيه عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٧٢,٧%.
بلغت قيمة الأسهم المصدرة لزيادة رؤوس أموال الشركات القائمة خلال العام حوالي ١٢,٣ مليار جنيه مقابل ٦,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧ ، بزيادة نسبتها ٩٨,٤% . وبلغت قيمة السندات المصدرة خلال العام حوالي ٣,١ مليار جنيه مقابل ١,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ١٥٨,٣%.

بلغت قيمة التعامل في سوق الأوراق المالية (بورصة القاهرة والإسكندرية) خلال العام حوالي ٢٣,٤مليار جنيه مقابل ٢٤,٢ مليار جنيه عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٣,٣%.

وبلغت القيمة الرأسمالية لسوق الأوراق المالية المقيدة بالبورصة حوالي ٨٣,١ مليار جنيه خلال العام مقابل ٧١,٩ مليار جنيه عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ١٥,٦%.

وبلغت قيمة تعاملات المستثمرين الأجانب في البورصة خلال العام حوالي ٣,٨ مليار جنيه تمثل ما نسبته ٢٠,٥% من إجمالي قيمة الأسهم.

ومن جهة أخرى ارتفع المؤشر العام للأسعار بمعدل ٦,٤%، إذ ارتفع من ٣٥٩,٨٥ نقطة نهاية عام ١٩٩٧ إلى ٣٨٢,٧٧ نهاية العام موضوع التقرير.

بلغ إجمالي عدد الشركات الخاضعة للقانون ٩٥ لسنه ١٩٩٢ المرخص لها حتى نهاية العام بالعمل في سوق المال المصرية حوالي ٢٥١ شركة منها ١٤٦ شركة في مجال السمسرة في الأوراق المالية برأسمال قدره ١٣٩,٨ مليون جنيه، ٦٦ شركة في مجال ترويج وتغطية الاكتتاب برأسمال قدره ٢,٣ مليار جنيه، ٢١ شركة لصناديق الاستثمار (بنوك وشركات تأمين) برأسمال قدره ٢ مليار جنيه، كذلك ١٢ شركة تعمل في مجال إدارة صناديق الاستثمار برأسمال قدره ١٧,٣٤ مليون جنيه. أما بقية الشركات فتشمل مجالات عدة منها إدارة السجلات، تقييم وتصنيف وتحليل الأوراق المالية، المقاصة وتسوية المعاملات برأسمال قدره ٨,٠٥ مليون جنيه.

٠٧ التجارة الخارجية :

تراجعت حصيلة الصادرات عام ١٩٩٨/٩٧ ، تراجعاً طفيفاً مقارنة مع عام ١٩٩٧/٩٦ ، إذ بلغت حوالي ٥,١ مليار دولار مقابل ٥,٣ مليار دولار، بانخفاض نسبته ٣,٨%. ويعزى ذلك إلى تراجع حصيلة الصادرات البترولية بنسبة ٣٤,٦% لتصل إلى ١,٧ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٢,٦ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦، في حين ارتفعت الصادرات غير البترولية بنسبة ٢١,٤% لتصل إلى ٣,٤ مليار دولار خلال السنة المالية ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٢,٨ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة .

أما الواردات فقد بلغت حوالي ١٦,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٧ بزيادة نسبتها ٨,٣% عما كانت عليه عام ١٩٩٧/٩٦ ، وجاءت هذه الزيادة أساساً في السلع الرأسمالية والوسيطة. وبلغ عجز الميزان التجاري حوالي ١١,٨ مليار دولار مقابل ١٠,٢ مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦، بزيادة نسبتها ١٥,٧%، وبذلك تراجعت نسبة تغطية حصيلة الصادرات إلى الواردات من ٣٤,٢% إلى ٣٠,١%.

أما فيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية فإن الولايات المتحدة الأمريكية تأتى في المركز الأول بالنسبة للصادرات المصرية عام ١٩٩٨/٩٧، إذ بلغت الصادرات إليها ١,٧ مليار دولار بنسبة ٣٢,٧% من إجمالي الصادرات ، بينما جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المرتبة الثانية، إذ بلغت الصادرات إليها ١,٦ مليار دولار بنسبة ٣٠,٥% ، أما الدول الأسيوية

فجاءت في المركز الثالث بنسبة ١٤,٤% وجاءت الدول العربية في المركز الرابع بنسبة ١٣,٩%.

فيما يتعلق بالواردات فقد جاءت دول الاتحاد الأوروبي في المقدمة خلال العام، إذ بلغت نسبتها ٣٩,٩% من إجمالي الواردات المصرية ، تأتى بعدها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة ١٩,٩% ، أما الدول الأوروبية الأخرى فشكلت الواردات منها ١٠,٨% من الإجمالي ، أما الواردات من الدول العربية فلم تتجاوز ما نسبته ٤,٣% من الإجمالي.

وفيما يتعلق بهيكل التركيب السلعي للصادرات ، فقد تراجعت حصيلة صادرات الزيت الخام بنسبة ٥٠% لتصل إلى ٦٣٤,٤ مليون دولار عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل، و ١٢٧١ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ نتيجة انخفاض أسعار التصدير بالإضافة إلى تراجع الكميات المصدرة بنسبة ٣٨,٣% . كما انخفضت صادرات المنتجات البترولية بنسبة ٢٣,٥% لتصل إلى ٩٧٢,٩ مليون دولار خلال عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ١٢٧١,٥ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ وذلك بسبب انخفاض أسعار التصدير بالإضافة إلى انخفاض الكميات المصدرة بنسبة ٩%.

وقد ارتفعت الصادرات من صناعة الغزل والنسيج بنسبة ٢٥,٣% لتصل إلى ٧٥٩مليون دولار مقابل ٦٠٥,٧ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦، كما ارتفعت الصادرات من الصناعات الهندسية بنسبة ٩٥,٨% لتصل إلى ٢٨٦ مليون دولار.

أما فيما يتعلق بأهم الصادرات فهي وسائل النقل وقطع غيارها والماكينات ومستلزماتها والأثاث الخشبي والمبردات وأجهزة التكييف. وارتفعت الصادرات من منتجات الصناعات الكيماوية بنسبة ٤٩% لتصل إلى ١٧٢,٨مليون دولار ، وصادرات السلع المنوعة بنسبة ٥٧,٨% لتصل إلى ٨٣ مليون دولار ، وتشمل الجلد والمصنوعات الجلدية والكتب والمطبوعات.

فيما يتعلق بالصادرات الزراعية، فقد تراجعت بنسبة ٩,٩% لتبلغ حوالي ٢٤٣,٥ مليون دولار ، كما انخفضت الصادرات من السلع الغذائية بنسبة ٧,٦% لتصل إلى ١٤٦,٧ مليون دولار ، وبلغت حصيلة الصادرات من منتجات الصناعات المعدنية ١٥٨,٨ مليون دولار بمعدل انخفاض قدره ٢,٦% عما كانت عليه عام ١٩٩٧/٩٦.

أما فيما يتعلق بالواردات فترجع الزيادة فيها إلى ارتفاع الواردات من السلع الوسيطة وأهمها البترول ومنتجاته والحديد والصلب، والخشب والفلين ومصنوعاته، والورق ومصنوعاته ، والأدوات والأجهزة العلمية والطبية ، ومواد النسيج ومصنوعاتها والمنتجات الكيماوية العضوية وغير العضوية ، كما ارتفعت واردات السلع الاستثمارية خاصة من الآلات والأجهزة والمعدات الكهربائية وأجزائها، والسيارات والأتوبيسات وقطع غيارها ووسائل الملاحة الجوية والبحرية والنهرية.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية :

تأتى صادرات مصر إلى الدول العربية في المرتبة الرابعة بعد كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأسيوية ، وتمثل صادرات مصر إلى الدول العربية نسبة ١٣,٩% من إجمالي الصادرات المصرية في ١٩٩٨/٩٧ مقابل نسبة ١١,٩% عام ١٩٩٧/٩٦.

وأهم الدول العربية التي تصدر إليها مصر هي السعودية وليبيا والإمارات العربية المتحدة وسوريا التي تستحوذ على ٤٥,٩% من صادرات مصر إلى الدول العربية خلال العام مقابل ٥٦,٤% عام ١٩٩٧.

وعلى مستوى التركيبة السلعية للصادرات المصرية إلى الدول العربية خلال العام تأتي السلع الصناعية في المرتبة الأولى بما نسبته ٥٦,٧% من إجمالي الصادرات إلى الدول العربية ، ثم تأتى السلع الزراعية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٤,١٦%.

٠٩ ميزان الحساب الجاري :

بلغ عجز ميزان الحساب الجاري عام ١٩٩٨/٩٧ حوالي ٢,٨ مليار دولار بما نسبته ١,١% من الناتج المحلى الإجمالي مقابل فائض قدره ١١٨,٦ مليون دولار عام ١٩٩٧/٩٦ بما نسبته ٠,٩%، ويرجع ذلك إلى زيادة العجز في الميزان التجاري وانخفاض فائض الخدمات.

٠١٠ الديون الخارجية :

انخفض حجم الديون الخارجية عام ١٩٩٨/٩٧ إلى ما يعادل ٢٨,١مليار دولار مقابل ٢٨,٨مليار دولار عام ١٩٩٧/٩٦، بانخفاض نسبته ٢,٤%، إذ تم سداد أقساط بلغت ٠,٨مليار دولار ، بالإضافة إلى أثر تراجع أسعار صرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض والتسهيلات أمام الدولار وهى العملة التي يتم تقييم رصيد الديون الخارجية بها. كما انخفضت أعباء خدمة

الديون الخارجية لتصل إلى حوالي ١,٤ مليار دولار عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ١,٨ مليار دولار في ١٩٩٧/٩٦.

١١٠ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

بلغ إجمالي الاستثمارات التي سجلت في مصر خلال العام (محلية، عربية وأجنبية) حوالي ١٩,٢مليار جنيه (٥,٦٦ مليار دولار) مقابل ١٧,٨ مليار جنيه (٥,٣ مليار دولار) عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٨%.

بلغت رؤوس الأموال الأجنبية (غير العربية) المستثمرة في مصر خلال العام حوالي ٢مليار جنيه (٠,٥٩ مليار دولار) بنسبة ١٠,٥% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الجديدة خلال العام. وقد جاءت هولندا في المرتبة الأولى، إذ بلغت مساهمتها حوالي ٨٩٨ مليون جنيه (٢٦٤,٩ مليون دولار)، بما نسبته ٤٣% من إجمالي المساهمات الأجنبية خلال العام، تليها بريطانيا بحوالي ٤٧٢ مليون جنيه (١٣٩,٢ مليون دولار) بما نسبته ٢٢,٧%، ثم بنما بحوالي ١٧٤مليون جنيه (٥١,٣ مليون دولار) بما نسبته ٨,٣% من جملة المساهمات ، ثم فرنسا ١٤٩مليون جنيه (٤٣,٩ مليون دولار) بما نسبته ٧%، ثم أمريكا ٩٨ مليون جنيه (٢٨,٩ مليون دولار) بما نسبته ٤,٧%. ثم تأتى مساهمات الدول الاخرى بنسب متفاوتة.

على مستوى القطاعات احتل قطاع الزراعة والإنشاءات الذي يشمل مشروعات التصنيع الزراعي وغيرها ، المرتبة الأولى إذ استحوذ على حوالي ١,٣٩ مليار جنيه (٠,٤١ مليار دولار) بنسبة ٦٦,٦% من إجمالي الاستثمارات الوافدة الأجنبية خلال العام، يليه قطاع الشركات الصناعية، إذ بلغ إجمالي الاستثمارات فيه خلال العام حوالي ٣٣٥ مليون جنيه (٩٨,٨ مليون دولار) بما نسبته ١٦% من جملة الاستثمارات، ثم قطاع الشركات التي تعمل في مجال المناطق الحرة وهى تشمل كل أنواع الأنشطة ، ويبلغ إجمالي الاستثمارات فيه ١٥٣ مليون جنيه (٤٥,١ مليون دولار) بما نسبته ٧,٣% من إجمالي الاستثمارات ، ثم تأتى الشركات الخدمية التي تعمل في مجالات المال والبنوك والاستشارات وبورصة الأوراق المالية بحوالي ١١٧ مليون جنيه (٣٤,٥ مليون دولار) بما نسبته ٥,٦%.

١١٢ الاستثمارات العربية الوافدة :

بلغت رؤوس الأموال العربية المستثمرة في مصر خلال العام حوالي ١,٣مليار جنيه (٣٩٠ مليون دولار) بنسبة٦,٦% من إجمالي رؤوس أموال المشروعات الجديدة ، وقد جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى،

إذ بلغت مساهمتها حوالي ٣٨٤ مليون جنيه (١١٣,٣ مليون دولار) بما نسبته ٣٠% من إجمالي المساهمات العربية، تلتها دولة الكويت بحوالي ٣٢٥مليون جنيه (٩٥,٩ مليون دولار) بما نسبته ٢٥,٤%، ثم دولة قطر إذ بلغت مساهمتها ٢٦٩ مليون جنيه (٧٩,٣٥ مليون دولار) بما نسبته ٢١%، وجاءت بعد ذلك سوريا بحوالي ٧١ مليون جنيه (٢٠,٩ مليون دولار) بما نسبته٥,٥%، ثم فلسطين بحوالي ٦٢ مليون جنيه (١٨,٢٩ مليون دولار) بما نسبته ٤,٨% ، ثم تأتى الدول العربية الاخرى بمساهمات متفاوتة.

على مستوى القطاعات يأتي قطاع السياحة في الصدارة، إذ تبلغ الاستثمارات فيه حوالي ٦٠٣مليون جنيه (١٧٧,٩ مليون دولار) بنسبة ٤٧% من إجمالي الاستثمارات العربية خلال العام، ثم قطاع الصناعة الذي حصل على ٤٩٣ مليون جنيه (١٤٥,٤٣ مليون دولار) بنسبة ٣٨,٥%، فقطاع الشركات الزراعية والإنشائية بحوالي ١١٣مليون جنيه (٣٣,٣ مليون دولار) بنسبة ٨,٨%.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٣٥٦٠,٦ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٩٧,٨ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٣-١ قطاع الصناعة والتعدين :
بلغت نسبة مساهمة قطاع الصناعة والتعدين في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٩٨/٩٧ حوالي ١٨,٥% مقابل ١٨,١% عام ١٩٩٧/٩٦. كما حقق القطاع معدل نمو قدره ٧,٨% عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٨,٤% عام ١٩٩٧/٩٦.

وقد زادت الأهمية النسبية للقطاع الخاص الصناعي في إجمالي الناتج المحلى عام ١٩٩٨/٩٧ لتصل إلى ٧٩,٤% مقابل ٧٣,٨% عام ١٩٩٧/٩٦، وفي المقابل انخفضت الأهمية النسبية للقطاع العام الصناعي في إجمالي الناتج المحلى الإجمالي إلى ٢٠,٦% مقابل ٢٦,٢% عام ١٩٩٧/٩٦.

١٣-٢ قطاع الزراعة :
بلغت نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٩٨/٩٧ حوالي ١٧,٣% مقابل ١٧,٧% عام ١٩٩٧/٩٦، ومع ذلك حقق القطاع معدل

نمو بلغ ٣,٧% مقابل ٣,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ ، نتيجة لتطبيق سياسات زيادة وتحسين الإنتاجية للمحاصيل الزراعية والاهتمام بتحسين هيكل التركيب المحصولى.

وقد شهد القطاع تزايدا في تأسيس الشركات الزراعية ، خاصة بعد بدء المشروع الإستراتيجي العملاق لتنمية جنوب الوادي بتوشكى ، ومشروع شرق العوينات ، ووصول مياه النيل عن طريق ترعة السلام إلى سيناء.

١٣-٣ قطاع الخدمات :

تراجع معدل النمو في قطاعات الخدمات الإنتاجية إلى ٤,٨% عام ١٩٩٨/٩٧ مقابل ٦,٤% عام ١٩٩٧/٩٦ ويعود، ذلك بالدرجة الأولى إلى التدهور الملحوظ الذي شهده قطاع السياحة خلال العام، إذ حقق نموا سالبا بلغ ٢٤,٧% مقابل نمو موجب قدره ١٣,٣ عام ١٩٩٧/٩٦.

١٤ . تنمية الموارد البشرية :

احتلت تنمية الموارد البشرية جانباً مهما من الخطة الاستراتيجية التي تتبناها الدولة من اجل تأهيل العمالة، بما يتفق والاتجاهات العالمية الجديدة، وقد صدر خلال العام قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٥ بإنشاء اللجنة التنفيذية للمجلس الأعلى للموارد البشرية ، وتعمل هذه اللجنة على توجيه جهود تنمية الموارد البشرية للمساعدة في تحسين الوضع التنافسي للشركات المصرية في أسواق العالم وتمكين هذه الشركات من الاستفادة القصوى من الفرص المتاحة للتغلب على تحديات العولمة.

كما يوجد هناك مشروع جديد لقانون العمل مطروح حاليا للمناقشة مع المؤسسات المعنية ونقابات العمال والمتخصصين، ليكون وسيلة لحل مشاكل العمل والعمال وأرباب الأعمال، بما يتماشى مع إصلاحات السوق ويتفق مع المعايير الدولية لحقوق العمال، ليحقق معايير القرن الجديد.

ومن جهة أخرى تتزايد مراكز المعلومات في مختلف المصالح العامة والمستقلة، إذ بلغ إجمالي عدد مراكز المعلومات في مصر حتى مارس من العام حوالي ١٣٠٠ مركز ، تقوم بتدريب ١٣٠ ألف متدرب في الدورة الواحدة. وبلغ عدد الشركات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات في الدولة خلال الفترة ذاتها من العام ٤٢٦ شركة وعدد الشركات التي تقدم خدمة المعلومات (الإنترنت) ٣٥ شركة ، كما بلغ عدد المشتركين بشبكة الإنترنت

٨٠ ألف مشترك، إضافة إلى المشتركين عن طريق الجامعات والمؤسسات والوزارات التي توفر للعاملين فيها هذه الخدمة مجانا.

١٥. التطورات التشريعية والمؤسسية :

صدر خلال عام ١٩٩٨ العديد من التشريعات لاستكمال البنية القانونية الأساسية التي تسمح للاقتصاد المصري بمزيد من التحرير دون عوائق تشريعية، وأهم التشريعات الجديدة التي صدرت خلال العام هي :

- القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٨ بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء المؤسسة المصرية العامة للنقل البحري، وقد أجاز هذا القانون للأشخاص الطبيعية أو المعنوية مزاولة أعمال النقل البحري والشحن والتفريغ والوكالة البحرية وتجديد السفن وإصلاحها وصيانتها والتوريدات البحرية وغيرها من الأعمال المرتبطة بالنقل البحري، وبذلك فتح الطريق لممارسة هذه الأعمال عن غير طريق القطاع العام.
- القانون رقم ٢ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادرة بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠ والذي ألغى المواد ٤١، ٤٢، ٤٣، ٧١، ٧٢، ٧٣، ١٠٣ من هذا القانون فأوجد تيسيرا كبيرا في مجال الاستثمار بوجه خاص والنشاط الاقتصادي بوجه عام.
- القانون رقم ٣ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي اعتمد نظام الأخطار إلية لإنشاء هذه الشركات.
- القانون رقم ٥ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨١ والذي قرر خصم إيرادات رؤوس الموال المنقولة الداخلة في ممتلكات المنشآت الفردية أو شركات الأشخاص، وكذا الإيرادات الناتجة من أرباح خضعت للضريبة على أرباح شركات الأموال أو أعفيت منها بمقتضى القانون من مجموع الربح الصافي للمنشأة، مع تسرية هذا الحكم على إيرادات الأراضي الزراعية أو العقارية المبنية الداخلة في ممتلكات المنشأة أو الشركة.
- قانون رقم ١٩ لسنه ١٩٩٨ بتحويل الهيئة القومية للاتصالات السلكية واللاسلكية إلى شركة مساهمة مصرية ، وتكون للشركة الشخصية الاعتبارية ، وتعتبر من أشخاص القانون الخاص ، ويأتي هذا القانون في إطار استمرار سياسة إعادة هيكله القطاع العام والتحول إلى القطاع

الخاص، وبعد مشاركة القطاع الخاص في قطاع الاتصالات تقرر إنشاء جهاز لتنظيم مرفق الاتصالات السلكية واللاسلكية ويتبع لوزير النقل والمواصلات.

- قانون رقم ٢٢ لسنه ١٩٩٨ بإضافة مادة جديدة إلى القانون رقم (١) لسنه ١٩٩٦ في شأن الموانئ التخصيصية ، ويجيز لمجلس الوزراء منح التزامات المرافق العامة للمستثمرين المصريين و الأجانب لإنشاء موانئ عامة أو تخصيصية أو أرصفة تخصيصية وأدارتها واستغلالها وصيانتها.
- القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٩٨ بإصدار قانون تنظيم المناقصات والمزايدات والذي ألغى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات وقطاع الأعمال الخاص لما كان يتضمنه من قيود عديدة في هذا المجال.
- قانون رقم ١٥٥ لسنه ١٩٩٨ بتنظيم مساهمة القطاع الخاص في رؤوس أموال بنوك القطاع العام .
- قانون رقم ١٥٦ لسنه ١٩٩٨ بإعادة تنظيم الأحكام الخاصة بشركات التأمين وإعادة التأمين المعتبرة من شركات القطاع العام وبتعديل بعض أحكام قانون الأشراف والرقابة على التأمين في مصر ، ويقضى بأنه يجوز للقطاع الخاص الأشراف والرقابة على التأمين في مصر ، كما يجيز للقطاع الخاص بان يتملك أسهما في رؤوس أموال شركات التأمين وإعادة التأمين المملوكة للدولة بالكامل، وفى هذه الحالة لا تسرى على الشركة أحكام قانون هيئات القطاع العام وشركاته الصادر بالقانون رقم ٩٧ لسنه ١٩٩٧.
- قانون رقم ١٥٧ لسنة ١٩٩٨ بتعديل بعض أحكام قانون الجهاز المركزي للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٨، ويقضى بأن الجهاز المركزي للمحاسبات هيئة مستقلة ذات شخصية اعتبارية عامة تتبع لرئيس الجمهورية مباشرة، وذلك تعزيزا للرقابة على أموال الدولة وأموال الأشخاص العامة الأخرى.
- القانون رقم ١٥٨ لسنة ١٩٩٨ بتعديل المادة ١٨ من قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٢ والذي اكتفى بالوثائق التي تصدرها الشركات المرخص لها بنشاط الحفظ المركزي أو إدارة سجلات الأوراق المالية بدلا من صكوك الأوراق المالية وذلك في التعامل وحضور الجمعيات العامة للمساهمين وصرف الأرباح والرهن واستخدام حقوق الأولوية وغير ذلك، كما رتب البطلان على التعامل

في الأوراق المالية بالبورصة بواسطة شركة غير مرخص لها بذلك والزم الشركة المرخص لها بضمان سلامة العملية.

- القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٩٨ بتعديل المادة ٤٦ من قانون الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم والشركات ذات المسئولية المحددة الصادر بالقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ والذي حظر تداول شهادات الاكتتاب أو الأسهم بأزيد من القيمة التي صدرت بها مضافا إليها – عند الاقتضاء – مقابل نفقات الإصدار وذلك في الفترة السابقة على قيد الشركة في السجل التجاري بالنسبة إلى شهادات الاكتتاب أو في الفترة التالية لتاريخ القيد في نشر القوائم المالية عن سنة مالية كاملة بالنسبة للأسهم إلا وفقا للشروط والإجراءات التي يصدر بها قرار من وزير الاقتصاد.
- القانون رقم ١٦١ لسنة ١٩٩٨ بشأن حماية الاقتصادي القومي من الآثار الناجمة عن الممارسات الضارة في التجارة الدولية والمعروف باسم (قانون مكافحة الدعم والإغراق والزيادة المفاجئة في الواردات) وهو قانون صدر استجابة لالتزامات مصر الناجمة عن انضمامها لمنظمة التجارة العالمية، ومن شأنه حماية السوق المصري والمستهلك على نحو خاص من الأضرار الناجمة عن هذه الممارسات.

١٦. الجهود الترويجية :

واصلت الحكومة المصرية بالإضافة إلى رجال المال والأعمال سواء التابعين لقطاع الأعمال العام أو للقطاع الخاص خلال عام ١٩٩٨ جهودهم لجذب المزيد من الاستثمارات العربية والأجنبية الوافدة ، ونوجز فيما يلي أهم معالم الجهود الترويجية التي تمت خلال العام.

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات واقامة معارض للترويج :

أهمها مؤتمر الاستثمار والقرن الحادي والعشرين ، واستهدف تعريف رجال الأعمال المصريين العاملين بالخارج بمناخ وفرص الاستثمار المتاحة ، ومؤتمر الإعلان والاتصال ومؤتمر مجموعة الـ ١٥ واستهدف تنشيط الاستثمار والتجارة بين دول المجموعة ، ومؤتمر اليوروموني فورم ومؤتمر الترويج للاستثمار في مصر والذي عقد في ألمانيا، ثم مؤتمر التعاون مع دول الكومنولث الذي عقد في القاهرة، ومؤتمر التعاون مع دول الكوميسا الذي عقد في القاهرة، كما شاركت الهيئة العامة للاستثمار في معرض البوريتك الذي نظمته وزارة الخارجية الإيطالية، والندوة التي نظمتها

الأمم المتحدة في كوريا في كانون أول/ديسمبر لتوثيق العلاقات بين دول جنوب شرق أسيا والقارة الأفريقية.

١٦-٢ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى :

وافقت مصر خلال العام على ٧٥ اتفاقية للتعاون مع العديد من الدول والمنظمات الدولية ، استهدفت تشجيع وحماية الاستثمار ومنع الحد من الازدواج الضريبي ، وتوثيق أواصر التعاون بين مصر وهذه الدول في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية، تعمل مصر على إنجاز تقدم في التعاون فيما بين الدول العربية ودول منطقة البحر المتوسط والشراكة مع الولايات المتحدة واستكشاف سبل التعاون مع أوروبا الشرقية والدول الأسيوية ، وتعميق الوجود المصري في مجموعة الكوميسا الأفريقية سواء في إطار حكومي أو بالتعاون مع القطاع الخاص.

كما وقعت مصر على العديد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية في مختلف القطاعات مع كل من تونس، فلسطين، ليبيا، جيبوتي، الكويت، والأردن، إضافة إلى كل من مالي، تشاد، النيجر، غانا، السنغال وغينيا.

(١٩)

تقرير مناخ الاستثمار في المملكة المغربية ١٩٩٨

(١٩)
تقرير
مناخ الاستثمار في المملكة المغربية
١٩٩٨

١٠ مقدمة*:

واصلت الحكومة خلال عام ١٩٩٨ تطبيق سياسة الإصلاح والتقويم الهيكلي لإنعاش الاقتصاد الوطني، فقد حققت العديد من الإنجازات الهامة، تمثلت في زيادة معدل النمو الحقيقي وتحقيق معدل تضخم معقول، واستقرار الميزانين الداخلي والخارجي وسعر الصرف**.

على المستوى السياسي شهد العام حدثا متميزا هاما تجلي في تولى المعارضة رئاسة الحكومة وتعيينها، وهو ما عرف محليا بحكومة التناوب، وقد ترأسها السيد عبد الرحمن اليوسفي، وقد صاحب تعيين حكومة التناوب دعم وارتياح شعبيين على مختلف الفئات.

ومن جهة أخرى تم خلال العام تأجيل تاريخ الاستفتاء حول الصحراء المغربية الذي كان مقررا في نهاية العام إلى عام ١٩٩٩ وفقا لما أعلنته الأمم المتحدة.

٢٠ الأداء الاقتصادي:

بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة خلال العام حوالي ١٣٢,٢ مليار درهم مقابل ١٢٣,٥ مليار درهم عام ١٩٩٧، مسجلا بذلك معدلا للنمو الحقيقي قدره ٦,٣% مقابل تراجع نسبته ٢% عام ١٩٩٧. كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي ٣٤٧ مليار درهم مقابل ٣١٩ مليار درهم عام ١٩٩٧ بنسبة نمو قدرها ٨,٨%. ويرجع هذا التطور إلى تزايد القيمة المضافة للقطاع الفلاحي بحوالي ٢٤,٢% وارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير الفلاحية بحوالي ٣,٤% خلال العام عما كانت عليه عام ١٩٩٧.

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن وزارة المالية، البنك المركزي، المديرية المركزية للإحصاء.

** الدولار يعادل ٩,٤٩ درهم مغربي كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

وعلى المستوى القطاعي بلغ معدل نمو إنتاج القطاع المعدني ١% والصناعي ٢,٢% والتجاري ٥,٢%. أما قطاع البناء فسجل معدلا للنمو قدره ٤,٢%.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات العامة خلال العام حوالي ٤١,٤ مليار درهم مقابل ٣٨,٧مليار درهم عام ١٩٩٧، فيما بلغت النفقات حوالي ٤٠,٩ مليار درهم مقابل ٣٧,٥ مليار درهم عام ١٩٩٧. وقد انعكس هذا الوضع على ميزان المالية العامة، إذ بلغ عجز الميزانية العامة خلال العام حوالي ٠,٥ مليار درهم مقابل ١,٢ مليار درهم عام ١٩٩٧، بما نسبته ٠,١% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٠,٤% عام ١٩٩٧.

وقد شهدت الإيرادات الجبائية ارتفاعا قدره ٨% بسبب زيادة الضرائب المباشرة، كما شهدت المدفوعات العادية زيادة مماثلة لارتفاع نفقات الموظفين.

ومن جهة أخرى شهدت نفقات الدين الخارجي (فوائد وأقساط السداد) خلال العام ارتفاعا نسبته ٢٦% مقابل ٢٢% في السنة المالية السابقة.

كما ارتفع التمويل الداخلي بنسبة ٦٣,٣% خلال السنة المالية موضوع التقرير عما كان عليه في السنة المالية السابقة. وبلغ هذا التمويل الداخلي ١٨ مليار درهم، منها ١٥ مليار درهم على شكل تمويل غير بنكي.

وعلى صعيد آخر بلغ حجم الدين الداخلي خلال العام حوالي ١٥٠ مليار درهم، بما نسبته ٤٣,٢% من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ الأوضاع النقدية:

بلغت الكتلة النقدية نهاية العام حوالي ٢٣٠ مليار درهم مقابل ٢١٥ مليار درهم عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٧,٢%. وبلغت قيمة الموجودات النقدية الخارجية خلال العام حوالي ٤٣ مليار درهم مقابل ٤١ مليار درهم عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٥,٣%. كما بلغت الديون المحلية على الخزينة حوالي ٨٤,٣ مليار درهم مقابل ٨٢,٥ مليار درهم عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢,٢%. بلغ معدل التضخم خلال العام حوالي ٢,٥% مقابل ١% عام ١٩٩٧.

من جهة أخرى قامت الحكومة بخفض أسعار الفائدة على سندات الخزانة أربع مرات منذ نهاية عام ١٩٩٧ لتتراوح بين ٧-٧,٥% بدلا من ١٠-١٠,٥% كما كانت عليه سابقا.

٠٥. سياسة سعر الصرف:
بلغ سعر صرف الدرهم نهاية العام حوالي ٩,٤٩ درهم مقابل الدولار مقارنة مع ٩,٦٧٥ درهم للدولار عام ١٩٩٧.

٠٦. سوق الأوراق المالية:
شهدت بورصة القيم بالدار البيضاء خلال العام تطورات عديدة كان أهمها تحديث هذه السوق عن طريق العمل بالجهاز الإلكتروني وتعميم استخدامه، واعتماد مرسوم جديد يحدد التنظيم العام للسوق وفقا للمعايير الدولية، هذا بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات من شأنها تلبية معايير الافصاح والشفافية والرقابة على السوق ومستوى السيولة.

بلغت قيمة المعاملات في البورصة نهاية العام حوالي ٣٩,٥ مليار درهم مقابل ٣٢,٣ مليار درهم عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢٢,٣٦%، وقد واكب هذا النمو الذي شهدته البورصة تطورا في المؤشر في نهاية العام، إذ بلغ ٨٠٣,٧ نقطة مقابل ٦٦٨ نقطة عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢٠,٣%. ومن جهة أخرى أدرجت خمس شركات جديدة في البورصة.

بلغ عدد الشركات المدرجة في السوق خلال العام ٥٣ شركة، بعد أدراج الشركة العربية للألمنيوم التي تستحوذ على ٨٠% من سوق الألمنيوم في المغرب، وقد قامت بتعويم ٢٠% من رأسمالها بسعر ٣٥٣ درهم للسهم الواحد. وبهدف تشجيع الشركات الصغيرة والمتوسطة على تمويل نشاطها من خلال إصدار اسهم جديدة قامت هيئة الأوراق المالية بخفض عمولة إصدار الأسهم من ٠,٢٤% إلى ٠,١٤%. بلغ عدد صناديق الاستثمار ٦٥ صندوقا، وبلغت الأموال المدارة من قبلها نهاية العام حوالي ٢٧,٦ مليار درهم.

كما شهد العام إدخال مجموعة من التعديلات على نظام التداول في البورصة في إطار برنامج تحسين أداء البورصة الذي وافقت عليه الحكومة منذ عام ١٩٩٣. ومن أهم هذه التعديلات إدخال "نظام الكتلة"، توسيع هامش التداول في السوق الرسمي من ٥% إلى ٦%، عدم السماح بتجاوز أسعار السوق الموازية ما نسبته ١% من أسعار السوق النظامية.

٠٧. التجارة الخارجية:
بلغ إجمالي قيمة الصادرات خلال العام حوالي ٧,٣ مليار دولار، مقابل ٦,٨٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٦,٦%، وبلغ إجمالي قيمة الواردات حوالي ١٠,٣٩مليار دولار خلال العام مقابل ٩,٣٣ مليار دولار عام ١٩٩٧،

بزيادة نسبتها ١١,٤%. وقد انعكس هذا الوضع على الميزان التجاري، إذ بلغ عجزه حوالي ٣,٠٩ مليار دولار خلال العام مقابل ٢,٤٨ مليار دولار عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٢٤,٥%.ويعزى التفاقم في عجز الميزان التجاري خلال العام إلى انخفاض مبيعات زيت الزيتون وبعض صادرات السمك ومعلبات الخضر ومبيعات النسيج والجلد من جهة، والى ارتفاع الواردات من الحبوب والتجهيزات الصناعية من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالتركيبة السلعية للتجارة الخارجية، فإن أهم السلع المصدرة هي الحامض الفوسفوري، الفوسفات، الملابس الجاهزة، السماد، السمك والحوامض. أما أهم السلع المستوردة فتتعلق أساسا بالبترول الخام، المنتوجات الكيماوية، الآلات والمعدات، مواد البلاستيك، الحديد والصلب، العربات الصناعية والخشب.

وعلى مستوى الشركاء التجاريين، تأتي فرنسا في مقدمة الدول المستوردة إذ تستحوذ على ما نسبته ٢٨,٩% من إجمالي صادرات المغرب، تليها أسبانيا بما نسبته ٩,٦%. وتأتي في المرتبة الثالثة إيطاليا بما نسبته ٤,٨%، ثم اليابان بما نسبته ٤%، وتأتي بعد ذلك كل من بلجيكا والولايات المتحدة بحوالي ٣,٧%، ٣,٥% على التوالي.

أما فيما يتعلق بواردات المغرب فتأتي كذلك فرنسا في الصدارة، إذ تستحوذ على ما نسبته ٢١,٥% من إجمالي الواردات، تليها أسبانيا بما نسبته ٩,٧%، إيطاليا ٦,٣%، الولايات المتحدة الأمريكية ٦,٢%، ثم ألمانيا ٥,٣%. وفيما يتعلق بالدول العربية فقد بلغت واردات المغرب من المملكة العربية السعودية ما نسبته ٤,٥% من إجمالي الواردات، كما استورد من العراق ما نسبته ١,٤% من إجمالي الواردات.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن تونس تتصدر الدول العربية من حيث إجمالي الصادرات المغربية، إذ تستحوذ على ما نسبته ٥,٩% من إجمالي الصادرات، تليها ليبيا التي تستحوذ على ما نسبته ٢,٧%، ثم المملكة العربية السعودية بحوالي ١,١%.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:

لم تتوافر معلومات رسمية خلال العام عن هذا البند.

٠١٠ الديون الخارجية:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الديون الخارجية خلال العام بلغ حوالي ١٩ مليار دولار مقابل ٢١ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٤.٢%. ويمثل حجم الديون الخارجية ٥٢% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد شهد العام تطورات هامة تمثلت في وجود عدة عوامل إيجابية أهمها إعادة شراء القروض ذات الفوائد المرتفعة وفي الوقت ذاته الاقتراض بأسعار فائدة منخفضة، خفض أسعار الفائدة على بعض القروض خاصة قروض الحكومة الفرنسية إذ وافقت هذه الأخيرة خلال العام على خفض أسعار الفائدة من ١٠% إلى ٥% على قروض قيمتها مليار فرنك فرنسي (١٧٦ مليون دولار)، وتحويل بعض الديون إلى استثمارات مباشرة لتمويل مشاريع اقتصادية واجتماعية، في إطار نادي باريس الذي وافق على تحويل ٢٠% من الديون الخاصة إلى استثمارات أجنبية مباشرة. ويسعى المغرب حاليا إلى زيادة هذه النسبة لتصل ٣٠%.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة:

بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام حوالي ٠,٥ مليار دولار مقابل ١,٢ مليار دولار عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بتوزيع الاستثمارات حسب الدول التي ينتمي إليها المستثمرون، تأتي فرنسا في المقدمة بما نسبته ٢٠% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة خلال العام، تأتي بعدها الولايات المتحدة الأمريكية بما نسبته ١٨%، ثم أسبانيا ١٠%، كوريا الجنوبية ٩%، وتأتي بعد ذلك كل من سويسرا وبلجيكا وبريطانيا بحوالي ٨%، ٦%، ٤% على التوالي.

وتشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما نسبته ٦٢% من مجموع الاستثمارات الوافدة، فيما بلغت حصة الاستثمارات في المحفظة المالية حوالي ١٥,١%. وحظيت القروض بما نسبته ١٧,٣%. أما النسبة المتبقية فتمثل تسبيقات في الحساب الجاري للمساهمين.

٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:

تشير البيانات المتوافرة إلى أن جملة الاستثمارات العربية الوافدة خلال العام بلغت حوالي ٣٩,٢ مليون دولار توزعت قطاعيا على النحو التالي: قطاع الخدمات (٩٢,٩%) والقطاع الزراعي (٧,١%). من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٤٢٠,٤ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١٠٥,٥ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية:

١٣-١ قطاع الفلاحة:

بلغت نسبة مساهمة القطاع من الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٢٠%، ويعمل به حوالي نصف قوى العمالة البالغ أجمالها عشرة مليون عامل. بلغ إنتاج الحبوب خلال الموسم ١٩٩٧-١٩٩٨ حوالي ٧١ مليون قنطار مسجلا بذلك ارتفاعا بنسبة ٥٩% عما كان عليه موسم ١٩٩٦-١٩٩٧. وتعود هذه الزيادة إلى ارتفاع إنتاج القمح الصلب الذي سجل ما يقارب ضعف ما كان عليه عام ٩٦-١٩٩٧.

وبلغ إنتاج الحوامض بالمغرب ١,٥ مليون طن خلال عام ١٩٩٧-١٩٩٨، مسجلا زيادة نسبتها ٣٢%، عما كان عليه عام ٩٦-١٩٩٧.

١٣- ٢ قطاع الصناعة:

سجل قطاع الصناعة خلال العام نموا متوسطا قدره ٢,٢% مقابل ٣,١% عام ١٩٩٧. ويعزى هذا التراجع إلى قطاعي الصناعات الغذائية وصناعات النسيج والجلد.

١٣- ٣ قطاع المعادن:

تمكنت مجموعة المكتب الشريف للفوسفات خلال العام من تحسين مستوى إنتاج وصادرات الفوسفات، إذ شهد إنتاجه ارتفاعا ملموسا بلغت نسبته حوالي ٦,٢% عما كان عليه عام ١٩٩٧. وانعكس هذا الوضع في حجم صادرات الفوسفات، إذ شهد زيادة نسبتها ٨,٥% خلال العام عما كان عليه عام ١٩٩٧.

١٣-٤ قطاع السياحة:

بلغ عدد السياح خلال العام حوالي أثنين مليون سائح، بزيادة قدرها ١٨١ ألف سائح مقارنة بعام ١٩٩٧، كما سجلت المداخيل السياحية زيادة نسبتها ١٦,٣%. وزاد عدد الليالي السياحية بنسبة ٩,٧% خلال العام مقابل ٨,١% عام ١٩٩٧. أما السفر عبر الرحلات الجوية فقد ارتفع خلال العام بحوالي ١٧% عما كان عليه عام ١٩٩٧.

١٤ . تنمية الموارد البشرية:

تتركز جهود الحكومة حاليا على إصدار تشريع جديد للشغل يتضمن معطيات التجربة بما فيه الانفتاح على المقتضيات الدولية ومتطلبات الاستثمارات الأجنبية وتحديات العولمة والمنافسة لاستقطاب رؤوس الأموال .

وفي هذا الصدد تعمل وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل على تكوين لجنة من الخبراء لدراسة اقتراحات مختلف فرقاء الإنتاج، لاعداد مشروع قابل لان يعرض على البرلمان في الدورة البرلمانية المقبلة.

ومن جهة أخرى عقد بمراكش ندوة وطنية حول التشغيل تضمنت عدة توصيات هامة تتعلق بتصورات لمشاريع وتدابير اكثر واقعية. وفي جانب آخر بلغ معدل البطالة بالوسط الحضري حوالي ١٩% خلال العام مقابل ١٦,٩% عام ١٩٩٧.

والجدير بالذكر أن بالمملكة المغربية ١٤ جامعة تضم ٦٨ كلية. وقد بلغ مجموع الطلبة الملحقين بهذه المؤسسات التعليمية خلال الموسم الدراسي ٩٧-١٩٩٨ حوالي ٢٣٠ ألف طالب، تشكل الإناث ما نسبته ٤٣%، بالإضافة إلى طلبة الصف الثالث البالغ عددهم ٣٩٠٠ طالب. وبلغت مؤسسات التعليم العالي الخاص ٧٩ وحدة تضم ٨٥٠٠ طالب.

١٥. التطورات التشريعية:
أكدت دورية وجهها الوزير الأول إلى الإدارات المعنية ، أن إجراءات جزائية ستتخذ ضد كل موظف مسؤول عن عرقلة ملفات الاستثمار دون سبب وجيه.

ولتبسيط التدابير المسطرية ، فقد أكدت الدورية أن المشاريع التي يتطلب إنجازها قرارا على المستوى المحلي أو الإقليمي ، ينبغي تقديمها في البداية للجان التقنية الإقليمية.

وتأتي هذه الدورية في سياق تشجيع وتحفيز الاستثمارات المغربية والأجنبية، وتصاحب الإجراء القاضي بتشكيل لجنة وزارية برئاسة الوزير الأول، والتي أسندت أمانتها للوزير المكلف بالشؤون العامة للحكومة للبت فيما يعرقل المشاريع الاستثمارية أو في طعون اللجنة في انتظار إنشاء الهيئة الإدارية المكلفة بإنعاش الاستثمارات التي ينص عليها ميثاق الاستثمار .

١٦. الجهود الترويجية:
واصلت الحكومة المغربية جهودها خلال العام لجذب مزيد من الاستثمارات تمثلت فيما يلي:

١٦-١ عقد مؤتمرات وندوات وإقامة معارض للترويج:

شهدت العاصمة المغربية انعقاد كل من ندوة "التجارة البينية والاستثمار وسياسات التقويم الهيكلي في البلدان الإسلامية"، ومنتدى يوروماني حول "الأسواق المالية المغربية والاستثمار"، و"المنتدى المتوسطي للتنمية"، ومنتدى "الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا"، إضافة إلى ندوة "الاستثمارات الخارجية وسياسات الاستقطاب" ومنتدى لرجال الأعمال المغاربة مع نظرائهم الألمان.

١٦-٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في المغرب:

زار وفد رسمي يضم عدة وزراء من الحكومة المغربية الجديدة فرنسا وذلك لإبراز التغيرات التي يشهدها الاقتصاد المغربي في مختلف المجالات والحوافز التي يقدمها قانون الاستثمار في المغرب للمستثمرين الأجانب بهدف تحفيز المستثمرين الفرنسيين للاستثمار في المغرب. ومن جهة أخرى استضافت الجهات الرسمية المغربية وفدا استثماريا يابانيا تم تعريفه بإمكانات الاستثمار في المغرب.

١٦-٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار:

طرحت الحكومة المغربية بالتعاون مع الصندوق العالمي للبيئة عدة مشاريع بقيمة خمسة ملايين دولار للاستثمار والتنمية في مجال الكهرباء والطاقة الشمسية.

(٣٠)

تقرير مناخ الاستثمار
في
الجمهورية الإسلامية الموريتانية
١٩٩٨

(٢٠)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية الإسلامية الموريتانية
١٩٩٨

٠١ مقدمة*:

واصلت الحكومة عام ١٩٩٨ تطبيق سياساتها الاقتصادية ضمن برامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي الذي تبنته منذ عام ١٩٨٥. فقد تمكنت خلال العام من تحقيق العديد من الإنجازات منها تحقيق معدل نمو حقيقي مقبول للناتج المحلي الإجمالي وتوازن في الميزانين الداخلي والخارجي، والتحكم في نمو الكتلة النقدية و معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف**.

ويعزى تحقيق هذه النتائج إلى جملة من الإجراءات التي اتخذتها الحكومة خلال العام أهمها تقليص النفقات العامة وتوجيه الجزء الأكبر منها للأنفاق الاستثماري والى مجالات مشجعة للاستثمار الخاص، وكذلك توجيه الجزء الأكبر من السيولة إلى الادخار، ومواصلة إعادة هيكلة النظام المصرفي.

على الصعيد الاجتماعي، واصلت المفوضية المكلفة بحقوق الإنسان ومكافحة الفقر وبالدمج تنفيذ برامجها المتعددة، خاصة ما يتعلق منها بمكافحة الفقر، إذ تمكنت من إنشاء عدة مشاريع لصالح الطبقات محدودة الدخل في العديد من مناطق البلاد.

على الصعيد السياسي، قام رئيس الجمهورية بزيارة ودية خلال شهر مارس من العام إلى فرنسا في إطار العلاقات الثانئية الموريتانية الفرنسية، وتفعيل دور الممولين الأجانب بشكل عام والفرنسيين بشكل خاص. كما شهد العام تشكيل حكومة جديدة. من جهة أخرى تم خلال العام اتخاذ التدابير الخاصة بإجراء الانتخابات البلدية خلال عام ١٩٩٩.

٠٢ الأداء الاقتصادي:

انعكست آثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي اجتاحت معظم مناطق العالم، خاصة جنوب شرق آسيا، سلبيا على أداء الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر هذه

---

* يستند هذا التقرير على البيانات الرسمية الصادرة عن، وزارة المالية، وزارة الشؤون الاقتصادية والتنمية، البنك المركزي الموريتاني، المكتب الوطني للإحصاء.

** الدولار يعادل ٢٠٥ أوقية موريتانية كما في ١٩٩٨/١٢/٣١

المنطقة من أهم منافذ صادرات قطاع الصيد الذي يعد من أهم القطاعات الاقتصادية في البلاد.

على الرغم من ذلك وبفضل السياسة الاقتصادية الصارمة المتبعة استطاع الاقتصاد الوطني خلال العام أن يحافظ على معدل نمو حقيقي جيد في حدود ٤,٥% مقابل ٤% عام ١٩٩٧. وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي ١٧٨,٤ مليار أوقية مقابل ١٥٩,٧ مليار أوقية عام ١٩٩٧، محققا بذلك معدل نمو اسمي قدره ١١,٧%.

على المستوى القطاعي سجل قطاع الزراعة معدل نمو قدره ١٣,٥% بالأسعار الجارية بينما سجل قطاع الصناعة التحويلية معدل نمو سالب قدره ٨,٢%.

ومن جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى أن حجم الاستثمارات في القطاع العام بلغ ٢٦,٢ مليار أوقية، بزيادة نسبتها ١٣,٤% أستحوذ قطاع الاستصلاح الترابي على ما نسبته ٣٠,٢% من مجموع الاستثمارات العامة، جاء بعده قطاع التنمية الريفية بما نسبته ٢٤%. فيما توزعت النسبة المتبقية بشكل متفاوت على قطاعات الصناعة، الزراعة، القطاع السمكي، البنية التحتية والقطاع المؤسسي.

٠٣ الأوضاع المالية:

بلغت الإيرادات خلال العام حوالي ٤٤,٥ مليار أوقية، تمثل الإيرادات الجبائية منها ما نسبته ٧٦%. أما الإيرادات غير الجبائية المتعلقة أساسا في إتاوات الصيد فتمثل ٢١%، وإيرادات الاستثمار ٣%.

تشكل الرسوم على السلع والخدمات ٤٧% من الإيرادات الجبائية أما الضرائب على الدخول والأرباح فتمثل ٣٦% بينما تمثل رسوم التجارة الخارجية ١٧%.

أما فيما يتعلق بالنفقات، فقد بلغت خلال العام حوالي ٤٦,٥ مليار أوقية. وعليه يكون ميزان المالية العامة قد حقق خلال العام عجزا قدره ٢ مليار أوقية، بما نسبته ١% من الناتج المحلي الإجمالي .

٠٤ الأوضاع النقدية:

استمرت الحكومة خلال العام في تطبيق سياستها النقدية غير التوسعية، فقد بلغت الكتلة النقدية نهاية العام حوالي ٢٧,٨ مليار أوقية مقابل ٢٦,٢ مليار

أوقية نهاية عام ١٩٩٧، بزيادة نسبتها ٦%. كما عمدت الحكومة إلى توجيه الجزء الأكبر من السيولة إلى الادخار لتوظيفه في قروض للقطاع الخاص مما انعكس إيجابا على معدل التضخم الذي بلغ حوالي ٦% خلال العام مقابل ٥% عام ١٩٩٧.

٠٥ سياسة سعر الصرف:

تنتهج الحكومة منذ عام ١٩٩٢ سياسة فعالة لتحرير سعر الصرف في ظل التوجهات الاقتصادية والاجتماعية العامة للدولة. التي تجعل الانفتاح الاقتصادي من أولوياتها من خلال تهيئة المناخ الملائم لذلك على كافة الأصعدة المالية والنقدية والمؤسسية.

ومن جهة أخرى اصبح دور البنك المركزي مقتصرا على الرقابة العامة على البنوك الوسيطة ومكاتب الصرف التي فتحت أمام القطاع الخاص وأصبحت منتشرة في جميع أنحاء البلاد. وقد شهدت العملة المحلية خلال العام انخفاضا مقابل معظم العملات الأجنبية، تراوح بين ١٠-٢٠%. وقد بلغ سعر صرف الأوقية نهاية العام حوالي ٢٠٥ أوقية مقابل الدولار.

٠٦ سوق الأوراق المالية:

لا توجد حتى الآن سوق للأسهم والسندات في موريتانيا إلا أنه يتوقع أن تتخذ خطوات تنفيذية في هذا المجال في إطار تنفيذ برامج الإصلاحات الهيكلية التي يجري تطبيقها حالياً والتي تحتوي مكوناتها على برنامج فرعي لتحرير معاملات القطاع المالي الذي يتطلب إنشاء سوق للأوراق المالية.

٠٧ التجارة الخارجية:

شهدت التجارة الخارجية خلال النصف الأول من العام تطورا ملحوظا خاصة فيما يتعلق بحجم الصادرات، إذ انخفضت نسبة مساهمة المنتجات البحرية من إجمالي الصادرات من ٥٢,٩ خلال النصف الأول من عام ١٩٩٧ إلى ٤١,٦ خلال الفترة ذاتها من العام موضوع التقرير، فيما ارتفعت نسبة مساهمة صادرات الحديد من ٤٤,٧% إلى ٥٧,٨% خلال الفترة المذكورة. وفيما يتعلق بالواردات فقد استحوذت ثلاثة فئات سلعية على حوالي ٧٣,٩% من إجمالي الواردات وهي المواد الغذائية (السكر، الدقيق، الشاي، الأرز)، سلع التجهيز المنتجات النفطية.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للتجارة الخارجية، فلا تزال دول الاتحاد الاوروبي تحتل الصدارة، إذ تستحوذ على اكثر من ٥٠% من إجمالي الصادرات الوطنية، ٥٤% من إجمالي الواردات. كما تعتبر اليابان شريكا

تجاريا هاما لموريتانيا، خاصة فيما يتعلق بالصادرات السمكية الوطنية إلى اليابان، التي شهدت تراجعا ملحوظا خلال النصف الأول من العام بسبب تداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية التي عرفتها الدول الآسيوية.

٠٨ الصادرات إلى الدول العربية:
لا تزال المبادلات التجارية لموريتانيا مع الدول العربية دون المستوى إذ لا توجد أي دولة عربية في قائمة أهم ١٢ دولة تستقبل ٩٧,٤% من صادرات موريتانيا. كما لا توجد أي منها في قائمة أهم ١٢ دولة تحتل في مجموعها ٨٥% من مجمل الواردات.

٠٩ ميزان الحساب الجاري:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

٠١٠ الديون الخارجية:
تشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن حجم الديون الخارجية بلغ حوالي ١,٩٧ مليار دولار خلال العام مقابل ٢ مليار دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١,٥%.

٠١١ الاستثمارات الأجنبية الوافدة :
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلا العام.

٠١٢ الاستثمارات العربية الوافدة:
تشير الاحصاءات المتوافرة إلى أن إجمالي الاستثمارات العربية البينية الخاصة في موريتانيا بلغ حوالي ٩,٣ مليون دولار خلال الفترة ٨٥-١٩٩٨ بمعدل سنوي قدره ٠,٧ مليون دولار، وقد سجلت أعلى نسبة تدفق عام ١٩٨٥، إذ بلغت الاستثمارات الخاصة الوافدة من دولة الإمارات العربية المتحدة حوالي ٥ مليون دولار، بينما بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ١,٨ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

٠١٣ القطاعات الاقتصادية:

١٣-١ قطاع الزراعة:
شكل القطاع الزراعي خلال العام حوالي ٢٣% من الناتج المحلي الإجمالي، كما سجل معدل نمو بالأسعار الجارية قدره ١٣,٥%.

ومن جهة أخرى تشير البيانات المتوافرة إلى أن قطاع الاستصلاح الترابي قد استحوذ على ما نسبته ٣٠,٢% من إجمالي الاستثمارات العامة خلال العام.

١٣-٢ قطاع الصيد:

شهد القطاع تراجعا ملحوظا خلال العام، إذ بلغت مساهمته حوالي ١٣,٧ مليار أوقية في منتصف العام، بانخفاض نسبته ١٧,٥% عما كان عليه خلال الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.

ويعود هذا التراجع إلى انخفاض الإنتاج من رأسيات الأرجل بما نسبته ٤,٨% من جهة، والى تراجع الأسعار الدولية من جهة أخرى، إذ انخفض متوسط سعر الطن من ٨٠٧,٥ دولار عام ١٩٩٧ إلى ٧٧٤ دولار خلال النصف الأول من العام بمعدل انخفاض قدره ٤,١%.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لصادرات القطاع فإن السوقين الأوروبية والآسيوية تستحوذان على إجمالي قيمة الصادرات السمكية للشركة الوطنية لتسويق الأسماك، إذ تقارب حصص هاتين المنطقتين ٦١% و ٣٨% على التوالي من القيمة الإجمالية من صادرات الشركة، مع العلم أن اليابان كانت تتصدر قائمة زبناء هذه الشركة، ويعود ذلك إلى آثار الأزمة الاقتصادية والمالية التي اجتاحت معظم الأسواق الآسيوية منذ عام ١٩٩٧.

وعلى العموم شهد منتصف العام انخفاض قيمة صادرات الشركة الوطنية لتسويق الأسماك إلى النصف مقارنة بالفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.

١٣-٣ قطاع الصناعات الاستخراجية:

بلغ إجمالي حجم صادرات الحديد خلال النصف الأول من العام حوالي ٥,٩ مليون طن بقيمة ١٩,٢ مليار أوقية، بزيادة نسبتها ٢٦,٩% من حيث القيمة و٥,٥% من حيث الحجم مقارنة مع الفترة ذاتها من عام ١٩٩٧.

ويعزى هذا التحسن في مردودية صادرات الحديد خلال الفترة المذكورة إلى الانتعاش الملحوظ لاسواق الحديد مما ساعد على رفع الأسعار.

ولا تزال الدول الأوروبية هي المستورد الأساسي لمادة الحديد الخام، إذ تستحوذ على ما نسبته ٩٤% من مجموع قيمة صادرات القطاع. وتبلغ حصة فرنسا وإيطاليا مجتمعتين حوالي ٦٣%.

١٤. تنمية الموارد البشرية:
لم تتوافر بيانات رسمية عن هذا البند خلال العام.

١٥. التطورات التشريعية المؤسسية:
لا يزال العمل جاريا بقانون الاستثمار لعام ١٩٨٩ الذي تواصل خلال العام مراجعته وتعديله ليكون اكثر تحفيزا للاستثمارات الأجنبية من خلال تسهيل وتبسيط الإجراءات الإدارية والقانونية للاستثمار الأجنبي ومنحه مزيدا من التسهيلات والحوافز.

١٦. المجهودات الترويجية:
شهد العام عقد عدة مؤتمرات وندوات عديدة كان أهمها المؤتمر العربي الأول لتنمية الاستثمارات والتجارة السمكية المنعقد خلال الفترة ٢-١٩٩٨/١١/٥ في مدينة نواكشوط، هذا بالإضافة إلى عدة ندوات ومؤتمرات شاركت فيها موريتانيا في عدة دول أفريقية وأوروبية.

(٣١)

تقرير مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية ١٩٩٨

(٢١)
تقرير
مناخ الاستثمار في الجمهورية اليمنية
١٩٩٨

١ . مقدمة* :

تأثرت اليمن بشكل ملموس بالانخفاض الحاد لأسعار البترول خلال عام ١٩٩٨. وقد تجلى هذا التأثير في انخفاض معدل النمو وفي الزيادة الكبيرة في العجز المخطط للميزانية وتدني الاحتياطي الأجنبي وتحول ميزان الحساب الجاري إلى الحالة السالبة . ومع ذلك فقد استمرت الحكومة بنجاح في تنفيذ برنامج الإصلاحات الاقتصادية والمالية المنفذ بالتعاون مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي . وتم خلال العام تقليص الدعم عن السلع التي مازالت تدعمها الحكومة مثل القمح والدقيق والمنتجات البترولية والنفطية و الكهرباء كخطوة تستهدف في الأخير إلغاء الدعم نهائيا . كما واصلت الحكومة تنفيذ برنامج إصلاحات القطاع المالي والمصرفي** في الدولة.

في الجانب الإداري ، واصلت الحكومة إجراءات الإصلاح الإداري ، ولعل أبرز ما أنجزته في هذا الجانب هو تنفيذ المسح الوظيفي الشامل وعقد مؤتمر الإصلاحات الإدارية. ومن المنتظر أن تكون نتائج هاتين الخطوتين بمثابة الركيزة الأساسية للإصلاحات في الجهاز الحكومي .

على الصعيد السياسي شهد العام تغييرا حكوميا شمل عددا من المناصب الوزارية وقد واصلت الحكومة الجديدة برنامج الحكومة السابقة وبالذات فيما يخص برنامج الإصلاحات المالية والإدارية.

من جهة أخرى انتهي موضوع النزاع مع دولة إريتريا حول بعض الجزر في البحر الأحمر – وهو النزاع الذي قبلت الدولتان في وقت سابق إحالته إلى التحكيم الدولي– بإقرار لجنة التحكيم بأحقية اليمن بالجزر موضوع التحكيم. وقد ارتضت إريتريا هذا الحكم وسحبت قواتها من المواقع التي كانت قد

---

* يستند هذا التقرير على البيانات والمعلومات الصادرة عن الجهات الرسمية التالية : الجهاز المركزي للإحصاء ، البنك المركزي اليمني ، وزارة المالية والهيئة العامة للاستثمار ، بالإضافة إلى وثائق المؤتمر الأول للنفط والغاز .

** الدولار يعادل ١٤١,٦ ريال يمني كما في ١٩٩٨/١٢/٣١.

سيطرت عليها عند تفجر النزاع نهاية عام ١٩٩٥ وتم تسليم تلك المواقع للحكومة اليمنية .

٢ . الأداء الاقتصادي :

تميز الاقتصاد الوطني بأداء متوسط خلال العام بالرغم من التأثير الحاد لتدهور أسعار النفط التي تراجعت بأكثر من ٤٠% عن مثيلتها عام ١٩٩٧. وتشير البيانات المتوافرة إلى أن الناتج المحلي الإجمالي قد حقق نموا حقيقيا خلال العام قدره ٣,١% مقابل ٤,٨% عام ١٩٩٧ . وقد أرتفع الناتج المحلي الإجمالي من ١٦٠ مليار ريال عام ١٩٩٧ إلى ١٦٥ مليار ريال عام ٩٨ (بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩١). كما بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية خلال العام حوالي ٨٢٥ مليار ريال مقابل ٧٤١ مليار ريال عام ١٩٩٧.

على الصعيد القطاعي يمثل العام موضوع التقرير العام الثالث من أعوام الخطة الخمسية الثالثة التي بدأ العمل بها عام ١٩٩٦، والتي حددت الإطار العام لتنمية مختلف القطاعات الاقتصادية. وتشير البيانات المتوافرة إلى تقدم قطاع المؤسسات المالية في معدل النمو بواقع ٣١,٨%، تلاه قطاع الخدمات الحكومية بمعدل نمو ١٢,٥% ثم قطاع النقل والتخزين بمعدل ١٠,٧% ، ثم قطاع النفط بمعدل نمو لم يتجاوز ٠,٧% .

٣ . الأوضاع المالية :

بلغ إجمالي الإيرادات خلال العام حوالي ٢٢٨,٩٦ مليار ريال، مقابل ٢٩٩,٧٥ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٢٣,٦%. وبلغ إجمالي النفقات ٢٩٠,٤٨ مليار ريال مقابل ٣٠٦,٧ مليار ريال عام ١٩٩٧ بانخفاض نسبته ٥,٦%. وبذلك يكون عجز الميزانية العامة قد بلغ ٦١,٥٢ مليار ريال خلال العام، بما نسبته ٧,٤% من الناتج المحلي الإجمالي مقابل ٦,٩٥ مليار ريال عام ١٩٩٧ بما نسبته ٠,٩%.

وقد حرصت الحكومة على تغطية العجز في الميزانية من خلال أذون الخزانة بشكل أساسي أو من خلال المصادر غير التضخمية تماشيا مع هدفها الأساسي لإيجاد مناخ مالي واقتصادي سليم .

وقد واصلت الحكومة خلال العام تحسين المعاملات الجمركية لتوفير مناخ اكثر جاذبية للتجارة والاستثمار ، حيث تم خلال العام تبسيط الإجراءات

وجعلها أكثر شفافية . وألغيت الرسوم والعمولات التي كان يتم تحصيلها عند فتح البيان الجمركي، كما تم تطبيق النظام الجمركي الدولي المنسق .

٤ . الأوضاع النقدية :

واصلت الحكومة جهودها لاصلاح الأوضاع النقدية و الجهاز المصرفي، وأوشكت على الانتهاء من برنامج التعديل المؤسسي المالي ويتم التفاوض مع البنك الدولي على المرحلة الثانية . وقد أصدرت الحكومة العديد من التشريعات التي من شأنها توفير أوضاع نقدية ومصرفية سليمة كان أهمها إصدار القانون الجديد للبنوك . كما تم خلال العام عقد ندوة متخصصة لدراسة منهجية إصلاح القطاع المصرفي في اليمن .

وقد تعدلت أسعار فوائد الإيداع خلال العام بما يناسب الأوضاع النقدية السائدة وانخفضت إلى ١٠ % ثم عادت إلى الارتفاع إلى ١٤ %. من جهة أخرى بلغت الميزانية الموحدة للجهاز المصرفي في نهاية العام حوالي ٢٠٧,٥٧ مليار ريال ، مقابل ١٩٢ مليار ريال عام ١٩٩٧ .

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن العرض النقدي بمفهومه العريض قد بلغ في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر حوالي ٣١٧,٤١ مليار ريال وبلغ معدل التغير فيه ٦,٤% . كما انخفضت الأصول الخارجية للبنك المركزي خلال الفترة ذاتها إلى ٩٣٧,٥ مليون دولار ، تغطي واردات حوالي ٤,٥ شهرا .

أما فيما يتعلق بمعدل التضخم فقد بلغ حوالي ٩% خلال العام مقابل ٦,٣% عام ١٩٩٧.

ومن جهة أخرى تم افتتاح بنك تجاري جديد خلال العام، كما وافق البنك المركزي مبدئيا على إنشاء بنك آخر باستثمار يمني خليجي مشترك ينتظر أن يبدأ أعماله خلال عام ١٩٩٩ .

٥ . سياسة سعر الصرف :

بلغ سعر صرف الدولار ١٤١,٦ ريال يمني نهاية العام مقابل ١٣٢ ريال نهاية عام ١٩٩٧ بزيادة نسبتها ٧,٢ % . وقد شهد سعر الصرف ثباتا كبيرا خلال النصف الأول من العام وتذبذب خلال النصف الثاني. وبلغ المتوسط السنوي لسعر الدولار ١٣٥,٧ ريال . وتجدر الإشارة إلى أن سعر التحويل للعملات الأجنبية لا يخضع لأية قيود إدارية أو تنظيمية وهو خاضع لقوى العرض والطلب ويتم التعامل بالنقد الأجنبي من خلال البنوك بالإضافة إلى مكاتب الصرافة المملوكة للقطاع الخاص. ولم يحدث خلال

العام أن تدخلت الحكومة إداريا لتحديد السعر واكتفى البنك المركزي بالمراقبة والتدخل النقدي.

٦ . سوق الأوراق المالية :

لا يوجد حتى الآن سوق للأوراق المالية في الجمهورية اليمنية . وقد بدأت الحكومة دراسة إقامة سوق للأوراق المالية بالتعاون مع كل من صندوق النقد العربي ومؤسسة التمويل الدولية . كما قامت بعثة من صندوق النقد العربي خلال العام بعمل مسح شامل للسوق الوطنية ، وأعدت تقريرا شاملا حول "أسس ومقومات إنشاء سوق لتداول الأوراق المالية في الدولة".

من ناحية أخرى واصلت الحكومة إصدار أذون الخزانة التي شكلت المصدر الرئيسي لتمويل العجز في الميزانية . وبلغ مجموع الإصدارات خلال العام ٤٨ إصداراً يشتمل كل إصدار على اسهم لمدة ثلاثة اشهر و ستة أشهر وسنة واحدة . وقد بلغ إجمالي القيمة الاسمية لهذه الإصدارات ١٩٠,٦١ مليار ريال .

٧ . التجارة الخارجية :

تعمل اليمن على تنمية وتشجيع الصادرات الوطنية وبالذات الصادرات غير النفطية من خلال دعم أنشطة الاتحاد العام للغرف التجارية وتفعيل دور مجلس تنمية الصادرات الذي نظم في سبتمبر أيلول مؤتمرا لبحث سبل تشجيع وتنمية الصادرات اليمنية .

وتشير البيانات المتوافرة إلى أن إجمالي الصادرات قد بلغ نهاية العام حوالي ١,٥٦ مليار دولار، بينما بلغت الواردات حوالي ٢,١٢ مليار دولار، وبذلك يكون الميزان التجاري قد سجل عجزا قدره ٥٦٢ مليون دولار، بما نسبته ٨,١ % من الناتج المحلي الإجمالي لكامل العام .

على صعيد الهيكل السلعي للصادرات مازال النفط ومشتقاته في مقدمة الصادرات الوطنية فيما تحتل المواد الغذائية المرتبة الثانية. وما زالت مجموعة الدول الآسيوية غير العربية في المرتبة الأولى لصادرات اليمن بنسبة ٧١% من إجمالي الصادرات مقابل ٧٦,٥% عام ١٩٩٧ وقفزت مجموعة الدول العربية إلى المرتبة الثانية بنسبة ٩,٥% (المرتبة الخامسة عام ١٩٩٧) وجاءت أوروبا الغربية في المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٤% ، ثم مجموعة الدول الأمريكية بنسبة ٥% .

أما فيما يتعلق بالواردات فإن المواد الغذائية جاءت في المرتبة الأولى، تليها المعدات ووسائط النقل في المرتبة الثانية.
وعلى صعيد التوزيع الجغرافي للواردات ، جاءت مجموعة الدول العربية في المقدمة، بنسبة ٢٩ %، وجاءت المجموعة الاقتصادية الأوروبية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٧ %، تلتها مجموعة الدول الآسيوية غير العربية بنسبة ٢٤,٦%.

٨ . الصادرات إلى الدول العربية :
بلغ حجم صادرات اليمن إلى الدول العربية حتى شهر سبتمبر/ أيلول من العام حوالي ١٤٨,٣ مليون دولار، بما نسبته ٩,٥ % من إجمالي الصادرات مقابل ٨٩,٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ بنسبة ٣,٧% من إجمالي الصادرات اليمنية. ومن الملاحظ تواصل ارتفاع حجم التبادل التجاري بين اليمن والدول العربية في السنوات القليلة الماضية . وأهم الصادرات اليمنية إلى البلاد العربية تتمثل في المنتجات الزراعية وبالذات الفواكه والخضار والبن بالإضافة إلى الأسماك. كما شملت الصادرات كميات محدودة من المنتجات الصناعية وبالذات السمن والزيت والصابون والسجائر.

احتلت صادرات اليمن إلى دولة الكويت خلال العام المرتبة الأولى حيث بلغت حوالي ٤١ مليون دولار بنسبة ٢٧,٦% من إجمالي الصادرات إلى البلاد العربية. وكانت دولة الكويت في المرتبة الأولى كذلك في عام ٩٧. واحتلت جمهورية مصر العربية المرتبة الثانية حيث بلغت حصتها ٣٣,٥ مليون دولار بنسبة ٢٢,٦%. مقابل ٠,٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ (المرتبة السادسة) .أما المملكة العربية السعودية فقد حلت ثالثا بحوالي ٣١,٤ مليار ريال بما نسبته ٢١,٢%.

٩ . ميزان الحساب الجاري :
تشير البيانات المتوافرة إلى أن الحساب الجاري قد سجل عجزا قدره ٢٤٤ مليون دولار مقابل فائض قدره ١٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٧. ويعزى ذلك أساسا إلى تفاقم العجز في الميزان التجاري خلال العام، إذ بلغ حوالي ٦١٦ مليون دولار مقابل ٤٧ مليون دولار عام ١٩٩٧. ومن جهة أخرى بلغت نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال العام حوالي ٤,٧% من الناتج المحلي الإجمالي.

١٠ . الديون الخارجية :

بلغ إجمالي الديون الخارجية خلال العام حوالي ٣,٧٩ مليون دولار مقابل اكثر من ٩ مليار دولار عام ١٩٩٦، ويرجع ذلك أساسا إلى الجهود التي بذلتها الحكومة والتي تمخض عنها إلغاء بعض الديون الخارجية وإعادة جدولة الباقي.

والتزاما من الحكومة لبنود اتفاقيات التخفيض وإعادة الجدولة فقد حرصت الحكومة على سداد أقساط خدمة الدين خلال العام بانتظام بالرغم من الظروف الاستثنائية التي تواجهها . وقد تم تسديد الأقساط من الاحتياطي الخارجي .

١١ . الاستثمارات الأجنبية الوافدة :

منحت الهيئة العامة للاستثمار ٢٨٨ ترخيصا استثماريا خلال العام، أستحوذ قطاع الصناعة (عدا استخراج النفط) على حوالي ١٥٣ مشروعا بتكلفة استثمارية قدرها ٢٣ مليار ريال فيما استحوذ قطاع الزراعة على ٢١ مشروعا بتكلفة ٣,٦ مليار ريال، وصيد الأسماك على ثلاثة مشاريع بتكلفة ٢٢٥ مليون ريال والمشاريع الخدمية على ٧٣ مشروعا بتكلفة ٢٧,٣ مليار ريال والسياحية على ٣٨ مشروعا بتكلفة ٨,٣ مليار ريال . وكان إجمالي التكلفة الاستثمارية المحلية والخارجية لهذه المشاريع قد بلغ ٦٢,٤٦ مليار ريال (٤٦٣ مليون دولار).

وبالإضافة إلى ذلك رخصت فروع الهيئة في المحافظات خلال العام لحوالي ٢٠٨ مشروعا استثماريا بتكلفة١٢,٨٤ مليار ريال (٩٥,١٢ مليون دولار).

وقد شارك رأس المال الأجنبي غير العربي في ١١ مشروعا من تلك المشاريع ، بلغت المساهمة الأجنبية فيها ٢٧,٢٤ مليون دولار (٥,٩% من إجمالي التكلفة الاستثمارية المرخصة) ، منها ١٠ مشاريع صناعية بمساهمة أجنبية قدرها ٢٣,٤٨ مليون دولار ومشروع واحد في المجال السياحي بمساهمة أجنبية بلغت ٣,٧٦ مليون دولار .

وفيما يتعلق بالمنطقة الحرة في عدن فقد تلقت سلطاتها خلال العام والأعوام السابقة ٦١٨ طلبا للاستثمار (٥% منها لرأس المال الأجنبي) لم تبت الهيئة في أي منها حتى تنتهي من تجهيز المرحلة الأولى من المنطقة الحرة .

ويتركز الاستثمار الأجنبي في اليمن في قطاع استخراج النفط ، إذ استثمرت الشركات النفطية الأجنبية خلال الفصول الثلاثة الأولى من العام حوالي ٢٠١ مليون دولار .

١٢ . الاستثمارات العربية الوافدة :

على الصعيد العربي ، شملت المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار ٢٨ مشروعا بلغت المساهمة العربية في تكلفتها الاستثمارية ٢٢,١٥ مليون دولار (٤,٨ % من إجمالي التكلفة الاستثمارية المرخصة) . وبذلك تكون المساهمة العربية في الاستثمار في اليمن قد ارتفعت بنسبة ١٠٠ % عما كانت عليه عام ١٩٩٧ إذ لم تتجاوز المساهمة العربية ١١ مليون دولار .

وتركزت المساهمة العربية في القطاع السياحي، حيث ساهم المستثمرون العرب بمبلغ ١٧,٠٢ مليون دولار في خمسة مشاريع (٧٦,٨% من إجمالي المساهمة العربية). وحل القطاع الصناعي ثانيا بمساهمة بلغت ٤,٧٤ مليون دولار في ١٨ مشروعا (٢١,٤ %) . وساهم رأس المال العربي بمبلغ ٠,٢ مليون دولار في مشروعين زراعيين (١ %) ، وبمبلغ ٠,١٨ مليون دولار في ٣ مشاريع خدمية (٠,٨%).

وقد قدمت هذه الاستثمارات من ٦ دول عربية في مقدمتها المملكة العربية السعودية التي كانت مساهمتها ١٦,٥٦ مليون دولار (٧٤,٨ % من إجمالي الأموال العربية الوافدة) ، مقابل ٥,٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ . وجاءت الاستثمارات الأردنية في المرتبة الثانية بمبلغ ١,٧٨ مليون دولار، بما نسبته ٨% مقابل ١,٢ مليون دولار عام ١٩٩٧ . وحلت الاستثمارات العراقية في المرتبة الثالثة بمبلغ ١,٦٢ مليون دولار بما نسبته ٧,٣% مقابل واحد مليون دولار عام ٩٧. وبلغت الاستثمارات السورية ٠,٩٣ مليون دولار بنسبة ٤,٢%، تلتها لبنان بحوالي ٠,٨١ مليون دولار بنسبه ٣,٧ %، ثم فلسطين بحوالي ٠,٤٥ مليون دولار بنسبه٢%.

من جهة أخرى بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات العربية الوافدة خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٨ حوالي ٢٠٥,٧ مليون دولار، في حين بلغ الرصيد التراكمي للاستثمارات الصادرة إلى الدول العربية خلال ذات الفترة حوالي ٦٤,٤ مليون دولار كما يوضح ذلك الجدول رقم (٧).

١٣ . القطاعات الاقتصادية الأساسية :

١٣ – ١ قطاع الزراعة والأسماك :

تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة قطاع الزراعة والأسماك في الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت خلال النصف الأول من العام حوالي ٤٦,٦٥ مليار ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ . وقد احتل القطاع المرتبة الأولى من حيث المساهمة في الناتج بنسبة ٢٨,٣% ، وحقق نموا قدره ١,٤ % .

١٣– ٢ قطاع النفط والغاز :

تشير البيانات المتوافرة إلى أن مساهمة قطاع النفط والغاز في الناتج المحلي الإجمالي بلغت خلال العام حوالي ٢٨,١٩ مليار ريال بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٠ . كما جاء القطاع في المرتبة الثانية من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٧ % من الإجمالي ، وبلغ معدل نموه ٠,٧%. وتجدر الإشارة إلى أن مساهمة قطاع النفط بالأسعار الجارية قد بلغت ١٢٢,٢ مليار ريال خلال العام مقابل ٢٠٨,٣٩ مليار ريال عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ٤١,٤%.

١٣ – ٣ قطاع الصناعة :

بلغت مساهمة قطاع الصناعة حوالي ١٣,٣٦ مليار ريال بالأسعار الثابتة، بما نسبته ٨% من الناتج المحلي الإجمالي. وقد جاء نصف هذه المساهمة من أنشطة تكرير النفط . وبلغ معدل نمو القطاع حوالي ٢,٨%.

١٤ . تنمية الموارد البشرية :

تولى الحكومة أولوية لتنمية اليد العاملة اليمنية وتطوير الموارد البشرية العاملة في الدولة والقطاع الخاص على حد سواء. فقد بدأت الحكومة خلال العام تنفيذ مشروع ضخم لتنمية الموارد البشرية تبلغ تكلفته الإجمالية ٦٠ مليون دولار من المفترض إنفاقها على مدى ست سنوات . وقد حصلت الحكومة حتى الآن على ٣٩ مليون دولار لصالح المشروع من كل من صندوق البنك الدولي والاوبك والاتحاد الأوروبي بالإضافة إلى مساهمة الحكومة البالغة ٦ مليون دولار . ومن المنتظر أن تساهم الحكومتان الهولندية واليابانية في المشروع .

يهدف المشروع إلى القيام ببعض الدراسات حول تنمية الموارد البشرية بالإضافة إلى تطوير وتوسيع التدريب المهني . وخلال العام انفق المشروع قرابة مليون دولار في مجال الاستشارات كما أتم إعداد الدراسات وأوراق

المناقصات للأعمال المدنية الخاصة بإقامة معاهد تدريب فني جديدة بالإضافة إلى توسيع القائم حاليا . ومن أهم أهداف المشروع إدخال تدريب اليد العاملة اليمنية على مهارات وحرف جديدة منها : صيانة المعدات الصناعية ، الميكانيكا الدقيقة ، صيانة المعدات الثقيلة ، الميكنة الزراعية ، ميكانيكا الآليات، صيانة المكائن البحرية، صيانة المكائن الهيدروليكية بالإضافة إلى الميكانيكا العامة .

١٥ . التطورات التشريعية و المؤسسية :

صدر خلال العام قانون جديد للبنوك يهدف إلى تطوير العمل المصرفي في البلاد . ولعل من أهم ما أحدثه القانون الجديد رفع الحد الأدنى لرأس مال البنك إلى مليار ريال ، كما يهدف القانون إلى جعل البنوك مؤسسات تجارية مفتوحة للجميع وإبعادها عن نمط الملكية والإدارة العائلية وهو النمط السائد الآن في معظم بنوك القطاع الخاص في اليمن .

وصدر خلال العام قانون مكافحة الاختطاف والتقطع وذلك كخطوة جادة من جانب الدولة في محاربة هذه الظاهرة التي بدأت في الانتشار مؤخرا وأثرت سلبا على الاستثمار وبالذات في المجال السياحي . كما تم تعديل القانون التجاري وإصدار قانون بإلغاء ضريبة الدمغة وآخر بإلغاء العمولات والرسوم التي كانت تفرض على البيان الجمركي، وقانون آخر يقضي بالانضمام إلى النظام الجمركي المنسق . ويأتي إصدار هذه القوانين ضمن خطة الدولة لتحسين الوضع الاقتصادي والمالي.

١٦ . الجهود الترويجية :

واصلت الحكومة تعزيز وتطوير جهودها في مجال الترويج للاستثمار في اليمن خلال العام. وقد حصل قطاع الترويج في الهيئة العامة للاستثمار على جائزة أفضل مؤسسات ترويج الاستثمار تطورا في أفريقيا والشرق الأوسط لعام ١٩٩٨ والتي منحتها له مؤسسة كوربوريت لوكيشن ومقرها في بريطانيا.

١٦ – ١ عقد مؤتمرات وندوات و إقامة معارض للترويج :

شاركت الحكومة خلال العام في ندوة جنيف للترويج للاستثمار في أوساط الدول المانحة، والملتقى الاقتصادي اليمني الألماني في ألمانيا، والمؤتمر الثاني لرجال الأعمال العرب في الأقصر . كما ساهمت في الندوة التعريفية بأوضاع الاستثمار وفرصه في اليمن ، والمؤتمر الاقتصادي اليمني الثاني ، وندوة تطوير القطاع السياحي، ومؤتمر دراسة معوقات القطاع الصناعي، ومؤتمر

رجال المال والأعمال الثالث، ومؤتمر الاستثمار والتحكيم في اليمن، والمؤتمر الأول للنفط والغاز.

١٦ – ٢ تنفيذ زيارات ترويجية إلى دول أخرى واستضافة وفود زائرة ترغب في الاستثمار في اليمن :

زارت وفود من الحكومة ورجال الأعمال اليمنيين كلا من إندونيسيا وماليزيا والصين وذلك للترويج للاستثمار في اليمن . كما استقبلت اليمن وفودا من رجال الأعمال من كل من ألمانيا وفرنسا بالإضافة إلى مندوبي الشركات الأجنبية.

١٦ – ٣ إصدار قوائم بفرص الاستثمار :

تصدر الهيئة العامة للاستثمار قوائم دورية إرشادية بفرص الاستثمار في اليمن. كما تصدر الهيئة مطبوعات أخري للتعريف بقانون الاستثمار وإجراءات الترخيص للاستثمار في اليمن . وللهيئة موقع معلوماتي على شبكة الإنترنت . وفي أخر العام بدأت الهيئة العامة للمناطق الحرة إصدار مجلة شهرية معلوماتية .

١٦ – ٤ ترتيبات ثنائية وجماعية مع دول أخرى :

شهد العام توقيع الحكومة اليمنية لاتفاقيات تشجيع وحماية الاستثمار مع كل من سلطنة عمان وجمهورية جيبوتي بالإضافة إلي الصين وإندونيسيا وماليزيا وبلجيكا ولوكسمبرج . كما تم التوقيع على بروتوكول للتعاون الفني والترويج المشترك مع دولة الإمارات العربية المتحدة .

١٦ – ٥ إقامة مدن صناعية ومناطق حرة جديدة :

مازال العمل يتواصل في المنطقة الحرة بعدن . وقد تم خلال العام إنجاز معظم الأعمال في المرحلة الأولى من المنطقة الحرة . ومن المنتظر افتتاح هذه المرحلة بدخول أول باخرة إلى رصيف الميناء الجديد في ١٨ مارس ١٩٩٩ .

إطار رقم (٨)
أرخبيل جزر حنيش والتحكيم الدولي

يعتبر النزاع حول السيادة على ارخبيل حنيش – الذي اخذ طابع المواجهة العسكرية في ديسمبر ١٩٩٥ بين الجمهورية اليمنية ودولة ارتيريا- من أهم القضايا التي جابهتها اليمن في السنوات الأخيرة. ومما زاد من أهمية النزاع ووقعه انه جاء بعيد إحداث عام ١٩٩٤ الداخلية الدامية في اليمن. ويتمتع الارخبيل وجبل زقر المجاور بأهمية استراتيجية واستثمارية وسياحية كبيرة. وإذا كان لهذه الجزر أهميتها الاستراتيجية والاستثمارية فان لموقف اليمن أثناء النزاع وتناولها للازمة بأسلوب المواجهة السلمي والإصرار على استبعاد الخيار العسكري أهمية كبيرة وانعكاسات هامة على مناخ الاستثمار في اليمن.

استند موقف اليمن الداعي إلى معالجة النزاع بالأسلوب السلمي على حقها التاريخي في السيادة الكاملة على هذه الجزر. وقد قابلت اليمن التحرشات الارتيرية بقدر كبير من ضبط النفس ودعت إلى إنهاء النزاع بالطرق الديبلوماسية وعبر الوساطات الدولية. وقد ساهم موقف اليمن المتمثل في عدم الانجرار إلى الحرب في تنشيط الوساطات الدولية كان أهمها التوصية الصادرة عن الأمين العام للأمم المتحدة والمذكرة الفرنسية التي حددت المبادئ الأساسية لحل النزاع منها إحالة النزاع لتحكيم ملزم.

وفقا لهذه المذكرة اتفق طرفا النزاع في أكتوبر ١٩٩٦ على إحالة النزاع للتحكيم على أن يتم التحكيم على مرحلتين:
المرحلة الأولى: تحديد السيادة الإقليمية على الجزر.
المرحلة الثانية: تعيين الحدود البحرية بين طرفي النزاع.
وبعد عامين من المرافعات وفي أكتوبر ١٩٩٨ أصدرت هيئة التحكيم قرارها الذي أكد سيادة اليمن على الجزر موضع النزاع.

من إصدارات
المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

- **المؤسسة العربية لضمان الاستثمار**
- النظام الأساسي .
- مطبوعات تعريفية.

- **مناخ الاستثمار**
- تقارير سنوية.
- أدلة المستثمر في الدول العربية.
- الأوضاع الاقتصادية والاستثمارية في الدول العربية.

- **فرص الاستثمار**
- دراسات قطاعية.

- **مخاطر وضمان الاستثمار**
- ضمان الاستثمار.
- ضمان ائتمان الصادرات.

- **تشجيع وترويج الاستثمار**
- الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية (ندوة).
- ترويج الاستثمار: التقنيات والتجارب (ندوة).

- **التمويل**
- الأسواق المالية.
- مؤسسات التمويل.
- أدوات وتقنيات التمويل.
- التمويل المشترك.
- تحويلات المغتربين.
- التأجير عبر الحدود (ندوة).

- **التجارة**
- التبادل التجاري العربي.
- تمويل الصادرات.
- ضمان ائتمان الصادرات.
- التجارة العربية المتقابلة ومستجدات التجارة الدولية (ندوة).

- **قوانين وتشريعات الاستثمار**
- نصوص قانونية لتشريعات الاستثمار.
- الموسوعة التشريعية للاستثمار في الدول العربية.
- دراسات مقارنة.
- صياغة المشروعات المشتركة.
- تأسيس الشركات في الدول العربية.
- الرقابة على النقد في الدول العربية.
- المعاملة التشريعية في الدول العربية.

استثمر بأمان في الدول العربية

هل أنت رجل أعمال أو مستثمر..؟
هل أنت بحاجة إلى قرض لتمويل مشروعاتك..؟
هل أنت مقاول ولديك معدات وتقوم بتنفيذ مشاريع في الدول العربية؟
هل أنت مصدر لسلع أو مواد عربية إلى الدول العربية؟
هل لديك مؤسسة مالية تقدم القروض للدول العربية؟
هل تبحث عن فرصة استثمارية مربحة في الدول العربية؟

إن كنت أيا من هؤلاء فيمكنك الاستفادة من خدمات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار المتمثلة في توفير الضمان للمستثمر العربي ضد المخاطر غير التجارية التالية:

خطر المصادرة والتأميم أو أي إجراء تتخذه حكومة القطر المضيف للاستثمار يؤدي إلى حرمان المستثمر من حقوقه الجوهرية على استثماره.

خطر عدم القدرة على تحويل العملة المحلية إلى نقد أجنبي سواء بمنع التحويل من قبل حكومة القطر المضيف أو التأخير في الموافقة على التحويل أو فرض سعر صرف تمييزي ضد المستثمر أو المقرض العربي.

خطر الحرب والإضرابات الأهلية التي تؤدي إلى دمار المشروع.

توفر المؤسسة كذلك حزمة متكاملة من الضمانات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية للصادرات العربية المتجهة إلى الدول العربية.

وفي حالة تعرض الاستثمار المضمون لأي خطر من المخاطر المغطاة يستطيع المستثمر الحصول على تعويض مناسب من المؤسسة عن الخسارة التي لحقت به.

عند حصولك على ضمان المؤسسة يمكنك الحصول على التمويل بشروط أفضل.

بادر بالاتصال بالمؤسسة العربية لضمان الاستثمار للحصول على مزيد من التفاصيل عن نظام الضمان والخدمات الأخرى التي تقدمها المؤسسة على العنوان التالي:

المقر الرئيس
دولة الكويت
ص.ب. (٢٣٥٦٨) – الصفاة ١٣٠٩٦
هاتف ٤٨٤٤٥٠٠
فاكس ٤٨٣٥٤٨٩، ٤٨٤١٢٤٠، ٤٨١٥٧٤١
تلكس ٤٦٣١٢، ٢٢٥٦٢ Kafeel KT

المكتب الإقليمي
المملكة العربية السعودية
ص.ب ٥٦٥٧٨ الرياض ١١٥٦٤
هاتف ٤٦٢٠١٥٠،
فاكس ٤٦٤٩٩٩٣
تلكس ٤٠٦٩٤٠

البريد الإلكتروني INFO@IAI.ORG.KW